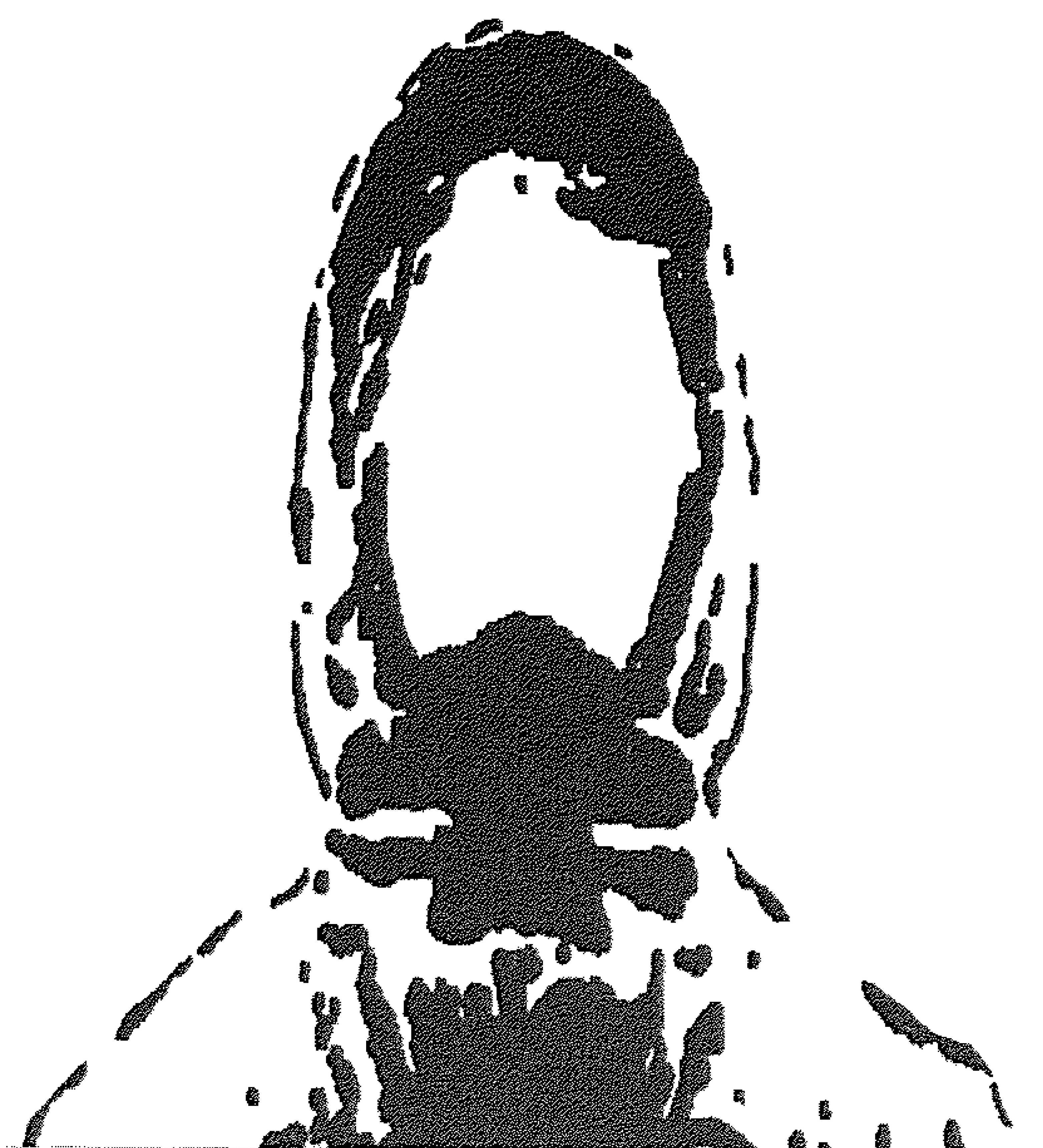
عثمان العثمان

نقد نظرية المؤامرة

في تفسير الهزائم القومية والإسلامية



نقد نظرية المؤامرة

* الكتاب: نقد نظرية المؤامرة
في تفسير الهزائم القومية والإسلامية
* المؤلف: عثمان العثمان

* الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م
* تنفيذ:
مؤسسة سندباد للطباعة والفنون
سورية - دمشق - ص.ب: ٩٢٢٣ - هاتف: ٢٢٣١٠٥٥
فاكس: ٢٤٥٢٥٦٥ - بريد الكتروني: sindbad@scs-net.org

عثمان العثمان

نقد نظرية
المؤامـــــرة
في تفسير
الهزائم القومية والإسلامية

مقــدمــة

تواجه كل دارس وباحث لحركة الصراع العربي-الإسرائيلي الذي بدأ مع الاحتلال البريطاني الفرنسي للمنطقة العربية مع الحرب العالمية الأولى، ونتائجها على الأرض منذ عام ١٩١٦ وحتى الآن، جملة من التساؤلات عن الأسباب الذاتية في الجانب القومي العربي، للعجز في إلحاق الهزيمة بالغزو الاستيطاني الصهيوني، والذي طال وازداد اتساعاً في عمق الأرض العربية. بل وازداد في حركته الهجومية ليصل إلى نقطة قريبة جداً من عمق الفكرة القومية ذاتها، واختراقها، بحيث بدأت المحاولات من العدو الصهيوني للتعايش مع الفكرة العربية، جنباً إلى جنب مع تمسك العدو بمنطق الإحتلال والعدوان المتواصل ورفض الشرعية الدولية.

لقد شهد القرن الماضي قبل نهايته هزيمة الإحتلال والاستعماري المباشر وغير المباشر، في جميع أنحاء العالم.

وحده، الإحتلال الإستيطاني الإسرائيلي لا يزال جاثماً على أراضي ثلاث دول عربية. لماذا؟

كما تواجه الباحثين في قضية تراجع مشروع الوحدة العربية، منذ طرحته النخبة العربية التي تلقت علومها في أوروبا مع بدايات القرن الماضي، جملة من التساؤلات المشروعة، عن هزيمة المشروع القومي والحضاري في آن واحد بعد مرور قرن بأكمله على طرحه، والقيام بمحاولات مادية وسياسية لتحقيقه. لماذا؟

في خطٍ موازٍ، حققت أوروبا مشروعها الوحدوي في هياكلها ومؤسساتها الخارجية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، رغم انتمائها إلى قوميات متعددة، ورغم حروب قارية وعالمية شاركت فيها بشكل صراع دموي أسفر عن عشرات الملايين من الضحايا، وأدت إلى تدمير مدن بأكملها. مما يعني بوضوح، أن أوروبا نجحت في مشروعها الوحدوي بين دولها التي تنتمي إلى قوميات متعددة، وفشل مشروع الوحدة العربية لدول وكيانات تنتمي إلى قومية واحدة وبأغلبية ساحقة لدين واحد هو الإسلام، إلى جانب المسيحيين العرب المندمجين والمرتبطين مصيرياً مع المسلمين العرب في تفاعل حضاري مشترك.

حققت أوروبا سوقها المشتركة الواحدة وفقاً لمبدأ الأولويات، وهذا ما تمثل باتفاق الفحم الحجري، والحديد والصلب عام ١٩٥٧، تلاه عام ١٩٦١ الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية التدريجي للصناعات ذات المنشأ من الدول الأعضاء. جاء الاتفاق على حرية تبادل السلع الزراعية في المرحلة ما قبل العملة الموحدة «اليورو» عام ٢٠٠١.

بمعنى، أن الخطوة الأولى للسوق الأوروبية المشتركة، بدأت باتفاق روما حول صناعة وتسويق الفحم الحجري والحديد والصلب بين الدول الأعضاء، ولم تبدأ بمطلب حرية تبادل السلع الزراعية، أو العملة الموحدة.

إلى جانب ذلك، ارتبطت السوق الأوروبية المشتركة منذ بداية تطبيقها باتفاق الفحم الحجري والحديد عام ١٩٥٧ بمؤسسة تحفظ الأمن القومي لكل دولة عضو من أعضائه، وهي حلف الأطلسي.

بينما طرحت الجامعة العربية مشروع السوق العربية المشتركة عام ١٩٥٤، ولم يتم تطبيقها حتى الآن رغم مرور نصف قرن على الدعوة لها. وطرحت مشروع الدفاع العربي المشترك، وكانت الهزائم المتكررة أمام المشروع الصهيوني.

ولعل السبب الأول لفشل السوق العربية المشتركة هو غياب تطبيق مبدأ الأولويات عنها. بل على العكس من ذلك، تم طرح أهداف سياسية دمرت المشروع منذ لحظة طرحه. ذلك، أن دول المركز العربي، طرحت مطلب الوحدة العربية أولاً، وأن تكون السوق العربية المشتركة «نتيجة» لها (للوحدة العربية)!.

وحتى مشروع الوحدة العربية ذاته، فقد تم تحديد «آليته» الوحيدة، بالانقلابات العسكرية بقيادة الضباط المغامرين العسكريين ممن يفتقرون لأبسط الكفاءة الاستراتيجية حتى في الحرب العسكرية. بينما الشرط الأساسي لعضوية السوق الأوروبية المشتركة، هو أن يكون نظام الدولة العضو ديمقراطياً.

وهكذا، وفي ظل الجهل الفاضح في إدراك أهمية مبدأ الأولويات في بناء المشروع الوحدوي، والسوق العربية المشتركة، مضى القرن العشرون بأكمله، دون تحقيق مشروع الوحدة العربية، ومقدمته السوق العربية المشتركة. كما مضى القرن العشرون دون تحرير الأرض العربية المحتلة.

إلا أن الفكر الإنقلابي العسكري الذي قاد الصراع العربي-الإسرائيلي منذ ظهور الكيان الإسرائيلي إلى أرض الواقع السياسي عام ١٩٤٨، وقبله منذ الانفصال عن الخلافة الإسلامية العثمانية عام ١٩١٦ تحت يافطة «الثورة العربية الكبرى» لتأسيس الدولة العربية الواحدة بدعم من بريطانيا الإستعمارية، وحتى الآن، تفسر هزائم الأنظمة العسكرية العربية، ومعها القيادة الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨ وبعده، وحتى الآن، بأنها نتيجة لمؤامرة بريطانيا وغدرها «بالثورة العربية الكبرى» عام ١٩١٦، وما بعد هذا التاريخ إلى جانب مؤامرة الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن.

فهل صحيح أن الفشل في تحرير فلسطين سببه المؤامرات الصهيونية وحلفاؤها في لندن وواشنطن؟ أم أن أسباب الهزائم العسكرية والسياسية أمام العدوان الإسرائيلي تتعلق بإفلاس فكر الطليعة العربية، والإسلامية، بمنطلقاته الإنقلابية؟

هذا ما نحاول الإجابة عليه في صفحات هذا الكتاب في جهد لم يسبقنا إليه أحد. ومن خلال الوثائق التاريخية والتحليل الاستراتيجي.

وما التوفيق إلا من عند الله، وبه المستعان.

عثمان العثمان

فرضية الدراسة

تستند دراستنا الاستراتيجية هذه، غير المسبوقة، على الفرضية التالية:

إن السبب الوحيد لقيام الكيان الإستيطاني اليهودي في الأرض العربية، والهزائم العسكرية التي لحقت بالأنظمة العربية المجاورة له، هو انعدام الكفاءة الاستراتيجية لدى قيادات هذه الأنظمة العربية خصوصاً العسكرية منها ذات التماس مع هذا الكيان، وليس بسبب نظرية المؤامرة المزعومة التي يروج لها الفكر الإنقلابي العسكري المعادي للديمقراطية.

واستطراداً، فإن فشل المشروع الوحدوي العربي، خاصة في المشرق العربي، يعود بشكل رئيسي، ووحيد، إلى عجز الفكر العسكري العربي لدعاة المشروع عن طرح استراتيجية وحدوية كفؤة، بل وطرح تكتيك خاطئ للمشروع الوحدوي يقوم على الإنقلابات العسكرية ذات الطابع العدائي للديمقراطية، وليس بسبب نظرية المؤامرة المزعومة.

واستطراداً فإن الهزائم المنكرة التي لحقت بالقيادة الفلسطينية بزعامة موسى كاظم الحسيني، ومن بعده ابن عمه الحاج أمين الحسيني قبل عام ١٩٤٨ خلال فترة الانتداب البريطاني لفلسطين، وبحركة «فتح» بقيادة رئيسها ياسر عرفات التي قادت منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٨، وما تزال، تعود إلى سبب رئيسي، ووحيد هو افتقار هذه القيادة وتلك التي سبقتها إلى الكفاءة الاستراتيجية في إدارة الصراع مع عدوها، وليس بسبب المؤامرات الصهيونية المزعومة.

حول هذه الفرضية تدور موضوعات دراستنا هذه.

المدخل إلى الدراسة

مبدأ الأولويات في الإدارة الاستراتيجية للصراع

تواجه القيادة السياسية لأية دولة أو حركة تحرر وطني في مسيرتها التاريخية، مجموعة من المطالب والقضايا تتزاحم فيما بينها، ومثل هذا التزاحم، أو التداخل في المطالب والأهداف التي تطرحها المؤسسات والهيئات التي تعبر عن مصالح الشعب، يعتبر حالة صحية وإيجابية. إلا أن ما يميز دور القيادة السياسية صاحبة القرار عن غيرها من الهيئات، هو الكفاءة القيادية والرقي في الوعي السياسي، وفن بناء الدولة ومواجهة الأزمات، والتي تظهر في قدرتها على ترتيب هذه المطالب المتعددة والحاجات الأساسية، بحيث تبدأ بالتعاطي مع المطلب الأكثر أهمية وجدوى، والذي قد يتوقف على إنجازه كافة المطالب والأهداف القومية والتنموية الأخرى، لتنتقل بعد ذلك إلى أولوية جديدة، وهكذا دواليك.

ومما لا شك فيه، أن عملية المفاضلة بين المطالب والأهداف لترتيبها وفق سلم الأولويات تتطلب كفاءة مميزة. فضلاً عن ذلك، فإن المفاضلة بين الخيارات لا بد وأن تسبقها، أو ترتبط بها، عملية المنهاج الدراسي والتحليلي بكافة أبعاده، وشروطه. وبدون مثل هذه الدراسة التحليلية لكل مطلب، أو هدف على حدة، تكون الأولوية التي تتبناها السلطة السياسية، خياراً ارتجالياً وعفوياً لا بد وأن يقود جملة الأمور اللاحقة إلى الفشل.

من هنا، جاءت الحكمة الأزلية القائلة، بأن الأمور ببداياتها، وتلك القائلة «البداية الصحيحة تقود إلى نتائج صحيحة».

والعكس صحيح أيضاً، فالبدايات الخاطئة تقود إلى نتائج خاطئة ومأساوية.

واستطراداً، فإن كفاءة القيادة السياسية لأية دولة ، أو قوى سياسية تسعى للاستقلال عبر الكفاح المسلح، أو النضال السياسي السلمي، تقاس بمدى قدرة هذه القيادة على التعاطي بنجاح مع مبدأ الأولويات.

بالمقابل، فإن الجهل الفاحش للقيادة السياسية في استيعاب وإتقان مبدأ الأولويات، من شأنه أن يقود الدولة والشعب إلى مزيد من الهزائم والكوارث.

وعليه، فإن العمل بموجب مبدأ الأولويات يشكل المدخل الوحيد للإدارة الإستراتيجية الكفؤة للصراع وتحرير الأرض.

الفصل الأول

«نظرية المؤامرة» في وعد بلفور

استند الانتداب البريطاني على فلسطين في دعمه للمشروع الاستيطاني الصهيوني فيها، على وعد بلفور الذي شكل الأساس لصك الإنتداب الذي وافقت عليه عصبة الأمم لاحقاً عام ١٩٢١. وبالتالي، يعتبر وعد بلفور المدخل القانوني، والعملي، للالتزام الإستعماري البريطاني بإقامة الكيان الإسرائيلي.

أصدر هذا الوعد اللورد جيمس بلفور وزير خارجية بريطانيا في الثاني من نوفمبر ١٩١٧. وهو رسالة رسمية من الحكومة البريطانية موجهة إلى اللورد روتشيلد زعيم الحركة الصهيونية في بريطانيا. وكشفت عن هذا المشروع السياسي الثورة البلشفية في روسيا في ٢٦ نوفمبر من العام ذاته.

وحيث كانت قوات ما يسمى بالثورة العربية الكبرى عند صدور وعد بلفور، وبعد الكشف عنه، تقاتل إلى جانب القوات الإستعمارية البريطانية القادمة من مصر ضد القوات التركية التي تشكل القوة العسكرية للخلافة الإسلامية العثمانية التي كانت تحكم البلاد العربية حتى قناة السويس، فقد اعتبر العرب في حينه، أن وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين جاء تعبيراً عن مؤامرة بريطانية ضد العرب، وغدراً بهم! بل وما تزال جميع الكتب السياسية والتاريخية التي تملأ المكتبات العربية، بما فيها المناهج الدراسية في كافة مراحل الدراسة والتحصيل العلمي، ما تزال حتى يومنا هذا متمسكة في تفسير وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين عند صدوره، بأنه جاء نتيجة مؤامرة بريطانية ضد العرب والمسلمين عموماً، وشعب فلسطين خصوصاً!

يفسر أنصار هذه النظرية–المؤامرة–لوعد بلفور وفق المقولة التالية:

إن الاتفاق الذي عقدته بريطانيا من خلال السير هنري مكماهون مندوبها السامي لمصر مع الشريف الحسين بن علي شريف مكة، قام على أساس إعلان الثورة العربية الكبرى بقيادة

الشريف الحسين بن علي ضد حكم الخلافة الإسلامية العثمانية بقيادتها المركزية التركية، وهي الثورة التي دعت إليها نخبة المثقفين العرب في حينه، لطرد القوات التركية من البلاد العربية (سورية، لبنان، فلسطين، شرق الأردن، العراق، الحجاز) بدعم من القوات البريطانية المتواجدة في مصر. وأن الهدف السياسي لهذه الثورة هو، قيام دولة عربية مستقلة تشمل بلاد الشام- سورية، لبنان، فلسطين، شرق الأردن- والعراق وإقليم الحجاز. أما المقابل الذي تحصل عليه بريطانيا، فهو زوال الخطر الذي كان يمثله الجيش التركي في البلاد العربية على مصالح بريطانيا في المنطقة، وفي مصر. وعلى أساس الاتفاق قامت قوات الثورة العربية بمحاربة القوات التركية بالتعاون الكامل مع القوات البريطانية، وتم طرد القوات التركية من جميع البلاد العربية. وبدلاً من أن تفي بريطانيا بوعودهاالخطية مع الحسين بن علي قائد الثورة العربية الكبرى ضد حكم الخلافة الإسلامية العثمانية، لجأت إلى الغدر بالعرب، ومنح فلسطين للصهاينة كما جاء في وعد بلفور، بينما الحرب على أشدها بين القوات العربية وحليفتها البريطانية من جهة، وبين القوات التركية من جهة أخرى.

أي أن بريطانيا لم تكتف برفض قيام دولة عربية واحدة مستقلة تجمع شمل عرب المشرق والحجاز فحسب، بل ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك وأشد خطراً، حيث منحت فلسطين للصهاينة مقابل صفقة مالية.

هذا هو ملخص نظرية المؤامرة حول وعد بلفور كما يظهر في أدبيات الثورة العربية الكبرى التي تمتلئ بها المكتبات العربية منذ ذلك الحين، وحتى يومنا هذا، بما فيها المناهج الدراسية في الجامعات العربية على مختلف أطيافها.

نقد نظرية المؤامرة في وعد بلفور

قبل التصدي لنقد نظرية المؤامرة البريطانية المزعومة في وعد بلفور، لا بد من البحث في التقييم الاستراتيجي للثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف الحسين بن علي ضد حكم الخلافة الإسلامية العثمانية ذاتها، وللتحالف الذي قام بين تلك الثورة مع بريطانيا في آن واحد.

ما هو ثابت تاريخياً، أن النخبة العربية التي دعت للوحدة العربية مع بداية مطلع القرن

الماضي، كما دعت في وقت لاحق للتصدي للغزو الاستيطاني اليهودي قبل ظهور الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨، إنما ظهرت وهي تحمل بذور فنائها وفشلها في آن واحد. والدليل على هذه الحقيقة الوثائقية، أن تلك التي يطلق المؤرخون عليها مصطلح «النخبة» بينما هي في قمة التخلف الاستراتيجي، كانت تجهل أبسط مبادئ إدارة الصراع وعلم السياسة.

مزجت تلك النخبة الغارقة في جهلها السياسي بين «التوصيف» وبين الأهداف، وتجاهلت الأسلوب والخطط التي تحقق الأهداف. وهذا ما تبدى بالممارسات الفادحة في أخطائها، للوصول إلى الأهداف السياسية التي «تحلم» بها الجماهير العربية. كما تبدى هذا الجهل الفاضح بمستلزمات بناء دولة الاستقلال العربي عن السلطة التركية الحاكمة وقمعها الاستبدادي، بذلك التحالف المأساوي مع بريطانيا الاستعمارية لإنهاء الحكم التركي القمعي تحت اليافطة الإسلامية عن دول المشرق العربي والجزيرة العربية. إن «هرولة» المثقفين العرب، ومعهم بعض العسكريين إلى مشروع ما سمي في حينه «الثورة العربية الكبرى» بقيادة شريف مكة الحسين بن علي، تعكس حالة البؤس الفكري والسياسي لتلك المجموعة.

واستطراداً، فإن الاتهام الذي يوجهه منتسبو تلك المدرسة السياسية الساذجة إلى بريطانيا بأنها غدرت بمشروع الدولة العربية التي التزمت بريطانيا بدعمها للعرب بقيادة المرحوم الشريف حسين، ومجموعة من الشباب العربي العاطفي، مقابل محاربة العرب إلى جانب القوات البريطانية والفرنسية ضد القوات التركية بهدف طردها (القوات التركية) من الأراضي العربية.. هذا الاتهام هو «تبرير» واضح للعجز عن تحديد الأسباب الموضوعية والاستراتيجية لفشل مشروع تلك الدولة العربية، وخطأ التحالف مع المشروع البريطاني الاستعماري ذاته.

لم يكن بمقدور أي باحث أن يتصدى لهذا الفشل في حينه، حيث ظهرت المدرسة السياسية ذات الخطاب السياسي القائم على «التوصيف» والتسطيح السياسي، لما جرى ضمن تكريس ثقافة «المؤامرة» البريطانية على مشروع مصطلح «الثورة العربية الكبرى المغدورة». بل ما زال البعض حتى يومنا هذا، يحتفل بذكرى تلك «الثورة» التي تآمرت عليها بريطانيا. صحيح، أن القوميين الأتراك من حزب «الاتحاد والترقي» مارسوا أبشع أنواع الاضطهاد ضد العرب، وصحيح أيضاً، أن الدوافع القومية للشريف حسين بن علي مشروعة وسليمة، إلا أن الصحيح أيضاً، أن مسعى القيادة العربية تلك لإسقاط نظام الحكم الإسلامي التركي المسيطر على

البلاد العربية بالتحالف العسكري مع قوات الاستعمار البريطاني، كانت تفتقر إلى أبسط مقومات القيادة السياسية القادرة على تحقيق الاستقلال.

تثبت القراءة ليوميات ما يسمى بالثورة العربية الكبرى، ومقدماتها التي تعكسها اتفاقات الشريف حسين بن علي شريف مكة مع السير مكماهون المندوب السامي لبريطانيا في مصر، أن ذلك المشروع هو في حقيقته مشروع تحالف عسكري مع عدو قومي ضد نظام حكم إسلامي يدير شؤون دول المشرق العربي، وهو النظام التركي الذي كان يحكم تحت يافطة الخلافة الإسلامية العثمانية المدعى بها.

في مقابل مكافأة العرب على مساهمتهم في القيام بعمليات عسكرية لصالح بريطانيا (التي كانت تستعمر مصر في حينه) ضد القوات القوات التركية، وضد نظام الحكم الإسلامي الموحد لدول المشرق العربي، فقد «وعدت» بريطانيا الجانب العربي في أن تنظر بعين العطف لقيام دولة عربية واحدة لهم بعد إلحاق الهزيمة بالقوات التركية!

في المنظور الاستراتيجي، فإن الهدف الأساسي لذلك التحالف غير المتكافئ في الأساس، بين قيادة الثورة العربية للشريف حسين طيب الله ثراه، وبين بريطانيا الاستعمارية على الأرض المصرية، هو تحقيق الإنتصار العسكري والسياسي لبريطانيا عبر إلحاق الهزيمة بالقوات التركية. أما مشروع الدولة العربية المستقلة، فلم يخرج عن نطاق اعتباره «وعداً» لاحقاً للانتصار العسكري البريطاني على تركيا. معنى ذلك واضح تماماً، وهو أن قيادة الثورة العربية تلك، جندت الآلاف من الشباب العربي للقتال إلى جانب بريطانيا، العدو القومي التي كانت تستعمر مصر في حنيه، وقبلت بأن تطأ القوات البريطانية أرض بلادهم لأول مرة، وأن تنتظر ولادة المشروع الوحدوي للدولة العربية من تحت أقدام الاحتلال البريطاني!

خطورة ذلك النهج الساذج في التعاطي مع المشروع الوحدوي، وقضية الاستقلال عن النظام الإسلامي التركي القمعي الحاكم، أنه جرى بينما كانت الصهيونية تتحرك علانية على الساحة الأوروبية لإنجاز مشروعها العدواني باغتصاب الأرض العربية من أجل إقامة الكيان السياسي ليهود العالم على أرض فلسطين، وعلى حساب سكانها العرب.

نحن لا نجادل في حسن نوايا الشريف حسين ودعاة مشروع الدولة العربية الذين وقفوا إلى جانبه، إلا أن حقيقة وثائق التاريخ، والدروس المستفادة من قراءة مسيرته، هي أن النوايا

الحسنة وحدها، ودون الكفاءة الاستراتيجية في إدارة الصراع وبناء الاستقلال، بضاعة فاسدة تقود دعاتها إلى حتمية الهزيمة والفشل.

في المنظور الاستراتيجي، فإن إعطاء دعاة مشروع الوحدة العربية من خلال التحالف مع قوات الإستعمار البريطاني لمحاربة نظام الحكم القمعي التركي للبلاد العربية رغم يافطته الإسلامية، الأولوية لإلحاق الهزيمة العسكرية بتركيا على سواها من الأولويات، هو خطأ استراتيجي فادح، حيث شكل ذلك الخطأ الاستراتيجي القاتل الجسر الذي دخل من فوقه المشروع الإسرائيلي للأرض العربية.

لقد وجدنا الدول الرأسمالية بقيادة بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا تتحالف مع الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي السابق، وتحارب معاً ضد ألمانيا النازية وحليفتها الفاشية عملاً بأولوية إسقاط النازية أولاً.

ففي الواقع السياسي، كان النظام السياسي التركي للبلاد العربية، يمارس «القمع» السياسي، ويدير أمور «الولايات» العربية بشكل مركزي من اسطنبول، أي أنه لم يكن نظاماً «عدواً».

إن تحديد الصفة السياسية «للعدو» مسألة بالغة التعقيد، وليس حالة مزاجية. فهي تخضع لعدة عناصر في مقدمتها، الصراع على المصالح العليا، وعلى الوجود القومي ذاته. بينما الصراع على «السلطة» ليس صراعاً مع «عدو» بل هو صراع «برامج سياسية» بين القوى السياسية لشعب واحد حول مفاهيم وبرامج سياسية يسعى كل فريق لتحقيقها.

وفيما يتعلق بالموقف من المشروع الإسرائيلي في مرحلة الإستيطان لفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى، فقد كان موقف القيادة المركزية لحكم الخلافة الإسلامية بواجهتها « التركية» معادياً تماماً للصهيونية. بل إن السلطان التركي عبد الحميد دفع حياته الإنسانية، وخسر منصبه بسبب رفضه القاطع السماح باستيطان يهود أوروبا في فلسطين.

ومن جانب آخر، فإن «القمع» التركي الحاكم طال الشعب التركي نفسه، كما طال الشعوب العربية والصربية وغيرها.، وبالتالي، فإن قمع السلطة السياسية لأي نظام حكم في أي بلد، لا يعني بالضرورة أن يصبح نظام الحكم القمعي عدواً قومياً. هذه حقيقة سياسية ترقى إلى مستوى البديهيات. إلا أن قيادة ما يسمى بالثورة العربية الكبرى قفزت عن هذه الحقيقة البديهية. لماذا؟ وألف لماذا؟

الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها قيادةالثورة العربية

ارتكبت قيادة ما كان يسمى بالثورة العربية الكبرى الأخطاء الاستراتيجية الكبرى التالية:

١- التوقيت الخاطئ للثورة.

٢- إسقاط مبدأ الأولويات.

٣- عدم الإلتزام بخطة استراتيجية كفؤة لإقامة الدولة العربية المستقلة.

٤- تجاهل علانية المشروع الصهيوني في الساحة الأوروبية.

٥- هيمنة القيادة الفردية ورفض مبدأ القيادة الجماعية.

٦- انعدام التكافؤ الاستراتيجي للتحالف بين الثورة والإستعمار البريطاني.

وفيما يلي توضيح هذه الأخطاء الفادحة:

أولاً ـ التوقيت الخاطئ للثورة العربية :

أعلن الشريف الحسين بن علي، رحمه الله، ثورته على حكم الخلافة الإسلامية العثماني من قصره في مكة المكرمة يوم الخامس من يونيو عام ١٩١٦م، معلناً بدء الحرب ضد القوات التركية في إقليم الحجاز وعموم دول المشرق العربي بالتحالف مع القوات البريطانية التي كانت تستعمر مصر في حينه.

وجاء إعلان هذه الثورة بعد مرور عامين على بدء الحرب العالمية الأولى. وهي الحرب التي دارت بين التحالف البريطاني-الفرنسي-الروسي-الياباني من جهة، وضد التحالف الألماني-النمساوي-التركي (ضمن نظام حكم الخلافة الإسلامية العثمانية) من جهة أخرى. أي أن الثورة العربية الكبرى جاءت في وقت كانت فيه القيادة السياسية والعسكرية الإسلامية (التركية) تخوض الحرب العالمية ضد خصومها البريطانيين وحلفائهم الفرنسيين والروس واليابانيون.

معنى ذلك واضح تماماً، وهو أن توقيت تلك الثورة العربية، جاء خاطئاً. حيث إن المعنى السياسي الوحيد لها، هو أنها جاءت لمساعدة خصوم الحكم الإسلامي التركي الذي كان يحكم البلاد العربية بما فيها إقليم الحجاز ذاته.

فمن الحقائق الثابتة في الفكر الإستراتيجي، هو أن اختيار التوقيت المناسب لتنفيذ الخطة الاستراتيجية في إدارة الصراع ، أو الهجوم وسواءً في دائرة ثورة الاستقلال، أو في دائرة المشروع الوحدوي لشعوب الأمة ذات الكيانات المجزأة، يشكل المقدمة الأساسية للعمل الاستراتيجي.

ولو أن قيادة الثورة العربية لجأت إلى تأجيل ثورتها المزعومة تلك إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، لكانت حققت هدفها السياسي، وحالت دون صدور وعد بلفور في آن واحد.

ثانياً ـ المكان الخاطئ لإعلان الثورة:

انطلقت الثورة من مكة المكرمة مقر الحسين بن علي بصفته والياً عليها، وهو خطأ استراتيجي فادح شكل مقتلاً لمشروع الدولة العربية المستقلة الواحدة لشعوب المشرق العربي. فموقع مكة الجغرافي-السياسي بالنسبة للعاصمة المركزية المفترضة لهذه الدول العربية المأمولة، يشكل أطراف الأطراف. ومن المتعارف عليه في دائرة الثورة التحررية والإستقلال، ضرورة أن يتمحور النضال حول «المركز» فهو المقتل للاحتلال، كما هو «المركز» في الانتصار. قد تبدأ المعارك في الأطراف في حالات استثنائية، على أن يتبعها استهداف «المركز» فهو المكان الاستراتيجي لحسم الصراع.

كان المطلوب أن تنطلق الثورة من دمشق، أو من بغداد، وليس من مكة لإعلان الدولة العربية المستقلة. فانطلاق الثورة من هاتين العاصمتين العريقتين يعطيها زخماً ثورياً واستقلالياً عربياً بعيداً عن شبهات التعاون مع القوى الإستعمارية. وهذا ما أدركته حكومة بريطانيا، وتحايلت عليه، واستبعدته. فأصرت على أن تنطلق الثورة من مكة دون سواها. وهذا ما أعلنه السير مكماهون المندوب السامي للاستعمار البريطاني في مصر في ١٩١٦/٤/٣٠ من أن «ثورة الحسين ستكون في الحجاز فقط، وما من عمل جدي في سوريا يدعو للخوف تبعاً لذلك في هذه الفترة». (١)

لماذا رفضت بريطانيا أن تكون دمشق منطلق الثورة العربية؟
لو أن الثورة العربية انطلقت من دمشق مع توفر نضج الشروط الموضوعية لنجاحها، ومع افتراض نجاحها، فهذا يعني منطقياً أن يتخلى العرب عن دعم القوات البريطانية وعدم تمكينها من دخول البلاد العربية. أي أن نجاح الثورة العربية من دمشق، يعني فشل المخطط البريطاني الفرنسي لاحتلال البلاد العربية، وهو المخطط ذاته المرتبط بالمشروع الصهيوني. بينما يستند هذا المخطط الإستعماري بالأساس، على الدعم العربي له تحت يافطة دعم شريف مكة للمخطط.

انطلاق الثورة العربية من دمشق كان يعني الوصول إلى إحدى نتيجتين:

الأولى: الأكثر احتمالاً في حينه، فشل الثورة. وفي هذه الحالة، يسقط المبرر السياسي للتحالف مع بريطانيا، ويسقط مشروعها بالضرورة. ولكان تم تنفيذ الحكم الشرعي في الحسين بن علي كمتمرد على السلطان في حالة عدم لجوئه إلى بريطانيا.

النتيجة الثانية: الأضعف احتمالاً في حينه، أن تنجح الثورة من دمشق وتصبح هي «المركز».. وبمثل هذا النجاح، لا يعود هناك أي مبرر للحرب إلى جانب القوات البريطانية ضد القوات التركية الإسلامية.

وفي معرض المقارنة العقلية المفترضة حول أي من الاحتمالين كان مرجحاً للظهور في حال انطلاق الثورة من دمشق، فإن الحالة الأولى، وهي فشل الثورة، هي المرجحة.

وهذا ما أدركته حكومة بريطانيا واستبعدته.

من هنا، فإن اختيار مكة منطلقاً للثورة كان اختياراً لمكان خاطئ استراتيجياً.

ثالثاً - إسقاط مبدأ الأولويات:

بات واضحاً، أنه لولا دخول القوات الاستعمارية البريطانية الأرض العربية ومنها الفلسطينية تحت راية الثورة العربية المفرطة في سذاجتها السياسية، لما ظهر الكيان الإسرائيلي إلى الوجود.

والتحليل الاستراتيجي الصحيح لتلك المحطة التاريخية المأساوية في بداية مسيرة الصراع

العربي–الصهيوني، والمشروع الوحدوي، ضمن الخطاب السياسي القائم على العفوية والتوصيف، هو أن قيادة الثورة العربية التي قادت الحرب ضد تركيا لحساب الاستعمار البريطاني، أسقطت أولوية التصدي للمشروع الصهيوني، واختارت أولوية الاستقلال المزعوم تحت حراب الإحتلال البريطاني. كما أن توقيت تلك الثورة المدعى بها، جاء خاطئاً، وفي مكان خاطئ، وهو فلسطين بشكل أساسي.

ليست مصادفة أن الرسول المصطفى عليه الصلاة والسلام هاجر من مكة إلى المدينة المنورة، حيث أقام فيها الدولة الإسلامية الرائدة الأولى. فالثابت أن مكة عشية الهجرة النبوية لم تكن مكاناً مناسباً من وجهة النظر الاستراتيجية لإقامة الدولة الإسلامية، بينما نضجت ظروف أولوية إسقاط النظام السياسي لدولة قريش الكافرة في السنة الثامنة للهجرة.

في المنظور السياسي والقومي والإسلامي، كما هو الاستراتيجي أيضاً، كان على مجموعة النخبة العربية وقيادة تلك الثورة البائسة في فكرها السياسي والاستراتيجي، أن تعطي الأولوية لانتصار تركيا في الحرب على خصومها الاستعماريين، وفي مقدمتهم بريطانيا التي كانت تستعمر مصر في حينه. أو على الأقل الوقوف على الحياد والانخراط في تنظيم ثورة الشعوب العربية لمرحلة مابعد الحرب.

لقد وجدنا المعسكرين المتناقضين أيدلوجيا، وهما المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي السابق، والمعسكر الرأسمالي المسيحي بقيادة الولايات المتحدة يتخليان عن تناقضهما العقائدي الصارخ، ويقاتلان معاضد العدو المشترك لكليهما، وهو العدو النازي في الحرب العالمية الثانية، أعمالاً لمبدأ الأولويات في إدارة الصرا ع. وهو التحالف الذي أدى إلى إلحاق الهزيمة بالنظام النازي ودمره.

رابعاً ـ عدم الالتزام بخطة استراتيجية كفؤة لإقامة الدولة العربية المستقلة:

لم تعتمد قيادة ما كان يسمى بالثورة العربية الكبرى أية خطة استراتيجية لإقامة الدولة العربية الواحدة. والتوصيف الصحيح لما جرى، هو أن الدعوة للدولة العربية الواحدة لعرب المشرق العربي، لم تتجاوز كونها دعوة وشعاراً طرحته النخبة العربية، وردده الشريف الحسين

بن علي في رسائله إلى السير مكماهون المندوب السامي للإستعمار البريطاني في مصر.
كانت قيادة تلك الثورة تفتقر إلى العمود الفقري لثورة الإستقلال، الوحدة الكيانية لشعوب الأمة الواحدة المجزأة، وهو التنظيم الجماهيري بشقيه: السياسي والعسكري.
إن «هروب» بعض الضباط العرب من المؤسسة العسكرية التركية، وانضمامهم إلى جماهير شعبية غير منظمة سياسياً، وغير مدربة عسكرياً لمقاتلة القوات التركية وحليفتها الألمانية التي تمتلك درجة عالية من الكفاءة القتالية، هو انتحار سياسي وعسكري أدى إلى الهزيمة، وليس دعماً عسكرياً من شأنه تحقيق النصر.
ما يؤكد صحة قولنا هذا، هو الثورة البلشفية التي تفجرت في روسيا بتزامن مع الثورة العربية البائسة بقيادة الشريف الحسين بن علي، رحمه الله. فلقد كانت الأسباب الرئيسية لنجاح تلك الثورة، هو اختيارها التوقيت الصحيح، وهو خروج روسيا من تلك الحرب بقبول بريطاني-فرنسي، وفي ظل تدهور اقتصادي وحصول مجاعة كبرى، وتحت قيادة حزب له تنظيماته السرية بعشرات الآلاف من الكوادر التي احترفت النضال السياسي، وضمن خطة استراتيجية عالية الكفاءة.
(هذا التقييم للثورة البلشفية لا يعني موقفاً سياسياً متعاطفاً تجاه الماركسية).
والمقاربة التاريخية ذاتها حصلت في الصين، حيث تفجرت الثورة بقيادة الحزب الشيوعي الصيني برئاسة ماوتسي تونغ بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، ولحقت الهزيمة باليابان التي كانت تستعمر الصين. وكان للحزب الشيوعي الصيني تنظيماته وخططه الاستراتيجية، وفي مقدمتها خطة حرب العصابات الشهيرة.
بل إن هذا ما حصل في الثورة السورية التي تفجرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وخروج فرنسا فاقدة لتوازنها الإستعماري والاقتصادي الداخلي. حيث قامت الثورة على أسس تنظيمية وجماهيرية وحزبية وعلى أساس منهج وخطة استراتيجية. والشيء ذاته يقال عن الثورة الجزائرية بتنظيماتها المدربة على حرب العصابات.
لم يكن لدى قيادة ما يسمى بالثورة العربية أية خطة استراتيجية لإقامة الدولة العربية المستقلة. بل قامت تلك القيادة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية التي وضعتها القيادة العسكرية البريطانية لها. أي أنها كانت تنفذ خطة ضرب المواقع الخلفية للقوات التركية. فبريطانيا

الإسعتمارية أرسلت السلاح إلى قوات الثورة العربية التي كانت تقاتل خلف القوات التركية، وامتنعت عن إرسال السلاح إلى شعب فلسطين والعراق وسوريا. (٢)

خامساً ـ تجاهل علانية المشروع الصهيوني :

منذ مطلع القرن العشرين الماضي، بدا واضحاً زخم الحركة السياسية والإعلامية الصاخبة في الدعوة للوطن القومي اليهودي في فلسطين على عموم الساحة الأوروبية، وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا.

أي أن الثورة العربية الكبرى البائسة تلك، تزامنت مع حركة سياسية نشطة للقوى والمنظمات الصهيونية في بريطانيا وفرنسا وعموم أوروبا. وبالتالي، فإن نخبة تلك الثورة العربية كانت على علم تام بوجود تيار صهيوني قوي في أوروبا يدعو لإعطاء فلسطين ليهود العالم لإقامة وطن قومي لهم فيها. وهذا ما كانت تعكسه الصحافة ومختلف وسائل الإعلام في تلك العواصم الأوروبية، إلى جانب المنتديات الصهيونية على مدار الساعة. وبالتالي، فإن وعد بلفور لم يشكل مفاجأة لتلك الطليعة البائسة التي قادت المشروع الإنهزامي والمأزوم للثورة العربية الكبرى المزعومة. وهذا ما تؤكده المحطات التاريخية التالية:

١- بدأت مباحثات الاتفاق بين والي مكة الشريف الحسين بن علي المعين من قبل حكومة الخلافة الإسلامية العثمانية بتاريخ ١٤ يوليو ١٩١٥م كما هو واضح في الرسالة الأولى الموجهة من الشريف الحسين بن علي إلى السير مكماهون المندوب السامي للإحتلال البريطاني في مصر، والموافق ٢٨ رمضان ١٣٣٣ هجرية (يلاحظ في هذا الصدد هذا اليوم الذي يعتبر أفضل أيام شهر رمضان المبارك عند المسلمين لأنه اليوم الذي يلي ليلة القدر) واختتمت في الرسالة الخامسة والأخيرة من الشريف حسين إلى مكماهون بتاريخ ١٤ فبراير ١٩١٦، فأجابه الأخير برسالته الخامسة والأخيرة بتاريخ ١٠ مارس ١٩١٦.

٢- أبرمت بريطانيا وفرنسا الاتفاقية المعروفة «باتفاقية سايكس بيكو» بتاريخ ١٦ مايو ١٩١٦م. أي أن الرسائل والاتصالات بين قيادة الثورة العربية وبريطانيا لمحاربة تركيا وتسهيل احتلال بريطانيا لفلسطين وشرق الأردن والعراق جاءت سابقة بفترة سنة لتوقيع

اتفاقية سايكس-بيكو، وهي الاتفاقية التي تقاسمت فيها كل من بريطانيا وفرنسا البلاد العربية، بحيث يكون العراق وشرق الأردن لبريطانيا، وسوريا ولبنان لفرنسا. أما فلسطين فقد احتفظت بريطانيا بالسيطرة على الميناءين الرئيسيين فيها وهما، مدينتا حيفا ويافا، مع النص على أن «تقام في فلسطين إدارة دولية يُقرَّر شكلها بالتداول مع روسيا وبعد أن تليها موافقة الحلفاء الآخرين، وممثلي شريف مكة». (٣)

٣- بدأت الثورة العربية حربها ضد القوات التركية المسلمة يوم الخامس من يونيو عام ١٩١٦! (هو ذاته توقيت هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧، كما هو توقيت الغزو والإسرائيلي بقيادة الجنرال شارون على لبنان عام ١٩٨٢)، وبعد مرور سنتين على بدء الحرب العالمية الأولى التي كانت تركيا طرفاً فيها. حيث قاد التحالف البريطاني الفرنسي الروسي الحرب ضد التحالف الألماني والإمبراطورية النمساوية والمجرية والخلافة الإسلامية العثمانية التي دخلت الحرب لاحقاً.

٤- في الثاني والعشرين من يونيو ١٩١٧، أي بعد مرور عام على بدء الثورة العربية حربها ضد القوات التركية في الحجاز، وبتخريب وسائل نقل الجيش التركي بما في ذلك تخريب الخط الحديد الحجازي الإستراتيجي لتحرك القوات التركية التي بنته في الأساس، تمكنت تلك القوات العربية بدعم من القوات البريطانية من احتلال مدينة العقبة شمالي البحر الأحمر، المجاورة لسيناء وطرد القوات التركية منها. كما تمكنت تلك القوات المشتركة العربية والإستعمارية البريطانية من احتلال مدينة معان وطرد الحامية التركية منها بعد قتل عدد كبير منها.

٥- في منتصف يونيو ١٩١٧م، وبعد القضاء على القوات التركية في العقبة ومعان تمكنت القوات البريطانية من استكمال احتلال سيناء وصولاً إلى العريش.

٦- في ٣١ أكتوبر ١٩١٧ واصلت القوات البريطانية تقدمها وحاصرت القوات التركية بين غزة وبئر السبع. بينما كانت القوات العربية والبريطانية المشتركة تحارب مؤخرة القوات التركية في الجبهة الشرقية الأردنية. وأصبح الأمير فيصل يتبع قيادة المارشال اللنبي ففقد الاستقلالية في الحركة السياسية والعسكرية.

٧- وإذ تحقق الوجود العسكري البريطاني الإستعماري على كامل الضفة الشرقية لنهر

الأردن، وكامل سيناء والعريش وغزة، صدر وعد بلفور في الثاني من نوفمبر ١٩١٧ عن الصفقة الاستعمارية لمنح فلسطين للحركة الصهيونية مقابل الدعم المالي الصهيوني لبريطانيا.

٨- تزامنت الثورة العربية للشريف حسين مع التحرك العلني ليهود مصر لتشكيل قوة عسكرية شاركت في القتال فعلاً بقيادة المهاجر الروسي اليهودي جابوتنسكي إلى جانب القوات البريطانية ضد القوات التركية، وتم تهريب يهود مصر في الإسكندرية وبشكل علني (٤).

والمحصلة السياسية والاستراتيجية في هذا الوعد، أنه جاء بعد أن قدمت قوات الثورة العربية البائسة الدعم العسكري الأساسي لقوات اللورد بلفور في تلك الحرب، وهو الدعم الذي وفَّر للقوات البريطانية دخول فلسطين، وبدونه ما كان للقوات البريطانية أن تدخل فلسطين، ولما ظهر المشروع الصهيوني إلى الوجود.

يقول المارشال ليمان فون ساندرس القائد العام للجيوش البريطانية في البلاد العربية في مذكراته حول الدور المركزي الذي قامت به القوات العربية في تحقيق النصر العسكري للقوات البريطانية على القوات التركية في فلسطين:

«لقد أدت الثورة العربية خدمات عظيمة للجيش البريطاني... خلال تقدمه في شبه جزيرة سيناء فكان الإنجليز آمنين مطمئنين يفعلون ما يشاؤون كأنهم داخل بلادهم بعكس الترك الذين أقصاهم أهل البلاد بعد إعلان ثورة العرب، وملوكهم فكانوا يسرقون جيوشهم كأنهم في بلاد معادية لهم».

ووصف المعارك بدقة أكثر قائد تركي آخر حيث يقول:

«ولولا وجود جيش عربي وقف موقف العداء من الترك في جزيرة العرب وفي ساحة حربية طولها ألف كيلومتر لما تم للجيش البريطاني إحراز ما أحرزه من النصر بهذه السرعة العظيمة على غير كبير عناء. ويعود الفضل إلى الجيش العربي في بلوغ الإنجليز قلب البلاد العربية واحتلال القدس... والمرابطة أمام السلط وجناحهم الأيسر مكشوف ولولا هذا الجيش (العربي) لكان في استطاعة الترك القيام بحركة التفاف واسعة النطاق على الجيش البريطاني وإجباره على التراجع، وقد عطل العرب للترك ما يزيد عن الأربعين ألف مقاتل بأسلحتهم الكاملة كان في الإمكان حشدهم في ساحة فلسطين أمام الإنجليز ومنعهم من التقدم لولا الثورة العربية..».(٥)

٨- في ١٦ نوفمبر ١٩١٧، احتلت القوات البريطانية مدينة يافا الفلسطينية.
٩- في ١١ ديسمبر من العام ذاته (١٩١٧) دخلت القوات الإستعمارية البريطانية مدينة القدس بعد معارك طاحنة ضد القوات التركية الإسلامية التي دافعت بشرف عن المدينة المقدسة، وبعد الانسحاب منها في ٩ ديسمبر ١٩١٧، حيث قام المتصرف التركي عزت بك بتسليم المدينة إلى مفتي القدس كامل الحسيني، وإلى رئيس البلدية حسين سليم الحسيني. (٦)

سادساً ـ انعدام التكافؤ الاستراتيجي والتفاوضي بين قيادة الثورة العربية وبريطانيا الاستعمارية:

تتضح مؤشرات هذه المسألة البالغة الخطورة في الهدف العسكري والسياسي المتعارض من الطرفين: العربي، والبريطاني. إضافة إلى عدم التكافؤ في الإمكانيات العسكرية. فالهدف الاستراتيجي لبريطانيا من ذلك التحالف، كان واضحاً، وهو توظيف القوات العربية في خدمة القوات الإستعمارية البريطانية ولتمكينها من احتلال البلاد العربية، وليس إلحاق الهزيمة العسكرية بالقوات التركية المرابطة في هذه البلاد فقط. بينما كان الإعتقاد لدى قيادة الثورة العربية، هو أن بريطانيا ستدعم قيام دولة عربية مستقلة برئاسة الشريف الحسين بن علي، مقابل دعم العرب لبريطانيا في إلحاق الهزيمة بالقوات التركية. ومثل هذا الاعتقاد السياسي كان مفرطاً في سذاجته.

ومع الإفتراض جدلاً بأن قيادة الثورة العربية لم تكن تدرك خطورة التحرك الصهيوني على الساحة الأوروبية عموماً، والبريطانية خصوصاً، لإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، فهي كانت على وعي تام، بأن النظام الذي يدير حكم البلاد العربية المشرقية، هو نظام حكم إسلامي. وهو ذاته النظام الذي نصَّب الشريف حسين بن علي حاكماً على مكة. بينما الطرف الثاني في اتفاقية الحرب التي التزمت بالتعاون معها ضد القوات التركية المسلمة، هو بريطانيا المسيحية والإستعمارية والمعتدية على الخلافة الإسلامية في آن واحد. كان مجموع عدد المقاتلين للحسين بن علي حين أعلن ثورته في مكة فقط (١٥٠٠) ألف وخمسمائة مقاتل بايعوه على الثورة!.

إضافة لما سبق، فإن الإلتزام بالحرب التي تعهدت بها الثورة العربية مع القوات البريطانية الإستعمارية ضد القوات التركية، قام في جوهره على انعدام التكافؤ في التضحيات التي يقدمها الجانب العربي مقدماً، مقابل «وعدٍ» من قبل موظف بريطاني هو المندوب السامي للأخيرة في مصر، السير مكماهون، بتأييد الدولة العربية لاحقاً «حين قيامها»!.

ولقد ثبت وثائقياً، أن بريطانيا تراجعت عن هذا الوعد قبل بدء المرحلة الحاسمة من الحرب، بل وقبل الهجوم على العقبة وعلى سيناء اللتين كانتا ما تزالان بيد القوات التركية.

ففي الثامن والعشرين من نوفمبر ١٩١٦ وبعد مرور خمسة أشهر على إعلان الثورة العربية لمحاربة القوات التركية المسلمة، وبعد استكمال مراسلات الحسين-مكماهون، أعلن الشريف الحسين بن علي نفسه ملكاً للدولة العربية المستقلة التي تضم سوريا الطبيعية (سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن) والعراق وإقليم الحجاز. واجتمع عدد من الشخصيات العربية من بلاد الشام والعراق وبايعوا الشريف الحسين بن علي ملكاً لهذه الدولة التي كانت ما تزال أرضها تحت الحكم الإسلامي العثماني. فماذا كان الموقف البريطاني من هذه الخطوة التي سبق للشريف حسين أن طالب بها منذ البداية؟

بعد (١٤) أربعة عشر يوماً من هذا الإعلان، أعلنت بريطانيا رفضها المناداة بالحسين بن علي ملكاً لدولة عربية. ففي ١٠ ديسمبر نقل القنصل البريطاني في جدة الرسالة التالية من حكومته إلى الشريف الحسين بن علي:

«إن الحكومة البريطانية وحكومتي فرنسا وروسيا-مع أنها تعتبر وستظل تعتبر سموكم الرأس الأسمى للشعوب العربية وثورتها ضد الحكم التركي الظالم- يسرها علاوة على هذا أن تعترف اعترافاً واقعياً بسموكم حاكماً شرعياً مستقلاً للحجاز-ولكنها في الوقت الحاضر- لا ترى أن الفرصة مناسبة لاتخاذ لقب بمعنى الملك، الذي قد يكون سبباً لتفريق كلمة العرب، وتفكيك عرى جامعة الاتحاد بينهم في مثل هذه الظروف. ومن ثم قد يؤثر تأثيراً سلبياً على تأسيس جزيرة العرب تأسيساً سياسياً بشكل نهائي على أساس متين ثابت الأركان». (٧)

جرى هذا التطور والحرب في بدايتها، وقبل سقوط القدس أو غزة،أو رفح، أو العريش، أو سيناء، أو العقبة، أو يافا بيد القوات البريطانية. وبالتالي، كان هذا الموقف العدائي من بريطانيا لإعلان قيام المملكة العربية رغم قيمته المعنوية والسياسية فقط، دون الواقع المادي

والعسكري على الأرض كافياً لتتوقف قيادة الثورة العربية عن سذاجتها السياسية واللعبة العسكرية الخطيرة التي باتت تحرق أيديها، وشعوب أمتها بها.

إضافة إلى ما سبق، فقد كان لبريطانيا في مصر في حينه قوات عددها (٤٠,٠٠٠) جندي وبكافة أنواع الأسلحة بما فيها الطائرات.

بينما كانت قوات الثورة العربية من المتطوعين العرب غير المدربين على القتال، باستثناء بضع عشرات من الضباط الفارين من الجيش التركي. وهذا أبلغ دليل على انعدام التكافؤ الاستراتيجي بين طرفي التحالف في شقه العسكري، والأساسي. وهذا ما حسم الصراع ميدانياً، حيث فرض الإحتلال البريطاني وحليفه الفرنسي أهدافه الاستراتيجية والسياسية عندما أدت قوات الثورة العربية مهمتها في ضرب القواعد الخلفية للقوات التركية المسلمة التي كانت تحمي فلسطين وكل البلاد العربية المشرقية، رغم استبداد إدارتها الداخلية.

إن الرهان لقيادة الثورة العربية على تحقيق بريطانيا النصر العسكري على القوات التركية المسلمة يثير العديد من التساؤلات التي يصعب الإجابة عليها، رغم المواقف الصريحة المعلنة من بريطانيا بالتراجع عن وعودها بدعم استقلال العرب. فعندما أذاعت الثورة البلشفية في ٢٦ نوفمبر ١٩١٧ نصوص اتفاقية سايكس-بيكو، وكانت القدس ما تزال بحماية القوات التركية، وقبل سقوط دمشق وحلب وبيروت، أرسل جمال باشا قائد القوات التركية في بلاد الشام صورة من تلك المعاهدة (سايكس-بيكو) إلى قيادة الثورة العربية على أمل أن تعيد الثورة حساباتها، وتنتبه للخطر الذي يهدد جميع البلدان العربية. إلا أن فيصل نجل الشريف الحسين بن علي، والقائد الفعلي للثورة العربية البائسة تلك، لم يعر أي اهتمام لاتفاقية سايكس-بيكو، وواصل تقديم الدعم العسكري للقوات البريطانية وحليفتها الفرنسية من خلال الاستمرار بمحاربة القوات التركية بعد أن أصبح تابعاً للقيادة البريطانية.

يعترف الكولونيل لورانس ممثل بريطانيا لدى الأمير فيصل بن الحسين، بأن القواد العرب كانوا ينفذون أوامر الجنرال اللنبي علي وجهالسرعة، وبأن العامل الحاسم بدخول الجنرال اللنبي والقوات البريطانية لدمشق كان بسبب دعم فيصل بن الحسين لهذه القوات، ولولاه لما دخل اللنبي دمشق (٨).

التقييم السياسي لمراسلات الحسين-مكماهون

أولاً ـ الملاحظات السياسية لصياغة المراسلات شكلاً:

١- بالنسبة لرسائل الشريف الحسين بن علي إلى السير آرثر مكماهون:

معروف أن عدد هذه الرسائل خمسة لكل منهما، وقد سبقتها مباحثات أجراها الأمير عبدالله بن الحسين مع اللورد كيتشنر الذي سبق مكماهون في القاهرة.

أ- الملاحظة الأولى، أن الشريف الحسين بن علي كان هو البادئ بالمراسلة، وأرسل الرسالة الأولى في ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ هجرية الموافق ١٤ يوليو ١٩١٥م. فرد عليه السير مكماهون. ثم أرسل الشريف رسالته الثانية في ٢٩ شوال ١٣٣٣ هجرية، فرد عليها السير مكماهون وهكذا إلى الرسالة الخامسة.

ب- الملاحظة الثانية، تتصف رسائل الشريف الحسين الخمسة جميعها، بالطابع الشخصي العاطفي المفرط في إبداء الود والإخلاص لبريطانيا وحكومتها، وبأن قلوب العرب جميعهم مع الحكومة البريطانية. ففي رسالته الأولى يقول الشريف «وأود بهذه المناسبة أن أصرح لحضرتكم ولحكومتكم أنه ليس هناك حاجة لأن تشغلوا أفكاركم بآراء الشعب هنا، لأنه بأجمعه ميال إلى حكومتكم». ومثل هذا التوجه في مرحلة التحالف لتحقيق أهداف سياسية للاستقلال العربي المزعوم، ولأن يحارب العرب إلى جانب بريطانيا، يعني تنازلاً مجانياً عن ورقة تفاوضية أساسية لانتزاع مكاسب سياسية وعسكرية موثقة بالتزامات أكيدة من الحكومة البريطانية.

إضافة إلى ذلك، فليس صحيحاً كما ورد في الرسالة من أن «الشعب العربي بأجمعه ميال إلى الحكومة البريطانية».

جـ- الملاحظة الثالثة، كشف الشريف الحسين لبريطانيا أنه أحرق كل جسوره مع الخلافة الإسلامية العثمانية وأصبح مخلصاً لبريطانيا قبل أن يحصل حتى على الحد الأدنى من الالتزامات، مما جعل الحكومة البريطانية تستخف به وبمطالبه السياسية. فهو يقول حرفياً في رسالته الثانية إلى السير آرثر مكماهون «وأرى من الضروري أن أؤكد لسعادتكم إخلاصنا

نحو بريطانيا العظمى واعتقادنا بضرورة تفضيلها على الجميع وفي كل الشؤون وفي أي شكل، وفي أية ظروف»!؟

معنى ذلك النهج الساذج والخاطئ في تقرير مصير الأمة، أن الشريف حسين أعلن تبعيته المطلقة لبريطانيا التي تحارب تركيا، ويتعهد بأن يحارب إلى جانبها ضد القوات التركية المسلمة قبل أن يحصل على موقف سياسي واضح تجاه الدولة العربية التي يسعى هو إليها. وهذا النهج خاطئ جداً في مرحلة التفاوض.

د- الملاحظة الرابعة، أن الشريف الحسين بن علي يخاطب السير آرثر مكماهون المندوب السامي لبريطانيا الاستعمارية في مصر، بمفردات إسلامية، معتبراً مكماهون واحداً من الغيورين على الإسلام والمسلمين. بل ويدعو له بالسلامة والتوفيق من الله!؟

يقول الشريف الحسين في السطر الأول من رسالته الثالثة إلى مكماهون بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩١٥:

«إلى معالم الشهم ذو الأصالة والرياسة الوزير الخطير وفقه الله إلى مرضاته..»!؟

٢- بالنسبة للرسائل الجوابية من السير مكماهون إلى الشريف الحسين بن علي:

أ- **الملاحظة الأولى**: أن مكماهون كان يخاطب الشريف الحسين باستخدام مفردات إسلامية وباعتباره من سلالة الرسول محمد. فهو يقول حرفياً في مقدمة رسالته الجوابية الأولى:

«إلى السيد الحسيب النسيب سلالة الأشراف وتاج الفخار وفرع الشجرة المحمدية والدولة القرشية الأحمدية صاحب المقام الرفيع والمكانة الساميةا لسيد ابن السيد الشريف بن الشريف السيد الجليل المبجل دولة الشريف حسين سيد الجميع أمير مكة المكرمة قبلة العالمين ومحط رجال المؤمنين الطائعين عمت بركته على الناس أجمعين..»!!؟؟ وهذه المفردات كررها في جميع رسائله الجوابية .أي أنها صفة رسائل شخصية، والنفاق فيها واضح، بل وصارخ. فمن المعروف أن المفاوض البريطاني عبر التاريخ صعب المراس. وهكذا، استخدم مكماهون نفس أسلوب الشريف في اللجوء إلى المفردات الإسلامية والمخاطبة الشخصية ولكن بالعبارات المخادعة. ولو كان صحيحاً ما يقوله مكماهون من عبارات لكان أصبح مسلماً خارجاً عن ديانته المسيحية البروتستانية.

ب- **الملاحظة الثانية**: استخدام تعبيرات سطحية ومبهمة للتعبير عن الموقف البريطاني تجاه

القضايا الجوهرية للعرب. فهو يقول في رسالته الجوابية الخامسة والأخيرة للشريف الحسين بن علي المؤرخة في ١٠/٣/١٩١٦:

«... وقد يسرني أن أخبركم بأن حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم»! دون أن يوضح هذه المطالب، خاصة السياسية العليا والأساسية، مثل الاستقلال، والدولة العربية الواحدة.

ثانياً - الملاحظات السياسية لمضمون المراسلات :

١- فيما يتعلق باستقلال البلاد العربية بدولة واحدة:

أورد الشريف الحسين هذا المطلب في رسالته الأولى، وأسماه «اقتراحاً» طلب التصديق عليه. ولم يطرحه «كمطلب» يتمترس العرب حوله. فهو يقول في رسالته الأولى:

«... إنه بالنظر لهذه الأسباب كلها يرى الشعب العربي أنه من المناسب أن يسأل الحكومة البريطانية إذا كانت ترى من المناسب أن تصادق بواسطة مندوبيها أو ممثليها على الاقتراحات الأساسية الآتية:

أولاً: أن تعترف إنجلترا باستقلال البلاد العربية...»

رد مكماهون حول هذه المسألة الأساسية في الرسالة الثانية الجوابية من مكماهون إلى الحسين تضمنت النقاط التالية: (يرجع إلى نص الرسالة في الملحق رقم ٤):

أ- التأكيد على أن حدود الدولة العربية يجب «أن لا تمس مصالح حليفتها فرنسا»!؟؟

ب- التأكيد على مصالح بريطانيا في العراق، مما يعني خروج (العراق) من نطاق الدولة العربية، حيث ورد النص في البند (٥) ما يلي: « ٥- أمامن خصوص ولايتي بغداد والبصرة فإن العرب تعترف أن مركز ومصالح بريطانيا العظمى الموحدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبي»!؟؟

٢- فيما يتعلق بولايتي حلب وبيروت:

في الرسالة الثانية الجوابية من مكماهون إلى الشريف حسين بتاريخ ١٤/١٢/١٩١٥ ورد النص الخطير التالي:

«أما بشأن ولايتي حلب وبيروت فحكومة بريطانيا العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنها ودونت ذلك «بعناية تامة» ولكن لما كانت مصالح حليفتهافرنسا داخلة فيها فالمسألة تحتاج إلى نظر دقيق «وسنخابركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب»!!؟؟؟؟

رد الشريف الحسين على هذه المسألة في رسالته الرابعة إلى مكماهون بتاريخ ١٩١٥/١٢/٣١ بما يلي حرفياً: «.. عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب سنطالبكم بما نغض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها»!؟ والمقصود في عبارة بيروت وسواحلها لبنان. وقد يكون حيفا وعكا كونهما كانتا تتبعان ولاية بيروت.

وفي رسالته الرابعة الجوابية يقول السير مكماهون بلهجة أخرى حاسمة للشريف الحسين حول سوريا ولبنان ما يلي:«وأظنكم تعرفون جيداً أننا مقررون نهائياً بألا نسمح بأي تدخل «مهما قل شأنه» في اتفاقنا المشترك في إيصال هذه الحرب إلى الفوز. ثم متى انتهت الحرب فإن صداقة فرنسا وإنكلترا ستقوى وتشتد وهما اللتان بذلتا الدماء الإنكليزية والفرنسية جنباً إلى جنب في سبيل الدفاع عن الحقوق والحريات...»!؟؟؟!!!

٣- فيما يتعلق بالدعم المالي:

كان الشريف الحسين يطالب بهذا الدعم في أغلب رسائله. وفي الرسالة الخامسة والأخيرة لمكماهون يقول: «بقي علينا بيان ما نحتاجه والحالة هذه هو :

الأول مبلغ خمسين ألف جنيه ذهباً لمشاهرة القوات المجندة ونحوها مما ضرورته تغني عن بيانه.

الثاني إحضار عشرين ألف كيس أرز وخمسة عشر ألف كيس دقيق وثلاثة آلاف كيس شعير ومائة وخمسين كيس بن قهوة ومثلها سكر ومقدار خمسة آلاف بندقية من الطراز الجديد وما تحتاجه النسبة لها من المرميات....».

موقف الثورة العربية الكبرى
من الوطن القومي اليهودي في فلسطين

لم يرد في مراسلات الحسين-مكماهون أية إشارة إلى هذا الموضوع الخطير. بل يقال، إن الشريف حسين عندما بلغه اتفاق نجله فيصل مع حاييم وايزمان على تأييد المشروع الصهيوني، أعلن غضبه على نجله وبطلان الاتفاق. بل وتم نفي الشريف حسين إلى قبرص لرفضه القبول بالوطن القومي اليهودي.

وفيما يلي النص الكامل لاتفاقية فيصل بن الحسين مع حاييم وايزمان رئيس الحركة الصهيونية المؤرخة في ٣ يناير ١٩١٩:

اتفاقية فيصل ـ وايزمان

المؤرخة في ٣ يناير ١٩١٩

«إن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ممثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعلم نيابة عنها، والدكتور حاييم وايزمان ممثل المنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها، يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي، ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهماالوطنية، هو في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين. ولكونهما يرغبان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي يقوم بينهما فقد اتفقا على المواد التالية:

١- يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين وأقصى النوايا الحسنة والتفاهم المخلص، وللوصول إلى هذه الغاية تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الأصول في بلد كل منهما.

٢- تحدد بعد إتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدول العربية

وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين.

٣- عند إنشاء دستور إدارة فلسطين تتخذ جميع الإجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩١٧ (وعد بلفور/المؤلف)

٤- يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع، والحث عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين في الأرض عن طريق الإسكان الواسع والزراعة الكثيفة. ولدى اتخاذ مثل هذه الإجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب ويجب أن يساعدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي.

٥- يجب ألا لا يُسن نظام أو قانون يمنع أو يتدخل بأي طريقة ما في ممارسة الحرية الدينية والقيام بالعبادات دون أي تميز أو تفضيل، ويجب أن لا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية.

٦- إن الأماكن الإسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.

٧- تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الإمكانيات الاقتصادية في البلاد، وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها، وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية بقصد دراسة الإمكانيات الاقتصادية الصهيونية وبذل أقصى جهودها لمساعدة الدول العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية في البلاد.

٨- يوافق الفريقان المتعاقدان أن يعملا بالاتفاق والتفاهم التامين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح.

٩- كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يحال إلى الحكومة البريطانية للتحكيم.

وقع في لندن-إنجلترا، في اليوم الثالث من شهر يناير سنة ١٩١٩م.

(ترجمة تحفظات فيصل عن الإنجليزية)

«يجب أن أوافق على المواد المذكورة أعلاه:

يشرط أن يحصل العرب على استقلالهم كما طلبت بمذكرتي المؤرخة في الرابع من شهر يناير سنة ١٩١٩ المرسلة إلى وزارة خارجية بريطانيا العظمى. لكن إذا وقع أقل تعديل أو تحويل فيجب أن لا أكون عندها مقيداً بأي كلمة وردت في هذه الاتفاقية التي يجب اعتبارها ملغاة لا شأن ولا قيمة قانونية لها، ويجب أن لا أكون مسؤولاً بأية طريقة مهما كانت..

فيصل بن الحسين

حاييم وايزمان»

ملاحظة خطيرة على الاتفاقية

وقع الأمير فيصل هذه الاتفاقية كما هو واضح في متنها، بصفته «ممثل المملكة العربية الحجازية» وليس بأية صفقة أخرى تثبت تمثيله للشعب السوري أو الفلسطيني، مثلاً.

وبالتالي، فإن توقيع الأمير فيصل للاتفاقية يعتبر تجاوزاً سياسياً خطيراً لصفته السياسية، ولا معنى لتحفظه الوارد في نهاية الاتفاقية. كما أن ذلك التحفظ يشكل ما هو أكثر من الخطأ السياسي. فهو يعني، أن حضرته يقبل بإقامة الكيان الاستيطاني اليهودي مقابل اعتراف الصهيونية بحضرته ملكاً على دولة عربية بدون فلسطين!

كما أن الأمير فيصل بتوقيعه ذلك الاتفاق يؤكد قبوله الوثائقي بالوطن القومي اليهودي في فلسطين، وبما هو أكثر من وعد بلفور. مما يعزز ما يقوله كثير من الرواة، من أنه كان على علم باتفاقية سايكس-بيكو (١٦ مايو ١٩١٦) وبوعد بلفور حين صدوره. وأنه-أي الأمير فيصل-كان يمثل نفسه فقط حين وقع صك القبول بالمشروع الصهيوني في فلسطين مع حاييم وايزمان. والدليل على ذلك، أن المؤتمر السوري العام الذي انعقد في دمشق في ٢ يوليو/تموز ١٩١٩ وشارك فيه ممثلون لشعوبهم في المدن السورية والفلسطينية واللبنانية من جميع الطوائف بمن فيهم اليهود العرب في هذه المدن (لم يحضره ممثلون لشرق الأردن) تبنى في البندين السابع والثامن من مقرراته الرفض المطلق للوطن القومي اليهودي. بل وبالتمسك

بارتباط فلسطين ولبنان بالوحدة السياسية والدستورية مع الدولة السورية. فقد ورد نص المادتين كما يلي:

« سابعاً: إننا نرفض مطالب الصهيونيين ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا، لأنه ليس لهم فيها أدنى حق، ولأنهم خطراً شديداً جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي، أما سكان البلاد الأصليون من إخواننا الموسويين (اليهود/المؤلف) فلهم ما لنا وعليهم ما علينا.

ثامناً: إننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين والمنطقة القريبة الساحلية التي من جملتها لبنان، عن القطر السوري، ونطلب أن تكون وحدة البلاد مصونة لا تقبل التجزئة بأي حل كان». (٩)

تلك المقررات تشكل تعارضاً صارخاً مع الاعتراف الوثائقي للأمير فيصل بالمشروع الصهيوني في فلسطين، وتؤكد في الوقت ذاته تهوره السياسي وحجم التنازلات القومية والإسلامية التي قدمها للاستعمار والصهيونية مقابل منحه مملكة يحكمها بحماية الاستعمار والصهيونية.

وهذا دليل جديد، يكشف حجم الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها قيادة ما كان يعرف بـ «الثورة العربية الكبرى»، حيث إن الأمير فيصل، كما ثبت وثائقياً، كان هو القائد الفعلي والأساسي لها. وأن والده رحمه الله، لم يكن سوى يافطة اختبأ فيصل خلفها، أو تحتها.

وفي النتيجة، فإن وعد بلفور بمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين، لم يكن مؤامرة بريطانية، ولا نتيجة خطوة غادرة من بريطانيا بما يسمى بـ«الثورة العربية الكبرى»، بل جاء ذلك الوعد ومعه الإحتلال البريطاني ذاته لفلسطين والبلاد العربية، ومعه الفرنسي أيضاً، نتيجة حتمية لجملة أخطاء استراتيجية فادحة ارتكبتها قيادة تلك الثورة البائسة، والمأزومة معاً.

في المنظور الاستعماري البريطاني، فإن السير مكماهون تعامل مع ما يسمى بالثورة العربية الكبرى باعتبارها فرقة من المرتزقة يقودها الأمير فيصل بن الحسين مدفوعة الأجر في خدمة القوات البريطانية في حربها ضد القوات التركية. لقد كان فيصل هو القائد الفعلي للثورة العربية أو كما يطلق عليه الكولونيل لورانس «أبو الثورة العربية» (١٠).

أما الصراع الدولي فتحكمه الكفاءة الاستراتيجية وحدها، وليس النوايا الساذجة، والعفوية. فمن يمتلك الكفاءة الاستراتيجية أكثر من خصمه، يتحقق له النصر. والعكس صحيح.

أما نظرية المؤامرة في تفسير الهزائم العسكرية والسياسية، فهي تبرير يقصد به المغالطة التاريخية، والتغطية على الفردية وانعدام الكفاءة الاستراتيجية لدى القيادة المهزومة بعد أن تخسر قضيتها القومية، وتقود شعبها وأمتها إلى التهلكة، والاحتلال.

قلت من قبل، وأكرر القول اليوم، وباللغة الاستراتيجية وحدها بعيداً عن المفردات القبيحة المرفوضة التي يستخدمها الفكر الفوضوي والعسكري، إنه لو لم يظهر مصطلح الثورة العربية الكبرى إلى الوجود على أرض الواقع المأساوي في الحرب العالمية الأولى، لما كان ظهر المشروع الصهيوني على أرض فلسطين بالضرورة.

الفصل الثاني

نقد نظرية المؤامرة في تفسير قيام الكيان الإسرائيلي حسبما تروِّج لها القيادة الفلسطينية

تردد الأدبيات العربية في معرض تعاطيها للنضال الفلسطيني منذ بدء الإحتلال البريطاني للقدس في ١١ ديسمبر ١٩١٧، وحتى قيام الكيان الإستيطاني اليهودي في فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨، وما ارتبط معه من تشريد لحوالي نصف شعب فلسطين من سكان الأراضي التي قام الكيان الصهيوني باغتصابها... بأن ما حدث كان نتيجة مؤامرة بريطانية–أمريكية–صهيونية!

وهي في هذا التفسير لهذا التحول الخطير في قضية الصراع على الأرض الفلسطينية، تقصد بالدرجة الأولى، الدفاع عن القيادة الفلسطينية التي قادت النضال الفلسطيني طيلة تلك الفترة (من ١٩١٧/١٢/١١ إلى ١٩٤٨/٥/١٥) بزعامة الحاج أمين الحسيني ومن قبله ابن عمه موسى كاظم الحسيني رحمهما الله. أي أن الرجلين قادا الشعب الفلسطيني في مواجهة الإحتلال البريطاني والمشروع الإستيطاني اليهودي، وبذلا أقصى جهدهما، وبكل كفاءة واستعداد للتضحية بحياتهما. إلا أن المؤامرة البريطانية، وفيما بعد الأمريكية لحساب الصهيونية، كانت أكبر من أن يحبطها الحاج أمين الحسيني وابن عمه موسى. خاصة، وأن القيادات العربية في حينه، لم تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقائده الحاج أمين الحسيني بشكل يوازي الدعم البريطاني للعدوان الصهيوني وحركته الإستيطانية. هكذا تفسر الأدبيات العربية عموماً، والفلسطينية خصوصاً، نظرية المؤامرة في قيام الكيان الإستيطاني اليهودي وتشريد نصف شعب فلسطين عن دياره عام ١٩٤٨.

في تصدينا لهذه النظرية، نعتمد على الوثائق التاريخية، إلى جانب التحليل الاستراتيجي

لحركة الصراع بين الطرفين: العربي الفلسطيني من جهة، والقيادة الصهيونية وحليفها الإستعمار البريطاني من جهة أخرى. فالمعيار الاستراتيجي، هو وحده الذي يوضح حقيقة مجريات الصراع ونتائجه.

وبعيداً عن السرد التاريخي لمرحلة الصراع تلك التي بدأت منذ عام ١٩١٨ حتى ١٥ مايو ١٩٤٨، والتي قاد فيها موسى كاظم الحسيني ومن بعده ابن عمه الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين الشعب الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني، وفي المنظور الاستراتيجي وحده، نجد أن السبب الرئيسي في هزيمة النضال الفلسطيني على امتداد (٢٨) ثمانية وعشرين عاماً بقيادة الحاج أمين الحسيني، يكمن في انعدام الكفاءة الاستراتيجية، بل والسياسية في حدها الأدنى لدى الحاج أمين الحسيني، ومن قبل لابن عمه موسى كاظم الحسيني.

الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها القيادة الفلسطينية بزعامة موسى كاظم الحسيني وابن عمه الحاج أمين الحسيني

يمكن حصر تلك الأخطاء بالرئيسية الفادحة التالية حسب التسلسل التاريخي:

١- الخطأ في رفض مشروع تشرشل (٣ يونيو ١٩٢٢)

٢- الخطأ في فهم خلفيات وأهداف العدوان اليهودي على حائط البراق عام ١٩٢٩.

٣- الخطأ في التوجه إلى النضال السياسي «*الحزبي*» في وقت بلغت فيه الهجرة اليهودية ذروتها (من ١٩٣٢-١٩٣٥).

٤- الخطأ برفض دعم ثورة القسام ١٩٣٥.

٥- الخطأ بإنهاء ثورة ١٩٣٦ دون أية مكاسب سياسية.

٦- الخطأ في رفض الكتاب الأبيض (الثاني) عام ١٩٣٩.

٧- الخطأ في رفض قرار التقسيم ١٨١ وعدم الإستعداد العسكري لمواجهة قيام الكيان الإسرائيلي.

ولعل القاعدة المشتركة لجميع هذه الأخطاء الإستراتيجية، بل والسياسية الفادحة لدى رمز القيادة الفلسطينية الأول موسى كاظم الحسيني (١٩٢٢-١٩٣٤)، ومن بعده الرمز ابن عمه الحاج أمين الحسيني (١٩٣٤-١٩٤٨)، هو انعدام الحد الأدنى من الكفاءة السياسية والاستراتيجية لدى هذه الرموز القيادية وحاشيتها، والتي كانت تنتمي إلى كبار الاقتصاديين والملاك، واعتمادها النهج الفردي والعشائري، مما جعل تلك القيادات في صراع دائم مع الزعامات العائلية المنافسة لهما. إضافة إلى رفضهما الكفاح المسلح على المستوى الجماهيري بسبب التناقض بين الاحتكار والسيطرة العشائرية من جهة، والآليات الجماهيرية لكل فئات الشعب الذي يتطلبه هذا الكفاح من جهة أخرى.

أولاً ـ الخطأ في رفض مشروع تشرشل

مقدمــة :

أدارت بريطانيا فلسطين بمفردها على مدى السنوات الخمس الأولى لاحتلالها فلسطين، والذي بدأ باحتلال القدس في ١١ ديسمبر ١٩١٧. ففي ٧ يوليو ١٩٢٠ عينت بريطانيا السير هربرت صموئيل أول مندوب سامٍ لها في فلسطين مخولة إياه صلاحيات مطلقة لتنفيذ وعد بلفور، ومعتبرة تلك الخطوة بداية الحكم المدني لفلسطين بإشرافها المباشر. علماً، بأن عدد عرب فلسطين مطلع عام ١٩١٨ كان (٧٥٠٠٠٠) سبعماية وخمسين ألفاً، بينما كان عدد اليهود فيها (٥٦٠٠٠) ستة وخمسين ألفاً أي أن نسبة العرب ٩٣٪ واليهود ٧٪.

كانت الخطوة الأولى التي اتخذها هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني الأول لفلسطين، إصداره لما أسماه بـ «قانون الهجرة» في ٢٦ أغسطس عام ١٩٢٠ أي بعد أقل من شهرين على تعيينه في منصبه.

تضمن ذلك القانون الإستعماري السماح بهجرة (١٦٥٠٠) ستة عشر ألفاً وخمسماية مهاجر يهودي من دول العالم إلى فلسطين في السنة الأولى(عام ١٩٢٠). إضافة إلى منح المنظمة الصهيونية امتيازات بالإشراف على إدارة المستوطنات، ومنحها الأراضي العربية لإقامة مستوطنات لليهود القادمين من بقاع العالم للاستيطان فيها. إلى جانب مرسوم آخر أصدره

ذلك المندوب السامي الصهيوني، وهو الذي بموجبه أصبحت اللغة العبرية لأول مرة في تاريخ فلسطين واحدة من اللغات الثلاث الرسمية، إلى جانب العربية والإنجليزية!

انتفاضة يافا (١/٥/١٩٢١):

أُصيب الشعب الفلسطيني بما يشبه الصدمة الكارثية لقانون الهجرة وملحقاته، دون ذنب منه، ودون أي خطأ ارتكبه تجاه يهود العالم.

كان رد موسى كاظم الحسيني رئيس بلدية القدس الذي عيّنه الإحتلال عام ١٩١٨ خلفاً لأخيه حسين سليم الحسيني عقب وفاة الأخير، على الإجراءات البريطانية تلك، بأن استقال من منصبه. وإذ بدأ الشعب الفلسطيني يرى تدفق المهاجرين اليهود من دول العالم تحت حماية الإحتلال البريطاني، وقعت مصادمات بين العرب واليهود الغزاة في مدينة يافا في الأول من مايو ١٩٢١، وانتشرت في القرى المجاورة، حيث واجه فيها الشعب الفلسطيني هؤلاء الغزاة. فما كان من قوات الإحتلال البريطانية إلا أن أرسلت دورياتها المسلحة لمهاجمة الجماهير الفلسطينية، وحماية المستوطنين اليهود. هذا مع العلم، أن الجماهير الفلسطينية لم تستخدم السلاح الآلي، بل استخدمت السلاح اليدوي، السكاكين والخناجر والعصي. بينما استخدمت القوات البريطانية السلاح الناري.

أسفرت انتفاضة يافا عن الخسائر التالية:

في صفوف المستوطنين اليهود: مقتل ٤٦ يهودياً وجرح ١٤٦ آخرين.

في صفوف عرب يافا وقراها: استشهاد ٤٨ عربياً (برصاص الجنود البريطانيين) وجرح ٧٣ آخرين.

عين المندوب السامي هربرت صموئيل لجنة ثلاثية للتحقيق في أسباب مصادمات يافا عرفت بلجنة كرافت، نسبة إلى رئيسها السير توماس هاكرافت قاضي القضاة المعين في فلسطين، وعضوية السير هاري لوك نائب حاكم القدس، والمستر ستابس مدير دائرة الأراضي، وثلاثتهم بريطانيون ممن يعملون في فلسطين. وخلص التقرير إلى إرجاع أسباب المصادمات إلى رفض العرب لوعد بلفور وهجرة اليهود إلى ديارهم.

تداعى ممثلو المدن والقرى الفلسطينية إلى عقد مؤتمر لهم في القدس في يوليو من العام ذاته، أي بعد شهرين من انتفاضة يافا برئاسة موسى كاظم الحسيني الذي كان قد استقال من

رئاسة بلدية القدس احتجاجاً على قانون الهجرة اليهودية. وقرر المؤتمر إرسال وفد إلى لندن للطلب إلى الحكومة البريطانية إلغاء وعد بلفور. وسافر الوفد إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت الاستماع إلى مطالبهم.

وإذ بقيت حالة الإحتقان قائمة بين الشعب الفلسطيني والإحتلال البريطاني، فقد أصدر وزير المستعمرات البريطانية ونستون تشرشل في الثالث من يونيو ١٩٢٢ ما عرف/بمذكرة تشرشل/ ضمن البلاغ الرسمي رقم ١٧٠٠، وملخصها النقاط التالية:

١- التأكيد مجدداً على تنفيذ وعد بلفور.

٢- المهاجرون اليهود هم في فلسطين كحق وليس كمنّة.

٣- لا تفرض الجنسية اليهودية على سكان فلسطين عبر اليهود ولا يخضع السكان العرب لأحد.

٤- كل سكان فلسطين هم «فلسطينيون».

٥- تتخذ الحكومة البريطانية الإجراءات الكفيلة بقيام حكومة ذاتية في فلسطين وانتخاب مجلس تشريعي.

٦- الهجرة اليهودية إلى البلاد، تقررها «قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب».

٧- ينتخب المجلس التشريعي لجنة لتنظيم الهجرة.

٨- لا تشارك اللجنة الصهيونية في حكومة فلسطين.

٩- إذا اشتكت طائفة دينية كبرى أو جالية من السكان من أن نصوص الانتداب لا تطبق، فلها الحق باللجوء إلى عصبة الأمم. (١١)

دعت اللجنة التنفيذية (للشعب الفلسطيني) برئاسة موسى كاظم الحسيني التي انبثقت عن مؤتمر القدس، إلى عقد مؤتمر جماهيري لها في نابلس لتحديد الموقف من مذكرة تشرشل. وانعقد المؤتمر في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٢، وانتهى إلى تأييد موقف رئاسة المؤتمر الداعية لرفض جميع بنود مذكرة تشرشل.

القيمة السياسية لمذكرة تشرشل

القراءة المتأنية للنقاط الثمانية الواردة بالمذكرة توضح أنها استهدفت تحقيق تسوية سياسية لمستقبل فلسطين وفقاً لتلك المبادئ التي استندت إليها.

فالمبدأ الأول يؤكد التمسك بوعد بلفور. وذلك الوعد كما هو معروف، ينص على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وهو الوطن الذي فسره تشرشل نفسه في مذكرته عن هذه التسوية «لا يعني أن تكون فلسطين يهودية، أو دولة يهودية يسيطر فيها اليهود على العرب». حيث يقول: «صدرت بيانات غير مسؤولة تذهب إلى أن الهدف المرتقب هو خلق فلسطين يهودية كما إنكلترا إنكليزية. إن حكومة جلالته ترى أن مثل هذه التوقعات غير عملية، وهي لا تحبذ شيئاً منها، ولم تفكر في أي وقت، وهو كما يبدو الشيء الذي يخيف الوفد العربي أو ثقافتهم في فلسطين. ونلفت الانتباه إلى أن الوعد المشار إليه، لا ينص على أن فلسطين كلها تصبح وطناً قومياً لليهود، وإنما ينص على أن مثل هذا الوطن ينشأ في فلسطين» (١٢)

واضح، أن تفسير تشرشل لهذا المبدأ لمشروعه للتسوية يعني دعم بريطانيا لقيام وطن قومي لليهود على جزء من أرض فلسطين، وليس كل فلسطين، رغم الغموض الذي يغلف به إجابته. أما حجم هذا «الجزء» من أرض فلسطين الذي سيقوم عليه الوطن اليهودي، وهل سيكون ٥٥٪ من أرض فلسطين أو أقل، أو أكثر، فهذا ما تجاهل توضيحه تشرشل خطياً. إلا أنه أكد، أن الوطن القومي اليهودي لن يشمل «كل فلسطين».

وفيما يتعلق بالمبدأ الثاني للتسوية حسب مذكرة تشرشل، فإنها تستند إلى الفلسفة الصهيونية المطلقة، حيث يعتبر الهجرة اليهودية إلى فلسطين «حق وليس منَّة»! وهو بهذا أراد تكريس الدعاوى التوارتية الأسطورية التي قامت عليها الحركة الصهيونية وفلسفتها السياسية العدوانية، التي تزعم الحق التوراتي ليهود العالم في فلسطين قبل ثلاثة آلاف عام، قبل اندثار مملكة يهودا وطردهم من قبل الرومان والآشوريين من فلسطين.

وفيما يتعلق بالمبدأ الثالث لتسوية تشرشل تلك، فهي تقضي بحصر «الجنسية» اليهودية باليهود فقط، وأن تبقى الجنسية الأصلية للعرب لصيقة بهم. ويلاحظ هنا، أن تسوية تشرشل

أعطت اليهود صفة «الجنسية» أي الشعب، إضافة إلى الصفة الدينية، وهو تناقض إيديولوجي غير مقبول إطلاقاً.

كما أن الفقرة الأخيرة من المبدأ الثالث لتسوية تشرشل تقول، بأن لا يخضع السكان العرب لليهود.

المبدأ الرابع لتلك التسوية، يؤكد الجنسية الواحدة لجميع من يسكن فلسطين، عرباً ويهوداً مستوطنين بمن فيهم المهاجرون الغزاة الذين وصلوا إلى فلسطين، أو الذين سيصلون إليها لاحقاً. أي أن هذا المبدأ ساوى في اكتساب الجنسية الفلسطينية أصحاب الأرض إلى جانب الغزاة المستوطنين المنتمين لقوميات متعددة.

المبدأ الخامس للتسوية، يتحدث عن توجه للحكومة البريطانية لاتخاذ إجراءات خاصة في فلسطين ذات شقين:

الأول، إداري تنفيذي تمثله حكومة تطبق الحكم الذاتي.

الشق الثاني، تشريعي يمثله مجلس تشريعي منتخب من قبل الطرفين: العرب واليهود.

المبدأ السادس يتعلق بالقاعدة التي ستستند إليها عملية قدوم الصهاينة ضمن مصطلح الهجرة اليهودية إلى فلسطين. هذه القاعدة هي القدرة الاقتصادية لفلسطين على استيعاب الغزاة الجدد.

المبدأ السابع، جاء كما يبدو مكملاً لسابقه، حيث ينص على تشكيل لجنة من المجلس التشريعي الفلسطيني (حين ظهوره) تتولى شؤون تنظيم قدوم الغزاة الصهاينة إلى فلسطين. وبهذا تكون الهجرة اليهودية قد أصبحت ترتبط بالمبدأ الاقتصادي وهو قدرة فلسطين الاقتصادية على استيعابهم، وبمبدأ تنظيمي تتولاه لجنة ينتخبها المجلس التشريعي.

المبدأ الثامن، ينص على عدم مشاركة اللجنة الصهيونية في حكومة فلسطين (الحكم الذاتي) عند ظهورها.

المبدأ التاسع والأخير للتسوية، يتعلق بالجهة المختصة بنظر أية نزاعات مستقبلية قد تنشب بين العرب واليهود حول مدى تطبيق نصوص الانتداب على أرض الواقع حين تطبيق تلك التسوية. وتم تحديد هذه الجهة، بأنها عصبة الأمم التي وضعت صك الانتداب البريطاني على فلسطين.

ناقش مؤتمر نابلس في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٢ مبادئ مشروع تسوية تشرشل المشار إليها سابقاً، وهو المؤتمر الذي ترأسه موسى كاظم الحسيني المدعوم من ابن عمه الحاج أمين الحسيني مفتي القدس، وانتهى إلى رفض تلك التسوية/مذكرة تشرشل/.

هل أخطأت القيادة «الحسينية» للشعب الفلسطيني برفضها تسوية تشرشل؟

قبل الإجابة على هذا السؤال بموضوعية، لا بد من الإشارة الموجزة إلى الظروف المرتبطة بشأن الصراع على الأرض الفلسطينية وهي:

- الوضع الذاتي الفلسطيني.
- الوضع الإقليمي العربي المجاور.
- الوضع العالمي.

فيما يتعلق بالوضع الذاتي الفلسطيني (عرب فلسطين) فقد تعاطت قيادته ممثلة بموسى كاظم الحسيني مع الغزو الاستيطاني وحليفته بريطانيا بأسلوب/المؤتمرات الشعبية المكشوفة والعلنية/ وبالقيادة الفردية العائلية لآل الحسيني على الشعب العربي الفلسطيني.

وهذا ما يفسر السبب الذي من أجله لم تلجأ القيادة إلى التنظيمات الشعبية، واستبعاد المشاركة لأكبر عدد من القوى الشعبية الفاعلة في قيادة النضال.

والأخطر من ذلك كله في تلك القيادة الفردية والعائلية، أنهاأسقطت خيار المواجهة المسلحة مع الغزو الاستيطاني وحليفه الإستعماري، بينما كان المستوطنون الصهاينة يتجهون إلى التدريب العسكري منذ لحظة وصولهم إلى فلسطين.

من هنا، تميز نهج القيادة الفلسطينية في تلك الفترة بطابع **«التوسل»** إلى بريطانيا لوقف الهجرة اليهودية ومنح الشعب الفلسطيني الاستقلال ببراءة الأطفال السُذَّج. بل وصل الأمر بتلك العقلية لموسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية لشعب فلسطين، إلى أن يطالب حكومة بريطانيا بإلغاء وعد بلفور! مما يعكس الفكر السياسي الساذج لتلك القيادة، والتعاطي

مع الصراع ضد عدوها الوطني بشكل تسطيحي يفتقر إلى أبسط مقومات التحليل السياسي للعلاقة الاستعمارية بين الإحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني، والنفق المظلم الذي تسير فيه تلك القيادة التي لم تكن تمتلك برنامجاً واضحاً للحفاظ على البقاء في وجه مشروع استيطاني مسلح يتزايد يوماً بعد يوم.

وفيما يتعلق بالوضع الإقليمي، فقد تزامن مشروع التسوية الذي طرحه تشرشل، مع ارتباط الأردن باتفاق حماية مع بريطانيا في ٢٤ مارس ١٩٢١. وهو الاتفاق الذي تم بموجبه ظهور إمارة شرق الأردن، وتنصيب بريطانيا للأمير عبدالله بن الحسين أميراً عليه. مما يعني التزام حكومة الأمير عبدالله بالتنسيق في سياسته الخارجية والدفاعية مع بريطانيا أولاً.

وفي سوريا كان الإنتداب الفرنسي قد بدأ عليها بعد سقوط النظام الذي بموجبه أصبح فيصل بن الحسين ملكاً عليها!.

أما عن الوضع العالمي في حينه، فقد كان الوضع الذي بلغ فيه الإستعمار البريطاني ذروته في الهيمنة العالمية، وبأنها «الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس». مدعومة بالمال اليهودي العالمي ثمناً للدعم البريطاني للمشروع الصهيوني في فلسطين وعلى حساب سكانها العرب وأرضهم.

محصلة هذه الأوضاع الثلاث المتداخلة فيما بينها لحالة الصراع على أرض فلسطين، وموقع القيادة الفردية العائلية لشعب فلسطين، هي أنها أوضاع ليس من شأنها إخراجه من الحصار الإستعماري له. كما أن قيادته المتمثلة بآل الحسيني لم تكن لديها أبسط مقومات الكفاءة السياسية بالأساس، ولم يكن لديها برنامج سياسي وطني قادر على مقاومة المشروع الصهيوني.

وبالرغم من هذا الواقع البائس للقيادة الفلسطينية، فقد رفضت مشروع التسوية الذي طرحه تشرشل، وهو ما يؤكد الإفلاس السياسي لتلك القيادة. ذلك أن تسوية تشرشل رغم تمسكها بوعد بلفور، فإنها تضمنت عدة نقاط من شأنهاتحقيق توازن في القوة السياسية للطرفين: العربي والمستوطنين اليهود. بل هناك نقاط في تلك التسوية تشكل عائقاً أمام احتمالات التوسع العشوائي للاستيطان اليهودي. وهذا ما نجده في المبدأ الخامس من مشروع التسوية الذي ينص على قيام حكم ذاتي وانتخاب مجلس تشريعي. وهذا ما نجده أيضاً في المبدأ

السابع لمشروع التسوية الداعي لتشكيل لجنة من المجلس التشريعي المنتخب تتولى تنظيم الهجرة اليهودية. وحيث إن الغلبة في المجلس التشريعي ستكون لعرب فلسطين، فستكون الهجرة تحت تصرفهم يتحكمون بها بما لا يشكل خطراً عليهم.

إضافة إلى ذلك، فقد تضمن مشروع التسوية المبدأ الثامن الذي يستبعد اللجنة الصهيونية من المشاركة في حكومة فلسطين.

إن رفض قيادة موسى كاظم الحسيني المدعوم من ابن عمه الحاج أمين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي لمشروع تسوية تشرشل المشار إليها، وفي ظل انعدام برنامج وطني تحرري لتلك القيادة، مثل الكفاح المسلح، أو التنظيمات الشعبية، شكل خطأ استراتيجياً فادحاً ارتكبته تلك القيادة بحق شعبها وقضيتها.

في المنظور الاستراتيجي، فإن مشروع تسوية تشرشل (٣ يونيو ١٩٢٢) تضمن الحفاظ على الوضع القائم في حينه، مع قيام سلطة حكم ذاتي ومجلس تشريعي فلسطيني بمشاركة العرب واليهود وتحت الإشراف البريطاني مرحلياً، وإخضاع الهجرة اليهودية لقرار مشترك فلسطيني-يهودي-بريطاني.

وفي ظل غياب حركة التحرر الوطني الفلسطيني في حينه، وسيطرة القيادة الفردية العائلية لموسى كاظم الحسيني على رأس قيادة الشعب الفلسطيني، فإن رفض مشروع تشرشل رغم انحيازها للمشروع الصهيوني يعتبر خطأ استراتيجياً فادحاً أضر كثيراً بالقضية الفلسطينية والعربية.

ثانياً ـ الخطأ في فهم خلفيات وأهداف العدوان اليهودي على حائط البراق عام ١٩٢٩

بعد رفض اللجنة التنفيذية الفلسطينية برئاسة موسى كاظم الحسيني لمشروع تسوية تشرشل والمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الذي يشكل أهم بند فيه، لجأت بريطانيا إلى

تشكيل «مجلس استشاري» من الموظفين البريطانيين لإدارة فلسطين. وبقي الوضع السياسي ساكناً، ولف صمت القبور القيادة الفلسطينية، رغم استمرار الهجرة اليهودية وبأعداد متزايدة عام ١٩٢٤، ١٩٢٥.

وكان الفيلد مارشال بلومر قد أصبح مندوباً سامياً لفلسطين خلفاً لهربرت صموئيل.

من حيث المتابعة التسطيحية للصراع العربي- الإسرائيلي في بداياته على الأرض العربية الفلسطينية باعتبارها حلقة الصراع المركزي وساحة المواجهة الأولى والمباشرة له، فإن جميع الذين كتبوا عن أحداث أغسطس عام ١٩٢٩ التي شهدتها مدينة القدس وساحة حائط البراق، وغالبية مدن فلسطين من المؤرخين والكتاب السياسيين العرب، تعاطوا مع تلك الأحداث الدامية من منطلق الحدث (الفعل).

وهو ما فعله اليهود، ورد الفعل العربي الذي جاء لمواجهة الحدث الاستفزازي اليهودي. أما سيناريو ذلك الحدث الاستفزازي اليهودي فتمثل بقيام مئات من اليهود في ١٥ أغسطس ١٩٢٩ بمظاهرة في شوارع القدس المحيطة بالمسجد الأقصى واقتربوا من حائط البراق الملاصق للمسجد الأقصى.

من المهم الإشارة مجدداً في هذا المجال إلى أن عدد اليهود في جميع أنحاء فلسطين في حينه (١٩٢٩) كان (١٣٢٠٠٠) مائة واثنين وثلاثين ألفاً بينما كان عدد العرب الفلسطينيين (٨٧٥٠٠٠) ثمانمائة وخمسة وسبعين ألفاً.

علماً أن عدد اليهود عام ١٩٢٢ حسب إحصاء أجرته دوائر الاحتلال البريطاني بلغ (١٠٦٠٠٠) مائة وستة آلاف. بينما كان عددهم عند بدء الاحتلال البريطاني لفلسطين (٥٦٫٠٠٠) ستة وخمسين ألفاً، وهذه الزيادة في عدد اليهود والتي جعلت عددهم عشية أحداث حائط البراق «في أغسطس ١٩٢٩» يصل إلى (١٣٢٠٠٠) مائة واثنين وثلاثين ألفا، جاءت نتيجة للهجرات اليهودية التي ساعدت إدارة الاحتلال البريطاني لفلسطين في السماح بها تنفيذاً لوعد بلفور الاستعماري.

وعد بلفور

لا يختلف اثنان أن المشروع الصهيوني منذ بداياته كان يستند إلى فكرة سياسية مضمونها إقامة وطن ليهود العالم على الأرض العربية في فلسطين. ولقد اختار قادة الصهيونية فلسطين بالذات وطناً قومياً ليهود العالم لارتباط العقيدة الدينية لليهود بالهيكل الذي بناه سيدنا سليمان عليه السلام في القدس، ويعتبره حاخامات اليهود بأنه -أي الهيكل- بمقام المكان الرمز "لقدس الأقداس" في الديانة اليهودية، والمكان المقدس الذي يتصل به كبار حاخاماتهم بالسر حسب عقيدتهم. لايمكن تجاهل الدوافع الخفية القومية لشعوب أوروبا، وفي مقدمتهم البريطانيون في العداء لليهود كطائفة دينية منغلقة على نفسها، ويزاحم اغنياؤهم «اليهود» الطبقة الاقطاعية، وبعدها الرأسمالية الصناعية للقوميين الأوروبيين. وهي الدوافع التي شجعت تلك القوى القومية الرأسمالية الأوروبية، وفي مقدمتها البريطانية، في دعمها للخلاص من خطر المنافسة اليهودية على الامتيازات الرأسمالية القومية لها. واتخذت تلك الدوافع شكل الدعم العلني لفكرة الوطن القومي اليهودي خارج أوروبا، فجاءت فكرة الوطن القومي اليهودي ليهود أوروبا التي طرحتها الحركة الصهيونية لتشكل مكاسب اقتصادية وسياسية للبرجوازية الأوروبية أولاً، وقبل أن تشكل انتحاراً سياسياً للصهيونية اليهودية حسب منطق التاريخ وحركته الحتمية، رغم الانتصار العسكري والسياسي لتلك الحركة بإقامة الكيان الإسرائيلي على الأرض العربية المحتلة عام ١٩٤٨.

وأكبر دليل على ذلك، أن الصهيونيين الأوائل اقترحوا أن تكون أوغندا في أفريقيا وطناً قومياً ليهود العالم، وهذا يعني أن الوطن القومي ليهود أوروبا كان يعني «خروجهم» ورحيلهم عن أوروبا، وهو الخروج الذي يعني خروج رأس المال اليهودي، من أوروبا والذي كان ينافس رأس المال القومي.

من هنا يمكن فهم الفترة التاريخية للنصف الثاني من القرن التاسع عشر وهي فترة الفكر الاستعماري للثورة الصناعية الباحثة عن أسواق خارجية للحصول على مواد أولية رخيصة، ولإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها مع ظهور الصهيونية اليهودية لإيجاد وطن قومي ليهود

أوروبا في أوغندا أولاً ثم في فلسطين لاحقاً.

ولأن الصهيونية اليهودية لقيت قبولاً من القوى الرأسمالية القومية المنافسة لها في أوروبا عموماً، وفي بريطانيا الامبراطورية الاستعمارية خصوصاً، فقد سارعت تلك القوى القومية الاستعمارية يمثلها وزير الخارجية البريطاني اللورد بلفور إلى منح كبير أثرياء يهود بريطانيا اللورد روتشيلد وعد حكومة بريطانيا في الرابع من نوفمبر ١٩١٧ بأن تجعل من فلسطين وطناً قومياً ليهود العالم.

أي أن الاتفاق البريطاني- اليهودي على جعل فلسطين العربية وطناً قومياً ليهود العالم، تم بين الاستعمار البريطاني والرأسمالية اليهودية ضمن الحركة الصهيونية التي يقودونها.

فالهدف الحقيقي غير المعلن من وعد بلفور والحركة الصهيونية ذاتها، هو الخروج الرأسمالي اليهودي من أوروبا بالدرجة الأولى لإقامة ذلك الوطن السياسي بمرتكزاته الرأسمالية خارج الجغرافية الأوروبية، وفي أرض تستعمرها بريطانيا، ويمتلكها شعب لا يمت إلى أي من القوميات الأوروبية بأية صلة. هذه الصفقة السياسية كانت في منظور العقلية الرأسمالية البريطانية ذات التوجهات الاستعمارية الميدانية على أرض الواقع الأفريقي والآسيوي، صفقة رأسمالية، وهي صفقة مربحة مائة بالمائة للرأسماليين القوميين البريطانيين من الانتماء الديني المسيحي. أي أنها إضافة إلى كونها شكلت مكسباً رأسمالياً للقوميين البريطانيين فإنها شكلت مكسباً مسيحياً لهم، حيث إن رحيل يهود أوروبا إلى فلسطين يعني الخلاص من الصراع الطائفي اليهودي وخلاصاً منه في آن واحد، ولعل هذا ما يفسر دعم نابليون بونابرت زعيم فرنسا الثورة عام ١٨١٠ لفكرة الوطن القومي ليهود فرنسا في فلسطين رغم عدم وجود الحركة الصهيونية في حينه.

خلفيات أحداث حائط البراق

«أغسطس ١٩٢٩»

إذ قامت فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين التي تبناها المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا عام ١٨٩٥ برئاسة هرتزل على أساس نظري ومبررات توراتية أسطورية لا أساس لها من الصحة والواقع، فإن آليات تنفيذ مشروع ذلك الوطن القومي إلى حقيقة ملموسة استندت إلى خطط استراتيجية مرحلية تستهدف الوصول إلى أهداف مرحلية، وبحيث تؤدي كل خطة استراتيجية مرحلية إلى التمهيد للخطة الاستراتيجية المرحلية اللاحقة وهدفها المرحلي اللاحق. أي أن مرحلة الوجود العسكري (٦٥٠٠٠) خمسة وستين ألف مسلح يهودي على أرض فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨، ألحقوا الهزيمة بـ (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرين ألف جندي عربي هم مجموع الجيوش العربية التي تصدت للعصابات اليهودية المسلحة في مايو ١٩٤٨، كان الهدف المرحلي الأخير للخطط الاستراتيجية التي وضعتها قيادة الحركة الصهيونية.

الخطة الاستراتيجية الأولى التي وضعتها الحركة الصهيونية في بداية القرن الماضي للوصول إلى إقامة الكيان السياسي اليهودي «إسرائيل» كانت تستهدف ضمان وصول يهود العالم إلى فلسطين. «وكان عدد اليهود في فلسطين عام ١٩١٨ فقط ستة وخمسين ألفاً» بينما كان عدد سكان فلسطين العرب ٧٥٠ر٠٠٠ سبعمائة وخمسين ألفاً.

من أجل تنفيذ تلك الخطة الاستراتيجية اتجهت قيادة الحركة الصهيونية إلى إقناع السلطان عبد الحميد خليفة المسلمين الحاكم للبلاد العربية وتركيا في حينه، والتي كانت ولاية فلسطين ضمن خلافته العثمانية. وإذ رفضت الحكومة العثمانية الإسلامية السماح بهجرة يهود أوروبا إلى فلسطين، اتجهت القيادة الصهيونية إلى التحالف مع بريطانيا التي كانت تستعد لاستعمار المنطقة العربية من خلال محاربة الخلافة العثمانية وإنهاء الحكم العثماني الإسلامي للبلاد العربية، إضافة إلى دعم حكومة بريطانيا مالياً من قبل المؤسسات المالية اليهودية .

مع بدء الاحتلال البريطاني لفلسطين في ١١ ديسمبر ١٩١٧ بدأت طلائع الهجرات اليهودية

تصل إلى فلسطين تحت حماية ذلك الاحتلال وتنفيذاً لصفقة وعد بلفور للقيادة الصهيونية. وأسبغت إدارة الاحتلال البريطاني اعترافها بالهجرة اليهودية عام ١٩٢٠ بالقانون الذي أصدرته بعنوان «قانون الهجرة اليهودية» وهو القانون الذي كان سبباً في ثورة مدينة يافا الفلسطينية الساحلية في الأول من مايو عام ١٩٢١ كما سبق وأوضحنا.

وهكذا، تواصلت الهجرة اليهودية من دول أوروبا إلى فلسطين تنفيذاً للخطة الاستراتيجية الصهيونية. بمعنى آخر، فإن الاستراتيجية المركزية المرحلية للحركة الصهيونية في تلك الفترة كانت تستهدف إنجاح الهجرة ليهود العالم إلى فلسطين أولاً، وليصبح عدد اليهود مناسباً لإقامة الدولة اليهودية.

فالعنصر البشري وهو الشعب، يشكل الركن الأساسي لقيام الدولة، أية دولة، ونسبة اليهود إلى شعب فلسطين عند بدء الاحتلال البريطاني لها، كانت ٧٪ «سبعة في المائة».

توقيت أحداث أغسطس ١٩٢٩

ارتبط المخطط الصهيوني بأحداث ٢٣ أغسطس ١٩٢٩ بمسألتين في غاية الخطورة على الاستراتيجية الاستيطانية اليهودية.

المسألة الأولى: انخفاض عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وحصول هجرة معاكسة للمستوطنين لأول مرة.

المسألة الثانية: عودة الحكومة البريطانية لبحث موضوع الحكم الذاتي لفلسطين، وإحياء مشروع المجلس التشريعي لعموم سكان فلسطين، والذي سبق للقيادة الفلسطينية بزعامة الحاج أمين الحسيني ورفضته ضمن رفضها لمشروع تشرشل عام ١٩٢٢.

هاتان المسألتان اللتان تزامنتا منذ بداية عام ١٩٢٩ شكلتا هاجساً خطيراً للقيادة الصهيونية، وأصبحتا تشكلان في حال استمرارهما خطراً يهدد المشروع الصهيوني برمته.

حسب الإحصاءات البريطانية وبيانات الوكالة اليهودية التي كانت مسؤولة عن تنفيذ مخطط الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فإن عدد المهاجرين من اليهود إلى فلسطين عام ١٩٢٥ بلغ ٣٤٠٠٠ «أربعة وثلاثين ألف مستوطن».

وحسب تلك الإحصاءات ذاتها فإن عدد المهاجرين الغزاة عام ١٩٢٧ انخفض إلى ٢٧١٣ ألفين وسبعمائة وثلاثة عشر مستوطناً! إضافة إلى ظاهرة أخرى هي الأولى من نوعها وهي الهجرة المعاكسة، حيث غادر فلسطين ٥٠٧١ خمسة الاف وواحد وسبعين مستوطناً، أي أن الهجرة المعاكسة فاقت عدد المهاجرين القادمين للاستيطان في فلسطين في العام ذاته.

في عام ١٩٢٨ بلغ عدد المهاجرين القادمين للاستيطان ٢٧٠٠ ألفين وسبعمائة يهودي.

هذا الانخفاض الرهيب في عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين وظهور الهجرة المعاكسة بأكثر من القادمين للاستيطان، كانت تعني بداية فشل لاستراتيجية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ودونما ثورة من عرب فلسطين، بل ورغم الدعم الاحتلالي البريطاني لتلك الهجرة.

تكتيك «الصدمة» اليهودية

في ظل تداعيات استراتيجية الهجرة اليهودية، والتي عبرت عنها الهجرة اليهودية المعاكسة للمستوطنين اليهود إلى فلسطين، والتي فاقت عدد المهاجرين القادمين إليها عام ١٩٢٨، اتجهت القيادة الصهيونية إلى التخطيط لعمل ما من شأنه استعادة «الزخم» الديني والسياسي لدعم يهود العالم لفكرة الهجرة إلى فلسطين. ضمن هذه الأجواء السياسية لتراجع الهجرة اليهودية إلى فلسطين جاءت أحداث حائط البراق عام ١٩٢٩.

إلا أن الأمانة التاريخية تقتضي القول إن أحداث أغسطس عام ١٩٢٩ سبقتها مقدمات صهيونية في سبتمبر ١٩٢٨ حيث قام بعض حاخامات اليهود في ٢٤ سبتمبر ١٩٢٨ بخطوة استفزازية غير مسبوقة في ساحة حائط البراق والذي يطلق عليه اليهود مصطلح «حائط المبكى»، ووضعوا طاولة عليها بعض الرموز من ديانتهم وأحاطوا المكان بستار على غرار غرفة قدس الأقداس في مبنى الهيكل البائد حسب الوصف التوراتي لذلك المكان، مما أعطى الانطباع لليهود البسطاء أن هذه بداية إعادة بناء الهيكل البائد. مما جعلهم يعتقدون بتحقق نبوءة حاخاماتهم بقرب عودة مسيحهم المنتظر، فتجمهروا في المكان وقدمت جموعهم من كل صوب.

بالمقابل، استفزت تلك الخطوة المسلمين سكان فلسطين كما استفزت المسيحيين الفلسطينيين أيضاً، إلا أن سلطات الاحتلال وقد خشيت من تداعيات الصدام الإسلامي- اليهودي حول الحادث لجأت إلى إجبار اليهود على مغادرة ساحة حائط البراق. إلا أن الحركة الصهيونية وقد وعت العبرة في معطيات اللعب بورقة حائط المبكى حسب مصطلحها في تحريك الشارعين اليهودي والإسلامي، عادت إلى اللعب في أغسطس من العام التالي ١٩٢٩ بالورقة ذاتها، وضمن سيناريو أكثر خبثاً بإشعال الصدام اليهودي- الإسلامي بهدف توظيفه في إعطاء دفعة قوية لاستراتيجية الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

بدأ تنفيذ التكتيك الصهيوني بتظاهرة لليهود الذين تجمعوا من مستوطنات عديدة في الأحياء الإسلامية في مدينة القدس «كان ٩٦٪ من سكان مدينة القدس من العرب مسلمين ومسيحيين» وبلغ عدد اليهود حوالي خمسمائة اتجهوا في تظاهرتهم إلى حائط البراق، ولم تتدخل القوات البريطانية أو شرطتها لمنع اليهود من السير إلى ذلك المكان المحظور عليهم، بسبب حساسيته الإسلامية، ولأن التظاهرة اليهودية الاستفزازية جاءت سريعة ومفاجئة للأغلبية الساحقة العربية في المدينة المقدسة فقد جاء الرد العربي عليها في اليوم التالي (١٦ أغسطس ١٩٢٩) وببضعة آلاف من العرب مسلمين ومسيحيين. ولم يتجرأ اليهود على اعتراض التظاهرة العربية، إلا أن الأجواء في القدس وفي عموم مدن فلسطين بقيت متوترة منذ ذلك اليوم ، إلى أن عاد اليهود إلى التظاهر من جديد يوم ٢٣ أغسطس وحاولوا الوصول مجدداً إلى ساحة حائط البراق، «المبكى في المصلح اليهودي التوراتي» وبشكل استفزازي مدعومين من القوات البريطانية المسلحة. مما دفع العرب إلى التصدي لهم في مواجهات جماهيرية قوية، وإذ تصدت قوات الاحتلال البريطاني إلى الجماهير الفلسطينية بالسلاح لجأ العرب إلى استخدام السكاكين وما يملكون من عدد قليل من البنادق. كما تجاوبت الجماهير الفلسطينية في كافة المدن الفلسطينية ضد المستوطنات اليهودية وضد قوات الاحتلال.

أسفرت الاضطرابات اليهودية المدعومة من الاحتلال البريطاني تلك عن الخسائر التالية:

* مقتل ١٣٣ يهودياً وجرح ٣٣٩.
* استشهاد ١١٦ عربياً وجرح ٣٣٢.

استغلت الحركة الصهيونية حجم الخسائر اليهودية لاتهام عرب فلسطين بالوحشية والعداء

لليهودية كدين، واتجهت آلاتها الإعلامية في أوروبا والولايات المتحدة لدعم الهجرة اليهودية في فلسطين لإنقاذ أبناء ملتهم اليهود. كما استغلت الصهيونية تلك الأحداث الدامية للضغط على الحكومة البريطانية للتخلي عن مشروع المجلس التشريعي لفلسطين، والذي كانت تبحثه حكومة لندن في حينه مع المندوب السامي البريطاني.

وفعلاً خضعت الحكومة البريطانية للضغط الصهيوني وأعلنت تخليها عنها.

وهكذا نجح المخطط الصهيوني في أحداث أغسطس ١٩٢٩ في احتواء مسألتين، خفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين والهجرة المعاكسة للمستوطنين، وفي إفشال مشروع المجلس التشريعي لفلسطين، والذي كان نجاحه يعني وجود سلطة تشريعية لكل سكان فلسطين ثلثاه من العرب.

هذا المخطط الصهيوني يقدم دليلاً جديداً على أن المشروع الصهيوني استند في كافة مراحله التاريخية إلى التخطيط الاستراتيجي. مما يؤكد الحقيقة التاريخية والسياسية، من أن الصراع العربي–الإسرائيلي هو صراع استراتيجي في المنظور الصهيوني يقابله نهج قائم على القيادة الفردية العائلية والعفوية للشعب الفلسطيني.

عندما فجرت العصابات اليهودية الاضطرابات في المدن الفلسطينية جراء عدوانها الآثم على ساحة حائط البراق، وداخل الأحياء الإسلامية في مدينة القدس مدعومة بقوات الاحتلال البريطاني يوم ٢٥ أغسطس ١٩٢٩، والأيام التي سبقته، فإن الرد الشعبي الفلسطيني وفي غياب قيادته جاء سريعاً وحاسماً، رغم عفوية ذلك الرد، وعدم وجود تنظيمات مسلحة لدى الشعب الفلسطيني في حينه، ورغم الانحياز الفاضح من الاحتلال البريطاني لتلك العصابات اليهودية ومشروعها الاستيطاني.

إلا أن القيادة الصهيونية كانت تدرك مسبقاً، واستناداً إلى معادلة توازن القوى بين الشعب العربي الفلسطيني والمستوطنين اليهود الذين كانت نسبتهم إلى العرب في حينه لا تتجاوز «١٥٪» ، أن الخسائر البشرية في الجانب اليهودي ستكون أكبر بالضرورة. لم تكن القيادة الصهيونية التي وضعت مخطط اضطرابات القدس في ٢٥ أغسطس ١٩٢٩ وأمرت المضللين من اتباعها المستوطنين بالزحف على حائط البراق الإسلامي وسط الاحياء الإسلامية في المدينة المقدسة، لم تكن تستهدف إعلان ولادة «إسرائيل» وطنا قوميا لليهود في ذلك اليوم، بل

أرادت تلك القيادة الخبيثة المعادية لكل العرب والمسلمين والمسيحيين ، كما هي معادية في نتيجة مخططاتها لكل يهود العالم، أرادت من تلك الاضطرابات افتعال «صدمة يهودية» يصل صداها إلى أوروبا، ضمن رسالة سياسية وإعلامية ذات هدفين متلازمين:

الأول - تصوير اليهود في فلسطين وكأنهم ضحايا العنف الفلسطيني غير المبرر «كذا».

الهدف الثاني، حث اليهود في أوروبا على نصرة ابناء ديانتهم من خلال الهجرة إلى فلسطين للتغلب على التفوق العربي هناك، وليصبح عدد المستوطنين مناسب لإقامة الوطن اليهودي.

ضمن هذين الهدفين وما يرتبط بهما، اتجهت آلة الإعلام الصهيونية في التعاطي مع ذلك العدوان المبرمج ضد المقدسات الإسلامية، ولاخراجه ضمن سيناريو «الصدمة» لدى الأوساط اليهودية للوصول إلى «رد الفعل» اليهودي بأفقه الصهيوني الداعم للهجرة اليهودية لفلسطين واستئصال سكانها العرب.

تزامن العدوان اليهودي للمستوطنين على المقدسات الإسلامية في أغسطس ١٩٢٩ وبلغ ذروته في الخامس والعشرين من الشهر ذاته مع وجود المندوب السامي البريطاني لفلسطين في لندن. مما اتاح للحركة الصهيونية أن تنفذ مخططها العدواني وأهدافه السياسية على المستويين، اليهودي والرأي العام الأوروبي والأمريكي بما يتفق والأهداف السياسية المرسومة له.

أسفر التزوير الإعلامي الصهيوني للأحداث عن إعلان المندوب السامي البريطاني لفلسطين السير جون تشانسيلور وهو في لندن، الغاءه لمشروع «المجلس التشريعي» لفلسطين ،والذي كان يبحث تفاصيل الاجراءات الخاصة بتنفيذه مع حكومته. كما أصدر بياناً اتهم فيه عرب فلسطين «بالوحشية» والعنصرية!! رغم انه كان مايزال في لندن ، ولم يطلع على الأحداث الدامية، والدور اليهودي في تفجير الاضطرابات اساساً.

ولئن وظفت الحركة الصهيونية بيان السير تشانسيلور ضمن مخططها السياسي، فإن الصحافة العربية بدورها وجهت النقد الشديد لذلك البيان، واتهمت المندوب السامي البريطاني بالانحياز المطلق للصهيونية والعداء السافر للحقوق العربية والتواطؤ مع العدوان على المقدسات. كما تحركت القوى الشعبية الفلسطينية وقدمت القيادة التي كانت تمثلها في حينه اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر الوطني الفلسطيني السابع برئاسة موسى كاظم الحسيني،

قدمت إلى السير تشانسيلور لدى عودته إلى فلسطين، بياناً تشجب فيه اتهاماته الباطلة التي سبق ووجهها وهو في لندن ضد ردة الفعل الفلسطينية، وتواطؤ قوات الاحتلال البريطاني مع العصابات اليهودية في أحداث أغسطس ١٩٢٩.

والحق، ان حركة الشارع العربي التي استفزته الحركة الهجومية العدوانية الصهيونية على المقدسات ، والانحياز السافر من قوات الاحتلال ضد جماهير الشعب الفلسطيني، والتزوير الإعلامي الصهيوني الذي جعل من العصابات اليهودية الاجرامية ضحايا مزعومين، ومن الشعب العربي قتلة ووحوشا على حد اتهام المندوب السامي البريطاني ، مما جعل الشارع العربي في البلدان العربية ، كما هو في فلسطين ذاتها، يشهد غليانا سياسيا ضد التواطؤ البريطاني على الشعب العربي ومقدساته.

في هذه الأجواء، وخشية أن تتفاعل في اتجاه يتعارض مع المصالح البريطانية في فلسطين وعموم المنطقة العربية، خاصة في ظروف الأزمة المالية العالمية في تلك الفترة، لجأت الحكومة البريطانية في اكتوبر «١٩٢٩» إلى اتخاذ قرار معلن، بإرسال لجنة تحقيق برلمانية «بريطانية» للتحقيق في أحداث أغسطس الدامية.

لجنة «شو» للتحقيق
في أحداث أغسطس ١٩٢٩

من الأهمية بمكان، متابعة التعاطي الصهيوني مع «الاختصاص» الذي حددته الحكومة البريطانية لتلك اللجنة حين الإعلان عنها، وعن المهمة المنوطة بها بهدف الإحاطة بمدى الاستعداد الاستراتيجي للقيادة الصهيونية في إدارة الصراع، وما افرزه العدوان اليهودي الإستيطاني من أزمات لصالح انجاح المشروع الإستيطاني ذاته.

فلقد حددت الحكومة البريطانية في إعلانها في اكتوبر ١٩٢٩ عن تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الاضطرابات الدامية تلك، اختصاص ومهمة هذه اللجنة بالآتي:

«البحث في الاسباب الأساسية لانفجار الاضطرابات في فلسطين».

إلا أن القيادة الصهيونية أبدت انزعاجها من هذه المهمة للجنة التحقيق، والذي من شأنه أن يعيد هذه الأسباب إلى وعد بلفور ذاته. وهي النتيجة ذاتها التي سبق للجنة التحقيق البريطانية المعروفة «بلجنة هاكرافت» التي تشكلت عقب انتفاضة مدينة يافا في الأول من مايو ١٩٢١ توصلت اليها، وهي ان الأسباب الحقيقية لتلك الانتفاضة مرجعها وعد بلفور ومشروع الوطن القومي اليهودي الذي نص عليه ذلك الوعد الاستعماري.

لذلك، اتجه الجهد الصهيوني بداية، إلى إحداث تبديل سياسي أساسي في مهمة لجنة التحقيق ،وطبيعة عملها. وبدعم من القوى الصهيونية النافذة في المؤسسات البريطانية، نجحت الحركة الصهيونية في «تحريف» مهمة لجنة التحقيق بحيث أصبحت كالتالي:

«دراسة الأسباب المباشرة للاضطرابات التي حدثت في فلسطين».

أي أنه تم استبدال مصطلح «الأسباب الأساسية» للاضطرابات، بمصطلح «الأسباب المباشرة».

والفرق كبير جداً بين المصطلحين.

ضمن هذا التحريف لمهمة لجنة التحقيق، سافرت اللجنة إلى فلسطين نهاية أكتوبر ١٩٢٩، وبدأت عملها.

تشكلت اللجنة تلك من :

السيد والترشو رئيساً، وهو قاضي قضاة سابق.

السيد هنري باترتون- عضواً.

اللورد سنيل، عضواً.

السير هـ. مرويس- عضواً.

وأعضاء اللجنة الثلاثية، جمعيهم أعضاء في مجلس العموم البريطاني.

استمعت اللجنة إلى ١١٠ شاهد من العرب واليهود والموظفين البريطانيين على مدى ٤٧ جلسة علنية، وعقدت ١١ جلسة سرية وقدمت تقريرها إلى وزير المستعمرات في ٣٠ مارس ١٩٣٠.

النتيجة التي توصلت إليها اللجنة

انتهت اللجنة إلى أن الأسباب المباشرة للاضطرابات مرده الخلاف الكبير بين ادعاء كل من المسلمين واليهود حول حائط البراق. وطالبت بتشكيل لجنة دولية من قبل عصبة الأمم للفصل في حقوق الطرفين في حائط البراق وساحته.

إلا أن اللجنة مع ذلك، وجدت نفسها مدفوعة لأن توضح أسباباً أخرى ارتبطت مع النزاع حول حائط البراق وهي:

١- الزيادة في عدد المهاجرين اليهود.

٢- قيام المهاجرين اليهود بطرد السكان العرب من أراضيهم مما يزيد في حجم البطالة، فيتجهون إلى محاربة مغتصبي أراضيهم المهاجرين اليهود.

٣- إن العرب يشعرون بالقلق على مصيرهم جراء الهجرة اليهودية المتزايدة.

ومن حيث التوصيات التي صدرت عن لجنة التحقيق البرلمانية البريطانية برئاسة القاضي شو فكانت كالتالي:

١- ضرورة أن تصدر الحكومة البريطانية بياناً صريحاً وواضحاً عن سياستها في فلسطين، يفسر ويبرز ما ورد في صك الانتداب عن صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية.

٢- أن تعيد الحكومة النظر في أنظمة الهجرة والرقابة عليها، بغية وقف الهجرة الزائدة، آخذة في الاعتبار مصالح السكان المحليين.

٣- إجراء تحقيق علمي حول إمكانات البلد الزراعية والإسكانية لتحديد قدرتها على استيعاب المهاجرين من دون إلحاق الضرر بسكانها.

٤- إيجاد السبل لحماية المزارعين العرب، والحيلولة دون إجلائهم عن الأرض، ووضع القيود على انتقالها إلى اليهود.

٥- ضرورة توضيح أن المركز الخاص للجمعية الصهيونية بموجب صك الانتداب لا يخولها المشاركة في حكم فلسطين.

٦- ضرورة الأخذ في الاعتبار شعور العرب بالاستياء، الناجم عن حرمانهم من الحكم الذاتي.

٧- تعيين لجنة دولية من قبل عصبة الأمم للفصل في حقوق الطرفين بالبراق (١٣).

تقرير اللجنة الدولية حول ملكية حائط البراق

بناء على توصية لجنة التحقيق البرلمانية البريطانية برئاسة القاضي شو، قامت الحكومة البريطانية بمخاطبة عصبة الأمم، وطلبت منها ندب لجنة للتحقيق في وضع حائط البراق وتحديد حق كل من المسلمين أو اليهود فيه. فانتدبت العصبة لجنة من ثلاثة خبراء ليس فيهم بريطاني واحد. واطلعت اللجنة على الوثائق في فلسطين والآستانة كافة واستمعت إلى رأي علماء المسلمين من فلسطين، ومصر، والهند، وسورية، ولبنان ،والعراق، وإيران ،وتركيا، وحاخامات اليهود حول هذه المسألة، وقدم كل طرف ما لديه من وثائق وأدلة. قدمت اللجنة الدولية تقريرها في يونيو ١٩٣٠ والذي انتهت فيه إلى النتيجة التاريخية والقانونية التالية:

إن حائط البراق ملك للوقف الإسلامي، وهو جزء وقف حي المغاربة جعله الملك الأفضل ابن صلاح الدين الأيوبي وقفاً على مدرسة الأفضلية التي أنشأها في ذلك الحي الإسلامي.

ودعا التقرير الدولي إلى المحافظة على الوضع الذي كان قائماً في السابق للحائط، مع السماح لليهود بإقامة الطقوس الدينية كما كان مسموحاً لهم بها حسب المرسوم العثماني الصادر عام ١٩١١ ميلادية وخلاصته: السماح لليهود بزيارة الحائط وإقامة الصلاة دون إحضار كراسي أو مقاعد ولا ستائر على الحائط أو الرصيف ودون الجلوس على الرصيف أو تعطيل السير عليه(١٤).

وقد أصدرت الحكومة البريطانية مرسوماً صادق عليه ملك بريطانيا بالمصادقة على توصيات اللجنة الدولية الخاصة بوضع حائط البراق وساحته.

تقرير سمبسون لتسوية الصراع « ١٩٣٠ »

بناء على توصيات لجنة شو الذي شكل اتهاماً مباشراً للحكومة البريطانية بالمسؤولية عن الاضطرابات التي شهدتها فلسطين نتيجة لعدوان اليهود على حائط البراق، واستفزازاتهم للعرب والمسلمين، وتداعيات حركة الهجرة اليهودية التي جاءت على حساب تشريد المزارعين

العرب عن أرضهم وحرمانهم من موارد أرزاقهم، أوفدت حكومة لندن الخبير البريطاني السير جون هوب سمبسون إلى فلسطين للاطلاع على الوضع عن كثب، بما في ذلك أوضا ع عرب فلسطين.

وصل السيد سمبسون إلى فلسطين في مايو ١٩٣٠، وأمضى شهرين متنقلاً بين قرى فلسطين ومدنها، والمستوطنات اليهودية. كما اجتمع مع الموظفين البريطانيين في إدارة الانتداب.

تزامنت زيارة سمبسون الميدانية مع استمرار فرض الأحكام العرفية على فلسطين وإعدام قادة الانتفاضة الفلسطينية الثلاثة الشهداء: عطا الزير، فؤاد حجازي، محمد جمجوم يوم الثلاثاء ١٧ يونيو (١٩٣٠) فكانت الأجواء السياسية في فلسطين ما تزال متوترة.

قدم السير سمبسون تقريره إلى الحكومة البريطانية في منتصف أغسطس (١٩٣٠).

خلص تقرير سمبسون إلى التأكيد على أن أكثر من (٣٠٪) ثلاثين في المائة من أهالي القرى العربية فقدوا أراضيهم الزراعية بسبب مصادرة حكومة الانتداب لها وإعطائها للمهاجرين اليهود. كما أن الأراضي الصالحة للزراعة لدى العرب لا تكفي لضمان معيشة السكان والمحافظة على مستواها. ونتيجة لسياسة الحكومة في موضوع الأراضي، اضطر قسم كبير من الفلاحين إلى أن يفقدوا عملهم وأرغموا على مغادرة أراضيهم. وعرض التقرير سياسة التهويد التي تتبعها المؤسسات الصهيونية الاستيطانية، القائمة على مقاطعة العمل العربي، الأمر الذي يتنافى مع صك الانتداب، ويشكل خطراً دائماً ومتزايداً على البلاد. وأوصى سمبسون بإلغاء هذه الشروط والقيود في عقود مؤسسات الاستيطان الصهيوني.

وأشار سمبسون إلى حرمان المزارع العربي من الامتيازات المتاحة للمهاجر اليهودي، من رؤوس أموال وخبرات علمية، وإلى أنه لم تقدم له المساعدة لتحسين زراعته ومستوى معيشته، أسوة بالمزارع اليهودي. فهو يتزايد عدداً وبسرعة، في حين تتناقص الأراضي التي يعيش منها، وهو يرزح حتى عبء الديون، مثقلاً بالضرائب، ويتعذر عليه سدادها إلا بمزيد من الاستدانة، بفوائد لا تصدق. ونتيجة ذلك، تدفق الفلاحون على المدن، حيث تدنت الأجور، وزادت البطالة لتشكل خطراً على حياة البلاد الاقتصادية. وقال:«إن واجب الإدارة الانتدابية أن تتأكد ألا يلحق ضرر بالعرب من جرّاء الهجرة اليهودية، وعليها أن تشجع اليهود على التجمع في الأراضي شريطة الخضوع للشرط الأول (الامتناع من مقاطعة العمل العربي)، ولا

يمكن التوفيق بين الواجبين المتناقضين إلا بسلوك جدي وفعال، وذلك لإيجاد نهضة زراعية تهدف إلى استقرار العرب في الأراضي وتوسيع زراعتهم، أما في الوقت الحاضر فالبلاد لا تتسع لإنسان جديد»(١٥).

وفي النتيجة السياسية، فإن تقرير كل من لجنة شو البرلمانية، وتقرير اللجنة الدولية الثلاثية الخاصة بوضع حائط البراق، وتقرير السير سمبسون، جميعها شكلت إدانة صريحة لسياسة حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين، وحملتها والعصابات اليهودية مسؤولية الاضطرابات التي شهدتها فلسطين في أغسطس ١٩٢٩.

بالرغم من هذه التطورات الخطيرة، فإن نهج القيادة الفلسطينية بقي على حاله من السلبية وانعدام الحركة الفاعلة والفشل المتواصل في الدفاع عن شعبها وأرضها.

ثالثاً ـ الخطأ في التوجه إلى النضال السياسي «الحزبي» في وقت بلغت فيه الهجرة اليهودية ذروتها

استجابت الحكومة البريطانية برئاسة رامسي ماكدونالد لتقرير سمبسون حول المظالم التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وأصدرت في ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٠ خطة تسوية جديدة لتهدئة الأوضاع عرفت باسم/الكتاب الأبيض/ وهي الخطة التي أصدرها رئيس الوزراء البريطاني في حينه السير رامسي ماكدونالد.

وصدر الكتاب بالبلاغ الرسمي رقم ٣٦٩٢، وتضمنت الخطة التي قام عليه كتاب ماكدونالد العناصر التالية:

١- العودة إلى التمسك بمبدأ القدرة الاقتصادية لفلسطين في تحديد أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين. أي العودة إلى مشروع تسوية تشرشل (١٩٢٢).

٢- العودة إلى مبدأ السلطة التشريعية لمجلس مشترك من العرب واليهود ضمن مصطلح/المجلس التشريعي الواحد/ لجميع سكان فلسطين من عرب ويهود. وهو ذات المبدأ الوارد في مشروع تشرشل سنة ١٩٢٢م. فقد دعا الكتاب الأبيض أن ينحصر أمر تطبيق

الأمن في عموم فلسطين بالقوات البريطانية. وجاء هذا التطور نتيجة منطقية لمصادمات حائط البراق أغسطس عام ١٩٢٩.

٤- تضمنت خطة الكتاب الأبيض ضرورة اهتمام الحكومة البريطانية برفع الظلم الضريبي المفروض على المزارعين والتجار العرب، وتقديم الدعم الاقتصادي لهم.

وبالرغم من أن الكتاب الأبيض (الأول) هذا لم يتطرق إلى الانتقاص من الوطن القومي اليهودي، فقد قابله عرب فلسطين بتحفظ، ولكن دون رفض كما حصل تجاه مشروع تشرشل الذي كان متقدماً على مشروع رئيس الوزراء البريطاني.

أما الحركة الصهيونية، فإنها أعلنت الحرب ضد الكتاب الأبيض هذا، وعبأت كل تنظيماتها السياسية وصحفها وإذاعاتها في طول أوروبا وعرضها، وفي الولايات المتحدة الأمريكية للتنديد بالكتاب جملة وتفصيلاً.

ودشن حاييم وايزمان الحرب الصهيونية ضد الحركة الصهيونية ذاتها!

في مواجهة هذه الحرب الإعلامية والسياسية الصهيونية ضد الكتاب الأبيض، اضطر رئيس الوزراء البريطاني رامسي ماكدونالد إلى التراجع عن كامل الخطة التي تضمنها الكتاب. وجاء هذا التراجع في خطاب وجهه رئيس الوزراء البريطاني، ماكدونالد نفسه إلى حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية في بريطانيا يؤكد له فيه، استمرار حفاظ بريطانيا على وعودها تجاه الوطن القومي اليهودي. وقد أطلق العرب على خطاب التراجع هذا لرامسي ماكدونالد تسمية: /الكتاب الأسود/ (١٦).

تزايد حجم التناقضات بين كل من المشروع الاستيطاني الصهيوني المدعوم من الاستعمار البريطاني في فلسطين من جهة، وبين قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة باللجنة التنفيذية لفلسطين التي انتقلت رئاستها إلى الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين، بعد وفاة رئيسها السابق موسى كاظم الحسيني الذي توفي في ٢٦ مارس عام ١٩٣٤ متأثراً بإصابته في انتفاضة يافا في أكتوبر من العام الذي سبقه ١٩٣٣، من جهة أخرى. فبعد تلك الانتفاضة السلمية للعرب ضد التواطؤ البريطاني مع الغزاة اليهود، والذي وصل حد تزويدهم بالسلاح من خلال المنظمة الصهيونية التي عرفت بـ «الهاجناة» والتي انبثقت عن المنظمة الصهيونية المسلحة الأولى في فلسطين «هاشومير» اتجه المشروع الصهيوني بشكل متسارع أفقياً

وعمودياً لتعزيز تحويل المهاجرين اليهود القادمين إلى فلسطين إلى قوة عسكرية ضاربة، معبأة توراتياً وسياسياً لاستئصال عرب فلسطين تحت شعار منظمة الهاجناة» «فلسطين لليهود»!.
كما اتجهت الحركة الصهيونية باتجاه جلب المزيد من اليهود مستغلة تراجع حكومة رامسي ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا عن الكتاب الأبيض، وتعيين المندوب السامي آرثر واكهوب الذي فتح أبواب فلسطين أمام الغزو الاستيطاني اليهودي بشكل فاق كل التوقعات الصهيونية.
حيث بلغ عدد المهاجرين الغزاة عام ١٩٣٥ وحده ما مجموعه (٧٩٠٠٠) تسعة وسبعون ألف مهاجر يهودي.
وفيما كانت المستعمرات اليهودية قد تحولت إلى ثكنات عسكرية، ومع ازدياد هذا الحجم العسكري للمستوطنين، بقيت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية غارقة في الخلافات الشخصية والعائلية بين رموزها. وإمعاناً في إفلاسها السياسي وفشلها الذريع في قدرتها على قراءة ما يتعرض له وطنها من مخاطر رهيبة يمثلها هذا الكم الكبير من المستوطنين المسلحين في مستوطنات انتشرت في شمال فلسطين ووسطها، هي أقرب إلى القلاع العسكرية، اتجهت الخلافات العائلية لرموز القيادة الفلسطينية إلى نهج الأحزاب الديمقراطية (!!؟). فظهرت ستة أحزاب تمثل خمسة منها الصراع العائلي لرموز القيادة الوطنية الفلسطينية في حينه. بينما كان الحزب الأول/الاستقلال/ الذي تأسس عام ١٩٣٢ قبل انتفاضة يافا من الشخصيات ذات التوجهات القومية. إلا أن هذا الحزب رغم ابتعاده عن صراع الزعامات العائلية، فقد ظل عاجزاً عن تلبية مهام الاستحقاقات السياسية لمواجهة الخطر المسلح للاستيطان الصهيوني.
وبالتالي، لم يتجه إلى طرح استراتيجية الكفاح المسلح للتصدي للغزاة العسكريين اليهود.
المعادلة السياسية للصراع منتصف عام ١٩٣٥، كانت كما يلي على الساحة الفلسطينية:
الجانب الأول، دخول (١٥٠٠٠٠) مائة وخمسين ألف مهاجر مستوطن إلى فلسطين منذ ١٩٣١ حتى منتصف عام ١٩٣٥، وتحويل المستعمرات إلى ثكنات عسكرية.

الجانب الثاني للمعادلة، اشتداد حدة الصراعات العائلية لرموز القيادة الفلسطينية وتوجهها إلى التعددية الحزبية السلمية شأن الأحزاب في أوروبا الغربية. أي الوهم السياسي لهذه القيادة بالتعاطي مع قضايا وطنها وكأنها تعيش في نظام سياسي لدولة ديمقراطية، بينما

الغزاة المستوطنون اليهود يحيطون بمدنهم وقراهم ويستعدون للفتك بهم، وطردهم خارج فلسطين!

هذه هي المعادلة السياسية بكل تناقضاتها على الساحة الفلسطينية عام ١٩٣٥.

رابعاً ـ الخطأ في عدم تأييد ثورة القسام

اتجهت قيادات الأحزاب السلمية العربية لرموز القيادة الوطنية للشعب الفلسطيني إلى التعاطي مع المشروع الصهيوني بعد انتفاضة يافا السلمية والخسائر البشرية التي لحقت بها بسبب العنف البريطاني المسلح ضد تلك الانتفاضة وما تلاها، اتجهت إلى مواصلة التحرك السياسي السلمي ذاته بالاحتجاج على السماح بتزايد عدد الهجرة اليهودية لفلسطين، و«الاحتجاج» على سياسة التسليح والدعم العسكري البريطاني للعصابات اليهودية المسلحة. إلى جانب نهج «تقديم المذكرات» إلى المندوب السامي البريطاني ممثل الاحتلال، لوقف الهجرة اليهودية، وتذكير حكومة بريطانيا بوعودها بإقامة /المجلس التشريعي لفلسطين/ بمن فيهم العرب واليهود (مشروع تشرشل لعام ١٩٢٢ والذي سبق ورفضته القيادة الوطنية ذاتها).

... في ظل هذه المعادلة الخطيرة والتي تعكس إفلاس وعجز القيادة الوطنية الفلسطينية جميعها، كان لا بد لهذا التناقض الخطير لما يجري بين المعسكر الاستيطاني المدعوم من الاحتلال البريطاني، ومعسكر الشعب الفلسطيني الذي يفتقر إلى قيادة كفؤة تجمع صفوفه للدفاع عن نفسه في وجه العدو المسلح الأجنبي الذي يضيق عليه الحصار والخناق...كان لا بد لهذا التناقض بين المعسكرين أن يفسح الطريق لظهور حركة الكفاح المسلح الأولى للشعب العربي في فلسطين.

في تلك الأجواء، ظهرت دعوة المناضل الشيخ عز الدين القسام المواطن العربي السوري الذي شارك في الثورة السورية عام ١٩٢٥ ولجأ إلى فلسطين بعد صدور حكم الإعدام عليه من حكومة الاحتلال الفرنسي لبلاده سورية.

عمل الشيخ القسام إماماً لمسجد الاستقلال في مدينة حيفا الفلسطينية. وإذ رأى الخطر المحدق بشعب فلسطين وغياب القيادة عن إدارك حقيقة التوجه المطلوب لردع الغزاة، ومن

منطلق خبرته الثورية السابقة في التعاطي مع الاحتلال الفرنسي، فقد خلص الشيخ القسام إلى أن الحركة السياسية الوحيدة القادرة على ردع المشروع الصهيوني والتواطؤ الاحتلالي للمشروع، هي حركة الكفاح المسلح. وهي الحركة التي تستند إلى تنظيمات سرية، واستعداد عسكري.

وهكذا، انطلق الشيخ القسام في مشروعه التحرري، من مسجد الاستقلال في حيفا، ومع تلاميذه الذين كانوا يستمعون إليه في حلقات المسجد مبيناً لهم خطورة المشروع الاستيطاني، وخطورة الاستعمار البريطاني، والعلاقة الجدلية بينهما. كما انطلق الشيخ القسام في مشروعه مبيناً فشل الأحزاب السياسية العربية في فلسطين الغارقة في خلافاتها العائلية، وهي الخلافات التي مهدت الطريق لتزايد عدد المهاجرين اليهود وحصولهم على السلاح والتدرب عليه.

ومن منطلق الحرص على سلامة التنظيم من الاحتلال البريطاني والأخطبوط الاستيطاني الصهيوني، والمواقف السلبية للقيادة الفلسطينية في حينه، كان الشيخ القسام مضطراً إلى أسلوب التنظيم السري لدعوته الكفاحية. أي أن الخطوة الأولى لمشروع القسام اتجهت إلى استنهاض الصحوة الوطنية والإسلامية للجماهير العربية ووضعها أمام الخيار الوحيد أمامها للحفاظ على ما تبقى، ولمواجهة تراكمات المواقف السلبية لقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مسألة مهمة جداً، وهي أن دعوة الشيخ القسام لتبني الكفاح المسلح ضد الثنائي العدواني: الاستيطاني اليهودي والاستعمار البريطاني، ابتعدت عن الصدام مع الأحزاب الفلسطينية، أو تشكيل محور مع بعضها، ضد بعضها الآخر، كما أن الشيخ القسام لم يفكر للحظة واحدة بالتنسيق مع أي من تلك الأحزاب، أو قياداتها الغارقة في خلافاتها الشخصية والعائلية.

ولعل هذا ما يفسر انطلاق مشروع الكفاح المسلح القسامي من ريف فلسطين، وليس من المدن التي تحتكر قيادتها الأحزاب العربية.

ثورة الشيخ عز الدين القسام

في ١٢ نوفمبر ١٩٣٥ غادر الشيخ القسام ومسؤولو التنظيم والمجاهدون مدينة حيفا إلى قرية كفردان قضاء جنين، وهناك انضم إليهم المجاهدون من المناطق الأخرى الأعضاء في التنظيم الجهادي.

وفي ١٤ نوفمبر، أي بعد يومين من وصول الشيخ القسام والمجاهدين إلى قضاء جنين انطلقت الرصاصة الأولى لأول ثورة مسلحة لشعب فلسطين بقيادة الشيخ القسام ضد دورية يهودية – بريطانية مشتركة قادمة من مستعمرة عين حارود، وأسفرت المعركة الأولى تلك عن مقتل جاويش يهودي في الدورية ونجح المجاهدان الفلسطينيان اللذان نصبا الكمين لتلك الدورية بالنجاة (١٧).

صباح اليوم التالي ١٥ نوفمبر (١٩٣٥) قامت قوات كبيرة من جيش الاحتلال البريطاني بتطويق المنطقة التي حدث فيها الاشتباك المسلح، استشهد في تلك الحملة المجاهد الشيخ محمد الحلمولي من قضاء الجليل وقتل عنصران من القوات البريطانية قرب قرية «البارد».

واكبت ذلك عدة هجمات على دوريات قوات الاحتلال، وجميعها كانت في منطقة جنين.

في صبيحة يوم ١٩ نوفمبر «١٩٣٥» تحركت قوات من الاحتلال قدرت بـ٦٠٠ جندي ومعهم بعض اليهود وحاصرت عدة قرى في قضاء جنين، من بينها بلدة «يعبد» حيث كان الشيخ القسام ومعه «١١» أحد عشر مجاهداً، ودارت المعركة الحاسمة في خربة الشيخ زيد في احراج بلدة يعبد. ونظراً لانعدام التكافؤ العسكري بين الطرفين، فقد استشهد الشيخ القسام في تلك المعركة، واثنان من المجاهدين وأصيب بعض رفاقه، ووقع بعضهم في الأسر وقتل من قوات الاحتلال (١٥) خمسة عشر عنصراً. كما انتشر من بقي من المجاهدين في قرى فلسطين، وقام بعضهم بعمليات هجومية ضد قوات الاحتلال، ومن المجاهدين الذين استشهدوا مع الشيخ القسام الشيخ محمد حنفي عطية من مصر (١٨).

في الواقع العملي، فإن مسيرة الكفاح المسلح لثورة الشيخ القسام استمرت لفترة «٦» ستة أيام، إلا أن الدلالات السياسية لهذه التجربة الثورية كانت كبيرة جداً، ومن أهمها أن تجربة العالم المجاهد الشيخ القسام كانت أول نهج للكفاح المسلح في فلسطين، قاده مناضل قومي،

هو الشيخ القسام من خارج بيئة القيادة الوطنية الفلسطينية المسؤولة عن تردي الأوضاع لصالح المشروع الصهيوني بسبب خلافاتها العائلية، وممارستها لنهج الاحتجاجات السلمية، والمؤتمرات التعبوية المكشوفة للاستعمار والمنظمات الصهيونية، كما أن مشاركة الشيخ محمد حنفي عطية المصري واستشهاده مع الشيخ القسام أكدت بالملموس العمق القومي لتلك الثورة المسلحة المحدودة، ولأهمية الدور القومي في مواجهة التحالف الصهيوني الاستعماري.

ولعل أكبر دليل على عمق الصحوة القومية التي أحدثتها ثورة الشيخ القسام رغم محدودية نطاقها في منطقة جنين، وعمرها الزمني القصير «ستة أيام» هو التعاطف الجماهيري مع معطيات الثورة ورمزها، حيث أصرت الجماهير الشعبية على تشييع جثمان قائد الثورة الرمز الشيخ عز الدين القسام في موكب شعبي مهيب إلى مقبرة الشهداء في قرية «الياحور» على بعد عشرة كيلو مترات من حيفا سار خلالها المشيعون بعشرات الآلاف في تظاهرة شكلت تحدياً لقوات الاحتلال.

وعلى وجه العموم، فإن ثورة القسام رغم محدودية تأثيرها، إلا أنها طرحت على شعب فلسطين وقياداته الغارقة في خلافاتها الشخصية، الخيار الوحيد لمواجهة المشروع الاستيطاني، وهو خيار الكفاح المسلح، حيث تفجرت الثورة الكبرى في العام التالي.

القيمة الاستراتيجية لثورة القسام

رغم سرية التنظيم التي سبقت إعلان الثورة المسلحة لحركة الشيخ القسام، ورغم انتقالها إلى الريف، فإن تلك الحركة في مجملها انطلقت في الواقع العملي بنهج تكتيكي، وليس ضمن استراتيجية الكفاح المسلح. وهذا ما يفسر الفترة الزمنية القصيرة وهي مدة ستة أيام طيلة عمر هذه الثورة. ويقول بعض المقربين للشيخ القسام، إن مجموع عدد الذين تطوعوا للمشاركة في الكفاح المسلح مع تلك الحركة الوطنية بلغ (٢٠٠) مائتي مجاهد. كما أن الشيخ القسام تعرض لضغوط كثيرة من أنصاره للبدء في تلك الثورة، خلافاً لوجهة نظره بتأجيل الثورة إلى حين كسب مزيد من الأنصار لها.

في مثل ظروف الواقع الفلسطيني عام ١٩٣٥، وهو الواقع الذي كان يجسده ميدانياً وجود حوالي خمسين ألف جندي بريطاني مسلح بالمدرعات وبكافة أنواع الأسلحة والطائرات، إلى جانب وجود عصابة الهاجناه التي تقود حوالي (٣٠ ٠٠٠) ثلاثين ألف مسلح يهودي، فإن التحرك العربي المطلوب لمواجهة التحالف العسكري المعادي البريطاني اليهودي لا بد وأن يكون تنظيماً عسكرياً سياسياً في نهج حرب العصابات، وضمن استراتيجية متكاملة لحرب طويلة الأمد، تحت شعار «اضرب واهرب».

يقول بعض المؤرخين، إن الشيخ القسام صارح الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لفلسطين/ قيادة الشعب الفلسطيني في حينه/ بفكرته لإعلان الثورة المسلحة، وبأن الحاج أمين رد عليه، بأن «الوقت غير ملائم، إضافة إلى أن بريطانيا لا تزال تقدم الوعود بوقف الهجرة اليهودية وتقديم تسوية سلمية للصراع» (١٩).

تقتضي الأمانة التاريخية القول، إن أنصار ثورة القسام كانوا من طبقة صغار المزارعين والصناعيين والحرفيين، وصغار التجار. بينما كانت قيادات الأحزاب الفلسطينية تمثل كبار الملاّك والتجار وأصحاب المصالح الذين وجدوا في مهادنة الاستعمار البريطاني طريقاً يحفظ لهم امتيازاتهم. وهذا ما يفسر عدم تجاوب تلك الأحزاب والقيادات مع دعوة الكفاح المسلح لمواجهة المشروع الاستيطاني الاستعماري.

وفي النتيجة، فإن ثورة القسام المسلحة جاءت تعبيراً عن التناقض الصارخ بين اندفاع المشروع الاستيطاني المسلح المدعوم من الاستعمار البريطاني، يقابله غياب كامل للكفاح المسلح المكافئ والموازي من القيادة الوطنية لمجمل الشعب الفلسطيني.

وبالتالي، فالتقييم الاستراتيجي لحركة الشيخ القسام، أنها شكلت حركة كفاح مسلح محدودة جداً، وفي إطار تكتيكي فقط. وأنها استهدفت توجيه رسالة سياسية إلى الشعب الفلسطيني وقيادته التي امتهنت أسلوب المؤتمرات المكشوفة وتقديم بيانات الاحتجاجات الخجولة للمندوب السامي البريطاني، وهي القيادة الغارقة في خلافاتها الشخصية ومنافساتها العائلية، بالارتقاء إلى مستوى المسؤولية، والتوجه نحو خيار الكفاح المسلح لمواجهة المشروع الاستيطاني الاستعماري.

خامساً ـ الخطأ في إنهاء ثورة ١٩٣٦
دون أية مكاسب سياسية

شكلت ثورة القسام المسلحة المحدودة عام ١٩٣٥ بداية التجربة الثورية المسلحة الأولى لشعب فلسطين ضمن القواعد الشعبية العاملة والحرفية، ومن طبقة فلاحي الأرياف. وبسبب دورها الرائد للكفاح المسلح، رغم عمرها الزمني القصير الذي استمر على مدى ستة أيام من مقاتلة الاحتلال، فإن الجماهير الشعبية وقواها الوطنية، خارج نطاق كونسورتيوم الأحزاب السياسية العائلية، اتجهت إلى التمسك بمعطيات تلك المقدمة الكفاحية، ودراسة الأسباب التي حالت دون استمراريتها.

كان واضحاً، أن تنظيم القسام المسلح لم يكن على مستوى الشمولية لكافة مدن وريف فلسطين. كما غفلت حركة القسام الموضوع الأساسي للكفاح المسلح ضد المشروع الصهيوني-الاستعماري، وهو مبدأ الاستمرارية وتجنب حرب المواقع الثابتة. وهو الموضوع الذي تعكسه قاعدة «اضرب واهرب».

وبالتالي، شكلت حركة القسام المسلحة المحدودة ما يشبه الصحوة الوطنية، واستنهاض المكنون النضالي لشعب فلسطين للقيام بمهمات المرحلة التاريخية التي تنتظره ضمن نهج الكفاح المسلح. وهكذا، تعاظم الاهتمام الجماهيري فلسطينياً وعربياً بضرورة إعادة تجربة الثورة المسلحة، مع ضمان استمراريتها وشموليتها لكل فلسطين بهدف «بعثرة» قوات الاحتلال.

مع بدايات العام التالي ١٩٣٦، ظهرت على أرض الواقع الفلسطيني ولأول مرة، «اللجان القومية». ولم يكن للأحزاب العائلية الفلسطينية المتواجدة على الساحة أي دور في تشكيل هذه اللجان. بل يمكن القول، إن اللجان القومية جاءت نسخة متطورة وأكثر شمولية لتنظيمات القسام السرية.

انطلاقة الثورة الكبرى

بدأت هذه الثورة عملياتها المسلحة يوم ١٥ أبريل/نيسان ١٩٣٦ بكمين نصبه المجاهدون لمجموعة مسلحة من المستوطنين اليهود بالقرب من بلدة /عنبتا/ قضاء طولكرم كانوا في طريقهم إلى تل أبيب. وأسفرت العملية عن مقتل اثنين من المستوطنين وجرح ثالث. وكانت مجموعة من المجاهدين قد هاجمت مستوطناً يهودياً مسلحاً آخر قبل ذلك بعدة أيام، وقتلته قرب مدينة قلقيلية بالقضاء ذاته. وفي كلتا العمليتين العسكريتين، تمكن المجاهدون من الهرب. ردت القوات المسلحة للمستوطنين ضمن التنظيم المعروف بـ «الهاجناة» على العمليتين، باغتيال اثنين من العرب غير المسلحين المزارعين في أحد بساتين البرتقال العربية قرب يافا.

في ظل هذه الأجواء العسكرية وما رافقها من استمرار حكومة بريطانيا في دعم سياسة الهجرة اليهودية وتسليح المستوطنين، تداعت القوى الوطنية إلى مؤتمر عام في نابلس يوم ١٩ أبريل/نيسان ١٩٣٦ وأعلنت الإضراب العام الشامل في كل أنحاء فلسطين احتجاجاً على سياسة الانتداب البريطاني تجاه دعم المشروع الصهيوني. وبعد يومين من ذلك الإعلان، كان الإضراب قد شمل كل أرجاء فلسطين.

انبثقت عن مؤتمر نابلس المشار إليه لجنة قومية بدون أية علاقة أو تنسيق مع الهيئة التنفيذية التي كان يرأسها الحاج أمين الحسيني والتي كانت تمثل القيادة التقليدية الفلسطينية ذات التوجهات «السلمية» مع الاحتلال. إضافة إلى عدم قيام أي تنسيق بين اللجنة القومية الجديدة تلك، وأي من الأحزاب العائلية الخمسة.

يوم ٢٠ أبريل/نيسان ١٩٣٦ شهدت مدينة يافا مصادمات كبيرة بين الجماهير العربية الغاضبة والمستوطنين اليهود، حيث هاجم العرب الأحياء الاستيطانية اليهودية في أطراف المدينة. وحدثت عملية إحراق متبادلة لمساكن كل من العرب واليهود. وأدت الأحداث إلى مقتل (١٦) ستة عشر يهودياً وجرح نحو (٥٠) آخرين. واستشهد عدد من العرب برصاص قوات الاحتلال وجرح (٥٠) آخرون.

ومع خروج الوضع عن سيطرة الاحتلال، وانتشار الإضراب العام الذي شمل كل فلسطين،

وظهور العمليات المسلحة ضد المستوطنين المسلحين من منظمة «الهاجناة» العسكرية (كان عدد أعضاء «الهاجناة» في حينه حوالي ٣٥٠٠٠ مقاتل) دعا المندوب السامي أعضاء اللجنة التنفيذية لفلسطين بزعامة الحاج أمين الحسيني للاجتماع به يوم ٢١ أبريل/نيسان. وطلب من اللجنة استخدام نفوذها لوقف ما أسماه بـ «أعمال العنف» ضد القوات البريطانية والمستوطنين.

وإذ فاجأت الأحداث تلك القيادة الفلسطينية، وخشية افتضاح دورها السلبي، تداعى قادة الأحزاب الستة الفلسطينية بمن فيهم اللجنة التنفيذية، إلى اجتماع في مدينة القدس يوم ٢٥ أبريل/نيسان لتدارس الأوضاع ومطلب المندوب السامي البريطاني منهم بوقف الإضراب والثورة.

وافق المجتمعون بداية، على تشكيل قيادة جديدة لهم باسم /اللجنة العربية العليا/ جمعت قيادة الأحزاب الستة الفلسطينية وبعض الشخصيات وهم:

١- الحاج أمين الحسيني/رئيس المجلس الإسلامي الأعلى (مفتي القدس) رئيساً

٢- راغب النشاشيبي/ رئيس حزب الدفاع عضواً.

٣- جمال الحسيني/ رئيس الحزب العربي الفلسطيني عضواً.

٤- الدكتور حسين الخالدي/رئيس حزب الإصلاح عضواً.

٥- عبد اللطيف صلاح/ رئيس حزب الكتلة الوطنية عضواً.

٦- عوني عبد الهادي/رئيس حزب الاستقلال عضواً.

٧- يعقوب الغصين/ رئيس حزب الشباب عضواً.

٨- الفرد روك/ شخصية مسيحية عربية عضواً.

٩- أحمد حلمي عبد الباقي/ شخصية مستقلة عضواً.

١٠- يعقوب فراج/ شخصية مسيحية عربية عضواً.

وفي اليوم التالي لإنشائها، أصدرت اللجنة العربية العليا لفلسطين/ بيانها الأول (٢٦ أبريل/نيسان ١٩٣٦) تضمن التمسك بالمطالب الثلاثة واستمرار الإضراب العام إلى أن يستجيب الاحتلال لهذه المطالب وهي:

١- منع الهجرة اليهودية لفلسطين نهائياً.
٢- منع انتقال الأراضي العربية لليهود.
٣- إنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب.

التجاوب القومي مع الثورة

شهدت مدينة عمان عاصمة إمارة شرق الأردن يوم ٢٤ أبريل/ نيسان (١٩٣٦) مسيرة شعبية أعلنت تضامنها مع ثورة الشعب الفلسطيني والإضراب العام، داعية إلى دعم الثورة.
وفي ٢٥ أبريل/نيسان (١٩٣٦) سادت التظاهرات الشعبية في مدينة طرابلس بشمال لبنان تأييداً للثورة المسلحة في فلسطين.
وفي اليوم ذاته، أعلنت مدن سورية الإضراب تضامناً مع شعب فلسطين وثورته. وأصدرت الكتلة الوطنية بياناً تدعو فيه الشعب السوري لجمع التبرعات لدعم الشعب الفلسطيني.
وشهدت المدن السورية مظاهرات شعبية نددت بالاستعمار والمشروع الصهيوني.
كما شهدت مدن العراق والعاصمة بغداد مسيرات شعبية تضامنية مع الشعب الفلسطيني.
وشاركت مسيرات شعبية في القاهرة بمظاهرات مماثلة تندد بالمشروع الصهيوني.
إلا أن التطور البارز، ظهور الدعوات في العواصم العربية لدعم الثورة في فلسطين بالمجاهدين المتطوعين للمشاركة في الجهاد المسلح ضد الغزو الاستيطاني المدعوم من الإحتلال البريطاني.
في ظل هذا المناخ الثوري والتعاطف القومي، طرأ تطور نوعي شكل زخماً عسكرياً للكفاح المسلح بعمق قومي.
ففي ٢٥ أغسطس/آب ١٩٣٦ وصل المناضل العربي فوزي القاوقجي، وهو من أصل لبناني كان يقيم في العراق ومعه حوالي خمسمائة من المتطوعين من تنظيم /عصبة الدفاع عن فلسطين/ إلى الأراضي الفلسطينية.
وكان ضمن هؤلاء العديد من المجاهدين السوريين واللبنانيين والعراقيين من بينهم الشيخ محمد الأشمر من قادة الثورة السورية عام ١٩٢٦. وضمن مجموعة المجاهدين العرب المئات

من المتطوعين السوريين من جبل العرب بقيادة حمد صعب. كما شارك في الكفاح المناضل سعيد العاص من بلدة حماة السورية، والذي اتجه إلى العمل مع المجاهد المقدسي عبد القادر الحسيني نجل موسى كاظم الحسيني، فأسس المجاهدان تشكيل/ جيش الجهاد المقدسي.

... في ٢٨ أغسطس/ آب ١٩٣٦ بدأ فيلق المجاهدين العرب بقيادة القائد العسكري فوزي القاوقجي عملياته العسكرية ضد قوات الاحتلال والمستوطنين المسلحين ضمن تنظيم عصابة /الهاجناة/ مما كان له أكبر الأثر في شمول العمليات العسكرية كامل الساحة الفلسطينية.

ومن أبرز المواجهات التي قادتها الثورة العربية المسلحة في تلك الفترة هي:

١- معركة «بلعا» (شرق مدينة طولكرم) ٣ سبتمبر/أيلول ١٩٣٦ تصدى الثوار في هذه المعركة لقافلة عسكرية بريطانية كانت متجهة إلى حيفا يوم ٣ سبتمبر/أيلول، بعد أن نصبوا لها كميناً محكماً فاجأ القوة البريطانية. مما دفع الاحتلال إلى استخدام طيرانه الحربي وأرتال من مدرعاته ومشاته. وأدت تلك المعركة إلى مقتل وجرح أكثر من (١٥٠) مائة وخمسين من جنود الإحتلال. بينما استشهد من قوات الثورة ثلاثة مجاهدين وجرح تسعة آخرون.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلا أن البيان الأول للثورة حول هذه المعركة الظافرة صدر عن/القيادة العامة للثورة العربية في سورية الجنوبية (فلسطين) وصدر البيان بالتوقيع التالي/ القائد العام للثورة العربية في سورية الجنوبية (فلسطين) فوزي الدين القاوقجي/ (٢٠).

أظهرت معركة بلعا، وهي المعركة الأولى لقوات الثورة العربية كفاءة قتالية عالية لهذه القوات، حيث لحقت الهزيمة بالقوات البريطانية، مما عزز الطموحات والآمال بإمكانية النصر.

٢- ضرب خطوط الاتصالات ونسف الجسور والمنشآت الحيوية :

أتبعت الثورة تلك المعركة بعمليات استهدفت قطع أسلاك الهاتف والاتصالات لمؤسسات الإحتلال والمستوطنات. إلى جانب عمليات نسف وتدمير للجسور والسكك الحديدية التي تستخدمها قوات العدو. كما شملت تلك العمليات نسف أنبوب النفط في موقع بلدة كوكب الهوى الذي كان يزود الإحتلال بالنفط الخام من العراق ويصب قرب مدينة حيفا الساحلية. إلى جانب زرع الألغام في الطريق الذي تسلكه قوافل العدو العسكرية والمستوطنين اليهود، مما أدى إلى عشرات القتلى في صفوفهم.

٣- معركة «ترشيحا» (قضاء عكا) ٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٣٦:

استمرت هذه المعركة على مدى يزيد على (١٢) ساعة من الفجر حتى هبوط الظلام. واستخدم الإحتلال البريطاني فيها قواته الجوية، وشاركت قوات من تنظيم «الهاجناة» (القوات المسلحة للمستوطنين اليهود) في المعركة بعدة مئات، سقط فيها ما يزيد على أربعين قتيلاً وجريحاً من قوات العدو. واستشهد عدد من المجاهدين.

٤- معركة «الجاعونة» قضاء صفد ٩ سبتمبر/أيلول ١٩٣٦:

دارت رحى هذه الحرب في الوقت ذاته الذي تصدت فيه قوات الثورة للاحتلال وقوات «الهاجناة»في معركة ترشيحا مما أكد قدرة الثورة على فتح أكثر من معركة ضد العدو. وهو الأمر الذي أوقع الرعب في صفوف الإحتلال والمندوب السامي البريطاني الذي سارع إلى إعلان الأحكام العرفية في عموم فلسطين، ودعوة الحكومات العربية للتوسط لدى قيادة الثورة الفلسطينية لوقف عملياتها العسكرية.

٥- معركة «جبع» ٢٤ سبتمبر/أيلول ١٩٣٦:

نشبت هذه المعركة بين قوات الثورة والتعزيزات البريطانية التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى فلسطين لمواجهة الثورة وكانت القوة البريطانية بقيادة الجنرال جون غريل ديل. استمرت المعركة يوماً بأكمله شارك فيها مقاتلو الثورة من كافة قرى المنطقة وألحقوا بالقوات الإحتلالية خسائر كبيرة وعجزت تلك القوات رغم ضخامة عددها وتنوع سلاحها من القضاء على قوات الثورة التي انسحبت إلى قواعدها بسلام.

٦- معركة «جبال الخضر وجوسان» قرب بيت لحم ٦ أكتوبر ١٩٣٦:

وقعت هذه المعركة بهجوم من قوات الاحتلال التي تجمعت قبل ذلك بيومين (٤ أكتوبر) لمهاجمة قوات الثورة رداً على معركة جبع. في تلك المعركة كان تفوق القوات البريطانية المهاجمة كبيراً. ورغم ذلك فقد استمرت المعركة ساعات طويلة سقط فيها القائد الثوري لتلك المعركة سعيد العاص (من مدينة حماة السورية) شهيداً. كما جرح فيها القائد عبد القادر الحسيني وسقط أسيراً بعد إصابته بيد القوة البريطانية المعادية.

هذه أهم المعارك الحاسمة في مسيرة الثورة عام ١٩٣٦ والتي كانت بحق، أول حرب تحرير

شاركت فيها قوات عربية من سورية ولبنان والعراق بقيادة الضابط السابق في الجيش السوري المناضل فوزي القاوقجي من مدينة طرابلس اللبنانية. وقبل هذه المعارك الحاسمة، وخلالها، وبعدها، شنت قوات الثورة مئات العمليات العسكرية التي استهدفت المؤسسات العسكرية والحيوية لقوات الاحتلال وقوات المستوطنين بقيادة جيش «الهاجناة» الذي كان عدد أفراده المدربين على السلاح يزيد على (٣٥٠٠٠) خمسة وثلاثين ألف عنصر في حينه.

المناورات السياسية لاحتواء الثورة

مع اشتداد ساعد الثورة العربية المسلحة، وضرباتها التي ألحقت الخسائر البشرية الكبيرة بقوات الإحتلال وجيش «الهاجناة» للمستوطنين، اتجهت حكومة بريطانيا إلى أسلوب المناورة السياسية لإجهاض الثورة. واتخذ هذا التوجه الاستعماري الصهيوني اتجاهين متلازمين:

الأول، الإعلان عن تشكيل لجنة ملكية من أعضاء في مجلس العموم (عرفت فيما بعد باسم «لجنة بيل») للسفر إلى فلسطين وتقصي الحقائق لمعرفة ما إذا كان الشعب العربي قد تعرض إلى مظالم، وكيف يمكن إعادة الهدوء والسلام بين العرب واليهود. وقد تم الإعلان عن هذه اللجنة ومهمتها في بيان للحكومة البريطانية يوم ٢٩ يوليو (١٩٣٦). أي قبل وصول قوات المجاهدين العرب بقيادة فوزي القاوقجي.

الاتجاه الثاني، التحرك السياسي على مستوى الحكومات العربية والضغط عليها لتتدخل الأخيرة لدى قادة الثورة العربية والقيادة الفلسطينية ممثلة باللجنة العربية بزعامة رئيسها الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين، بهدف إقناعها بوقف الثورة، أو «تحييدها» على الأقل عن قيادة الثورة المسلحة التي يقودها فوزي القاوقجي.

نجحت الحركة الدبلوماسية للحكومة البريطانية في إقناع عدد من الملوك العرب بتأييد دعوتها لوقف الثورة.

ففي ٨ أكتوبر ١٩٣٦، وجه الملك عبدالعزيز آل سعود إلى الحاج أمين الحسيني رئيس اللجنة العربية لفلسطين برقية دعاه فيها إلى وقف الثورة، وفيما يلي نص البرقية «المصدر، وثائق الحركة الفلسطينية أكرم زعيتر، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية صفحة ٤٥٨»:

«نداء الملك عبدالعزيز آل سعود عن عنيزة «نجد» ٨-١٠-١٩٣٦.

حضرة رئيس اللجنة العليا- إلى أبنائنا عرب فلسطين- القدس.

لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبدالله ندعوكم للإخلاد إلى السكينة حقنا للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم.

عبدالعزيز آل سعود

ومن جهته وجه ملك العراق في حينه غازي في اليوم التالي ٩ أكتوبر برقية مماثلة إلى الحاج أمين الحسيني، فيما يلي نصها:

«عن بغداد في ١٩٣٦/١٠/٩.

القدس بواسطة رئيس اللجنة العربية العليا.

إلى أبنائنا عرب فلسطين

لقد تألمنا كثيراً من الحالة السائدة الآن في فلسطين فنحن بالاتفاق مع إخواننا الملوك والأمير ندعوكم للإخلاد إلى السكينة حقنا للدماء معتمدين على حسن نوايا حليفتنا الحكومة البريطانية المعلنة من تطبيق العدل وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم.

غازي

وفي اليوم ذاته (١٩٣٦/١٠/٩) وجه الأمير عبدالله بن الحسين أمير شرق الأردن نداءً مماثلاً فيما يلي نصه:

«عن المقر - عمان في ١٩٣٦/١٠/٩ بواسطة رئاسة اللجنة العربية العليا:

إلى أبنائنا عرب فلسطين- القدس

لقد تألمنا كثيراً من الحالة السائدة الآن في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا الملوك نرجوكم للإخلاد إلى السكينة حقنا للدماء معتمدين على حسن نيات الحكومة البريطانية المعلنة في تطبيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم.

عبدالله

الحاج أمين الحسيني يستجيب للضغوط
ويعلن إنهاء الثورة

استجاب الحاج أمين الحسيني لنداءات الملك عبدالعزيز آل سعود والملك العراقي غازي بن فيصل، والأمير عبدالله بن الحسين أمير شرق الأردن، وأصدرت اللجنة العربية بياناً في ١١ أكتوبر ١٩٣٦ أي بعد ثلاثة أيام من تلك النداءات أعلنت فيه استجابتها لتلك النداءات الملكية وإنهاء الثورة والاضراب العام!!

وفي الأول من نوفمبر ١٩٣٦ وفي ظل هذه التطورات بعد أن قبلت اللجنة العربية العليا لفلسطين وقف الثورة والإضراب العام استجابة لنداء قادة السعودية والعراق والأردن، غادر المناضل فوزي القاوقجي فلسطين عائداً إلى العراق، وأصدر بياناً برقم «٢٠» ودع فيه المجاهدين وشعب فلسطين، مما كان يعني نهاية تلك الثورة المجيدة، ووقع البيان بصفته «قائد الثورة العربية العام في سورية الجنوبية».

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحكومة العراقية أوفدت الجنرال نوري السعيد وكان وزيراً للخارجية في حينه إلى فلسطين في ٢٦ أغسطس/آب للضغط على اللجنة العربية العليا لوقف الثورة وإنهاء الإضراب العام الذي امتد إلى ١٧٦ يوماً، وهو أطول إضراب شهدته فلسطين، أو أية دولة تعرضت للاحتلال.

الأخطاء الاستراتيجية للقيادة الفلسطينية تجاه ثورة ١٩٣٦

مثلما فاجأت ثورة ١٩٣٦ القيادة الفلسطينية ذات اليافطة العائلية بزعامة الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ورئيس اللجنة العربية العليا، فإن استجابة هذه القيادة ذاتها لنداءات ملكي السعودية والعراق، وأمير شرق الأردن بوقف الثورة وإنهاء الإضراب العام «اعتماداً

على حسن نوايا الحليفة بريطانيا»، شكلت مفاجأة سلبية خطيرة لشعب فلسطين ولمناضلي الثورة، باعتبار أن انهاء الثورة خطوة خاطئة في توقيت خاطئ، ففي بيانها المعلن لشعبها يوم ١١ أكتوبر ١٩٣٦ بوقف الثورة، والعودة إلى التعامل مع مؤسسات ودوائر الاحتلال، كانت القيادة الفلسطينية بزعامة الحاج أمين الحسيني تقدم دليلاً جديداً على افلاسها الاستراتيجي وعدم إدراكها لمتطلبات إدارة الصراع ضد عدوها الصهيوني وحليفته قوات الاحتلال البريطاني.

يمكن تلخيص الخطوة الاستراتيجية الإنتحارية التي ارتكبتها تلك القيادة الغارقة في خلافاتها الشخصية والعائلية بالمقولة التالية:

إنهاء الثورة المسلحة لشعبها دون أي بديل سياسي ملموس أو اتفاق مع الخصم المحتل العدو يضمن الحد الأدنى لمطلب الإستقلال وحق تقرير المصير لشعب فلسطين.

الإلتزام الوحيد الذي صدر عن حكومة الإحتلال، هو«الوعد» بارسال لجنة برلمانية للتحقيق في أسباب «الاضطرابات»!.

صحيح أن ملكي السعودية والعراق ومعهما أمير شرق الأردن مارسوا «شبه ضغوط» سياسية على القيادة الفلسطينية للحاج أمين الحسيني لوقف الثورة والاعتماد على «النوايا الحسنة» لبريطانيا، لكن الصحيح أيضاً، هو أن قيادة الحاج أمين الحسيني ذاتها، لم تكن هي التي فجرت الثورة التي جاءت من خارج تلك القيادة، وبالتحديد من معارضيها تلاميذ الشهيد القسام وبعمق قومي، وعندما اشتد ساعد الثورة، ركبت قيادة الحاج أمين موجتها في محاولة انتهازية لتوظيفها لصالحها وخشية الاصطدام بها. من هنا، جاءت استجابة تلك القيادة بسرعة البرق لمطلب وقف الثورة دون أي ضغوط أو اكراه من قادة الدول الثلاث: السعودية والعراق والأردن.

في المنظور السياسي، فإن الأنظمة الثلاثة في العراق والسعودية وشرق الأردن لم تكن قادرة على خوض الصراع مع بريطانيا والصهيونية وحلفائها الجدد في الولايات المتحدة دون اللجوء إلى الإجراءات التي تتطلبها مثل هذه المواجهة. خاصة وأنها أنظمة (حديثة) وأن النظامين في كل من بغداد وعمان جاءا على شكل «تحالف» أو «هبة» من بريطانيا، وليس ضمن ثورة شعبية مماثلة للثورات التحررية التي عرفتها حركات التاريخ في العالم. والملفت للنظر ذلك التوافق

تجاه ثورة ١٩٣٦ الفلسطينية بين النظام السعودي في حينه والنظام الملكي الهاشمي في العراق والأمير الهاشمي في عمان، رغم حالة العداء السياسي بين نظام الملك عبدالعزيز آل سعود والهاشميين، حيث إن الأول استأصل الثاني من إمارة الحجاز التي كانت للهاشميين بقيادة الحسين بن علي والي مكة أيام تركيا، والذي تحالف مع بريطانيا ضد نظام الخلافة العثماني الذي نصبه واليا.

ومن المحتمل أن الولايات المتحدة التي كانت شبه حليفة للملك عبدالعزيز آل سعود هي التي نصحته بتوجيه النداء إلى الحاج أمين الحسني وقيادته بوقف الثورة جراء ضغوط صهيونية داخل الولايات المتحدة.

تداعيات وأد الثورة

لأن الإدارة الاستراتيجية للصراع ،ومثلها قيادة الثورات التحررية تقاس كفاءة كل واحدة منهما بالنتائج المادية لها على الأرض، فإن قبول القيادة الفلسطينية بزعامة الحاج أمين الحسيني وقف ثورة ١٩٣٦ أدى إلى التداعيات التالية:

١ـ ارسال حكومة بريطانيا لجنة برلمانية إلى فلسطين برئاسة اللورد بيل للتحقيق في «الاضطرابات» وانقسام القيادة الفلسطينية حول التعامل معها «اللجنة».

٢ـ النتيجة التي توصلت إليها لجنة «بيل»، وهي تقسيم فلسطين.

٣ـ الموقف الصهيوني من تقسيم لجنة «بيل».

٤ـ رد الفعل الفلسطيني تجاه التقسيم، واستئناف الثورة.

وسنتولى فيما يلي توضيح هذه التداعيات:

أولاً: لجنة بيل الملكية:

في ١٥ نوفمبر ١٩٣٦ وصلت اللجنة الملكية للتحقيق في أحداث الثورة التي بدأت في مارس ١٩٣٦ وتوقفت بقرار من اللجنة العربية العليا في ١١ أكتوبر من العام ذاته، وجاء تشكيل اللجنة على النحو التالي:

اللورد بيل رئيساً، السير هوراس رامبولد نائباً للرئيس، السير لوريس هاموند، الأستاذ ريجينا لدكو بلاند أعضاء، المستر ج.م مارتن سكرتيراً «٢١».

قاطعت اللجنة العربية العليا أعمال لجنة بيل في البداية، وكان السبب في ذلك، التصريح الذي أدلى به أو رمزبي غور وزير المستعمرات البريطاني في مجلس العموم يوم سفر اللجنة إلى فلسطين «١٩٣٦/١١/١٥» والذي أكد فيه أن «تعليق الهجرة اليهودية خلال تحقيق اللجنة لا يمكن تنفيذه اقتصادياً أو لأي سبب آخر»، مما يعني بوضوح، أن مهمة لجنة بيل لن تتعرض لمسألة الهجرة اليهودية الاستيطانية لفلسطين. بينما هذه الهجرة هي المحرك الرئيسي للثورة، مما شكل حرجاً كبيراً للقيادة الفلسطينية التي أنهت الثورة اعتماداً على حسن نوايا بريطانيا.

بدأت اللجنة عملها بالإستماع إلى شهادات ممثلي المستوطنات والوكالة اليهودية إلى جانب الموظفين البريطانيين والقادة العسكريين للإحتلال.

عادت الحكومة البريطانية ثانية إلى سياسة الضغط على القيادة الفلسطينية سياسياً. فبعد شهرين من بدء عمل اللجنة الملكية - بيل- وجه ملكا السعودية والعراق وأمير شرق الأردن نداءات جديدة إلى الحاج أمين الحسيني رئيس اللجنة العربية العليا - مفتي فلسطين- يدعونه فيها إلى الاجتماع بلجنة بيل.

سارعت القيادة الفلسطينية بالموافقة واجتمعت بلجنة التحقيق البريطانية مكررة مطالبها بالإستقلال ووقف الهجرة اليهودية، ورفض وعد بلفور وفكرة الوطن القومي اليهودي، وشاركت عدة شخصيات فلسطينية بالادلاء برأيها عن أسباب أحداث الثورة والاعتداءات البريطانية وقوات الميليشيات المسلحة للمستوطنين اليهود على المزارعين العرب وتجريدهم من أراضيهم والإعتداء على حياتهم، باعتبار تلك الإعتداءات والممارسات المعادية الأسباب الأساسية للثورة، كما شاركت شخصيات عربية مسيحية فلسطينية في الإدلاء بآرائها للجنة، ومن ذات المنطلقات للشخصيات العربية الإسلامية.

وفي أوائل يناير ١٩٣٧ اختتمت لجنة بيل أعمالها وعادت إلى لندن.

توصية لجنة «بيل» بتقسيم فلسطين

نشرت الحكومة البريطانية تقرير لجنة بيل يوم ٧يوليو ١٩٣٧ في بلاغ رسمي رقم ٥٤٧٩. واتبعته ببيان عن سياستها الجديدة إزاء فلسطين في البلاغ رقم ٥٥١٣ في الشهر ذاته مؤكدة التزامها بما ورد في تقرير اللجنة. وفي أغسطس /آب ١٩٣٧ قدمت حكومة بريطانيا من خلال وزير خارجيتها انتوني ايدن مشروعها السياسي بشأن فلسطين على ضوء تقرير لجنة بيل إلى عصبة الأمم.

التوصية التي خلصت إليها لجنة التحقيق البرلمانية البريطانية بشأن مستقبل فلسطين السياسي على ضوء ثورة ١٩٣٦، هي: تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق حسب الآتي:

١- دولة يهودية

٢- مناطق تبقى تحت الانتداب البريطاني

٣- أراض تلحق بإمارة شرق الأردن

الدولة اليهودية حسب قرار تقسيم لجنة «بيل»:

أ- الأرض:

تقوم الدولة اليهودية على نصف إجمالي الأراضي الفلسطينية الأكثر خصوبةوالممتدة من شمال فلسطين وغربها وبامتداد الساحل من حدود لبنان إلى جنوبي يافا بمساحة قدرها (١٢ر٠٠٠ر٠٠٠) اثنا عشر مليون دونم. لم يكن الغزاة المستوطنون يملكون منها في حينه سوى (٩٠٠ر٠٠٠) تسعمائة ألف دونم أغلبها أراضٍ أميرية منحتها لهم حكومة الاحتلال البريطاني.

ب- السكان:

والسكان حسب قرار التقسيم ذاك في الدولة اليهودية المقترحة (٩٥٠ر٠٠٠) تسعمائة وخمسين ألف نسمة بينهم حوالي (٤٥٠ر٠٠٠) أربعمائة وخمسين ألف نسمة من العرب. مما

يعني خضوع هؤلاء العرب لحكم (٥٠٠،٠٠٠) خمسمائة ألف يهودي هم جميع المستوطنين اليهود في فلسطين.

المناطق الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني:

أوضح مشروع تقسيم لجنة «بيل» ضرورة بقاء قسم كبير من المناطق الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني الدائم لفترة غير محددة، وهي الأراضي والمناطق التالية:

أ- الأماكن المقدسة في منطقة القدس وبيت لحم، وممر يصلها بمدينة يافا يضم اللد والرملة.

ب- الأماكن المقدسة في طبريا والناصرة.

ج- منطقة العقبة على البحر الأحمر (٢٢).

الأراضي والمناطق التي تلحق بإمارة شرق الأردن:

أ- أوضح مشروع تقسيم لجنة «بيل» بضم مدينة يافا ومنطقتها والشريط الذي يربطها بإمارة شرق الأردن ماراً بالأراضي الخارجة عن نطاق الدولة اليهودية والمناطق الخاضعة للانتداب البريطاني الدائم!

ب- أراضٍ في بئر السبع.

ولعل أكبر دليل على عقدة الكراهية للحقوق العربية لدى لجنة «بيل» ومشروعها التقسيمي البربري، هو أن لجنة الإنتدابات في عصبة الأمم رفضت المشروع جملة وتفصيلاً، مبررة رفضها، باستحالة تطبيقه.

فلقد أوردت اللجنة في بنود مشروعها التقسيمي الوحشي، نصاً يدعو لنقل العرب وعددهم (٤٥٠،٠٠٠) أربعمائة وخمسين ألفاً المتواجدين على أراضيهم في إقليم الدولة اليهودية المقترحة، إلى الإقليم العربي الذي تقرر إلحاقه بإمارة شرق الأردن بالقوة المسلحة!!

جاء مشروع تقسيم فلسطين هذا نتيجة وثمناً للخطأ القاتل الذي ارتكبته قيادة الحاج أمين الحسيني بوأد ثورة ١٩٣٦.

رد الفعل الفلسطيني والعربي

بمجرد إذاعة حكومة بريطانيا لمشروها التقسيمي حدث ما يشبه الزلزال السياسي في الشارع العربي الفلسطيني.

اللجنة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين سارعت بإصدار بيان برفض المشروع!

على المستوى العربي تشكلت في دمشق لجنة باسم (لجنة الدفاع عن فلسطين) وكان أول نشاط لها أن دعت إلى مؤتمر عربي لبحث السبل لدعم نضال شعب فلسطين. وانعقد المؤتمر في بلودان بسورية في سبتمبر/ أيلول ١٩٣٧، وحضرته فعاليات سياسية من سورية والعراق ومصر ولبنان وشرق الأردن وعدد من ممثلي القوى والأحزاب الفلسطينية.

وقرر المؤتمر رفض مشروع التقسيم جملة وتفصيلاً، مطالباً بضرورة استقلال فلسطين ومجدداً الرفض العربي لوعد بلفور والوطن القومي اليهودي.

... مع إعلان مشروع التقسيم البريطاني في ٧ يوليو ١٩٣٧، بدأت قوى الثورة الفلسطينية التي شاركت في ثورة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم صفوفها من جديد، معلنة استئناف الثورة التي أوقفتها اللجنة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني.

وشملت الثورة الفلسطينية الجديدة التي بدأت في يوليو ١٩٣٧ جميع الأراضي الفلسطينية، وبفاعلية أكبر من سابقتها ثورة ١٩٣٦. واتخذت مستويات أعمال عنف ثوري استهدفت تصفية رموز الإدارة البريطانية والمتعاونين معها إلى جانب أعمال التدمير والكمائن لقوافل العدو البريطاني – الاستيطاني ومنشآته الحيوية. جنباً إلى جنب مع اشتباكات متنقلة ضد قوات العدو ومعسكراته، وخصوصاً معسكرات قوات الهاجناة اليهودية المسلحة، ألحقت بقوات العدو مئات القتلى والجرحى.

كما تميزت ثورة ١٩٣٧ بالاستمرارية، حيث امتدت عملياتها متواصلة إلى أن اندلعت الحرب العالمية الثانية في الثالث من سبتمبر/أيلول ١٩٣٩.

الميزة السياسية الكبرى لثورة ١٩٣٧ وامتداداتها حتى أوائل سبتمبر ١٩٣٩ موعد إعلان

الحرب العالمية الثانية، هو أن مركز قيادتها الاستراتيجية والخلفية في آن واحد، كان في دمشق. وبالنسبة للعمل الثوري وتنظيماته، فقد استند إلى قاعدة الوحدات المنتشرة أفقياً شبه المستقلة في العمل، بحيث تشكلت فرقة من المقاتلين في كل بلدة ومنطقة تقاتل وفقاً لظروف قواها الذاتية مقارنة بالقوى المعادية القريبة من بيئتها الجغرافية. هذا مع التقيد بتوجيهات القيادة العليا للثورة من مركزها في دمشق. وهذا ما وفر مرونة في الحركة، واعتماد كل فرقة على دعم القوى الشعبية في منطقتها. وبالرغم من أن القيادة المركزية للثورة كانت في دمشق، فإنها كانت محاطة بنطاق من السرية خشية الإحتلال الفرنسي الذي كانت سورية تتعرض له في حينه. إلاّ أن المناخ القومي في سورية، وفر دعماً سياسياً ومالياً وتسليحياً إلى جانب الخبرة العسكرية لفرق الثورة المقاتلة من أبناء فلسطين على أرض الصراع. أي أن قيادة الثورة كانت تضع الخطط القتالية على المستوى الاستراتيجي من مركزها في دمشق بتنسيق مع القيادات المحلية الفلسطينية المقاتلة، وتتولى هذه القيادات المحلية الميدانية التنفيذ وفق ظروفها وإمكانياتها.

مما خلق حالة من التفاعل الثوري والاجتماعي بين الفرق المجاهدة المحلية وجماهيرها، فكانت هناك لجان مختصة بتوفير الدعم المالي من التبرعات، إلى جانب لجان تتولى حل النزاعات بين الجماهير، وأخرى تراقب تحركات العدو وعملاءه.

بلغ تعداد القوات البريطانية في فلسطين خلال الثورة (٦٠ر٠٠٠) ستين ألف جندي تساندهم قوات «الهاجاناة» اليهودية للمستوطنين البالغ عددها (٣٥ر٠٠٠) خمسة وثلاثين ألفاً.

بينما كان عدد قوات الثورة من المجاهدين في حدود (١٠ر٠٠٠) عشرة آلاف مقاتل أي أن قوات التحالف الاستعماري-الصهيوني كانت عشرة أضعاف قوات الثورة. وبالرغم من ذلك، فقد استطاعت الثورة أن تنزل الخسائر الفادحة بقوات العدو إلى جانب أن القتال شمل كل أرجاء فلسطين، وطالت أعمال الثورة معظم المستوطنات العسكرية، ومعسكرات الاحتلال.

الإجراءات الاحتلاية في مواجهة الثورة

مع بداية ثورة ١٩٣٧، سارعت سلطات الاحتلال إلى اعتبار (اللجنة العربية العليا) برئاسة الحاج أمين الحسيني هيئة خارجة على القانون، وأصدرت أمراً بحلها. وأتبعت ذلك بإصدار الأمر بنفي أعضائها – باستثناء رئيسها الحاج أمين الحسيني – إلى جزيرة سيشل. وعللت سلطات الاحتلال عدم اعتقالها الحاج أمين الحسيني بأنه مقيم داخل المسجد الأقصى!؟. كما لم تعتقل السلطات البريطانية راغب النشاشيبي زعيم حزب الدفاع ورئيس بلدية القدس لأنه سبق واستقال من اللجنة العربية العليا.

وفي الحقيقة، فإن حل سلطات الاحتلال للجنة العربية العليا حقق نتيجة عكسية للأهداف السياسية للاحتلال. إذ أنه أزاح من طريق الثورة قوة صدامية لها. وبالتالي، فلقد انطلقت تنظيمات الثورة لتشمل كل أرجاء فلسطين في ظل الغياب السياسي لقيادات اللجنة العربية العليا، والتي كانت تشكل عائقاً أمام حركة الثورة. وهي ذاتها القيادة التي سبق لها وأعلنت انتهاء ثورة ١٩٣٦. وبالنسبة للحاج أمين الحسيني، فإنه سرعان ما غادر المسجد الأقصى في القدس حيث كان يقيم، إلى لبنان برفقة ضابط فرنسي.

ويمكن القول، إن التطرف الإستعماري الذي تجاوز كل الحدود في صياغة مشروع التقسيم الذي اقترحته لجنة «بيل»، قد أفرز أقوى ثورة مسلحة لشعب فلسطين بعمق قومي، وأعطى لتلك الثورة الإستمرارية على مدى يزيد على عامين تكبدت خلالها قوات الإحتلال والمستوطنون المسلحون خسائر فادحة في الأرواح والمنشآت.

في المنظور الاستراتيجي، جاء مشروع التقسيم الإستعماري البريطاني لفلسطين كما اقترحته لجنة «بيل» نتيجة طبيعية لإفلاس قيادة اللجنة العربية العليا بزعامة الحاج أمين الحسيني، وقبولها بإنهاء ثورة ١٩٣٦ دون مقابل سياسي. من هنا، يمكن فهم عمق وشمولية وفعالية ثورة ١٩٣٧ باعتبارها رداً على تفريط قيادة اللجنة العربية العليا بثورة ١٩٣٦. مما يعني بوضوح، أن ثورة ١٩٣٧ كانت في الواقع العملي استئنافاً لثورة ١٩٣٦، وبتوجه سياسي يدين سياسة التنازلات التي قدمتها قيادة الحاج أمين الحسيني للاحتلال البريطاني.

سادساً ـ الخطأ في رفض
الكتاب الأبيض «الثاني» عام ١٩٣٩

.. عام ١٩٣٩، وحيث بدأت تلوح في آفاق الساحة الأوروبية تطلعات ألمانيا النازية بقيادة أدولف هتلر لتغيير أسس الخارطة السياسية لأوروبا والزعامة الاستعمارية للإمبراطورية البريطانية، تقدمت الحكومة البريطانية في عهد رئيس وزرائها آنذاك نيفيل تشمبرلين بمشروع جديد لتسوية الصراع الدموي الدائر الذي كان قد تجدد إثر صدور قرار التقسيم الذي سبق وأصدرته الحكومة البريطانية عام ١٩٣٧ عملاً بتوصية لجنة /بيل/ والذي عرف بالكتاب الأسود.

وسبق إصدار مشروع التسوية الجديد الذي عرف بالكتاب الأبيض الذي أصدره بالأساس وزير المستعمرات البريطانية السير مالكولم ماكدونالد في ١٧ مايو ١٩٣٩ وعرف باسمه، سبقه مؤتمر لندن لبحث النزاع في فلسطين. وقد شارك في المؤتمر المذكور وفد فلسطيني إلى جانب وفود من خمس دول عربية هي: مصر، العراق، الأردن، السعودية، واليمن. ولم تشارك سورية أو لبنان لعدم حصولهما على الاستقلال في حينه. وبالرغم من الترحيب الكبير عربياً وفلسطينيا بالكتاب الأبيض، فإن المظاهرات الصهيونية عمت بريطانيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تندد بالقرار، واعتبرته مؤامرة بريطانية على الصهيونية وغدراً باليهود، وتراجعاً عن وعد بلفور.

جميع أعضاء اللجنة العربية العليا التي كانت تتولى قيادة نضال الشعب الفلسطيني في حينه، وافقت على ما جاء في الكتاب الأبيض. وحده الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين، ورئيس اللجنة العربية العليا المكونة من (١٥) خمسة عشر عضواً رفض الكتاب الأبيض. أي أن الأربعة عشر عضواً وافقوا بترحيب كبير بالمشروع السياسي الذي تضمنه الكتاب، بينما رفضه العضو الخامس عشر رئيس اللجنة وقائد الشعب الفلسطيني!.

المبادئ السياسية لمشروع
مالكولم ماكدونالد ١٧ مايو ١٩٣٩

استند مشروع وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماكدونالد لتسوية الصراع في فلسطين على المبادئ التالية حسب التسلسل وبإيجاز:

أولاً ـ المقدمة:

١- إلغاء قرار التقسيم الصادر حسب توصية لجنة بيل في ٢٢ يونيو ١٩٣٧، واعتبار إقامة دولتين: يهودية وعربية في فلسطين خطوة غير عملية.

٢- إن غموض مصطلح الوطن القومي لليهود في فلسطين هو السبب الرئيسي لكل حالات الاضطرابات والعداء التي شهدتها فلسطين.

ثانياً ـ الدستور:

وضع النص الحرفي التالي البند /١/ من موضوع الدستور:

١- لا يمكن لواضعي وعد بلفور أن يكون في نيتهم تحويل فلسطين إلى دولة يهودية.

٢- ارتفع عدد اليهود في فلسطين من (٥٠,٠٠٠) خمسين ألفاً إلى ٤٥٠٠٠٠ أربعمائة وخمسين ألف (حين صدر الكتاب الأبيض في ١٩٣٩/٥/١٧).

٣- ضرورة قيام حكم ذاتي لشعب فلسطين في أسرع وقت، على أن تقوم دولة فلسطين المستقلة لجميع سكانها عرب ويهود خلال عشر سنوات تلي بدء الحكم الذاتي.

٤- يؤلف بعد خمس سنوات جهاز خاص من ممثلي شعب فلسطين (عرب ويهود) وحكومة جلالته لمراجعة الترتيبات الدستورية لتحضير التوصيات النهائية بدستور دولة فلسطين المستقلة.

ثالثاً ـ الهجرة اليهودية:

١- يدخل إلى فلسطين (١٠٠٠٠) عشرة آلاف مهاجر يهودي كل سنة ولمدة خمسة أعوام

شريطة أن تسمح قدرة البلاد على الإستيعاب. وهذا يوصل السكان اليهود إلى حوالي ثلث سكان فلسطين.

٢- إضافة إلى ذلك، ومساهمة بحل مشكلة اللاجئين اليهود، يسمح بدخول (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرين ألف يهودي إذا قنع المندوب السامي بوجود مؤن كافية لإعاشتهم.

٣- ستبقى ترتيبات قدرة البلاد الإقتصادية على الإستيعاب قائمة، ولكن للمندوب السامي الكلمة الأخيرة في كل المواضيع، ويستشار العرب واليهود قبل اتخاذ أي قرار.

٤- بعد فترة السنوات الخمس، لا يسمح بأية هجرة يهودية ما لم يقبل بها العرب.

٥- إن حكومة جلالته عازمة على مراقبة الهجرة اللاشرعية بتبني التدابير الرادعة، فإذا نجح مهاجرون يهود بالدخول خلسة، فإن عددهم سيطرح من المخصص السنوي.

رابعاً ـ الأراضي الفلسطينية :

نظراً لبيع أراضي العرب لليهود في السنين الأخيرة، فقد أصبحت الآن بعض المناطق لا مجال فيها لانتقال الأرض، وفي مناطق أخرى يجب وضع القيود حتى لا يزداد عدد «العرب بلا أرض». ويعطى المندوب السامي الصلاحيات العمومية لمنع أو تنظيم انتقال الأرض بحيث لا يخل انتقال الأرض بحقوق السكان العرب الفلسطينيين ووضعهم.(٢٣)

القيمة السياسية للكتاب الأبيض (١٧/مايو ١٩٣٩):

القراءة المتأنية للتسوية السياسية التي تضمنها الكتاب المذكور تشير إلى المعطيات السياسية التالية:

١- إن المشروع جاء تراجعاً عن الالتزام البريطاني السياسي بوعد بلفور، أو على الأقل، وقف مفعوله عند الدرجة التي وصل إليها.

٢- جاء المشروع صريحاً بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين نهائياً بعد (٥) سنوات، وتحديد عدد هؤلاء (٧٥٠٠٠) خمسة وسبعين ألف. بحيث يصبح عدد اليهود في فلسطين في نهاية السنة الخامسة ٥٢٥٠٠٠ خمسمائة وخمسة وعشرين ألفاً، بينما عدد العرب في فلسطين يكون (٩٢٥٠٠٠) تسعمائة وخمسة وعشرين ألفاً. أي تكون نسبة عدد اليهود الثلث تقريباً.

٣- يؤكد المشروع رفض إقامة دولة مستقلة لليهود على أرض فلسطين، وتلتزم حكومة بريطانية بدولة واحدة لكل سكان فلسطين، عرباً ويهوداً. وهذه المسألة لوحدها كافية لإفشال المشروع الصهيوني من أساسه.

٤- يضع المشروع التزاما سياسياً على بريطانيا بمنع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود. مما يشكل ضربة موازية لتقييد الهجرة اليهودية، وبالتالي، لوقف الاستيطان.

٥- وأخيراً، إن المشروع البريطاني للسير مالكولم ماكدونالد /الكتاب الأبيض/ (الثاني) حظي بموافقة ٢٦٨ عضواً من أعضاء مجلس العموم البريطاني حين أجري التصويت عليه في ٢٩ مايو ١٩٣٩، وعارضه ١٧٩. كما أيده مجلس اللوردات البريطاني بالإجماع في ٢٣ مايو (١٩٣٩). أي أنه حظي بموافقة السلطتين التشريعية والتنفيذية في بريطانيا.

لماذا رفض الحاج أمين الحسيني الكتاب الأبيض؟

عند صدور الكتاب الأبيض، كان الحاج أمين الحسيني رئيس اللجنة العربية العليا لفلسطين (القيادة العليا للشعب الفلسطيني في حينه) يقيم في المنفى الذي اختاره هو في بلدة قرنايل قرب جونية في لبنان، فتوجه إليه جميع أعضاء اللجنة الباقية الأربعة عشر. وعلى امتداد ثلاثة أسابيع متواصلة من الجهود التي بذلها أعضاء اللجنة لاقناع سيادته بقبول الحل السياسي المطروح «الكتاب الأبيض» فإنه رفض دون إبداء الأسباب. فقط، كان للحاج أمين الحسيني «شكوك» بالنوايا البريطانية كما صرح لأعضاء اللجنة.

إلا أن السبب الحقيقي لانفراد الحاج أمين الحسيني زعيم فلسطين في حينه برفضه للكتاب الأبيض، هو الإرتباط السياسي الذي كان قد بدأ بينه وبين القيادة النازية في ألمانيا، والتي كانت قد استكملت خططها واستعداداتها العسكرية لإعلان الحرب على بريطانيا وفرنسا. وأكبر دليل على ذلك، هو أن سيادته لجأ إلى برلين فور نشوب الحرب العالمية الثانية بعد ثلاثة أشهر من صدور الكتاب الأبيض.

أي أن القيادة الفردية للحاج أمين الحسيني، رفضت المشروع السياسي البريطاني الذي ألغى

عملياً وعد بلفور، أو أوقفه، وأوقف الهجرة اليهودية، مقابل رهان سيادته على انتصار هتلر في الحرب!

جاء رفض الحاج أمين الحسيني للمشروع البريطاني في الوقت الذي أعلنت فيه العصابات الصهيونية في فلسطين الحرب على القوات البريطانية في فلسطين بسبب الكتاب الأبيض ذاته، وأحرقوا العديد من مكاتب حكومة الانتداب البريطاني وقتلوا عدداً من الجنود البريطانيين، وبالتالي، فإن موقف الحاج أمين الحسيني تطابق مع الموقف الصهيوني الرافض للكتاب الأبيض مائة بالمائة.

والنتيجة المأساوية الأكثر خطراً في هذه المسألة على صعيد قضية الشعب الفلسطيني، هو أن الموقف الفردي اللامسؤول من الحاج أمين الحسيني المخالف لرأي جميع أعضاء اللجنة الأربعة عشر، أحدث انقساماً جماعياً داخل أعضاء اللجنة. حيث انفرط عقد اللجنة وتوزع اعضاؤها بين دول عربية شتى، وبعضهم عاد إلى فلسطين، وأصبح الشعب بدون قيادة. حيث لجأ زعيمه الأوحد والفردي، والذي كان يهدد خصومه من القيادات بالتصفيات الجسدية، لجأ حضرته إلى برلين عاصمة أدولف هتلر زعيم ألمانيا النازية. واتجه من هناك لدعوة مسلمي البلقان للانضمام إلى جيوش هتلر في الحرب.(٢٤)

صحيح، أن مقدمات الحرب العالمية الثانية هي التي أملت على بريطانيا إصدار كتابها الأبيض بخصوص فلسطين أملا بكسب العرب إلى جانبها في الحرب، ولمنع العرب في الوقت ذاته من التحول إلى ألمانيا النازية للخلاص من تداعيات الدعم البريطاني للوطن القومي اليهودي والهجرة اليهودية إلى فلسطين حسب وعد بلفور، إلا أن الصحيح أيضاً، أن مشروع اللورد مالكولم ما كدونالد «الكتاب الأبيض» قد جاء ليشكل مكسباً سياسياً كبيراً لشعب فلسطين، وتراجعاً بريطانياً على المستوى الاستراتيجي عن المشروع الصهيوني أملته مستجدات الحرب العالمية الثانية والخطر النازي.

ثم إن رفض الحاج أمين الحسيني للمشروع الذي وافق عليه جميع أعضاء اللجنة العليا الأربعة عشر، له معنى سياسي واحد على مستوى القيادة، وهو رفض الرأي الاجماعي للقيادة التي كانت تقوم بقيادة النضال المرير للشعب الفلسطيني، أي أن رفض الحسيني للكتاب الأبيض كان يعكس قيادة فردية له. هذا إلى جانب أن ذلك الرفض، كان بسبب رهانه

الشخصي النابع من ارتباطاته السياسية مع الاستخبارات الألمانية. أي أنه ضحى بموقف سياسي بريطاني إيجابي جدا لصالح قضية شعبه كفيلة بإفشال المشروع الصهيوني ووقف امتداداته الأفقية، وإفشال الاستراتيجية الاستيطانية الصهيونية، مقابل الرهان على «المجهول» وهو حظ هتلر بكسب الحرب!!.

أي أن الحاج أمين الحسيني عاد ليكرر تجربة الثورة العربية عام ١٩١٧ التي راهنت على الاستعمار البريطاني للخلاص من الحكم التركي لبلادها. كما أن موقف الحسيني هذا جاء تكراراً للخطأ ذاته الذي ارتكبه موسى كاظم الحسيني، ابن عمه، في رفضه مشروع التسوية الذي أصدره تشرشل وزير الحربية البريطانية في ٣يونيو/حزيران ١٩٢٢ والذي دعا إلى حكومة ذاتية في فلسطين تكون مسؤولة عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

الصهيونية تعلن الحرب على بريطانيا بسبب الكتاب الأبيض

وحيث اندلعت الحرب العالمية الثانية في الثالث من سبتمبر/أيلول ١٩٣٩، وما ترتب عليها من إعلان نهاية عصبة الأمم ذاتها، فإن الصهيونية أعلنت الحرب السياسية ضد الكتاب الأبيض (الثاني) منذ الساعة الأولى لصدوره في ١٧مايو/أيار ١٩٣٩، وأتبعت ذلك بالحرب بالسلاح والاغتيالات ضد القوات البريطانية وكبار الموظفين البريطانيين في فلسطين. من جانبها بدأت بريطانيا بتطبيق سياستها الجديدة الهادفة إلى وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فأعادت سلطاتها العسكرية فيها عدة بواخر تحمل مهاجرين يهود بدون تصريح بالموافقة على قدومهم. ردت المليشيات المسلحة من عصابة الهاغناة بتفجير الباخرة /باتريا/ في ميناء حيفا وغرق على متنها ٢٥٢ مهاجراً يهودياً قررت السلطات البريطانية إعادتهم لعدم حصولهم على إذن بالقدوم إلى فلسطين، وقتل في الانفجار عدد من الجنود البريطانيين كانوا على متنها (٢٥).

مع اشتداد لهيب الحرب العالمية الثانية وانتقال مركز الثقل لدى الحلفاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تحركت الصهيونية ذاتها إلى هناك، واتخذت من الولايات المتحدة «مركزاً» لها بدلاً

من لندن بسبب إصدار الأخيرة للكتاب الأبيض (الثاني). عقد الصهيونيون الأمريكيون مؤتمراً لهم في مايو ١٩٤٢ في فندق بالتيمور في نيويورك قرروا فيه رفض الكتاب الأبيض الصادر عن حكومة تشيمبرلين (في مايو ١٩٣٩). إضافة إلى قرار آخر بتشكيل فريق يهودي يقاتل إلى جانب الحلفاء بقصد اكتساب الخبرة العسكرية ليكون نواة لجيش الدولة العبرية عند انتهاء الحرب. (٢٦)

مع مؤتمر بالتيمور تحول المركز القيادي للصهيونية العالمية إلى الولايات المتحدة، كما بدأت عقب ذلك المؤتمر أعمال العنف من المستوطنين اليهود وميليشياتهم العسكرية في فلسطين ضد القوات البريطانية ضمن تكتيك الاغتيالات للقادة البريطانيين ونسف مباني الانتداب البريطاني.

بل وصل الإرهاب اليهودي في فلسطين حداً دفع بعصابة «شتيرن» إلى اغتيال اللورد موين وزير الدولة البريطاني في القاهرة، بينما كان في مهمة سياسية في فلسطين للتحقق من الأوضاع فيها، ومن الأعمال الإرهابية التي بدأتها العصابات المسلحة اليهودية هناك ضد الموظفين البريطانيين.

إلا أن حجم الإرهاب الصهيوني ضد الإدارة البريطانية في فلسطين ازداد بشكل كبير مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥. وظهرت على سطح الأحداث ثلاث منظمات عسكرية من المستوطنين اليهود في فلسطين مارست استراتيجية «حرب المدن» ضد القوات والدوائر البريطانية، وهي:

١- منظمة الهاجاناة والبالماخ وعدد أفرادها حوالي (٦٠٠٠٠) ستون ألفاً. من بينهم قوات نظامية تقدر بستة عشر ألفاً.

٢- منظمة الأرغون، والتي ظهرت منذ عام ١٩٣٥ وانشقت عن الهاجاناة، وعدد أفرادها (٦٠٠٠) ستة آلاف عنصر ضمن تنظيمات سرية.

٣- منظمة شتيرن وهي منظمة صغيرة انشقت عن منظمة الأرغون عدد أفرادها حسب التقديرات البريطانية حوالي (٥٠٠) خمسمائة عنصر، إلا أنهم الأكثر تطرفاً عما عداها، وتخصصت بنهج الاغتيالات للموظفين والعسكريين البريطانيين. (٢٧)

اتجهت هذه المنظمات المسلحة للمستوطنين اليهود إلى استراتيجية «الأرض المحروقة» ضد

الإدارة البريطانية وقواتها المسلحة في فلسطين، وفي تبادل للأدوار فيما بينها.

ومع نهاية عام ١٩٤٧ كان عدد القتلى من الموظفين والضباط والجنود البريطانيين في فلسطين على يد المنظمات العسكرية للمستوطنين اليهود في فلسطين يزيد على ستمائة. والجرحى يزيدون على ثلاثة آلاف، إضافة إلى الدمار الذي لحق أغلبية المباني والدوائر الحكومية. مما دفع رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل المعروف بولائه للصهيونية إلى تشبيه المنظمات الصهيونية «بقُطاع الطرق والنازيين».

والخلاصة في هذه المرحلة من «انقلاب» العلاقة بين الصهيونية وبريطانيا من حالة التحالف إلى حالة الحرب الدموية ضمن تكتيك الإرهاب الصهيوني، أن هذا التطور حصل بسبب إعلان بريطانيا لمشروع التسوية الذي تضمنه الكتاب الأبيض وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماكدونالد في ١٥ يونيو/حزيران ١٩٣٩. وهو المشروع الذي رفضه الحاج أمين الحسيني، وحده، ووافق عليه باقي أعضاء اللجنة العليا لشعب فلسطين الـ (١٤) أربعة عشرة عضواً!؟!؟ في المنظور السياسي، فإن موقف الحج أمين الحسيني جاء متوافقاً مائة في المائة مع الموقف الصهيوني.

وفي المنظور الاستراتيجي، فقد أضاع الحاج أمين الحسيني برفضه الكتاب الأبيض (عام ١٩٣٩) فرصة سياسة وتاريخية نادرتين. كما أن ذلك الموقف الرافض من (الحاج أمين الحسيني) للكتاب الأبيض، قاد حضرته وشعب فلسطين والأمة العربية كلها، إلى قرار التقسيم ١٨١ في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، والذي بدوره قاد المشروع الصهيوني إلى الظهور العالمي لأول مرة في التاريخ، ولينتقل بعدها الصراع العربي-الإسرائيلي إلى دائرة اغتيال المشروع الحضاري والوحدوي لشعوب الأمة العربية كلها منذ ذلك التاريخ الأسود، وحتى يومنا هذا.

سابعاً ـ الخطأ في رفض قرار التقسيم ١٨١ وعدم الاستعداد العسكري لإفشاله

في ١٤ فبراير/شباط ١٩٤٧، أعلنت بريطانيا وعلى لسان وزير خارجيتها المستر آرنست بيفن أنها قررت نقل مسؤولية القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. وجاء هذا التطور في الموقف البريطاني عقب فشل المفاوضات بين الحكومة البريطانية برئاسة المستر أتلي في لندن حول مستقبل فلسطين ووفود تمثل جميع الدول العربية، والذي كان قد بدأ في الثلاثين من سبتمبر/أيلول من عام ١٩٤٦.

وفي الثاني من مارس/آذار ١٩٤٧، تقدم مندوب المملكة المتحدة الدائم في الأمم المتحدة المستر ترغفي لي بطلب عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة القضية الفلسطينية. كما تقدم المندوب البريطاني بطلب ثانٍ للجمعية العامة لإرسال لجنة خاصة تتولى مهمة التحقيق في قضية الصراع الدائر في فلسطين ليكون تحت تصرف الجمعية العامة.

بررت بريطانيا خطوتها تلك، بأنها عجزت عن إيجاد حل سياسي للصراع يقبل به الطرفان: العربي واليهودي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن اقتراحات الوفود العربية إلى مفاوضات لندن مع الحكومة البريطانية حول مستقبل فلسطين في الثلاثين من سبتمبر/أيلول ١٩٤٦، استندت إلى إقامة حكومة مؤقتة يشارك بها ممثلون عن عرب فلسطين واليهود من عشرة أعضاء، للعرب سبعة أعضاء ولليهود ثلاثة. إضافة إلى مجلس تشريعي يضم ممثلين منتخبين من العرب واليهود تمثل نسبة كل طرف حسب تعداد أفراده. أي ذات الأساس الذي استند إليه مشروع الكتاب الأبيض لحكومة تشامبرلين المعروف بمشروع ماكدونالد الصادر عن الحكومة البريطانية في ١٧ مايو ١٩٣٩، والذي قبله جميع ممثلي الشعب الفلسطيني في حينه، بينما رفضه مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا!

وحيث إن لكل مرحلة تاريخية مشروعها السياسي وظروفها الإقليمية والدولية، فإن حكومة تشامبرلين عندما تقدمت بمشروعها للتسوية حسب الكتاب الأبيض في ١٧ مايو ١٩٣٩ من

منطلق مصالحها في المنطقة العربية، ولمواجهة الخطر النازي على أمل عودة الدفء للعلاقات البريطانية مع العرب، رفض الحاج أمين الحسيني ذلك المشروع لرغبته بعدم عودة ذلك «الدفء» في العلاقات العربية-البريطانية، مفضلاً عليه الدفء النازي لهتلر.

ومن منطلق المصالح الاستراتيجية ذاتها لبريطانيا، فإن الوفود العربية عندما طالبت في مؤتمر لندن في ٣٠ سبتمبر/أيلول ١٩٤٦ بالعودة إلى مشروع الكتاب الأبيض، فإن حكومة أتلي رفضت المطلب العربي، بسبب انتقال مصالحها إلى الولايات المتحدة في عهد رئيسها الملتزم بالبرنامج الصهيوني هاري ترومان.

فظروف بريطانيا والعالم عشية الإنتصار الأمريكي العالمي عام ١٩٤٦ تختلف جذرياً عما كانت عليه عندما طرحت الكتاب الأبيض في ١٧ مايو ١٩٣٩، ورفض زعيم الشعب الفلسطني الأوحد الحاج أمين الحسيني، منفرداً، ذلك المشروع!

.. بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة القضية الفلسطينية في الثامن من مايو/ أيار ١٩٤٧، واستمعت إلى وجهة نظر عرب فلسطين من خلال ممثل عن /الهيئة العربية العليا/ هو هنري كتن الذي انتدبته الهيئة. وألقى كلمة الوكالة اليهودية الحاخام هيليل سيلفر.(٢٨)

وفي ختام المناقشات التي تكلم فيها ممثلو عدد من الدول الأعضاء، قررت الجمعية العامة تشكيل /لجنة خاصة/ للسفر إلى فلسطين للتحقيق في الأوضاع على الأرض. وجاء تشكيل هذه اللجنة من عضو لكل من الدول الإحدى عشرة التالية:

كندا، يوغسلافيا، الهند، أستراليا، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، إيران، هولندا، بيرو، السويد، أورغواي.

فوضت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة الخاصة هذه، بإعداد تقرير تقدمه للجمعية العامة عن مهمتها ضمن الاستماع إلى شهادات مختلف الطوائف في فلسطين، إضافة إلى تكليفها بتقديم المقترحات التي تراها- اللجنة الخاصة- كفيلة بإنهاء الصراع في فلسطين.

وصلت اللجنة الخاصة تلك إلى فلسطين في العاشر من يونيو/ حزيران ١٩٤٧. وبدأت عملها بالاستماع إلى وجهة نظر كبار موظفي حكومة الإنتداب في ١٦ يونيو/ حزيران (١٩٤٧). وفي اليوم التالي استمعت إلى وجهة نظر ممثل عن الوكالة اليهودية. أما الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، فقد رفضت الإجتماع مع اللجنة الخاصة في فلسطين. وبعد

مساعي بذلتها بريطانيا والولايات المتحدة وسكرتير الأمم المتحدة مع الدول العربية انتقلت اللجنة الخاصة تلك إلى مدينة صوفر في لبنان بتاريخ ٢٢ يوليو/تموز، حيث اجتمعت مع ممثلي ست دول عربية ليس بينها ممثل عن إمارة شرق الأردن. فذهب بعض أعضاء اللجنة إلى عمان واستمعوا إلى وجهة نظر رئيس وزرائها سمير الرفاعي (٢٩).

في ٣١ أغسطس/آب ١٩٤٧ قدمت/اللجنة الخاصة/ تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حسب المهمة التي تولت القيام بها: وقد تضمن التقرير المقترحات التي أوصت بها وفقاً للمهمة التي تم تكليفها بها، وهي المقترحات التي رأتها اللجنة الخاصة كفيلة بحل الصراع بين العرب والمستوطنين اليهود. وجاءت توصية اللجنة الخاصة تلك بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية مع إخضاع منطقة القدس لنظام الإدارة الدولية.

وعندما طرحت التوصية الخاصة بتقسيم فلسطين على التصويت في جلسة الجمعية العامة رقم ١٢٨ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وافقت على المشروع (٣٣) دولة مقابل (١٣) دولة صوتت ضده، واتخذ تقسيم فلسطين صفقة القرار ١٨١.

الدول التي أيدت قرار التقسيم ١٨١

أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بيلوروسيا، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، ايكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هاييتي، ايسلندا، ليبيريا، لوكسمبورج، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، بارغواي، بيرو، الفليبين، بولندا، السويد، أوكرانيا، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا (٣٠).

الدول التي عارضت قرار التقسيم ١٨١

المملكة العربية السعودية، العراق، سوريا، لبنان، اليمن، مصر، تركيا، الهند، اليونان، إيران، باكستان، أفغانستان، كوبا.

الدول التي امتنعت عن التصويت

الأرجنتين، تشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندوراس، المكسيك المملكة المتحدة، يوغوسلافيا.

ردود الفعل العربية على قرار التقسيم

كان رد الفعل الشعبي الرافض لقرار تقسيم فلسطين أكثر غضباً واندفاعاً عما كان عليه الموقف الرسمي. حيث شهدت المدن السورية واللبنانية والمصرية والعراقية مظاهرات شعبية غاضبة ضد الضغط الأمريكي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدفعهم إلى تأييد القرار. أما في فلسطين فقد وقع نبأ قرار التقسيم على شعبها العربي بما يشبه الزلزال، فانطلقت الجماهير غير المنظمة وبشكل عفوي لمواجهة كل ما هو بريطاني ويهودي بالحرائق والعصي والسكاكين. حيث كانت قيادتة بزعامة الحاج أمين لحسيني الذي عاد فجأة من برلين بعد سقوطها بيد الحلفاء عام ١٩٤٥ إلى القاهرة لينام على سرير من الحرير، أملاً بأن تقوم بريطانيا بطرد اليهود من فلسطين وتنصيب حضرته رئيساً لدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف!

على صعيد الموقف العربي الرسمي وحركته السياسية المضادة لقرار التقسيم ١٨١، فقد كان أول رد فعل عربي رسمي، اجتماع مجلس الجامعة العربية في القاهرة يوم الثامن من ديسمبر ١٩٤٧، أي بعد ثمانية أيام من صدور القرار (١٨١). وحضر الاجتماع ممثلون للدول الأعضاء (كان عدد أعضاء الدول الأعضاء في الجامعة العربية (٧) دول، هي: مصر، المملكة العربية السعودية، سوريا، العراق، لبنان، اليمن، إمارة شرق الأردن).

وحضر الاجتماع عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية.

بعد عشرة أيام من المداولات المتواصلة، صدر عن اجتماع مجلس الجامعة العربية بيان يشجب قرار التقسيم ويدعو لدعم شعب فلسطين ليصبح الفلسطينيون قادرين على الدفاع عن أنفسهم في فلسطين المستقلة.

وفيما يلي ملخص للبيان:

«منذ أن أتفقت قوى الاستعمار والصهيونيين على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وعرب هذه البلاد في محنة، فرضت عليهم بقوة السلاح جماعات غريبة عنهم تأتيهم من كل أنحاء العالم، ولا تلبث أن تتنزع منهم بشتى الوسائل، أراضيهم وموارد رزقهم. ولقد دربت الدول المنتدبة، هؤلاء الدخلاء فأرهبوا السكان العرب سنين عديدة وهم يسلبونهم وطنهم.

وقد حذرت حكومات الدول العربية، الدولة المنتدبة باستمرار من عواقب هذه الشرور دون نتيجة.

وحين عجزت الدول المنتخبة عن حفظ الأمن والنظام في فلسطين عرضت المسألة الفلسطينية على الأمم المتحدة. ولقد أنذرت الحكومات العربية الجمعية العمومية بظلم التقسيم وعواقبه الوخيمة، ولكنها لشديد الأسف، تجاهلت الإنذار وخرقت مبادئ ميثاقها حين أوصت بالدولة اليهودية.

إن قرار التقسيم الذي أوصت به الجمعية العمومية يناقض حق الشعوب في تقرير مصيرها وهو لذلك خرق لميثاق الأمم المتحدة. وفوق ذلك فقد أدخلت في ما أسمته الدولة اليهودية، أجود أراضي فلسطين ورسمت حدوداً غير طبيعية، مما جعل قرارها الجائر غير عملي ومستحيل التنفيذ. والأخطر شأناً، أنها وضعت نصف مليون من السكان العرب الأصليين تحت حكم نصف مليون من الدخلاء اليهود في الدولة اليهودية.

والآن، وقد هبت الشعوبة العربية والإسلامية لإزهاق الباطل وإحقاق الحق وإنقاذ عرب فلسطين بإعادة أراضيهم وبيوتهم لهم. فقد عزمت على أن تستمر في دعمها لهم حتى يصبحوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم في فلسطين المستقلة.

وقد قرر رؤساء وممثلو الحكومات العربية في اجتماعهم في القاهرة أن التقسيم باطل وأنهم سيتخذون من التدابير ما هو كفيل، بعون الله القدير، عملاً بإرادة شعوبهم، بإلغائه. وهم لا يسمحون باستعباد شعب فلسطين العربي، بل يستمرون في الجهد لتحقيق الإنصاف والعدل، كي يسود السلام في أرض السلام.

إن مسؤولية المعركة تقع على الأمم المتحدة التي وافقت على التقسيم، والتي ساندت الظلم،

فأفسدت الأمم المتحدة ومنعت أعضاءها، بالضغط وبالتهديد، من التصويت بالحرية الكاملة. وشعب فلسطين العربي مصمم، بدعم من الدول العربية، على خوض المعركة التي أمليت عليه إلى أن يهيمن العدل في الأرض المقدسة وفي العالم». (٣١)

الخطوات التي اتخذتها الجامعة العربية

اتخذ مجلس الجامعة العربية في ختام اجتماعاته يوم ١٨ ديسمبر ١٩٤٧ القرارات التالية دون الإعلان عنها في البيان الرسمي المذاع:

١- تشكيل لجنة عسكرية من قيادات عسكرية من مصر، العراق، سوريا، شرق الأردن والسعودية، وتقدر بعشرة آلاف بندقية لتشكل سلاح هذه اقوة (جيش الإنقاذ) التي ستضم متطوعين من أبناء الدول الراغبين في الدفاع عن فلسطين بمن فيهم أبناء فلسطين.

٢- تعيين اللواء العراقي إسماعيل صفوت قائداً عاماً لجيش الإنقاذ.

٣- وعدت حكومة اليمن بتقديم مليون ريال يمني لدعم نفقات/جيش الإنقاذ/. ووعدت حكومة مصر بتقديم مليون جنيه مصري لدعم نفقات هذه القوة العسكرية (جيش الإنقاذ).

بدأ تدريب متطوعي جيش الإنقاذ في بداية يناير ١٩٤٨، أي بعد أقل من أسبوعين من صدور قرار الجامعة العربية بتشكيل ذلك الجيش. واستمر التدريب، فقط، لفترة تقل عن (٣) ثلاثة أشهر، حيث كان على جيش الإنقاذ أن يدخل فلسطين قبل موعد انسحاب القوات البريطانية منها، والذي تحدد بالخامس عشر من مايو من عام ١٩٤٨.

وعند دخول /جيش الإنقاذ/ إلى فلسطين يوم ٢٤ أبريل/نيسان (١٩٤٨) كان عدد أفراده فقط (٥٠٠٠) خمسة آلاف جميعهم متطوعون من أبناء البلاد العربية بينهم، فقط، (٨٠٠) ثمانمائة من أبناء فلسطين!!؟؟

ويقول فوزي القاوقجي قائد هذا الجيش، إن الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا (للشعب الفلسطيني) شن بواسطة أعوانه حملة شعواء من التشكيك بجيش الإنقاذ بهدف منعه من دخول فلسطين، ولمنع شعب فلسطين من تقديم الدعم لهذا الجيش العربي. (٣٢)

ضمت تشكيلة/جيش الإنقاذ/ ثمانية كتائب (من المتطوعين) يتراوح عدد أفراد الكتيبة الواحدة ما بين ٥٠٠-٧٠٠ مقاتل، وهي التالية بأسمائها وقادتها:

١- كتيبة اليرموك الأولى، بقيادة القائد السوري محمد صفا.

٢- كتيبة اليرموك الثانية، بقيادة القائد السوري أديب الشيشكلي.

٣- كتيبة اليرموك الثالثة، بقيادة القائد العراقي عبد الحميد الراوي.

٤- كتيبة القادسية، بقيادة القائد العراقي هادي صالح العاني.

٥- كتيبة حطين، بقيادة القائد العراقي مدلول عباس.

٦- كتيبة أجنادين، بقيادة القائد الفلسطيني ميشيل العيسى.

٧- كتيبة العراق، بقيادة القائد العراقي عادل نجم الدين.

٨- كتيبة الدروز، بقيادة القائد السوري شكيب عبد الوهاب (٣٣).

ونظراً لاستبعاد جيش الإنقاذ المتطوعين الفلسطينيين، واقتصار عددهم في كتيبة /أجنادين/ على (٨٠٠) ثمانمائة عنصر، مما دفع الهيئة العربية العليا إلى الصحوة من غفوتها والدعوة لتشكيل جيش خاص بفلسطين في نهاية يناير ١٩٤٨ أطلق عليه /الجهاد المقدس/ وتم تعيين عبد القادر الحسيني نجل موسى كاظم الحسيني أول زعيم للشعب الفلسطيني مع بدء الإحتلال البريطاني قائداً لهذا الجيش الفلسطيني.

الحرب العربية-اليهودية التي سبقت إعلان قيام الكيان الإسرائيلي:

مع صدور قرار التقسيم ١٨١ في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وأعلان بريطانيا أنها ستسحب قواتها من فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨، ورفض العرب بمن فيهم الفلسطينيون لقرار التقسيم، بدأت العصابات المسلحة للمستوطنين اليهود بحرب ضد عرب فلسطين بقيادة منظمة الهاجناة التي كانت تمتلك في بداية عام ١٩٤٨، ما مجموعه (٦٠,٠٠٠) ستون ألف مقاتل. إضافة إلى عصابتين صغيرتين هما الأرغون ولديها (٦٠٠٠) ستة آلاف مقاتل، وشتيرن ولديها ألف مقاتل. وكانت حرب العصابات اليهودية هذه المرة من أجل إقامة الدولة اليهودية التي اكتسبت الصفة القانونية بالقرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

اتبعت العصابات اليهودية تكتيك التصفية الجسدية للمدنيين العرب من نساء وأطفال وشيوخ بقصد بث الرعب بين الفلسطينيين لحثهم على مغادرة ديارهم، خاصة في القرى العربية.

ونظراً لقلة عدد جيش الإنقاذ ولعدم كفاية التدريب العسكري لعناصره من المتطوعين مقابل قوات صهيونية تفوقهم في العدد اثنا عشر ضعفاً، وفي التدريب وتتفوق عليهم في السلاح، فقد عجزت قوات هذا الجيش رغم شجاعة أفراده من تحقيق النصر الحاسم.

كما عجزت الجيوش العربية التي دخلت فلسطين يوم ١٥ مايو/أيار ١٩٤٨ من تحقيق النصر على القوات المسلحة للمستوطنين اليهود. حيث كان عدد الجيوش العربية التي دخلت فلسطين (٢٠٠٠٠) عشرون ألفاً حسب التوزيع التالي:

القوات السورية (١٥٠٠) ألف وخمسمائة جندي.

القوات اللبنانية (١٠٠٠) ألف جندي.

القوات العراقية (١٥٠٠) ألف وخمسمائة جندي.

القوات الأردنية (٤٥٠٠) أربعة آلاف وخمسمائة جندي.

القوات السعودية (١٥٠٠) ألف وخمسمائة جندي.

القوات المصرية النظامية والمتطوعة (١٠٠٠٠) عشرة آلاف جندي. (٣٤)

وفي المحصلة العسكرية والسياسية، فقد لحقت الهزيمة العسكرية بالجيوش العربية النظامية التي دخلت فلسطين في ١٥ مايو/أيار ١٩٤٨. كما عجز جيش الإنقاذ الذي قاتل ببسالة رغم قلة عدده وقلة خبرة متطوعيه، وقلة أسلحته، عن تحقيق النصر، ولا يمكن اعتباره مهزوماً. بل إن الجيوش العربية النظامية حين دخلت فلسطين في ١٥ مايو/أيار، أصدرت أوامرها إلى هذا الجيش من المتطوعين، بأن يترك ساحة المعركة لها (للجيوش النظامية العربية)!!

قدمنا في الصفحات السابقة، موجزاً للحرب وتداعياتها على الساحة الفلسطينية، وحيث إن المتابعة التاريخية والعسكرية لمسيرة تلك الحرب وما ارتكبته العصابات المسلحة للمستوطنين اليهود من مجازر بحق المدنيين من شعب فلسطين، تخرج عن نطاق وموضوع هذه الدراسة السياسية، كما تخرج عن نطاقها البطولات التي أبداها شعب فلسطين، فإننا نكتفي بما أوردناه، لنعود إلى الموضوع السياسي، وهو الخطأ الفادح الذي ارتكبته القيادة الفلسطينية في حينه بزعامة الحاج أمين الحسيني، برفضها قرار التقسيم، ورفضها الموازي اللجوء إلى الخيار القومي البديل الأفضل والاستراتيجي، وهو خيار الكفاح المسلح.

فما من شك، أن قرار التقسيم ١٨١ يتنافى ومبدأ حق تقرير المصير للشعوب. كما أنه يتنافى والقانون الدولي بالأساس.

إلا أن الحقيقة السياسية، هي أن القيادة الفلسطينية بشكل خاص، كانت قادرة على إفشال هذا القرار لو أنها لجأت إلى الكفاح المسلح منذ انتفاضة يافا الأولى عام ١٩٢١، أو بعدها.

وفي المنظور الوطني والقومي والإسلامي، فإن رفض قرار التقسيم ١٨١ موقف سليم، وطنياً وقومياً وإسلامياً.

إلا أن القرار المشار إليه، لم يصدر عن منتدى فكري، أو حلقة حوارية في صالون سياسي. بل صدر القرار ١٨١ لتوظيفه في رسم خريطة الصرا ع الدموي والسياسي والديني والثقافي الذي فرضه الواقع الاستيطاني الصهيوني بالعدوان المسلح مع آلة الحرب البريطانية، وبعدها بالدعم الأمريكي والسياسي والاقتصادي عند صدوره لينعكس دماراً وتشريداً على الشعب الفلسطيني. وبالتالي، فإن الرفض اللفظي للقرار غير المصحوب باستراتيجية تحررية وطنية وبقيادة تمثل قطاعات الشعب الفلسطيني المختلفة من عمال ومزارعين ومثقفين وتجار صغار ومن كل الطوائف الدينية، لا يتمتع بأية قيمة سياسية. والنتيجة الوحيدة للرفض السلبي للقرار ١٨١، تعادل القبول به في النتيجة الميدانية على الأرض.

في المنظور الاستراتيجي، وفي ظل القيادة الفردية للحاج أمين الحسيني على مستقبل القضية الفلسطينية وشعبها، فإن رفض حضرته ورفض القادة العرب السلبي غير الفاعل للقرار ١٨١ في ظل غياب البديل الذي تمثله حرب التحرير القومية والإسلامية، كان قراراً خاطئاً.

صحيح، أن قرار التقسيم أعطى الدولة اليهودية ٥٤٪ من أرض فلسطين، والعرب ٤٦٪. إلا أن الصحيح أيضاً، أن رفض القرار ترتب عليه ضيا ع فرصة قيام دولة فلسطين العربية بمساحة ٤٦٪. كما ترتب عليه تشريد حوالي ٤٠٪ من عرب فلسطيني بعدد إجمالي في حينه (٨٠٠٠٠٠) ثمانمائة ألف إلى الدول العربية، إضافة إلى من انتقل قسراً مبتعداً عن دياره وأقام في مدن قطا ع غزة والضفة الغربية في مخيمات اللجوء.

المضحك المبكي في قيادة الشعب الفلسطيني البائسة بزعامة الحاج أمين الحسيني، أنه رفض المشروع السياسي للكتاب الأبيض الصادر في ١٧ مايو/أيار ١٩٣٩، ثم عادت الدول العربية وتوسلت إلى بريطانيا للعودة إلى تطبيقه في الاجتما ع العربي-البريطاني في الثلاثين من

سبتمبر/أيلول ١٩٤٦، فرفضته حكومة أتلي بسبب تغير الظروف الدولية واتجاهات المصالح العليا لبريطانيا عما كانت عليه عام ١٩٣٩.

والمحصلة السياسية والاستراتيجية، أن رفض القيادة العربية والفلسطينية بزعامة الحاج أمين الحسيني لقرار التقسيم ١٨١ ودون طرح بديل تحرري، كان خطأً استراتيجياً فادحاً أدى تلقائياً إلى قيام الكيان الإسرائيلي وتشريد حوالي ثلث الشعب الفلسطيني عن دياره، وتمكين الكيان الإسرائيلي من القيام بمرحلة التوسع والحروب اللاحقة ضد شعوب الأمة العربية كلها، وضد الشعب الفلسطيني الذي بقي في قطاع غزة والضفة الغربية.

الفصل الثالث

نقد نظرية المؤامرة في عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧

حقق العدو الإسرائيلي في الحرب الخاطفة، والسريعة، التي شنها صبيحة الخامس من يونيو/حزيران/١٩٦٧ على مصر مدمراً معظم سلاحها الجوي على الأرض، وبدون ما اشتباكات جوية مصرية معه، حقق نصراً عسكرياً ساحقاً على الدول الثلاث: مصر وسوريا والأردن . وهذا ما بدا واضحاً في احتلاله لكامل سيناء المصرية حتى الضفة الشرقية لقناة السويس، بما في ذلك قطاع غزة الذي كان تحت الإدارة المصرية منذ اتفاقات الهدنة المصرية-الإسرائيلية في رودس أبريل ١٩٤٩.

كما احتل العدو الإسرائيلي دونما معارك حربية كامل الضفة الغربية لنهر الأردن، والتي كانت مندمجة بالملكة الأردنية الهاشمية منذ ديسمبر ١٩٤٨.

واحتل العدو الإسرائيلي في تلك الحرب الخاطفة هضبة الجولان السورية دون أية معركة مواجهة حاسمة. حيث انهارت الجبهتان الأردنية والسورية بشكل تلقائي إثر الإعلان المفاجئ من القيادة العسكرية المصرية بالانسحاب إلى الضفة الغربية لقناة السويس!!؟؟

في المنظور الاستراتيجي العسكري، فإن ما حدث صبيحة الخامس من يونيو/حزيران/١٩٦٧ والساعات الست التي تلته، وحتى صدور القرار عن المشير عبد الحكيم قائد القوات المصرية بالانسحاب المفاجئ من سيناء دونما مواجهة مع العدو الإسرائيلي، لا يمكن وصفه بالحرب بسبب انعدام المواجهة المسلحة بين قوات الطرفين. على العكس من ذلك، فقد انسحبت القوات المسلحة المصرية من كامل سيناء دون حصول أية اشتباكات بالمدرعات، وقبل أن تصل القوات البرية الإسرائيلية المحمولة إلى مواجهة عدوتها المصرية.

لذا، فإن المصطلح السياسي لما حدث، هو /عدوان/ شنه سلاح الجو الإسرائيلي على المطارات المصرية فدمر المقاتلات المصرية وهي على أرض مطاراتها «المكشوفة»، فانهارت

الجبهة المصرية كلها، بما فيها حوالي نصف مليون جندي مع مدرعاتهم وآلياتهم في كامل سيناء وقطاع غزة! وبتجاوب تلقائي يعكس بؤس الفكر العسكري-السياسي المماثل في الأردن وسوريا، صدر أمر الانسحاب للقوات السورية والأردنية بالانسحاب «الكيفي»، الأولى من كامل هضبة الجولان السورية، والثانية من كامل الضفة الغربية الأردنية، بما فيها القدس العربية التي بها المسجد الأقصى... أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشرفين.

تقتضي الأمانة التاريخية القول، إن بعض عناصر القوات الأردنية في القدس، خالفت أوامر قيادتها وتصدت بقرار منفرد منها لقوات الغزو الإسرائيلية، واستشهد بعض عناصر تلك القوة بعد أن أوقعوا خسائر كبيرة في قوات العدو. وحيث كان القرار السياسي والعسكري بالانسحاب، فقد انسحبت القوات الأردنية من كامل الضفة الفلسطينية (يطلق عليها مصطلح الضفة الغربية للأردن منذ اندماجها مع الأردن بوحدة قررها مؤتمر أريحا في ديسمبر ١٩٤٨، وهي وحدة شعبية ودستورية لأن الاستفتاء الشعبي أيد الاندماج- المؤلف).

إن موضوع عدوان الخامس من حزيران في جوانبه العسكرية والسياسية يخرج عن نطاق هذه الدراسة. لذا نكتفي بالخلاصة السياسية والعسكرية التي قدمناها لذلك العدوان. وما يهمنا في هذه الدراسة، هو التفسير الذي يقدمه فلاسفة الإعلام السياسي لتلك الأنظمة الثلاثة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، حول أسباب سقوط سيناء بالكامل بما فيها قطاع غزة الفلسطيني، وهضبة الجولان السورية، والضفة الغربية للأردن بيد القوات الإسرائيلية.

.. يقول أولئك الفلاسفة، وكتّابهم، في تفسير تلك الهزيمة النكراء التي لحقت بأنظمتهم، إن ما حدث صبيحة الخامس من يونيو ١٩٦٧ وتداعياته، جاء نتيجة لمؤامرة أمريكية-إسرائيلية استهدفت ضرب مشروع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، رحمه الله، في تحقيق وحدة عربية من المحيط إلى الخليج قادرة على تدمير الكيان الإسرائيلي (كذا...).

أما الكاتب الصحفي الأستاذ محمد حسنين هيكل الناطق غير الرسمي باسم عبد الناصر، فأعطى تفسيراً آخر برره بصراع التكنولوجيا العسكرية بين السلاح الأمريكي الذي تستخدمه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، والسلاح السوفييتي الذي كانت تستخدمه المؤسسة العسكرية-السياسية المصرية. فهو يقول وثائقياً، إن واشنطن أرادت إفهام العرب، بأنها لن تسمح للسلاح السوفييتي أن يهزم السلاح الأمريكي لدى إسرائيل!!

وفي الجانب السوري، قال كتاب الجناح البعثي العسكري الذي كان يحكم دمشق في حينه، أن احتلال الجولان السوري جاء نتيجة مؤامرة أمريكية-إسرائيلية لضرب المشروع الوحدوي الاشتراكي الذي انتهجته حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦.

وفي الجانب الأردني، قال كتَّابه ودعاته، إن احتلال الضفة الغربية (بما فيها القدس) جاء نتيجة تحالفه (الأردن) العسكري مع مصر الذي سبق عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ ببضعة أيام (تم هذا الاتفاق العسكري المفاجئ في ٣٠ مايو ١٩٦٧)، حيث أصبحت القيادة العسكرية المصرية هي المسؤولة عن حماية الجبهة الأردنية بما فيها الضفة الغربية. وأن قرار الانسحاب العسكري الأردني من الضفة الغربية تم بقرار عسكري مصري فور قرار الانسحاب المصري من سيناء وقطاع غزة. أي أن عبد الناصر هو المسؤول عن سقوط الضفة الغربية.

وفي النتيجة، فإن كتَّاب وفلاسفة الأنظمة الثلاث في حينه، يفسرون في مؤلفاتهم الموجودة حتى هذه اللحظة في مكتبات الجامعات العربية، وكتاباتهم في الصحف والدوريات التي أعقبت تلك الهزيمة النكراء، عسكرياً وسياسياً، متفقون على اعتبار ما حدث يوم الخامس من يونيو/حزيران/ ١٩٦٧ وتداعياته باحتلال كامل سيناء المصرية بما فيها قطاع غزة الفلسطيني وهضبة الجولان السورية، والضفة الغربية لنهر الأردن بما فيها القدس العربية، بأنه نتيجة مؤامرة أمريكية-إسرائيلية، ولا شيء غير المؤامرة!

نقد نظرية المؤامرة في تفسير عدوان الخامس من يونيو «حزيران» ١٩٦٧ وتداعياته

ليس صحيحاً إطلاقاً، أن الإحتلال الإسرائيلي لكامل سيناء والضفة الغربية للأردن، ومثلهما الجولان، كان نتيجة لمؤامرة أمريكية-إسرائيلية. فالمؤامرة من حيث مفهومها، وطبيعتها، أن تكون آلية تنفيذها المادية خافية على الطرف الذي استهدفته أحداثها.

وهذا ما يتعارض كلياً مع الأحداث التي سبقت الخامس من يونيو/حزيرن ١٩٦٧، حيث كان العدوان متوقعاً قبل ذلك التاريخ بفترة تزيد على أكثر من شهرين.

بل إن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر رحمه الله، أعلن في مايو/أيار، أي قبل العدوان الإسرائيلي على مصر بشهر، أنه مستعد للحرب مع إسرائيل، وأن قواته ستنتصر في الحرب حين تنشب! وبالتالي، فإن الهزيمة العسكرية-السياسية التي لحقت بالدول العربية الثلاث: مصر وسوريا والأردن يوم الخامس من حزيران وأدت إلى سقوط سيناء والضفة الغربية للأردن، وهضبة الجولان بيد قوات العدو الإسرائيلي، جاءت نتيجة لأخطاء استراتيجية فادحة ارتكبتها القيادة السياسية المصرية يمثلها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، رحمه الله، باعتباره هو الذي قاد كلاً من الأردن وسوريا لمرحلة الأزمة التي سبقت تلك الحرب، وقادت إليها.

ظهرت بدايات الأزمة ، من خلال التهديدات التي وجهتها اسرائيل الى سورية، والتي ترافقت مع اشتباكات عسكرية محدودة بين اسرائيل وسورية. وكان قد سبق تلك الاشتباكات ، قيام مجموعات فدائية فلسطينية في الشتات تمولها السعودية ومؤسسات نفطية كويتية وفلسطينية مقيمة بالكويت ، وتلقت تدريبها في سورية، بعدة عمليات عسكرية على حدود الكيان الاسرائيلي.

مع بداية شهر مايو ١٩٦٧ ، كان التوتر العسكري بين اسرائيل وسوريا قد بلغ ذروته. «وقام الطيران الاسرائيلي بطلعات جوية فوق الجبهة السورية، فتصدت لها المقاتلات السورية في الأجواء السورية والاردنية، حيث لاحق الطيران السوري الحربي الطائرات الاسرائيلية، داخل الأجواء الاردنية، وحدثت خسائر للطيران السوري في تلك المعارك». (٣٥)

في المنظور السياسي، والقومي التعبوي، وليس في الواقع العسكري، برز نظام البعث العسكري السوري في مطلع مايو ١٩٦٧، على اعتبار أنه نظام المواجهة القادر على الحاق الهزيمة العسكرية بالكيان الاسرائيلي، والمتعاطف الوحيد مع المنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات .

يقابل هذه النتيجة، التزام النظام المصري بالهدنة ، وبحالة انتهاء الحرب شبه الواقعية مع اسرائيل، متمثلة بوجود قوات الطوارئ الدولية في سيناء، وهي القوات التي أرسلتها الأمم المتحدة في فبراير ١٩٥٧ لتشرف على إنسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء، عقب حرب السويس في اكتوبر ١٩٥٦(٣٦).

من وجهة نظر عبدالناصر، التي أعلنها في خطاب له في مركز القيادة المتقدمة للقوات الجوية المصرية في سيناء يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧، أنه تصرف بدافع القلق من هجوم عسكري اسرائيلي وشيك على سورية. فلقد قال سيادته في ذلك الخطاب :

«يوم ١٢ مايو، بدأ أول تصريح بشكل وقح جداً ـ الواحد لما يقرأ هذا التصريح، يعتقد أن هؤلاء الناس وصل بهم التبجح ووصل بهم الغرور، بحيث لا يمكن لنا أن نسكت عليه.. التصريح بيقول ان القادة الاسرائيليين أعلنوا أنهم سيقومون بعمليات حربية ضد سوريا من أجل احتلال دمشق، ومن أجل اسقاط الحكم السوري ـ في نفس اليوم اللي هوه يوم ١٢ مايو، صرح أشكول رئيس وزراء اسرائيل، تصريحات فيها تهديد عنيف لسوريا.. وفي نفس الوقت، قالت التعليقات أن مصر لن تتحرك لأن مصر مشغولة في اليمن طبعاً هما بيقولوا علينا إن إحنا مشغولين في اليمن.. إحنا موجودين في اليمن.. ولكن الكلام اللي هم بيقولوه علينا في اليمن ـ الأكاذيب اللي بيقولوها علينا في اليمن، طوال السنين اللي فاتت صدقوها.. ويمكن الاسرائيليين ايضاً صدقوها، إحنا نستطيع أن نقوم بواجبنا في اليمن. وفي نفس الوقت، نستطيع أن نقوم بواجبنا القومي هنا في مصر سواء في الدفاع عن حدودنا. أو في الهجوم اذا اعتدت اسرائيل على أي بلد عربي.

في يوم ١٣ مايو وصلتنا معلومات مؤكدة أن اسرائيل تحشد على حدود سوريا قوات مسلحة كبيرة يبلغ قوامها حوالي من ١١ لواء الى ١٣ لواء وأن هذه القوات وزعت على جبهتين ـ جبهة جنوب طبرية وجبهة شمال طبرية. وان القرار الاسرائيلي الذي اتخذ في هذا الوقت كان ينص على القيام بعمل عدائي ضد سوريا ابتداء من ١٧ مايو. يوم ١٤ مايو أخذنا قرار ان اذا حصل هجوم على سوريا فإن مصر هتدخل المعركة من أول دقيقة ـ ده الوضع اللي كان موجود يوم ١٤، وبدأت القوات تتحرك في اتجاه سيناء لأخذ أوضاعها الطبيعية ـ بيقولوا امبارح في وكالات الأنباء أن هذه التحركات لا بد أنها كانت نتيجة لخطة محكمة موضوعة من السابق ومترتبة وأنا بقول ان ترتيب الحوادث مش زي الكلام اللي أنا بقوله لكم دلوقت مكانش فيه تفكير أبداً قبل يوم ١٣ على أساس أن اسرائيل كما لم تتصور لم تكن تجرؤ انها تقوم بأي عمل ضد أي بلد عربي». (٣٧).

يوضح خطاب عبد الناصر، رحمه الله أنه – عبد الناصر – قلق لجهة ما هو ظاهر من

التصعيد العسكري بين سورية وإسرائيل لجهة الاستفزازات الجوية الإسرائيلية ضد سورية، ولجهة الحشد العسكري على الحدود الشمالية لإسرائيل، وبأن معلومات وصلته ، تفيد قرب حصول عدوان إسرائيلي على سورية، بل وحددت له تلك المعلومات الوقت الذي يحصل فيه العدوان ضد سورية. وواضح أن تلك المعلومات كانت بقصد تضليله، واستدراجه للأزمة. وهي خطوة تكتيكية نجحت إسرائيل في تسويقها لدى عبد الناصر.

الأخطاء الاستراتيجية الفادحة التي ارتكبها عبد الناصر في إدارة الأزمة التي سبقت عدوان الخامس من يونيو/حزيران ١٩٦٧ وقادت إليه.

يمكن حصر الأخطاء الاستراتيجية الفادحة التي ارتكبها عبد الناصر جراء دخوله الأزمة السورية-الإسرائيلية بالآتي حسب التسلسل:

١- طرد القوات الدولية المرابطة في سيناء على الحدود بين مصر وإسرائيل.

٢- إغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية.

٣- ضعف الإستعداد العسكري لدى القوات المسلحة المصرية وعدم امتلاكه استراتيجية عسكرية للدفاع أو الهجوم.

٤- إقحامه الأردن بالأزمة وإخضاعه لقيادته العسكرية الفاشلة.

٥- الخطأ بممارسته لعبة «دبلوماسية القوة» بشكل بائس، وساذج معاً.

٦- رفضه لرسالة الرئيس الأمريكي جونسون بالتراجع عن قراراته الخاطئة.

وفيما يلي توضيح لهذه الأخطاء الاستراتيجية:

أولاً ـ الخطأ في طرد القوات الدولية المرابطة في سيناء:

حتى يوم ١٥ مايو ١٩٦٧، كان واضحاً، أن الأزمة محصورة بين اسرائيل وسورية. الا أن هذا الوضع تحول وبشكل درامي، لنقل الأزمة من الحدود السورية الاسرائيلية، الى ساحة النظام العسكري المصري. كما طرأ تغير نوعي على سيناريو الأزمة، حيث اتجه الرئيس جمال عبدالناصر الى الواجهة، مفجراً أزمة جديدة ، تختلف جذرياً عن الأزمة «العادية» القائمة بين سوريا واسرائيل نتيجة للاشتباكات الجوية التي شهدتها أجواء الساحة السورية، وكانت

محصلتها السياسية الشكلية لصالح الوضع التعبوي السوري الدعائي.
ففي يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ واجه عبدالناصر العالم ، بطلب هو أشبه بانذار وجهه الى الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد يوثانت، يطلب فيه سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء فوراً وبالسرعة القصوى؟؟

يقول الرئيس عبدالناصر حول هذا الموضوع في خطاب له في ٢٢ مايو من العام ذاته :
«بعد كده في يوم ١٦ طلبنا سحب قوات الطوارئ الدولية بواسطة جواب الفريق فوزي ثم طلبنا بعد كده سحب قوات الطوارئ الدولية كلية - وبدأت حملة كبيرة في العالم تتزعمها أمريكا وانجلترا وكندا يعارضون طلب سحب قوات الطوارئ الدولية من مصر. وعلى هذا الأساس فهمنا أن هناك محاولات لأن تتحول قوات الطوارئ الدولية الى قوات تخدم أهداف الاستعمار الجديد.. من الواضح أن احنا حينما قبلنا وجود قوات الطوارئ الدولية لقينا أن هذه القوات دخلت مصر بموافقتنا ولا يمكن أن تستمر الا اذا استمرت موافقتنا.
ولغاية امبارح فيه كلام كثير جداً على قوات الطوارئ الدولية وفيه حملة على السكرتير العام للامم المتحدة لأن الرجل أخذ قرار أمين وقرار نزيه ولم يقبل الضغط الذي تعرض له من أمريكا ومن بريطانيا ومن كندا لكي يجعل من قوات الطوارئ الدولية شيء ينفذ خطط الاستعمار.
من الطبيعي وأنا بقولها النهارده بصراحة أن قوات الطوارئ الدولية اذا كانت تحولت من واجبها الأساسي الى واجب تحقيق أهداف الاستعمار كنا هنعتبرها قوات معادية وكنا حنجردها من سلاحها بالقوة ونحن قطعاً قادرين على أن نقوم بهذا العمل».! (٣٨)
وهكذا، يعترف عبدالناصر ، أن الدول الغربية بما فيها القوة العظمى وهي الولايات المتحدة الأمريكية، عارضت قراره السياسي الذي فجر الأزمة الدولية، بطلبه الى الأمين العام للأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء. بل إن سيادته ، اعتبر قوات الطوارئ الدولية تنفذ مخططاً استعمارياً (كذا..) وأنه كان ينوي أسر تلك القوات ، لو أنها رفضت الاستجابة الى طلبه بمغادرة مواقعها في سيناء، فوراً!؟
أي أن قرار الرئيس جمال عبدالناصر يوم ١٦ مايو ١٩٦٧، كانت تمليه عوامل الأزمة القائمة بين سورية واسرائيل، ولنصرة سورية، ولمنع اسرائيل من تنفيذ تهديداتها بمحاربة سورية،

واحتمال احتلالها للعاصمة السورية، دمشق، على حد تفسير سيادته.

فالهدف السياسي المعلن لعبد الناصر، مثالي، وجدير بالتعظيم مافي ذلك أدنى شك. ولكن الحقيقة الوثائقية، أن عبدالناصر، اتخذ قراره السياسي الخطير بطرد القوات الدولية من سيناء، ضمن سيناريو «دبلوماسية القوة» أي التهديد باستخدام القوة المسلحة ضد اسرائيل، وليس محاربتها فعلاً. بل وبدون امتلاكه للخطة الاستراتيجية العسكرية للتصدي لأي هجوم عسكري اسرائيلي.

وما يؤكد هذه الحقيقة، هو عبدالناصر ذاته حيث أكد في العديد من المناسبات أنه لم يكن ينوي بدء الهجوم على اسرائيل.

وفي المفهوم السياسي، والعسكري معاً، فإن عدم وجود قرار في المبادأة في الحرب فعلاً، هو قرار بعدم الحرب.

قال الرئيس عبدالناصر في المؤتمر الذي عقده لممثلي الصحافة العالمية في القاهرة يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ ما يلي حرفياً :

«قوة الطوارئ كما قلت جاءت الى أرضنا بموافقتنا وشرط بقائها معلق بهذه الموافقة ولقد سحبنا هذه الموافقة واستجاب السكرتير العام للأمم المتحدة بأمانة ونزاهة وشرف لطلبنا وانتهى أمر هذه القوات تماماً ولم يعد مفتوحاً لأي حديث.

والظروف التي طلبنا فيها سحب قوات الطوارئ معروفة هي الاخرى لكم جميعاً فلقد كان هناك تهديد لسوريا وكانت هناك خطة لغزوها وكانت هناك تدابير للتنفيذ وموعد محدد يبدأ فيه هذا التنفيذ، بينما أصوات المسئولين في اسرائيل ترتفع صراحة مطالبة بالزحف على دمشق.

ولم يكن في استطاعتنا أن نسكت على تهديد سوريا أو غزوها..

لم يكن في استطاعتنا أن نقبل ذلك بالنسبة لسوريا أو بالنسبة لأي وطن عربي.

وهكذا كان لا بد أن تتقدم القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة الى المواقع التي تستطيع منها أن تصل ويكون عملها مؤثراً في ردع العدوان.

وتداعت بعد ذلك تطورات كثيرة طبيعية ولم يكن فيها أي مفاجأة إلا للذين زيفوا الدعايات المغرضة ضد الأمة العربية ثم سقطوا هم فريسة في الفخ الذي صنعوه لغيرهم.

كذبوا وكذبوا حتى صدقوا أنفسهم ولهذا السبب وحده فإن الحقيقة كانت مفاجأة لهم.
ونحن لا نعتبر أنه يمكن لأي منصف أن يسمى أي تصرف قمنا به في الاسبوعين الآخيرين عدواناً أو يجد فيه شبهة للعدوان. لقد ذهبت قواتنا الى سيناء لترد ع العدوان.(٣٩)
تشكل القراءة السياسية الدقيقة لما جرى على أرض الواقع والمدعومة بالمعلومات الصحيحة مائة بالمائة، والتحليل الاستراتيجي لقيمة هذه المعلومات ودلالاتها، الخطوة الأساسية والأولية لإدارة الصراع في حالة الأزمة، أو المرحلة التالية لها وهي الحرب في حال الفشل في احتوائها.
والعكس صحيح، أيضاً. حيث إن الفشل في قراءة حقيقة ما يجري على أرض الصراع، وخطأ المعلومات غير الموثقة مائة بالمائة، من شأنه أن يقود إلى نتائج كارثية وهزيمة عسكرية.
ولأن عبد الناصر، رحمه الله، أخطأ في قراءة ما كان يجري على أرض الواقع، وتمسك بالخدعة الاستراتيجية الإسرائيلية بأن إسرائيل تنوي احتلال دمشق وأن لها حشوداً عسكرية كبيرة على حدودها مع سورية، رغم نفي رئيس أركانه الفريق محمد فوزي لهذه المعلومة، ورغم نفي رئيس جهاز الاستخبارات السورية ذاته لهذه المعلومة، فقد جاءت كافة قرارات عبد الناصر، وإدارته للأزمة التي سبقت عدوان الخامس من يونيو/حزيران ١٩٦٧ خاطئة وفي توقيت خاطئ. لا بل إنه دخل الأزمة ولم يكن طرفاً بها، حيث كانت الاشتباكات العسكرية بين سوريا وإسرائيل، فقط!

ثانياً ـ الخطأ في إغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية:

في ٢٢ مايو، أي بعد مرور ستة أيام على قراره بطرد القوات الدولية المرابطة على الحدود بين مصر وإسرائيل، أصدر عبد الناصر قراره بإغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية.
وهو من أكثر القرارات خطورة على صعيد الصراع في جانبه العسكري بين إسرائيل ومصر، لكونه قراراً عسكرياً بالدرجة الأولى والأخيرة. كما أن انعكاساته الإقتصادية على إسرائيل كبيرة جداً. كما اعتبرته القيادة الإسرائيلية وحلفاؤها بداية للحرب (٤٠).
فإغلاق مضائق تيران التي هي مضائق مصرية، يعني إغلاق المنفذ البحري الوحيد لإسرائيل

لحركتها التجارية مع آسيا وأفريقيا عبر البحر الأحمر. وهو الإغلاق الذي يترتب عليه جعل ميناء إيلات الإسرائيلي في خليج العقبة على الأحمر بدون أية قيمة عسكرية أو اقتصادية.

ولو أن قرار إغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية جاء ضمن خطة استراتيجية كفؤة لتحرير الأراضي المحتلة، أو لرد عدوان إسرائيلي، لكان قراراً صائباً وفاعلاً. إلا أن القرار الخطير ذاك جاء ارتجالياً وبدون أية خطة استراتيجية عسكرية للدفاع أو الهجوم.

قال الرئيس عبد الناصر أمام ممثلي الصحافة العالمية يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧، أي بعد ستة أيام من إغلاق المضائق تلك «ولقد طبقنا على مضائق تيران حقوق السيادة المصرية، وأي تعرض لهذه الحقوق يكون هو نفسه العدوان» (٤١).

في اليوم التالي لإغلاق المضائق، طلعت الصحافة الإسرائيلية بعناوين رئيسية تقول، بأن عبد الناصر بدأ الحرب ضد إسرائيل بإغلاق المضائق!

توضح مذكرات قادة العدو الإسرائيلي، أنهم تلقفوا قرار إغلاق عبد الناصر لمضائق تيران بفرحة عارمة، حيث اتخذوا منه مبرراً سياسياً للحرب ضد مصر باعتبار تلك الحرب-الجوية فقط كما حصلت فيما بعد-حرباً وقائية (٤٢).

ذلك، أن صمت إسرائيل على إغلاق مضائق تيران في وجه ملاحتها، يعني موتها الاقتصادي البطيء، وإحراق كافة مشاريعها التي كانت بدأتها في بعض دول آسيا والكثير من دول أفريقيا.

ثالثاً ـ الخطأ بعدم امتلاك استراتيجية عسكرية للدفاع أو الهجوم:

أقحم عبد الناصر نفسه، ومعه نظامه ومصر كلها، في الأزمة السورية-الإسرائيلية، وهي أزمة عادية ليست في حالة الذروة، واتخذ قرارات خطيرة ذات طابع عسكري، حارقاً جسوره مع الأمم المتحدة بدون أن يكون لدى القيادة العسكرية المصرية أية خطط استراتيجية عسكرية، وبدائلها، في حالتي الدفاع، أو الهجوم. والأنكى من ذلك، أن عبد الناصر كان يؤكد استعداد القوات المصرية للحرب ضد إسرائيل «وحتمية» الإنتصار في هذه الحرب حين تقع، وترحيبه بها!

ففي إجاباته على أسئلة الصحفيين، قال سيادته في المؤتمر الصحفي الذي عقده لممثلي الصحافة قبل (٦) أيام من الحرب.

السؤال الأول : من ونستون بيرديت هيئة إذاعة كولمبيا الأمريكية.

سيدي الرئيس - لقد قلتم إنه إذا أرادت اسرائيل أن تهدد بالحرب فنحن على استعداد لها ونقول لها أهلاً وسهلاً. فهل ثقتكم هذه ترجع الى قراءتكم عن الموقف السياسي الدولي أم أنها ترجع الى ايمانكم بالتفوق العسكري للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة.

الرئيس : «للإجابة على هذا السؤال نقول، لقد جاوزت اسرائيل المدى كلية في تهديدها طوال السنوات الماضية. وآخر شيء كان تهديد رئيس وزراء اسرائيل بالهجوم على سوريا والتهديد بالحرب، التهديد بالحرب كان مستمراً من اسرائيل وفي ١٢ مايو وصل هذا التهديد الى مدى لا يقبله انسان، وكان من الواجب على أي عربي أن يستجيب لهذا التهديد.

ولهذا أنا قلت إذا أرادت اسرائيل أن تهدد بالحرب وهي هددت بالحرب فأهلاً وسهلاً. إن اسرائيل في رأيي وقعت خديعة لانتصار مزيف حصل في سنة ١٩٥٦م، في سنة ١٩٥٦ إحنا ماحاربناش اسرائيل إحنا حاربنا العدوان البريطاني الفرنساوي. إحنا سحبنا قواتنا من سيناء علشان نواجه بريطانيا وفرنسا ووقفنا يومها ضد اسرائيل بقوات قليلة ولم تستطع اسرائيل أن تنفذ هذا اليوم خلال أي موقع مصري. ومع هذا قرأت المقالات في الصحف الأمريكية التي تمجد جيش اسرائيل وقوة اسرائيل الى آخر هذا الكلام الفارغ وقرأنا الكتب وكتب الشعر على حملة ٥٦.

أهو النهاردة إحنا واسرائيل لوحدنا إذا كانوا عايزين يجربوا الحرب باأقول لهم تاني النهاردة : أهلاً وسهلاً.

إحنا النهاردة غير ٥٦ - ٥٦ سحبنا جيشنا من سيناء عشان نواجه انجلترا وكانت اسرائيل متواطئة مع انجلترا وفرنسا في حرب السويس.

النهارده جيشنا رجع تاني إلى سينا، إلى مواقعه الطبيعية وإحنا النهاردة سنة ٦٧.

طبعاً واحنا بنعمل هذا احنا بنختار المكان والزمان اللي بنتكلم فيه وإحنا بنختار المكان والزمان اللي بنقول فيه أهلاً وسهلاً. واللي أدانا فعلاً التوقيت هو رئيس وزراء اسرائيل. لكن كنا مستعدين كنا مستعدين لهذا التوقيت.

هذا بالنسبة للسؤال الأول أما بالنسبة للتفوق العسكري طبعاً إحنا نعتقد أن قواتنا المسلحة قادرة على أن تقوم بواجبها بشرف وقوة وأمانة».

كما أكد سيادته عن استعداد قواته لمواجهة الموقف باجابته عن عدة أسئلة وجهت اليه، كما يلي :

السؤال الرابع : من ماكياس ماديت ممثل وكالة أنباء المانيا الغربية.

سيادة الرئيس : ان القرارات السياسية الأخيرة التي اتخذتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة والتي تم تنفيذها عسكرياً خلال الاسبوع الماضي مع الاجراءات المشابهة التي اتخذت من الجانب الاسرائيلي قد أدت بالتأكيد الى زيادة خطر وقوع نزاع عسكري في الشرق الأوسط حتى اذا اعتبرت هذه القرارات بمثابة رد فعل على تهديدات اسرائيل لسوريا فهل تهدف سياسة الجمهورية العربية المتحدة الى اتخاذ القرار الأخير فيما يتعلق بوجود اسرائيل الآن؟ اذا لم يكن الأمر كذلك فما الذي ينبغي فعله في رأي سيادتكم للمحافظة على السلام في المنطقة؟

الرئيس : بالنسبة لهذا السؤال احنا اتخذنا هذه الاجراءات لإعادة الأمور الى طبيعتها ومستنيين دلوقت اسرائيل حاتعمل ايه؟

اذا اسرائيل تحرشت بنا أو بأي دولة عربية أو بسوريا فاحنا كلنا مستعدين بأن احنا نواجه اسرائيل اذا ارادت اسرائيل الحرب زي ما قلت فأهلاً وسهلاً بالحرب. اللي حصل لغاية دلوقت يعني فيه هيصة كبيرة في العالم عملاها امريكا امريكا اللي هية خلقت اسرائيل وحامية اسرائيل وبتحاول تأزم الأمور وتهول في الأمور. ايه اللي حصل جت قوى طوارئ دولية في ١٩٥٦ نتيجة العدوان الانجليزي الفرنساوي الاسرائيلي علينا وقلنا لهذه القوات تمشي خليج العقبة كان مقفول سنة ١٩٥٦ وفي هذه الفترة كنا بنجهز نفسنا لنكون قادرين على مواجهة حقيقية مع اسرائيل.

ولما وجدنا اسرائيل تبجحت وزادت تهديداتها للدول العربية قلنا يجب نمسك بزمام الموقف وعدنا الى خليج العقبة ورجعنا الحالة الى ما كانت عليه ١٩٥٦ ـ ماحصلش حاجة ابداً لغاية دلوقت احنا مش معتبرين نفسنا معتدين، ولكن نعتبر أنه كان هناك عدوان وقع علينا في ١٩٥٦ ـ وتخلصنا من آثار هذا العدوان.

أمريكا بتهيص والدول الغربية كلها بتهيص، ومستر ويلسون بيدي تصريحات والاسرائيليين بيهيصوا والدول الغربية وصحافتها واخدة جانب اسرائيل على الأغلب وعلى هذا الأساس اللي بأقوله ان كل اللي حصل ان إحنا الأوضاع... المكاسب اللي اخذتها اسرائيل ١٩٥٦ نتيجة العدوان الغير مقبول رجعت الى ما كانت عليه. بعد كده اذا حصل عدوان فحيكون عدوان من اسرائيل. وإذا حصل عدوان من اسرائيل زي ما قلت ان احنا لا نعتبر العدوان في مكان محدود ولكننا سنعتبر هناك حرب شاملة بيننا وبين اسرائيل».

السؤال رقم ٢٧ ـ من نونيو كيتامورا ممثل مجموعة صحف يوميوري اليابانية وأيديو موراصي ممثل مجموعة صحف شنوتشي وكاتا عارو يوشيزارو ممثل مجموعة صحف ماينتيشي اليابانية:

تقول بعض التقارير أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعد العدة لارسال وحدات من رجال البحرية تحت قيادة الاسطول السادس الى اسرائيل، فاذا حدث تدخل عسكري أمريكي من هذا النوع هل ستعتبرونه عملاً عدوانياً ضد الأراضي العربية؟ وهل تزمع حكومتكم، أن تطلب من الاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الصديقة أن تتدخل في هذا الجزء من العالم؟

الرئيس.. «من الطبيعي أن إرسال وحدات من رجال البحرية الأمريكية الى اسرائيل لحماية اسرائيل اذا اعتدت علينا يعتبر عمل عدائي موجه لنا وموجه للأمة العربية. واذا حدث تدخل عسكري أمريكي من هذا النوع طبعاً سنعتبره عمل عدائي موجه الى الأمة العربية كلها. ونحن لن نطلب من أي دولة أن تتدخل من الدول الصديقة. ولكن نترك هذا للدول الصديقة نفسها لتقرر الأمر بنفسها».

السؤال رقم ٢٨ ـ من جواليكس موريس ممثل صحيفة لوس انجيلوس تايمز الأمريكية: لقد صرحتم بأن الولايات المتحدة متواطئة كلية مع اسرائيل في الأزمة الراهنة وقلتم ايضاً أن العرب سيناضلون من أجل الحفاظ على حقوقهم حتى ولو أدى الأمر الى صدام علني.

وهذا التصريح يعني أن العرب يريدون الدخول في حرب مع الولايات المتحدة، فكيف تستطيعون تنفيذ ذلك بدون مساعدة عسكرية مباشرة من الاتحاد السوفييتي؟

الرئيس: «أبداً ما احنا ما قلناش ان احنا عايزين نحارب الولايات المتحدة مفيش مشاكل بينا مباشرة وبين الولايات المتحدة. ولكن طبعاً بنحافظ على سيادتنا. اذا الولايات المتحدة اعتدت

علينا وعلى سيادتنا، هل معنى هذا أن نسلم ونرفع ايدينا ونقول للولايات المتحدة احنا سلمنا والا معنى هذا أن احنا ندافع عن حقوقنا وعن سيادتنا. اذا حصل اعتداء علينا لا بد أن ندافع عن حريتنا وعن سيادتنا. احنا ما قلناش أبداً ان احنا عايزين نحارب الولايات المتحدة الأمريكية أو بيننا وبين الشعب الأمريكي. ولكنا نرى أن الحكومة الأمريكية انحازت كلية الى اسرائيل وتنكرت كلية للعرب.

وفي رأيي كما قلت أنه من الواجب على الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة في العالم أن تكون في تصرفاتها كلها تصرفات قائمة على العدل. أن تكون تصرفاتها غير منحازة لأن أكبر دولة في العالم كل العالم بينظر اليها وبينتظر منها، بكل أسف لم يحدث هذا، اخذت الولايات المتحدة جانب اسرائيل وتنكرت كلية للعرب.

عملوا ايه العرب للولايات المتحدة. طول عمر العرب كانوا عايزين صداقة الولايات المتحدة وطول عمر العرب مدوا ايديهم للولايات المتحدة وطول عمر العرب تعاونوا اقتصادياً مع الولايات المتحدة ما قلت ان مفيش مشاكل مباشرة. المشلكة الأساسية بينا وبين الولايات المتحدة هي اسرائيل هم يأخذوا جانب اسرائيل ويتنكروا ل ١٠٠ مليون عربي يتنكروا لكل هذه النوايا الطيبة اللي قدمتها الأمة العربية للولايات المتحدة الأمريكية وللشعب الأمريكي».

السؤال رقم ٢٩ ـ من السيدة فانا بكمان ممثلة هيئة الاذاعة السويدية:

لقد صرح السيد الرئيس مراراً بأن العرب هم الذين سيختارون زمان ومكان الحرب ضد اسرائيل. هل تعتبرون سيادتكم أن هذه اللحظة قد أحسن اختيارها. ذلك علماً بأن هناك تكهنات بأن العلاقات الحالية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ليست على تلك الدرجة من الود التي كانت عليها منذ بضعة أسابيع ولا هي تتسم بطابع المواجهة الحادة، ومن ثم فقد يكون هذا الوضع غير ملاعم لمصر من حيث أن هدفها هو ابقاء الدول الكبرى خارج النزاع.

الرئيس ـ «اللي حصل لغاية دلوقت ان احنا ووجهنا بتهديدات اسرائيل، اسرائيل قالت. رئيس وزراء اسرائيل قال انه عايز يحتل سوريا ويحتل دمشق ويغير الحكم الوطني في سوريا. هل احنا كنا مستعدين لمواجهة هذا الموقف؟ فعلاً كنا مستعدين لمواجهة هذا الموقف. قواتنا المسلحة على استعداد لمواجهة هذا الموقف وشعبنا على استعداد لمواجهة هذا الموقف.

وماكانش الموضوع حساب ان احنا نعمل مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. احنا لا نتمنى بأي حال من الأحوال أن تحدث مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لأن معنى هذه المواجهة أن تقوم حرب عالمية وهذه الحرب العالمية ستؤثر على العالم كله وحاتكون حرب نووية.

ده لم يخطر في بالنا ولا نتمناه ولكننا ايضاً لا نقبل أن يهددنا رئيس وزراء اسرائيل ويقول أنه حايزحف علينا ويحتلنا. وهذه التهديدات كلها حصلت لم يحدث أي رد فعل لها في الولايات المتحدة لم يستنكرها واحد في الولايات المتحدة، لم تستنكرها صحيفة في الولايات المتحدة. طبعاً بالنسبة للزمان وبالنسبة للمكان احنا في هذا الوقت في هذا الزمن على استعداد كامل للمواجهة، وزي ما قلت اذا اعتدت اسرائيل على أي بلد عربي فلن نتركها تحارب في رقعة محدودة ولكنها ستكون حرب شاملة». (٤٣)

وهكذا، أكد عبدالناصر في جميع إجاباته على العديد من الأسئلة استعداد القوات المصرية الكامل لإلحاق الهزيمة الكبرى باسرائيل عند بدء الحرب. بينما الواقع الوثائقي المصري يؤكد عكس ذالك تماماً.

الوضع العسكري القتالي المصري عند نشوب الأزمة

يقول أمين هويدي في كتابه «الفرص الضائعة» وهو الذي كان يشغل منصب وزير دولة خلال الأزمة، ثم عينه عبد الناصربعد الهزيمة مباشرة وزيراً للحربية ورئيساً للمخابرات العامة، يقول في الصفحات ٧٦ و ٧٧ من كتابه عن انعدام التدريب والكفاءة القتالية للجيش المصري:

"ومن الغريب أن القوات المسلحة لم تقم بمناورات بالجنود منذ مناورة انتصار عام ١٩٥٤ عن طريق مصر – اسكندرية الصحراوي في مشروع بجنود ذي جانبين وكنت أقوم بعمل أركان حرب هيئة التحكيم في المناورة، ولمست بنفسي الدروس الثمينة وشاهدت الأفكار الخلاقة التي برزت أثناء التدريبات. وبوجه عام لم يأخذ التدريب منذ أواخر الخمسينات حقه من العناية فضعف المستوى التدريبي للوحدات والتشكيلات والقادة والضباط، وكان الضعف ظاهرا بوجه خاص في التدريب الفني والنقص الخطير في عدد المهنيين والفنيين.

وفي إحصاء قامت به «شعبة البحوث العسكرية» ضمن تقرير أعدته من أربع صور فقط ولم تحفظ منه صورة في الارشيف ورد أن نسبة وقود التدريب الذي استهلك عام ١٩٦٦/٦٥ من مجموع الوقود المستهلك في القوات المسلحة لكافة الأغراض في هذا العام كان كالآتي:
بنزين ٢ر٥٪، كيروسين ٣ر١٪، ديزل ١ر١٪، سولار ١ر٢٪، واستهلك باقي الوقود في أغراض الشؤون الإدارية.

كما بلغت نسبة ذخيرة التدريب على ضرب النار التي استهلكت في نفس العام من مجموع الكمية المصدق بها في هذا الغرض لتحقيق هدف خطة التدريب العام للقوات المسلحة الآتي: ذخيرة تدريب على أسلحة المشاة ٢٦٪ ، وعلى أسلحة المدرعات ١٥٪ وعلى أسلحة المدفعية ١٨٪ وعلى أسلحة المدفعية المضادة للطائرات الخفيفة ٣ر١٦٪ وعلى الرشاشات المضادة لطائرات ٨ر١١٪ وبمقارنة الذخيرة المستهلكة للتدريب بقطع المدفعية في القوات نجد أن كل مدفع هاوتزر ١٢٢ مم اطلق طوال عام ١٩٦٦/٦٥ حوالي ٥ر١ طلقة للتدريب، وكل مدفع ١٢٢ مم اطلق طلقة واحدة، وكل هاون ١٢٠مم اطلق ١ر٠ طلقة، وكان نصيب كل دبابة طلقة واحدة. والمدافع المضادة للدبابات نصف طلقة لكل مدفع رغم كونها عصب الدفاع. وبالنسبة لدبابات التعاون الوثيق مع المشاة فإنها لم تطلق طلقة واحدة ولم تستهلك من وقود التدريب سوى ١١٪ من الكمية المصدق بها.

وبالرغم من هذه الحقائق فإنه ورد في مقدمة التعليمات التنظيمية عن نتائج التدريب لعام ١٩٦٦/٦٥ والصادر من هيئة تدريب القوات المسلحة النص الآتي: وحققت القوات البحرية خلال عام التدريب كافة المهام التي كلفت بها داخل وخارج الجمهورية بروح عالية وتصميم أكيد للوصول إلى المستوى الرفيع المأمول من قواتنا، هادفة من تحمل الجهد والتضحيات التي تتطلبها الأحداث، وتحقيق آمال الأمة العربية في الحياة الحرة الكريمة.. إن معظم أوجه النقص ونقاط الضعف في العام الماضي لها ظروفها الموضوعية التي فرضها التطور الشامل للقوات المسلحة وهي في مجموعها لاتؤثر على الكفاءة القتالية للقوات.

هذا علاوة على أن خطة التعبئة التي نفذت بالآلاف من الأفراد إلى الجبهة بجلابيبهم دون أي تدريب أو استعداد كما دفعت بكثير من المعدات غير الصالحة أو التي لم تكن هناك بحاجة إليها إلى سيناء.. مما يجعل المسؤولية جسيمة بحق على الذين أعدوا خطة التعبئة ونفذوها

بالطريقة التي تمت بها (٤٤).

رابعاً: الخطأ في إقحام الأردن بالأزمة وإخضاعه لقيادته العسكرية الفاشلة:

ضمن إدارة الصراع العربي-الإسرائيلي بخطاب الإثارة العاطفية التعبوية المستند إلى التراث التاريخي، والوجدان القومي بعيداً عن الفكر الاستراتيجي ومتطلباته، اتجه الإعلام السياسي التسطيحي الصاخب لعبد الناصر إلى ممارسة الضغوط الإعلامية على الحكومة الأردنية بسبب حيادها تجاه قراري عبد الناصر بطرد القوات الدولية، وإغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية. فتحرك الشارع الأردني باتجاه الضغط على حكومته للتضامن والوقوف إلى جانب عبد الناصر.

وهكذا، حضر الملك الأردني الراحل الحسين بن طلال إلى القاهرة في ٣٠ مايو/أيار ١٩٦٧، أي قبل ستة أيام من العدوان الإسرائيلي، ووقع مع عبد الناصر اتفاقية للدفاع المشترك، وبموجب الاتفاقية أصبحت الأرض الأردنية كلها بما فيها الضفة الغربية تحت إمرة القيادة العسكرية المصرية للمشير عبد الحكيم عامر!

خطورة هذا التحول في الدائرة الاستراتيجية العسكرية، أن الضفة الغربية تمتد إلى مسافة ٦٢٥ كيلومتراً مع الكيان الإسرائيلي. بل هناك نقاط مثل مدينة طولكرم يفصل بينها وبين البحر المتوسط مسافة طولها ٣٥ كيلومتراً فقط! وبالطبع هذه الكيلومترات تقع ضمن الكيان الإسرائيلي. مما يعني الموقع الاستراتيجي المميز لهذه الأراضي الأردنية (الضفة الغربية) إضافة إلى ذلك فقد كانت إسرائيل تفكر باحتلال الضفة الغربية منذ التخطيط للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ (٤٥).

بالمقابل، هذا الموقع الاستراتيجي للضفة الغربية للأردن، كانت تعني ناقوس الخطر الاستراتيجي لإسرائيل، بما تعنيه من احتمالات شطرها نصفين في حال هجوم عسكري كفؤ من الجانب العربي ينطلق من الضفة الغربية. بينما الواقع العسكري كان عكس ذلك تماماً.

فلم يكن لدى الأردن حين أقحمه عبد الناصر في سيناريو «دبلوماسية القوة» ولا طائرة حربية واحدة قادرة على القتال الفعلي. كان لدى الأردن سرب واحد من طائرات سكاي هوك، وهي من أردأ أنواع الطائرات، التي اشتهرت «بقتل طياريها»، فقط، كما يروي منتسبو الطيران الأردني العسكري عن تلك الحقبة.

القيادة الأردنية تتحمل جزءاً من المسؤولية في قرارها المرتجل، والخاطئ، في الدخول ساحة الأزمة مع مصر وتوقيعها الاتفاق العسكري في ٣٠ مايو/أيار ١٩٦٧ مع عبد الناصر.

والملفت للنظر أن وزير الحربية المصري شمس بدران، وصف القيادة الأردنية «بالرجعية» في محادثاته مع الكسي كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتي (٤٦).

ولو لم يدخل الملك حسين في اتفاق عسكري مع عبد الناصر، استجابة لطلب الأخير وضغوطاته، قبل ستة أيام من عدوان الخامس من يونيو/حزيران ١٩٦٧، لما سقطت الضفة الغربية للأردن بما فيها القدس الشرقية (العربية) بيد الإحتلال الإسرائيلي.

كان القرار بإقحام الأردن في سيناريو الأزمة المفتعلة التي سبقت الخامس من يونيو/حزيران ١٩٦٧، قراراً استراتيجياً خاطئاً مائة بالمائة. خاصة، وأن ذلك القرار جاء في وقت لم يكن فيه لدى القيادة المصرية أية خطة استراتيجية عسكرية دفاعية.

يقول أمين هويدي مدير المخابرات المصرية ووزير الحربية فيما بعد عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧، حول هذه المسألة الخطيرة «ووسط هذا التضارب كانت القوات المسلحة المصرية تحتشد في سيناء لتنفيذ الخطة «قاهر» بالنسبة للقوات التابعة لقيادة المنطقة الشرقية، والخطة «فهد» وهي خطة القوات الجوية للمعاونة المباشرة والاستطلاع المنبثقة عنها. وكانت هذه الخطط قد تم التصديق عليها في ١٩٨٦/١٢/١ (أي قبل الهزيمة بستة شهور) ووسط الحيرة والتخبط وعدم المعرفة الذي سيطر على القيادة العامة للقوات المسلحة وهي تقوم بحشد قواتها في سيناء على عجل، وضعت خطة عشوائية دون إعداد مسبق مثل الخطة «فجر» لعزل منطقة النقب الجنوبي عن إيلات، وكانت هذه الاستراتيجية مجرد حبر على ورق وكذلك كانت الخطط المنفذة لها، إذ لم تجهز إمكانيات تنفيذها. وأحب أن أؤكد أن القيادة العسكرية لم يكن لها خطة عندما حشدت قواتها في سيناء ابتداء من منتصف مايو/أيار ١٩٦٧ بالرغم من كثرة الحديث على ما أسموه «الخطة قاهر» وأخواتها. فالمقياس الحقيقي لفاعلية الخطة هو إثبات وجودها في المعركة» (٤٧).

خامساً ـ الخطأ بالاستخدام الخاطئ «لدبوماسية القوة» :

بعد هزيمته العسكرية ، نتيجة لفشله في ادارة الأزمة الدولية التي أقحم نظامه بها، وهزيمة قواته العسكرية أمام القوات الاسرائيلية ، التي بادرت و هاجمت قواته، فقد بات واضحاً فشل عبدالناصر باستخدام «دبلوماسية القوة» التي استند اليها في دخوله أزمة ١٦ مايو ١٩٦٧. ولقد اعترف سيادته بهذا الفشل في خطاب له أمام مجلس الأمة يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٧ ، أي بعد أقل من شهرين على تلك الهزيمة، حيث قال :

«في يوم ٢٣ مايو أعلنا اغلاق خليج العقبة بالنسبة للسفن الاسرائيلية. بعد كده التغييرات السياسية التي تمت في اسرائيل في بداية شهر يونيو ومع متابعتنا لما يجري هناك أصبح احتمال الحرب ١٠٠٪.

معنى هذا ايه؟ ان احنا مكناش أبداً مطمئنين لكل العمليات الدبلوماسية والسياسية اللي بتعملها أمريكا. وكنا ايضاً ندرك أن فيه شيء يدبر وأن هذا الشيء لن يتأخر في يوم الجمعة ٢ يونيو ذهبت بنفسي الى القيادة العليا للقوات المسلحة وحضرت اجتماع حضره كل المسئولين العسكريين الكبار في القوات المسلحة وأبديت في هذا الاجتماع وجهة نظري قبل ما أسمع شرحهم للموقف.

وقلت في هذا الاجتماع يوم الجمعة ٢ يونيو أنه لا بد لنا أن نتوقع ضربة من العدو في خلال ٤٨ ساعة الى ٧٢ ساعة لا تتأخر عنها أبداً على أساس كل ما كانت تشير به دلائل الحوادث والتطورات.

وقلت ايضاً في هذا الاجتماع انني أتوقع أن يكون العدوان يوم الاثنين يونيو وأن الضربة الأولى ستوجه الى قواتنا الجوية.

معنى هذا ايه؟ معناه ان احنا مكناش مستهينين بالموقف نتيجة كل العمليات الدبلوماسية والاتصالات وارسال الأمين العام للأمم المتحدة وموافقة جونسون على أن زكريا محيي الدين يروح ولكن كان من الواضح جيداً لأي ضربة سياسية ان اسرائيل لا بد أن تقوم بعمل عسكري خصوصاً بعد تحرك القوات العراقية وايضاً بعد ما دخلت الاردن اتفاقيات الدفاع المشترك.

بعدين المسألة السادسة بعد ما حدث فانه من الضروري أن نسلم بأمانة وكرامة أن المعركة المسلحة لم تسر كما كنا نتوقع وكما كنا نتمنى ولقد جاءت مصداقاً للحكمة القائلة بأنه لا يغني حذر من قدر.

ولست اريد الان أن أتحدث عن الأسباب ولا أرضى لنفسي ولا لهذا الشعب أن نقوم والمعركة ما زالت مستمرة بتوزيع المسئوليات هذا موضوع يملكه تاريخ شعبنا ونضاله ولكني استطيع أن أقول راضياً وبطيب خاطر وبضمير مستعد للحساب في أي وقت أنه مهما كان ويكون فان المسئولية أولاً وأخيراً يجب أن تقع علي ولقد قلت هذا الكلام في خطابي الى الأمة يوم ٩ يونيو الماضي وأقوله الان وسوف أظل أقوله متحملاً بجميع نتائجه راضياً بأي حكم يترتب على ذلك ولقد كان هذا دافعي في حقيقة الأمر الى قرار التنحي في ٩ يونيو». (٤٨)

لقد بات واضحاً تماماً، أن خطة عبدالناصر باستخدام «دبلوماسية القوة» جاءت متعارضة وبشكل صارخ، مع المبادئ المتعارف عليها في الواقع العملي وفي الأزمات الدولية.

وهو ما تؤكده مبادئ استخدام هذه الدبلوماسية التي تتطلب قدراً كبيراً من الكفاءة السياسية في إدارة الأزمات. نادرة جداً ، هي الحالات التي يلجأ فيها أحد أطراف الأزمة الدولية ، الى استخدام هذا النوع من وسائل الضغط.

والسبب في ذلك، خطورة هذا النوع من الأساليب في ادارة الأزمات الدولية.

فلدبلوماسية القوة ، هدفها، كما لها شروط عسكرية، وسياسية مندمجة معاً، ترتبط باستخدامها.فالهدف من اللجوء الى استخدام دبلوماسية القوة، هو هدف سياسي أولاً، وأخيراً. وهو ما يستفاد من المعنى الواضح، والواسع لهذا الاصطلاح. فالذي يلجأ الى استخدام هذا النوع من الدبلوماسية، يسعى جاهداً للوصول الى هدف سياسي محدد. ومثل هذا الهدف، لابد وأن يكون واحداً من اثنين:

- اقناع الطرف المباشر في الأزمة باستحالة تحقيق أهدافه السياسية التي يتوخاها من الأزمة، إلى جانب اقناعه بالقوة العسكرية المتفوقة للطرف الذي يمارس دبلوماسية القوة وتوجيه رسالة إليه بهذا المعنى.

- اقناع الطرف المخاطب بدبلوماسية القوة، بأن المخرج الوحيد للأزمة، هو الجلوس على طاولة المفاوضات بدلاً من تصعيد الأزمة.

شروط دبلوماسية القوة

١ - **الشرط الأساسي**، والأولي، لاستخدام «دبلوماسية القوة» هو أن تكون الدولة التي تلجأ الى استخدامها، تملك قوة عسكرية مميزة، وقادرة فعلاً، على الدخول في مواجهة عسكرية حاسمة. بمعنى، أن من يريد استعمال «دبلوماسية القوة» أن يكون لديه قوة عسكرية استراتيجية حقيقية ، قادرة على السيطرة العسكرية، ان نشبت الحرب فعلاً (٤٩).

٢ - **أما الشرط الثاني** لمارسة «دبلوماسية القوة» فهو الكفاءة الاستراتيجية العالية في إدارة الأزمات من قبل من يمارس هذه الدبلوماسية الخطرة، وبحيث تؤدي إدارة الأزمة الدولية ضمن «دبلوماسية القوة» ، الى أن تحقق هدفها المقصود، وهو «ردع المعتدي» للانسحاب من الأزمة، وعدم القيام بأعمال عدائية.

كان هدف الرئيس جمال عبدالناصر المعلن، من لجوئه الى دبلوماسية القوة «ردع» اسرائيل من الاعتداء على سورية. الا أن ما حصل، هو العكس تماماً، حيث لجأت اسرائيل الى مهاجمته وهو في عقر داره، واحتلت سيناء بكاملها، ومنعت عنه مصدراً أساسياً من مصادر دخل مصر، وهو عائدات قناة السويس، بعد أن احتلت الضفة الشرقية للقناة.

٣ - **الشرط الثالث** في ممارسة «دبلوماسية القوة» هو أن «تكون الاجراءات التي تصاحب تلك الدبلوماسية ذات حركة بطيئة في تفاعلاتها، وان كانت تحمل في طياتها التهديد الفعلي بالضربة العسكرية الحاسمة. والهدف من هذه الخصوصية في التفاعلات البطيئة للاجراءات العسكرية التي تستخدم في التهديد، هو تجنب لجوء الخصم الى قيامه بتوجيه ضربة وقائية وترك الباب مفتوحاً أمام الخصم، ليفكر في الانسحاب من الأزمة، وتشجيعه على التراجع»، وعدم العدوان (٥٠).

وهذا ما حصل في الاجراءات التي مارستها الادارة الأمريكية حين استخدمت دبلوماسية القوة في أزمة الصواريخ الكوبية، في عهد الرئيس جون كنيدي. فلقد انحصرت الاجراءات العسكرية الأمريكية تلك، في نطاق الحصار البحري الوقائي لكوبا، ولم يقم الرئيس كنيدي

بأي اجراء تصعيدي لمحاصرة الاتحاد السوفييتي، أو اعطاء الأوامر، بوضع الصواريخ العابرة للقارات بدرجة الاستعداد القصوى مثلاً.

بل إن الرئيس كنيدي لجأ الى تخفيف الحصار البحري الوقائي الذي فرضه حول كوبا، خلال الأزمة، وقبل الاعلان عن تسوية الأزمة.

بينما في الأزمة المصرية في ١٦ مايو ١٩٦٧ لجأ الرئيس جمال عبدالناصر الى اغلاق مضيق تيران وخليج العقبة، في وجه الملاحة الاسرائيلية. وكان معنى تلك الخطوة، في حال استمرارها، حرمان اسرائيل من تصريف صادراتها والتجارة في أسواق أفريقيا. أي أن تلك الخطوة العسكرية التصعيدية من الحصار، دفعت اسرائيل الى القيام بحرب وقائية ضد النظام المصري.

٤ - **الشرط الرابع** في ممارسة «دبلوماسية القوة» هو أن تتضمن بعض خطواتها ما يمكن تسميته «بالترغيب» للخصم لدفعه للامتثال الى السلام، وعدم العدوان، والانسحاب من الأزمة.

فلقد أضاع الرئيس جمال عبدالناصر، فرصة تاريخية نادرة، حملها اليه الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت لدى زيارة الأخير له في ٢٢ مايو ١٩٦٧م لبحث إمكانية أي دور للأمم المتحدة في تسوية الأزمة. ورفض سيادته فكرة عودة رمزية لقوات الأمم المتحدة في سيناء.

وباختصار، فإن الرئيس عبدالناصر رحمه الله فجر الأزمة الدولية بقراره طرد القوات الدولية في ١٦ مايو ١٩٦٧، وأعلن حصاراً عسكرياً بحرياً كبيراً لاسرائيل، ولجأ الى استعراضات تعبوية صارخة للقوة، والى شن حملة تعبوية ضخمة ضد اسرائيل، دون أي كفاءة عسكرية في التصدي للقوة الاسرائيلية المحدودة. وبالتالي، فإن سيادته لم يمارس «دبلوماسية القوة» كما استقر مفهوم استخدام تلك الدبلوماسية في تجارب التاريخ (٥١).

٥ - **الشرط الخامس** أن لا يفسر الخصم هذه الدبلوماسية للقوة بأنها استعداد لعمليات قتالية مؤكدة، إذ أن الخصم عندما يفهم دبلوماسية القوة، بأنها استعداد جدي للهجوم عليه، فإنه قد يضطر الى خوض حرب وقائية. وفي هذه الحالة تكون دبلوماسية القوة قد فشلت في تحقيق الهدف السياسي الأساسي لها.

وحتى تتجنب دبلوماسية القوة هذا المنزلق الخطر، فلا بد لمن يمارسها من أن يفتح قنوات

الاتصال مع الخصم لدعوته للتفاوض حول الأزمة، وسببها.

فالهدف الجوهري لهذه الدبلوماسية، هو دفع الخصم إلى التوقف عن سلوكه العدواني من خلال إعطائه الفرصة للتراجع قبل اللجوء إلى الاستراتيجية العسكرية . أي اقناعه - اقناع الخصم - بإمكان حل النزاع الذي فجرته الأزمة، بالطريق التفاوضي: إلى جانب إبلاغ الخصم رسالة واضحة، بأن اللجوء الى الخيار العسكري لن يكون لصالحه.

أما حين تترافق مع دبلوماسية القوة، رسالة الى الخصم بأن الضربة العسكرية ستنزل به لا محالة ، فهذه ليست دبلوماسية القوة، بل تصعيد عسكري، وتهديد مباشر بالاستراتيجية العسكرية.

فالمعيار الموضوعي في تمييز دبلوماسية القوة عن التهديد العسكري المؤكد بحلول الضربة، هو الإتصال مع الخصم الموجهة له رسالة دبلوماسية القوة أولا. إلى جانب أن يتضمن هذا الإتصال بحد ذاته، عنصر الترغيب له بالإنسحاب من الأزمة إلى جانب عنصر «المساومة». إلى جانب عنصر «التحذير» وليس التهديد المباشر المؤكد.

بغير هذه العناصر، والمعيار نكون بصدد تصعيد عسكري، يحمل رسالة واضحة بالحرب.

والمثال التاريخي على ذلك الخطأ في استخدام دبلوماسية القوة، ما حصل من سلوك كل من المانيا والنمسا وروسيا إزاء اغتيال الأمير فرانسيس فرديناند ولي عهد الأمبراطورية النمساوية في سراييفو في ٢٨ يونيه ١٩١٤، والذي أدى الى نشوب الحرب العالمية الأولى.

فرداً على حادثة الاغتيال، قامت المانيا بتقديم المساعدة العسكرية للنمسا نتيجة للتحالف بينهما. في ٢٣ يوليو من العام ذاته، أي بعد ٢٥ يوماً من حادثة الاغتيال، وجهت النمسا والمجر انذاراً شديد اللهجة إلى الصرب. إلا أن الدولتين اعتبرتا الرد الصربي بالاعتذار عن حادثة الاغتيال ومعاقبة القاتل، غير كافٍ.

وفي ٢٨ يوليو، بعد خمسة أيام من الانذار النمساوي - المجري، أعلنت النمسا الحرب على الصرب.

ردت روسيا من جانبها، وأعلنت في ٣٠ يوليو التعبئة العامة.

في الأول من أغسطس، أي بعد يومين من إعلان قيصر روسيا التعبئة العامة، أعلن قيصر المانيا التعبئة العامة.

وفي اليوم ذاته، الأول من أغسطس ١٩١٤ أعلنت فرنسا من جانبها التعبئة العامة.

في اليوم التالي، الثاني من أغسطس أعلنت بريطانيا التعبئة العامة.

هكذا، وفي غياب قنوات الاتصال بين الدول الرئيسية الخمس: روسيا والمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، والنمسا، تصاعدت التهديدات العسكرية المترافقة مع إعلان التعبئة العسكرية للبلدان الخمس، فتفجرت الحرب العالمية الأولى.

فلقد اعتقد القيصر الالماني ولهلم الثاني، أن فرنسا تسعى لدعم الصرب لتمزيق النمسا، فأعلن الحرب على فرنسا، وقام بغزوها.

ومما لا شك فيه، أن اعتقاد القيصر الالماني كان خاطئاً مائة بالمائة، ومرده انعدام الاتصال بين الطرفين، ولجوء كل منهما إلى إعلان التعبئة العسكرية، وهي دليل على التوجه نحو العمل العسكري.. وهكذا بدأت التداعيات، ودخلت روسيا الحرب ضد المانيا. ثم دخلت بريطانيا الحرب إلى جانب حليفتها فرنسا (٥٢).

سادساً: الخطأ في رفضه لرسالة الرئيس الأمريكي جونسون بالتراجع عن قراراته الخاطئة:

بينما كانت الأزمة على أشدها بين مصر وإسرائيل، خاصة بعد مغادرة القوات الدولية منطقة الحدود المصرية مع إسرائيل في سيناء وقبل ساعات من إصدار عبد الناصر لقراره الخاطئ الثاني بإغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية، وجه الرئيس الأمريكي ليندون جونسون رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، كلها رجاء وأمل، في تجنب ما من شأنه تصعيد الموقف خشية الانتقال إلى حالة الحرب.

وفيما يلي نص الرسالة :

«صاحب الفخامة

الرئيس جمال عبدالناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

عزيزي الرئيس ناصر :

لقد أمضيت معظم هذه الأيام الماضية أفكر في الشرق الأوسط، وفي المشاكل التي تواجهونها، والمشاكل التي نواجهها في المنطقة، وقد ذكر لي عدد من أصدقائنا المشتركين بما فيهم السفير «باتل» انكم قلقون لأن الولايات المتحدة قد أبدت اتجاهات غير ودية تجاه الجمهورية العربية المتحدة، وأود أن تعلموا بصورة مباشرة أن هذا أبعد ما يكون عن نوايانا..

ولقد راقبت من بعد جهودكم لتنمية بلادكم والنهوض بها، وأظنني أفهم كبرياء شعبكم وأمانيه - وتصميمه على أن يدخل العالم العصري ويشارك بدوره الكامل فيه بأسرع وقت ممكن وآمل أن نتمكن من ايجاد الوسائل العامة والخاصة على السواء للعمل معاً بطريقة أوثق.

كذلك فانني أفهم القوى السياسية التي تعمل في منطقتكم، أفهم المطامح وأسباب التوتر، وكذلك الذكريات والآمال.

وبطبيعة الحال، فان واجبكم وواجبي في الوقت نفسه ألا ننظر الى الوراء، وانما أن ننقذ الشرق الأوسط - والمجتمع الانساني كله - من حرب اعتقد انه ليس هناك من يريدها. ولست أعرف الخطوات التي سيقترحها عليكم السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت ولكنني أحثكم على أن يكون واجبكم الأول تجاه أمتكم وتجاه منطقتكم وتجاه المجتمع العالمي كله، هو هذا الهدف السامي : وهو تجنب أعمال القتال.

ان المنازعات الكبرى في عصرنا هذا يجب ألا تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالسلاح والرجال - لا في آسيا - ولا في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. فذلك اللون من النشاط قد أدى الى نشوب الحرب بالفعل في آسيا، وهو يهدد السلام في مناطق اخرى. وكنت أتوقع أن أطلب الى نائب الرئيس، هيوبرت همفري، أن يتوجه الى الشرق الأوسط لاجراء

محادثات معكم ومع غيركم من الزعماء العرب. وكذلك مع الزعماء الاسرائيليين. واذا ما خرجنا من هذه الأيام بدون أعمال قتال، فاني سأظل آمل أن تتم على الفور هذه الزيارة التي يقوم بها الصديق الذي يحظى بأوفى قدر من ثقتي.

ان كلا منا ممن يحملون مسئولية قيادة أمة يواجه مشكلات متباينة صاغها التاريخ، والموقع الجغرافي وأعمق المشاعر لدى شعوبنا. ومهما كانت الخلافات في نظرتنا واهتماماتنا بالنسبة لبلادكم وبلادي، فإننا كلينا نشترك في الإهتمام باستقلال وتقدم الجمهورية العربية المتحدة وبالسلام في الشرق الأوسط.

اني اتوجه اليكم بهذا الخطاب في هذه اللحظة الحرجة آملاً أن تشاركوني هذا التقييم، وأن يكون في امكانكم التصرف وفقه في الساعات والأيام المقبلة.

المخلص

ليندون ب. جونسون» (٥٣)

رد الرئيس جمال عبدالناصر على رسالة الرئيس الأمريكي يوم ٢ يونية، أي بعد مرور (١١) يوماً على تلقيه تلك الرسالة. والأخطر من ذلك، أن الرد أكد على أن قرار طرد القوات الدولية من سيناء، لا رجعة فيه. وكذلك، قرار فرض الحصار على مضيق تيران، نهائي ولا مجال فيه لأية مفاوضات!؟؟

فالانحياز الأمريكي لاسرائيل حقيقة لا يمكن انكارها. ولكن في مواجهة الأزمات، فإن المطلوب هو تحقيق المكاسب بأقل قدر من التكاليف. فبالرغم من وجود الصواريخ في كوبا، وبالرغم من العداء الشديد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، فإن الرئيس الأمريكي كنيدي، لجأ الى التسوية، والتنازلات المتبادلة لتجنب المواجهة العسكرية والنووية، في الأزمة الكوبية. حصل ذلك، بالرغم من أن الاتحاد السوفييتي هو الذي فجر الأزمة بادخاله الصواريخ الى كوبا ، المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، وما تمثله تلك الصواريخ من خطر على الأمن القومي الأمريكي.

فبدلاً من أن تطرح القيادة المصرية بدائل لاحتواء الأزمة، خاصة بعد إعلان حالة التعبئة العسكرية في اسرائيل، وبداية تحرشاتها بقطاع غزة، لجأت تلك القيادة الى رفض بدائل

أمريكية لتسوية الأزمة. فلقد طرحت الادارة الأمريكية يوم ٢٤ مايو ١٩٦٧ على عبدالناصر، أن يستمر قطاع غزة تحت إدارة الامم المتحدة وأن لا تذهب القوات المصرية الى القطاع. إلا أن عبدالناصر ، رحمه الله ، رفض ذلك. وهذا ما أكده شمس بدران وزير حربيته لرئيس الوزراء السوفييتي في لقائهما بموسكو يوم ٢٥ مايو ١٩٦٧ حسبما ورد في الوثيقة رقم (٢) من مؤلف الاستاذ أمين هويدي «الفرص الضائعة».

« ثم قرأ السفير مفكرة ثالثة على وزير الخارجية تشمل أربع نقاط :

ـ أن تبقى قوة الطوارىء في غزة وشرم الشيخ على أن تكون سلطة سحبها للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ـ ألا تحتل قوات ج.ع.م. شرم الشيخ إلا بعد ضمان حرية الملاحة.

ـ ألا تذهب قوات ج.ع.م. الى قطاع غزة ويستمر القطاع تحت إدارة الامم المتحدة، علماً بأن إدارة القطاع تحت الحكم العسكري المصري منذ ١٩٤٨ ولم تسقط الا في عدوان عام ١٩٥٦ عند إحتلال اسرائيل للقطاع ثم أعيدت بعدها.....». (٥٤)

إذن، لم تكن البدائل الأمريكية لتسوية الأزمة سيئة. على العكس من ذلك، فإن تلك البدائل التي يعترف بها وزير الحربية المصري شمس بدران نفسه أمام القيادة السوفييتية خلال الأزمة، هي البدائل السلمية الحقيقية لاحتواء الأزمة. خاصة في ظل معطيات الفشل العسكري المصري في مواجهة العدوان الاسرائيلي الذي بدأ في الخامس من يونيو.

يقول أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل عام ١٩٦٧ في مذكراته عن لقائه مع القادة العسكريين الأمريكيين في واشنطن بعد إغلاق عبد الناصر لمضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية، أن وجهة النظر العسكرية الأمريكية التي تبلغها، هي أن عبد الناصر لن يبدأ الحرب، وإن بدأها سيخسرها وتكسبها إسرائيل. (٥٥)

وفي النتيجة الوثائقية، فإن ضياع الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء في عدوان الخامس من يونيو/حزيران ١٩٦٧ لم يكن أبداً نتيجة مؤامرة أمريكية-صهيونية ضد عبد الناصر. بل نتيجة لفشل عبد الناصر في إدارة الأزمات والصراع العربي -الإسرائيلية برمته، ولانعدام الكفاءة الاستراتيجية لدى فخامته ولدى القيادة العسكرية المصرية التي كانت تفتقر لأبسط مبادئ القيادة الاستراتيجية في إدارة الحرب.

الفصل الرابع

نقد نظرية المؤامرة في تفسير الحرب الدولية
على العراق في ١٦ يناير ١٩٩١ وتداعياتها

في الثاني من أغسطس/آب ١٩٩٠ قامت القوات العراقية بغزو الكويت، وغادرها أميرها وأركان حكومته قبل ساعات من دخول قوات النظام العراقي. وفي وقت لاحق، أعلنت حكومة بغداد ضم الكويت إليها واعتباره المحافظة التاسعة عشر في جمهورية البعث العراقي برئاسة صدام حسين.

في اليوم الثاني للغزو، صدر قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ يدعو فيه حكومة بغداد لسحب قواتها فوراً من الكويت. وتوالت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إلى أن صدر القرار ٦٧٨ في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ الذي دعى إلى استخدام كافة السبل بما فيها القوة المسلحة لطرد القوات العراقية من الكويت. وإذ لم تمتثل حكومة صدام حسين لقرارات مجلس الأمن، تشكل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة استخدم القوة المسلحة في الحرب التي بدأها التحالف يوم ١٦ يناير ١٩٩١ ضد القوات العراقية في الكويت وضد المواقع العسكرية في كافة المدن العراقية. وانتهت تلك الحرب بإعلان حكومة بغداد في ٢٨ فبراير/شباط ١٩٩١ قبولها بوقف إطلاق النار بعد أن دخلت قوات التحالف إلى الكويت وحاصرت القوات العراقية فيه.

استمرت العقوبات الدولية التي فرضها مجلس الأمن بقراره رقم ٦٦١ الصادر في السادس من أغسطس/آب ١٩٩٠، أي بعد الغزو بأربعة أيام. وما تزال العقوبات مفروضة على العراق حتى يومنا هذا.

يفسر حزب البعث العسكري العراقي الحرب الدولية التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق، بأنها مؤامرة أمريكية استهدفته بالذات لمنعه من القيام بدوره القومي بزعامة صدام حسين في تحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين من الاحتلال الاستيطاني!.

نقد نظرية المؤامرة الأمريكية
في الحرب الدولية ضد العراق

تتهاوى هذه النظرية أمام مجمل ممارسات النظام العراقي التي ارتبطت بغزوه الخاطئ للكويت، وتلك التي تلت الغزو وسبقت الحرب الدولية ضده، والأخرى التي تلت استسلامه العسكري والسياسي بعد طرد قواته من الكويت.

هذا مع الأخذ بعين الاعتبار، أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت الدعم غير المباشر لنظام صدام حسين في حربه الظالمة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مدى ثمان سنوات، والتي سبقت غزوه للكويت من خلال حلفائها وأصدقائها في المنطقة.

فالحرب الدولية ضد نظام صدام حسين، والتي دفع ثمنها شعب العراق وجيشه، جاءت نتيجة حتمية لعدم كفاءته السياسية والاستراتيجية في إدارة الأزمة التي فجرها هو ضد حكومة الكويت دون أي مبرر، والتي قادته إلى غزوها. وهي الأزمة التي لم يكن لواشنطن أي دور في خلقها، ولكنها استثمرتها من أجل توريط صدام في تصعيدها، ودفعه للغزو كما سيرد لاحقاً.

إدارة الرئيس بوش «الأب» تحركت عسكرياً بعد غزو صدام للكويت. ولو أنه (صدام حسين) لم يأمر قواته بغزو الكويت، لما حدثت الحرب الدولية ضده. تلك حقيقة سياسية واستراتيجية.

واستطراداً، لو أن صدام حسين استجاب لقرارات مجلس الأمن وسحب قواته من الكويت على مدى الأربعة أشهر ونصف التي سبقت الحرب الدولية ضده، لما حصلت تلك الحرب التي دمرته، وألحقت أفدح أنواع المعاناة بشعب العراق.

الأخذ بنظرية المؤامرة الأمريكية ضد صدام حسين وشعب العراق هي نكتة القرن العشرين المنصرم.

جاءت الحرب الدولية ضد عراق صدام حسين في ١٦ يناير/كانون الثاني ١٩٩١ وتداعياتها

انعكاساً لأزمة ذاتية سرطانية كان يعاني منها نظام البعث العراقي العسكري. وهي الأزمة التي خرجت عن نطاق سيطرة صدام حسين وحزبه العسكري وانفجرت بغزوه للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، فدفعته لإرتكاب سلسلة من الأخطاء الجسيمة التي قادت العراق إلى هذا الواقع المأساوي.

الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبها صدام حسين قبل غزوه الكويت وبعد الغزو:

يمكن حصر تلك الأخطاء بالتالية:

١- الخطأ في عملية الغزو ذاتها.

٢- الخطأ في اعتباره الغزو أولوية وطنية وقومية.

٣- الخطأ في «توقيت» الغزو على ضوء التطورات العالمية.

٤- الخطأ في عدم قراءة الموقف الصهيوني.

٥- الخطأ في عدم قراءة الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية عموماً، وتجاه منطقة الخليج خصوصاً.

٦- الخطأ في عدم القراءة الصحيحة للموقف الإقليمي.

٧- الخطأ في عدم الانسحاب من الكويت امتثالاً لقرارات مجلس الأمن.

٨- الخطأ في الاستمرار بقيادة نظامه السياسي رغم استسلامه العسكري للولايات المتحدة وتعهداته بتدمير أسلحته، مع استمرار فرض العقوبات الدولية عليه.

وفيما يلي توضيح لهذه الأخطاء الاستراتيجية الفادحة:

أولاً - الخطأ في عملية الغزو ذاتها:

شكلت عملية غزو قوات النظام العسكري العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ما هو أكثر من صدمة سياسية على الصعيد القومي لفكرة الرابطة القومية العربية، والمشروع الوحدوي. فمن أولى شعارات البعث العراقي، وسائر الأحزاب القومية الأخرى. كان شعار الوحدة العربية المترادفة مع شعار «الحرية»!؟

تزامنت عملية الغزو تلك، مع انهيار الاتحاد السوفييتي السابق الذي تشكل بديكتاتورية الأحزاب الشيوعية التي سيطرت على العديد من دول أوروبا الشرقية بالقوة العسكرية، وبما يشبه الغزو العسكري للنظام العراقي إلى الكويت. أي أن غزو الكويت جاء استنساخاً لإعادة رسم خارطة أوروبا الشرقية عقب انهيار النازية وحليفتها الفاشية، ودونما قراءة دروس نتائج تلك الوحدة الإيديولوجية المفروضة بقوة السلاح، حيث انهار كل الاتحاد السوفييتي قبل أشهر من غزو الكويت.

فضلاً عن ذلك، فلقد ارتبط المشروع الصهيوني في فلسطين بمكنون فكرة «الغزو» ذاتها من قبل المهاجرين اليهود من دول العالم إليها.

في أوروبا الغربية، نشأ الإتحاد الأوروبي على أساس ضمان النظام السياسي لدوله الصغيرة في حجم أرضها الجغرافية، ذات الكثافة السكانية القليلة، مع تساوي «الحقوق السياسية والسيادية» لهذه الدول الصغيرة مقارنة بجاراتها الكبيرة أرضاً وسكاناً.

جاءت عملية الغزو تلك متعارضة مع اتفاقات سابقة وقعتها حكومة عراقية سابقة مع حكومة الكويت أهمها اتفاق عام ١٩٣٢، حيث اعترف العراق بالحدود الحالية للكويت، وبعدها اتفاقية الحدود الدولية الموقعة بينهما في بغداد بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٤ والمعتمدة من قبل الأمم المتحدة بالوثيقة رقم ٧٠٦٣.

وفي النتيجة السياسية، فإن أي تبرير للوحدة العربية بالقوة العسكرية وبأسلوب الغزو هو إفلاس سياسي، وخروج صارخ على الشرعية الدولية والمواثيق.

ثانياً ـ الخطأ في اعتبار الغزو أولوية وطنية وقومية:

تزامن الغزو مع دخول الانتفاضة الفلسطينية الأولى عامها الثالث، واستمرارية المقاومة المسلحة لحزب الله ضد الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. أي أن الأولوية القومية في حينه، كانت لمقاومة الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. بينما شكلت عملية الغزو العسكري العراقي للكويت، خروجاً عن هذه الأولوية، إلى نقيضتها، وتحويل الصراع العربي-الإسرائيلي إلى صراع عربي-عربي.

من يتتبع مخططات العدو الإسرائيلي وحليفته الولايات المتحدة الأمريكية، يجد أن تلك المخططات تقوم على تهميش الصراع العربي ضد الكيان الإستيطاني، وتفجير الصراعات العربية-العربية. من هنا يمكن فهم حقيقة الأهداف الاستراتيجية للتحالف الأمريكي-الإسرائيلي في الترويج «لتطبيع» العلاقات العربية مع الكيان الصهيوني تحت ذرائع واهية لعل أخطرها مصطلح «السلام» القائم على قبول الأمر الواقع.

جاء الغزو العسكري بعد عامين كاملين من وقف الحرب الضروس، والمدمرة، بين العراق وإيران والتي امتدت على (٨) ثمانية أعوام كاملة.

لقد كان من أهم أسباب قبول العراق وقف الحرب، هو قناعته باستحالة البقاء في شبر واحد من الأرض الإيرانية. إضافة إلى سبب أساسي جوهري، هو تضخم المديونية الدولية عليه تجاه فاتورة تلك الحرب.

وإذ توقفت الحرب بين بغداد وطهران، فقد توقفت حركة القروض المالية الضخمة للعراق من قبل الدول الحليفة أو الصديقة لواشنطن. بل والبدء بمطالبة الدول والبنوك الدائنة لحكومة بغداد بسداد ديونها!

وفرت حالة الطفرة في أسعار النفط الخام على امتداد السبعينات للعراق مداخيل مالية كبيرة جداً. ولغياب الفكر الاقتصادي التنموي عن صانع القرار في النظام العسكري العراقي ضمن يافطته البعثية، فقد اتجهت المداخيل الكبيرة إلى الإستهلاك لا للاستثمار أو التنمية. وهذا ما وجه حصة الأسد في تلك المداخيل إلى المؤسسة العسكرية، والأجهزة الأمنية وقطاع الموظفين. مما عزز انطباعاً خاطئاً لدى قطاعات كبيرة من الشعب، بأن البعث الحاكم في بغداد يوفر لها الحياة السعيدة!

وحيث استهلكت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الحصة الأكبر من واردات النفط، وما تطلبته نفقات الحرب العراقية-الإيرانية، وفي غياب الفكر الإقتصادي الهادف إلى تحقيق نهضة اقتصادية وتنموية قادرة على تحقيق إنتاج موازي لعائدات النفط، بل وقادر على تشغيل الأيدي العاملة وتحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض الصناعات والمشاريع، فقد وجد النظام العسكري في بغداد غداة توقف الحرب مع إيران، وبداية مطالبات الدائنين من الدول والبنوك الدولية بسداد الديون الباهظة، وجد نفسه غير قادر على الإستمرار في سياسته السابقة في

الإنفاق الترفيهي على المؤسسات العسكرية والأجهزة الأمنية وقطاع الموظفين. تلك كانت بداية الأزمة الذاتية للنظام في بغداد.

إضافة إلى ذلك، فإن الجماهير العراقية التي تحملت تبعات الحرب مع إيران، وتداعياتها على مدى ثمان سنوات، بدأت تتجه إلى المطالبة بالمزيد من الحاجات التي حرمت منها أثناء الحرب، وهي جميعها مستوردة من الخارج! وهذا ما شكل ضغوطاً في توسيع رقعة نطاق الأزمة الذاتية للنظام على الصعيدين المترابطين: الاجتماعي والإقتصادي.

في المنظور الاستراتيجي والإقتصادي، فإن الأولوية التي كانت تواجه النظام البعثي العسكري في بغداد بعد وقف الحرب العراقية-الإيرانية هي الأولوية الإقتصادية، والتحول من اقتصاد الإنفاق اللاعقلاني على عسكرة النظام، إلى اقتصاد إنتاجي ضمن برنامج استراتيجي كفؤ. إلا أن مثل هذا التحول يحتاج إلى مفكرين اقتصاديين، ومشاركة ديمقراطية في صناعة القرار. وهو أمر يتناقض مع قيادة فردية استبدادية وبائسة سياسياً تحكم العراق، وتقوم على أساس نظام سياسي عسكري صارم.

ضمن هذه الرؤية الفردية العسكرية استراتيجياً واقتصادياً وسياسياً، وجد صدام حسين في غزو الكويت، مصدراً «مالياً» لمواجهة الأزمة الداخلية، ولدفع فاتورة حرب السنوات الثمان للدول والبنوك الدائنة التي ساعدته في استمرار تلك الحرب العبثية.

بل إن صدام حسين قبل غزوه الكويت، كرر تلميحاته إلى الدول العربية الخليجية بضرورة دعمه مالياً لدفع نفقات الحرب، بعد أن توقفت. وردد أكثر من مرة، قوله إن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت لأوروبا الغربية الدعم المالي والاقتصادي الكبير عقب نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع «مارشال».!

وفي النتيجة، أنه بينما كانت الأولوية المطروحة قومياً خصوصاً على الساحتين: اللبنانية والفلسطينية، هي المقاومة لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، فإن صدام حسين طرح أولوية الحروب العربية-العربية، بما يعني التخلي عن الصراع العربي-الإسرائيلي وصولاً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

ثالثا ـ الخطأ في «توقيت» الغزو على ضوء التطورات العالمية:

مع حدوث تطورات مهمة وخطيرة ، في لوحة الصراع الدولي، لجهة القيادة الامريكية العالمية ، وتطلعاتها الدائمة للسيطرة العالمية على موازين القوى، وحركة الاحداث في العالم.

ولعل أهم تلك التطورات التى ترافقت مع ازمة الخليج الثانية في المنظور الامريكي، هي التالية:

١ ـ انهيار الشيوعية في دول شرق اوروبا.

٢ ـ التطورات الإقليمية في منطقة الخليج والشرق الاوسط، وبروز قوى إقليمية جديدة تناصب الولايات المتحدة الامريكية العداء .

انهيار الشيوعية

دلالة تلك التطورات، انه وبالرغم من هزيمة الشيوعية في اوروبا، وهزيمة النفوذ السوفييتي بها، فإن إنهيار الشيوعية في دول شرق أوروبا ، وتكريس الزعامة الامريكية للعالم الرأسمالي ولأوروبا تحديدا، حدث لها تراجع عما كانت عليه من قبل .ولكن التراجع الذي حصل ، اصاب «الزعامة» الامريكية لأوروبا، ولم يمس المصالح الامريكية في اوروبا. فلم تعد أوروبا الغربية بحاجة للدفاع الأمريكي عنها بعد زوال الاتحاد السوفييتي.

ومن هنا يمكن فهم المعارضة التي أبدتها اسرائيل تجاه الوحدة الالمانية، الى جانب السلبية ، التى إتسم بها موقف ادارة الرئيس بوش من تلك الوحدة الالمانية.

... تزامن الإعلان العراقي بإمتلاكه الكيماوي المزدوج، والصورايخ البعيدة المدى، مع تلك التطورات الاوروبية.

ولقد خيل للرئيس الامريكي بوش، وادارته ، أن العراق في طريقه لأن يكون الدولة الأقوى في الشرق الاوسط، على خطى المانيا الموحدة..

واستطرادا، خيل للرئيس الامريكي بوش، أن الشرق الأوسط على وشك الخروج من وصاية «الزعامة» الامريكية ، مثلما خرجت اوروبا الغربية من وصاية «الزعامة العسكرية الامريكية».

ويبدو، ان خلفية الرئيس بوش العسكرية، ورئاسته السابقة لوكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٧٦، جعلته اسير تحليل عسكري خاطئ، واسير أوهام وأباطيل كرستها الوكالة الامريكية

ذاتها ، عن خطر الديكتاتور العسكري المزعوم ، والذي كانت تروج له الوكالة الامريكية، بقصد تسويقها داخل المنطقة الإسلامية لتحطيم الأنظمة الملكية الحليفة لبريطانيا.

هذا ما قصدناه من القول، بانعكاس التطورات في اوروبا على بروز النزاع الامريكي ـ العراقي ، الذي سبق الغزو العراقي للكويت، وشكل ضغوطا على القرار العراقي، بعد ان أحدث تخريبا في البيئة الوطنية العراقية.

شكل انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي السابق على المستوى السياسي في العالم الغربي ضربة مؤلمة للدور العالمي القيادي للولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش، وذلك من وجهة نظر انهيار العدو الرئيسي والوهمي للعالم الغربي وللدول الرأسمالية. كما انعكس ذلك على الوضع الداخلي ذاته للولايات المتحدة. إذ تعالت الدعوات الداخلية الأمريكية تطالب بإنهاء دور الولايات المتحدة العالمي، وطرح بعض المثقفين الأمريكيين شعارات تدعو لخفض الانفاق العسكري وزيادة الانفاق على البرامج الاجتماعية.

كان على بوش وأنصار إسرائيل التحرك لاحتواء مثل هذه الحركة الداخلية التي لاتخدم الكيان الإسرائيلي بالنتيجة. فكان عليه أن يجد عدوا وهميا جديداً هو العراق (٥٧).

ترتب على المصالحة السوفييتية-الأمريكية التي حققها جورباتشوف مع الرئيس بوش أن سقطت حركة الاستقطاب الكبرى الثنائية عن منطقة الشرق الاوسط لصالح هيمنة وكالة الاستخبارات المركزية، بمفاهميها السياسية للسيطرة على الصراعات الدولية، ومنها منطقة الشرق الاوسط.

جاءت قمة بغداد في أواخر مايو ـ آيار ١٩٩٠، ضمن ذلك التطور العالمي.ولقد كانت إدارة الرئيس بوش صادقة مع هيمنتها الاحادية على الشرق الاوسط، حين وجهت رسالتها الشهيرة الى قمة بغداد، تحذرها من مغبة التطاول على الامتيازات الامريكية الجديدة الممنوحة لها من القيادة السوفييتية، وسقوط الشيوعية.

وحيث ان النظام العسكري العراقي رفض الخضوع للإنذار الأمريكي، ولم يفهم دلالات ذلك الإنذار، فقد ساهم ذلك السلوك العراقي الفوضوي، في تفجير تلك الحالة الجديدة من العداء، والنزاع، بين الإدارة الامريكية للرئيس بوش والنظام العسكري العراقي. حدث ذلك قبل أربعة أشهر من تفجير أزمة النظام العراقي مع الكويت وشكل أحد المداخل الرئيسية لها.

الخطة الاستراتيجية للرئيس جورج بوش
تجاه منطقة الخليج

أدركت إدارة الرئيس الامريكي جورج بوش ، حقيقة تلك التطورات العالمية، وإنعكاساتها المستقبلية على الكيان الإسرائيلي، والنفوذ الامريكي في المنطقة عموما ، فبدأت في الأعداد لخطة استراتيجية تكفل تحقيق الاهداف الاستراتيجية التالية لضمان المصالح الأمريكية وهيمنتها:

١ ـ ضرب الإتجاه الذي بدأ ينمو لتحقيق مصالحة إيرانية ـ عراقية.

٢ ـ تحطيم القوة الإستراتيجية العسكرية للعراق.

٣ ـ استعادة النفوذ الامريكي في المنطقة ، مع حضور عسكري استراتيجي امريكي.

٤ – انهاء الصراع العربي – الإسرئيلي وتحقيق تسوية للقضية الفلسطينية.

وعندما نشبت الأزمة بين البعث العسكري العراقي وحكومة الكويت من خلال المذكرة التي رفعتها حكومة بغداد إلى الجامعة العربية في ١٧ يوليو/حزيران ١٩٩٠ تتهم فيها الكويت بسرقة مخزونها النفطي في حقل الرميلة، التقطتها الإدارة الأمريكية لتوظيفها في خدمة إستراتيجيتها تجاه الخليج. ويبدو أن الخطة الإستراتيجية التى وضعتها الإدارة الامريكية ، لتفجير الأزمة الخليجية قد أعتمدت العناصر التالية:

١ ـ التلويح بدعم النظام العراقي قبل الأزمة ، لدفعه نحو «جنون العظمة».

٢ ـ استدراج رئيس النظام العراقي ، وإغرائه ، بغزو الكويت عند لحظة الذروة في الأزمة.

٣ ـ تهيئة الرأي العام الامريكي لتنفيذ الخطة ، من خلال التركيز على خطورة تطلعات النظام العراقي ، وما يمثله من خطر على المصالح الامريكية.

٤ ـ تشكيل تحالف دولي عسكري لضرب العراق ، ومحاصرة إيران عسكريا في الخليج.

٥ ـ تنفيذ خطة عسكرية امريكية تضمن التفوق الامريكي في توجيه ضربة عسكرية حاسمة للعراق ، وهي الخطة التى عرفت فيما بعد بأسم «عاصفة الصحراء».

ومما لاشك فيه، ان العقلية الاستخباراتية للرئيس الامريكي جورج بوش، ولسلوكه الاستخباراتي، أثران بارزان في تلك الخطة ، وفي اسلوب التعامل مع النظام العسكري العراقي قبل ظهور الأزمة أساساً لتوريطه في أزمة إقليمية وعالمية ، لتبرير الضربة الإستراتيجية له .كما تكون مبرراً لدفع دول المنطقة لطلب القوة العسكرية الامريكية الى المنطقة.

ومن خلال العقلية الإستخباراتية للرئيس بوش ، بإعتباره كان رئيسا لوكالة الأستخبارات المركزية الامريكية عامي ٧٥ /٧٦، فقد أدرك الأزمة الذاتية التى يعاني منها نظام البعث العسكري العراقي ، بعد ثماني سنوات من الحرب مع إيران.

فيما يتعلق بالعنصر الأول من عناصر خطته الاستراتيجية الامريكية لتحطيم القوة العسكرية العراقية، فقد كشف عنها ستيفن براين مساعد وزير الدفاع الامريكي الأسبق في تصريح له يوم ٧/ ٨/ ١٩٩٠، حيث قال : « أعتقد أننا طيلة الوقت كنا على علم بنوايا صدام حسين ، لكننا اخترنا تجاهلها لأننا رأينا ان هذا الموقف في مصلحتنا ». (٥٨)

فهل بعد هذا التصريح ، من صراحة في قصد الإدارة الامريكية ترك النظام العراقي يتضخم ، لأن تضخمه في ذلك الحين، فيه مصلحة للولايات المتحدة ، كا يقول المسؤول الامريكي الكبير.

هذا الى جانب ما روجت له وكالة الاستخبارات المركزية في وسائل اعلام عالمية من مزاعم تقول ، بأن النظام العراقي اصبح يمتلك رابع جيش في العالم ، من حيث الكفاءة والقوة العسكرية !!؟؟.

فيما يتعلق بالعنصر الثاني من الخطة، فقد قامت السفيرة الامريكية في بغداد السيدة غلاسبي ، لدى اجتماعها برئيس النظام العسكري العراقي صدام حسين يوم ٢٥ يوليو/ تموز ١٩٩٠، قبل أسبوع من الغزو العسكري العراقي للكويت ، حيث قالت له حرفيا:« ليس لدى الإدارة الامريكية النية للتدخل في النزاعات بين البلدان العربية فيما بينها مثل خلافكم الحدودي مع الكويت».(٥٩)

ويبدو ان القيادة العراقية ، حللت معطيات الرسالة الامريكية التى نقلتها السفيرة غلاسبي ، على انها مقدمة «لصفقة» امريكية تريد التضحية بنظام امير الكويت ، ليكون العربون الامريكي لها.

صحيح ان رسالة السفيرة الامريكية كانت دعوة صريحة لقيادة النظام العراقي لغزو الكويت ، ولكن الصحيح ايضا ، ان قيادة النظام العراقي لم تكن على مستوى الكفاءة السياسية لتحليل أبعاد الرسالة الامريكية.

فلقد جاءت الرسالة التحريضية لغزو الكويت ، بعد أقل من شهرين من التهديد الامريكي الذي نقلته الادارة الامريكية ذاتها للقيادة العراقية عبر الرسالة التي وجهها الرئيس بوش للقمة العربية التى عقدت في بغداد في مايو/آيار ١٩٩٠ ، للرد على التهديدات الامريكية ضد العراق.

ان كل محلل استراتيجي، كان لابد ان يدرك بوضوح، أن رسالة السفيرة غلاسبي في الخامس والعشرين من يوليو للقيادة العراقية بغزو الكويت، انما كانت خدعة امريكية لتوريط النظام العراقي في الغزو، تمهيدا لتنفيذ الخطة الإستراتيجية الامريكية لتدمير القوة العسكرية للنظام العراقي ذاته ، تحت راية الشرعية الدولية.

والرسالة من جهة اخرى، لم تكن سوء تقدير، أو سوء تعبير، أو سوء تصرف من السفيرة الامريكية في بغداد كما يرى البعض. بل ان تلك الرسالة كانت خطة خبيثة وضعها الرئيس بوش ومستشاره للأمن القومى، وقامت السفيرة غلاسبي بنقلها الى القيادة العراقية بكل دقة، وكما طلب منها الرئيس بوش حرفيا.

والقيمة الإستراتيجية لتلك الخطوة انها استهدفت الوصول الى وضعين استراتيجيين متلازمين معا ، وفي وقت واحد.

الأول: تحول النظام العراقي من موقع المدافع ضد عدوان امريكي - إسرائيلي محتمل عليه ، الى وضع المهاجم المعتدي على دول الخليج العربية. وهذا من شأنه تجريد النظام العراقي من الدعم الإسلامي ، والعربي له ، فيسهل القضاء عليه وهو منعزل، بل والدعوة إلى تحالف دولي ضده.

الوضع الثاني: تحويل قيادة الولايات المتحدة الامريكية من وضع الدولة المعتدية والحليفة للعدو الإسرائيلي، أو التي تهدد بتدمير العراق، الى دولة منقذة لدول الخليج من العدوان العراقي!؟.

من هنا يمكن فهم اسباب الحملة الامريكية الشرسة، لتحطيم جهود العاهل المغربي الملك الحسن الثاني السلمية لتسوية النزاع. ذلك ان نجاح التسوية السلمية لو تمت، من شأنه إفشال الخطة الإستراتيجية الأمريكية.

اما العنصر الثالث للخطة الاستراتيجية الامريكية ، والذي تمثل بالتنسيق المسبق مع بعض الانظمة العربية لإفشال اي توجه لحل الازمة سياسياً عند تفجيرها ، فقد تحقق من خلال تحريض الكويت على رفض اية تسوية مع العراق قبل الغزو ، وبعده . وضمن هذا السياق ، لم تستجب مصر الى الدعوة لمؤتمر القمة المصغر الذي دعا الملك حسين لعقده في جدة بعد يومين من الغزو . حيث كان رئيس النظام العسكري العراقي على استعداد لحضوره لتسوية الازمة.

عن العنصر الرابع من خطة الرئيس بوش الاستراتيجية لتصعيد الازمة والهادفة إلى تهيئة الرأي العام الأمريكي بضرب القدرات العسكرية العراقية، فقد اوضحت صحيفة الحياة السعودية التي تصدر في لندن ، في عددها الصادر يوم الحادي عشر من يوليو /تموز ١٩٩٠ ما يلي حرفياً :

أُجريت سلسلة استطلاعات للرأي العام في الولايات المتحدة الامريكية اعتبرت الغالبية الساحقة من المشاركين فيها ، ان العدو الحالي للولايات المتحدة ليس الاتحاد السوفييتي ، بل العراق ، واحياناً ليبيا وايران !؟»(٦٠)

ويلاحظ هنا، أن استطلاع الرأي نشر علانية قبل ٢٣ يوماً من العزو العسكري العبثي العراقي للكويت. وقبل ١٥ يوماً من رسالة السفيرة غلاسبي التضليلية لرئيس النظام العسكري العراقي بتحريضه على غزو الكويت، مما يؤكدعجز قيادة نظام صدام حسين عن متابعة التفاعلات، والاعداد لاستدراجه لمصيدة الكويت، بل وقبل بروز النزاع بين العراق والكويت حول حقل الرميلة النفطي.

هذا الى جانب ما روجت له وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية من إدعاءات ، بأن العراق اصبح لديه اقوى جيش في المنطقة. واعتبرته تلك الدعاية الامريكية المضللة ، بأنه اصبح القوة العسكرية الرابعة في العالم . وكان ذلك ، ضمن امور اخرى ، بهدف تهيئة الرأي العام الامريكي لتبرير الخطة الاستراتيجية للرئيس بوش لتدمير القوة العراقية.

اما العنصران الخامس والسادس ، فقد بدأ تنفيذهما عقب الغزو العسكري العراقي للكويت مباشرة.

رسالة تحذير من كاتب هذه الدراسة
إلى الرئيس العراقي صدام حسين
عن خطة الرئيس الأمريكي جورج بوش
لتدمير القوة العسكرية العراقية

في ٩ مايو/ أيار ١٩٩٠، وقبل ظهور النزاع العراقي ـ الكويتي من خلال توجيه العراق رسالته الى الجامعة العربية ، عن اتهامه الكويت بالاستيلاء على حقول النفط الرميلة العراقية ، وجه كاتب هذه الدراسة ، رسالة الى رئيس النظام العراقي ، يحذره فيها من خطة سياسية – عسكرية يعدها الرئيس الامريكي جورج بوش في حينه ، لضرب العراق بهدف تدمير قوته العسكرية.

وقد تسلم سفير النظام العراقي في أبوظبي ، السيد طه رجب عريم تلك الرسالة ، ووعد بارسالها بالفاكس فور تسلمه لها ، وبالحقيبة الدبلوماسية في اليوم التالي. ونشر الكاتب المؤلف هذه الرسالة في مؤلفه/مواجهة الأزمات/ نوردها للأهمية.

وفيما يلي نص الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس/ صدام حسين.. حفظه الله

رئيس الجمهورية العراقية

من / عثمان عثمان / صحفي وكاتب استراتيجي / أردني الجنسية

سلام عليكم من الله ورحمة، وبركة، وبعد ،

أكتب لفخامتكم هذه الرسالة ، وهي الأولى بالرغم من إهدائي لفخامتكم نسخة من مخطوط

كتابي (السياسة الخارجية والاستراتيجية العليا) كما حدد مبادئها الرسول محمد صلوات الله وسلامه عليه، بواسطة السفير العراقي هنا في أبوظبي. وهو الكتاب - المخطوط - قيد الطبع الذي لقي استحسانكم، وطلبتم نسخاً أخرى لعدد من القيادات العراقية ، كما أخبرني السكرتير الأول في السفارة العراقية.

فخامة الرئيس صدام حسين ،

مايدفعني لكتابة هذه الرسالة ، وهي أقرب منها للتقرير الاستراتيجي الموجز ، هو الرابطة القومية والاسلامية التي تربطني بالعراق ، والحرص على سلامة حركته نحو المستقبل ، ولاشيء غير ذلك.

لقد لمستم فخامتكم هذا الحرص مني على العراق العربي المسلم طيلة فترة عملي في جريدة الوحدة ، وفي كل مقالة كتبتها محللاً نتائج الحرب العراقية - الايرانية ، ومصلحة القوى الدولية العظمى في استمرارية تلك الحرب البغيضة. بالرغم من الاتهام الذي كان يوجهه لي بعض أركان السفارة العراقية في أبوظبي، بأنني كنت في تحليلاتي أخدم المصلحة الايرانية. كانت تلك الاتهامات تتناقض ذرياً مع تحليلاتي ، ومقالي الأسبوعي في حينه عن تلك الحرب ، التي توقفت والحمد لله. فأنا كنت ، ولم أزل ، أومن بقضية السلام بين الدول الاسلامية عموماً ، وقضية السلام بين العراق وايران خصوصاً.

لقد كنت أقول لسفيركم في أبوظبي السيد/ سعد عبدالمجيد الفيصل ماكنت أوثقه في كتاباتي وتحليلاتي ، من ان استمرار تلك الحرب يعني الدمار للمصالح العليا للشعبين الايراني والعراقي. وأن القوتين الأعظم لن تسمحا لأي من العراق ، أو ايران بتحقيق نصر حاسم في تلك الحرب. وان وقف الحرب بين البلدين المسلمين حين كانت على أشدها ، شكل مطلباً قومياً واسلامياً من منطلق الحفاظ على المصالح العليا للعراق ولايران في الوقت ذاته.

وضمن هذا المفهوم مني لنتائج تلك الحرب ، وضرورة وقفها الفوري ، كان حواري مع رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية آية الله علي خامنئي في حينه ، عام ١٩٨٢ ، عندما لبيت دعوته الكريمة بزيارته في طهران ، والمنشور في عدد صحيفة الوحدة يوم ١٩٨٢/٧/١م يوم كنت مديراً لتحريرها.

فخامة الرئيس/ صدام حسين

مايدفعني لمخاطبتكم في هذه الرسالة ، هو تحليلي لمستقبل المنطقة في ظل الانهيار الذي بدأ يصيب معسكر الاتحاد السوفييتي ، الذي نرى دلائله في أكثر من موقع في هذه الأيام. الى جانب مايتردد عما يوصف في الصحف الامريكية من قلق خبراء الاستراتيجية الامريكيين ، والاسرائيليين ، من انتقال الوضع العراقي – الايراني من حالة الحرب المدمرة بينهما ، الى حالة المصالحة ، وبداية بناء علاقات تعاون وثقة متبادلة.

فبالنسبة للموضوع الأول: يبدو واضحاً ، ان الانهيار الذي بدأ في تشيكوسلوفاكيا ، وألمانيا الشرقية ، والمجر ورومانيا ، قد جاء ليصب لصالح الهيمنة الامريكية.

والمحصلة الأولى لانهيار الشيوعية في دول أوروبا الشرقية ، هو سقوط الأولوية الأمريكية والأوروبية الغربية لمقولة: الاتحاد السوفييتي هو العدو الأول للعالم الرأسمالي الصناعي.

وفي منطقتنا العربية ، تنعكس هذه المقولة جدلاً على الكيان الاسرائيلي ، والذي كان يطرح نفسه للدول الصناعية في أوروبا وللمؤسسات الصناعية الامريكية الاحتكارية ، بأن اسرائيل وحدها الحامية الرئيسية لمصالح الدول الصناعية الرأسمالية في وجه الشيوعية ، وحلفائها في الشرق الاوسط (كذا....).

إن سقوط المعسكر الشيوعي ، لابد وان تسقط معه بالضرورة ، كل المغالطات الاسرائيلية وحليفتها الامريكية في المنطقة ، والتي كانت تزعم ، ان مهمة اسرائيل في المنطقة ، هي الحفاظ على مصالح الدول الرأسمالية الصناعية من خطر الشيوعية (كذا ......).

معنى ذلك ، ان الصهيونية تشعر بالقلق الآن لسقوط ورقة المغالطات التي كانت تبرر بها وجودها أولاً ، وتبرر بها حصولها على المساعدات العسكرية والمالية والسياسية من الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ، ثانياً.

إذن.. فلابد لاسرائيل ، ولحليفتها الادارة الامريكية معها ، من الترويج لعدو وهمي جديد ، والادعاء بأن ذلك العدو الجديد ، يهدد مصالح الدول الرأسمالية الصناعية في الشرق الأوسط. من هو هذا العدو الوهمي الجديد الذي سيكرسه الاعلام الاسرائيلي الصاخب؟ من هو؟ ....

إنه العراق!

نعم يافخامة الرئيس. لقد بدأت أجهزة الاعلام الاسرائيلي ، والمؤسسات الصهيونية في الولايات المتحدة الامريكية بالتمهيد لإبراز العراق بأنه العدو الوهمي الجديد الذي يهدد مصالح الدول الصناعية الكبرى في الشرق الاوسط.

أولى هذه البدايات ، هو مابدأنا نسمعه في وسائل الاعلام الامريكية المتعاطفة مع اسرائيل ، من ان العراق يمتلك رابع أكبر جيش في العالم.

إنهم يضعون السم بالدسم ، كما يقول المثل الشعبي.

منذ أيام قرأت خبراً صغيراً أوردته صحيفة الواشنطن بوست الامريكية ، يقول: «اجتمع خبراء استراتيجيون امريكيون في تل ابيب مع نظرائهم في الجيش الاسرائيلي في ندوة سرية ، لبحث انعكاسات الخبرة العسكرية التي حصل عليها الجيش العراقي في حربه مع ايران التي استمرت ثمانية أعوام على قضية السلام في الشرق الاوسط».

والخبر كما يبدو يحمل دلالات كثيرة. والشيء الأساسي فيه ، انه يعكس تنسيقاً استراتيجياً بين القيادتين العسكريتين في الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل.

واذا أضفنا الى الدلالات الكثيرة للخبر ، ما بدأنا نسمعه ، من تهديد امريكي في حال استخدام العراق لسلاحه الكيماوي المزدوج ، لأصبحت الصورة واضحة لدينا ، وهي وجود إصرار امريكي ـ اسرائيلي على ابراز العراق ، بأنه العدو للمصالح الامريكية في المنطقة.

فخامة الرئيس صدام حسين ،

من خلال قراءة مسلسل الحروب الامريكية في العالم ضد القوى السياسية والأنظمة الوطنية التي ترفض ان تكون مطية للنفوذ الامريكي ، فإننا نجد ، ان الولايات المتحدة الامريكية ترفض المواجهة العسكرية المباشرة مع الدول المعادية لهيمنتها من دول العالم الثالث النامي.

فبعد هزيمتها في فيتنام ولاوس ، تخلت الولايات المتحدة عن أسلوب المواجهة المباشرة ، ولجأت بدلاً من ذلك الى أسلوب «البلقنة».

حقيقة أساسية :

لن تلجأ الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل الى اعلان الحرب العسكرية المباشرة ضد العراق. لأنها عندما تفعل ذلك ، فستقف جميع الدول العربية والاسلامية ، وشعوبها معكم . وستكون فرصة ذهبية لإنزال الهزيمة العسكرية ، والسياسية في القوات الامريكية المعتدية على العراق (عند حصول هذا الحدث).

في النتائج والتوقعات :

اسمحوا لي يافخامة الرئيس، أن أطرح النتائج والتوقعات التالية ، عن الأسلوب الذي ستنفذه الادارة الامريكية الحالية لتدمير القوة العسكرية العراقية ، وأنا أرجو ألاتكون توقعاتي صحيحة. وفي هذا الحال ، أرجو المعذرة مسبقاً ، إن شغلت وقتكم الثمين بشيء يستحيل تحققه.

١ ـ في النتائج: ترى الادارة الامريكية للرئيس بوش ومعها القيادة العسكرية الاسرائيلية ، ان امتلاك العراق للأسلحة الصاروخية البعيدة المدى ، والتي استخدمت دون مبرر في ضرب العاصمة الايرانية طهران خلال الحرب السابقة ، لاأعادها الله ، وامتلاك العراق للكيماوي المزدوج ، يشكلان خطراً استراتيجياً علي اسرائيل ، وعلى المصالح الامريكية ونفوذها في منطقة الخليج خصوصاً . ولن تسمح الادارة الامريكية بأن تكون مصالحها ، وكذلك نفوذها ، وكذلك المدن الاسرائيلية تحت رحمة السلاح العراقي التدميري.

٢ ـ في التوقعات: أتوقع ان تلجأ الادارة الامريكية الى افتعال نزاع بينكم وبين احدى دول الجوار لكم ، بهدف تخريب البيئة الاقليمية الاستراتيجية لكم ، ولإظهاركم أمام دول المنطقة والعالم ، بأنكم وما تملكون من اسلحة متطورة ، تهددون الأمن الاقليمي لجيرانكم.

أتوقع افتعال صدام مسلح ، يسبقه نزاع سياسي ، أو حدودي بينكم وبين احدى الدول المجاورة لكم. وعندها فقط ، ستقدم الولايات المتحدة الامريكية دعمها العسكري لتلك الدولة التي سينشأ بينكم وبينها النزاع ، لاسمح الله. بهدف تبرير حرب امريكية ضدكم لتدمير القوة الصاروخية لجيشكم.

فخامة الرئيس صدام حسين:

أرجو ألا تتحقق توقعاتي ، ولكن أرجو أن تقدروا قلقي على العراق ، بالمقابل.

والله يحفظكم ويحفظ العراق وشعبه

المخلص/ عثمان عثمان (٦١)

أبوظبي ٩/٥/١٩٩٠م

محصلة ما سبق، هو أن صدام حسين أخطأ في قراءة الواقع العالمي والتطورات العالمية الناجمة عن بداية إنهيار الإتحاد السوفييتي الذي كان يمثل العدو «الوهمي» للإدارات الأمريكية المتعاقبة طيلة فترة الحرب الباردة.
بالتالي، فهو اختار توقيتاً خاطئاً لغزوه.

رابعاً ـ الخطأ في عدم قراءة الموقف الصهيوني :

في المنظور الاستراتيجي، فإن سقوط الاتحاد السوفييتي السابق شكل مأزقاً كبيراً للصهيونية وكيانها الاستيطاني في فلسطين المحتلة. والسبب في ذلك، أن الصهيونية كانت تروج في أوروبا الغربية والدول الرأسمالية عموماً، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، على أنها حامية مصالح العالم الحر في وجه الشيوعية، وامتداداتها وحلفاؤها في الشرق الأوسط، مركز العالم. فسقوط الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٠، كان يعني سقوط ورقة «العدو الوهمي» الذي كانت تبتز به الصهيونية دول العالم الرأسمالي لتبرير دعم الكيان الإستيطاني.
وبالتالي، كان على القيادة الصهيونية على المستوى العالمي، ومن مركزها في واشنطن، أن تبحث عن عدو «وهمي» جديد لاستمرار ابتزازها لتبرير الدعم للكيان الإسرائيلي على اعتباره ضحية هذا العدو الجديد.

إن مسألة «العدو الوهمي» تشكل العمود الفقري للاستراتيجيتين: الأمريكية، والصهيونية. ومن الواضح، أن القيادة العسكرية للبعث العراقي لم تستوعب هذه المسألة في الدائرة الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة وحليفتها القيادة الصهيونية.

بل إن غزو صدام حسين للكويت فيما بعد، جاء ليعطي المصداقية للتحذيرات الصهيونية والأمريكية من أن الخطر على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، هو صدام حسين، وليس الغزو الإسرائيلي للبلاد العربية. مما يعني، أن صدام حسين كان غافلاً كلياً، عن قراءة حقيقة الموقف الصهيوني في التعاطي مع التطورات العالمية. وهو خطأ سياسي واستراتيجي فادح قاده إلى حتفه السياسي على أرض الواقع يوم الثاني من أغسطس ١٩٩٠.

خامساً ـ الخطأ في عدم قراءة الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية عموماً، وتجاه منطقة الخليج خصوصاً:

الملفت للنظر في متابعة مسيرة قيادة صدام حسين لنظام البعث العسكري في العراق، هو هذا الإصرار من سيادته، على الجهل، أو تجاهل قراءة الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية. وهي الاستراتيجية التي ارتبط بها مصير المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى يومنا هذا. بل إن هذه الاستراتيجية نشأت عقب مرحلة الصراع السياسي العلني بين الولايات المتحدة وبريطانيا في المنطقة العربية، وامتدت شرقاً إلى الساحة العراقية ذاتها، ومن قبلها إلى الساحة المصرية عبر الدعم الأمريكي العلني لحركة ٢٣ يوليو المصرية في مرحلة إسقاط النظام الملكي، على الأقل.

ولعل نظرية/ملء الفراغ السياسي/ لرحيل الاستعمار البريطاني عن مصر ومنطقة الخليج العربي التي بشر بها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق-في حينه- جون فوستر دالاس، كانت تعكس بشكل علني خطوط الاستراتيجية الأمريكية باحتواء المنطقة العربية بما يتفق مع المصالح الاحتكارية الأمريكية والهيمنة.

شكلت الانقلابات العسكرية ضد الأنظمة الحليفة لبريطانيا إحدى أهم عناصر هذه

الاستراتيجية في دائرة التكتيك. ضمن هذا التكتيك للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، جاء انقلاب العميد في الجيش السوري حسني الزعيم في مارس/آذار ١٩٤٨ ليدشن بداية عهد الانقلابات العسكرية ضد الأنظمة الحليفة لبريطانيا، وفي مرحلة لاحقة ضمن لعبة «تغيير الجياد» الأمريكية لإدخال جياد جديدة لضمان «الفوز بالسباق».

وضمن هذا التكتيك للاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، جاء الدعم الأمريكي لحركة ٢٣ يوليو المصرية في «مرحلتها الإنقلابية»، وفيما بعد في مرحلة عهد الرئيس السادات.

وضمن هذا التكتيك للاستراتيجية الأمريكية، جاء الدعم الأمريكي لحركة ١٤ يوليو/تموز في العراق ذاته، وفيما بعد للحركة الإنقلابية التي قادها صدام حسين نفسه عام ١٩٦٨.

مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران وسقوط النظام الشاهنشاهي الحليف لواشنطن ولإسرائيل معاً، وبروز التوجهات الإيرانية الجديدة المعادية للهيمنة الأمريكية، طورت واشنطن استراتيجيتها لإنهاك الثورة الإسلامية الإيرانية المعادية لها بدون قطرة دم أمريكية واحدة، وهذا ما بدا واضحاً في الحرب التي فجرها صدام حسين نفسه ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي امتدت على مدى ثمانية أعوام خرج بنتيجتها نظامه العسكري مثقلاً بالديون الدولية. فهي الديون التي زادت من مأزق الأزمة الذاتية للبعث العسكري فاتجه إلى تصريف تلك الأزمة بغزوه للكويت!

الصراع الدولي هو صراع استراتيجيات متعارضة. ولقد أثبتت مسيرة التاريخ منذ الحرب العالمية الأولى في القرن الماضي حتى الآن، خضوع السياسة الخارجية الأمريكية خصوصاً للخطط الاستراتيجية والتي تخرج من مجمع جهاز الأمن القومي الأمريكي الذي يستفيد من كفاءة العديد من الخبراء الاستراتيجيين ومراكز الدراسات الاستراتيجية، بما يكفل استمرارية الهيمنة الأمريكية واحتكاراتها الصناعية والمالية على العالم.

مع سقوط النظام الشاهنشاهي الحليف الأكبر للمصالح الأمريكية وهيمنتها على منطقة الخليج، سارع خبراء الاستراتيجية الأمريكية لتطوير استراتيجيتهم تجاه المنطقة بهدف استمرار الهيمنة الأمريكية، وضماناً للإبقاء على السيطرة على مصادر النفط الخام التي تختزنها المنطقة، والتي يرتبط بها مصير الاقتصاد العالمي، وفي مقدمته الاقتصاد الأمريكي بكل تأكيد.

في غزوه للكويت، أثبت صدام حسين جهله الفاضح في قراءة الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية عموماً، وتجاه منطقة الخليج خصوصاً.

سادساً ـ الخطأ في عدم القراءة الصحيحة للموقف الإقليمي:

كانت الخارطة السياسية الإقليمية لنظام البعث العسكري العراقي غداة غزوه للكويت كما يلي:
إيران، الجارة الشرقية له، ما تزال جراحها تنزف من جراء حرب السنوات الثمان التي شنها نظام بغداد ضدها. فهي بالتالي، ما تزال في دائرة العدو له، ولا يمكن أن تؤيده في مشروع الغزو.
سوريا، الجارة الغربية له، وقفت ضده منذ اليوم الأول للحرب العراقية-الإيرانية، بل وقفت إلى جانب إيران سياسياً واقتصادياً.
تركيا، جارته الشمالية، حليفة عسكرية وثيقة للولايات المتحدة الأمريكية، وللأخيرة قواعد عسكرية جوية مهمة في الأراضي التركية.
السعودية، جارته الجنوبية، ذات نظام ملكي أولاً. كما أنها عضو أساسي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إضافة إلى ذلك، فهي-أي السعودية- دولة مركزية في منظمة الدول الإسلامية، والعالم الإسلامي والعربي.
الأردن، جاره الغربي، نظام ملكي ينتمي إلى نفس الأسرة الملكية التي كانت تحكم العراق قبل الحركة الإنقلابية الدموية في ١٤ يوليو/تموز ١٩٥٨ التي أطاحت بذلك النظام الملكي في بغداد.
وفي النتيجة، فإن جميع دول الجوار الإقليمي لنظام البعث العسكري في بغداد، كانت معارضة لنظامه السياسي المعادي بطبيعته الإنقلابية لهذه لأنظمة. وبعض تلك الأنظمة كانت قد خاضت معه حرباً دامية، مثل إيران. مما يعني لأقل الناس دراية بالشأن السياسي والعلاقات الدولية، أن جميع دول الجوار الإقليمي لنظام صدام حسين، كانت تعارض غزوه الخاطئ واللامسؤول للكويت.
إنه لأمر مثير للحيرة والتساؤلات، كيف أن صدام حسين لم يقرأ هذه الخارطة السياسية الإقليمية المحيطة به قبل قراره الأكثر خطورة بغزو جارته الصغيرة في حجم سكانها، الغنية بمواردها النفطية التي يرتبط بها الاقتصاد الرأسمالي العالمي عموماً، والاحتكارات النفطية الأمريكية خصوصاً، الكويت.

إضافة إلى ذلك، فهناك تطور مهم حدث في لبنان صيف عام ١٩٨٩، وهو نجاح مؤتمر الطائف الذي حقق المصالحة لأول مرة بين فئات الشعب اللبناني، وأنهى الحرب الأهلية فيه. وهي إصلاحات تكرست في تعديلات على الدستور اللبناني. أي أن الحرب الأهلية اللبنانية التي امتدت زهاء ١٥ عاماً توقفت في العام التالي لتوقف الحرب العراقية-الإيرانية. مما كان يعني في المنظور الاستراتيجي للمنطقة العربية عموماً، والخليجية خصوصاً، فترة سلمية لالتقاط الأنفاس والتوجه نحو الإندفاع باتجاه الرقي في برامج التنمية الإقتصادية للعراق وإيران وجميع دول الخليج العربية، إلى جانب سوريا ولبنان، والأردن بالضرورة. ومثل هذا التوجه نحو إعادة بناء المنطقة العربية اقتصادياً لا يلقى القبول الصهيوني والأمريكي. فمثل هذا البناء الإقتصادي سيؤدي تلقائياً إلى الإبتعاد بالمنطقة العربية والإسلامية عن التبعية للإحتكارات الأمريكية. خاصة، وأنه لم يكن هناك في منطقة الخليج وجود لأية سفينة حربية أمريكية منذ سقوط الحكم الشاهنشاهي.

مثل هذه الرؤية المستقبلية لاقتصاد المنطقة العربية، كانت بعيدة عن ذاكرة صدام حسين وحاشيته من البعث العسكري.

سابعاً: الخطأ في عدم الانسحاب من الكويت امتثالاً لقرارات مجلس الأمن:

منذ اليوم الأول للغزو العسكري العراقي للكويت في ٢ أغسطس/آب ١٩٩٠ وحتى اليوم الذي سبق الحرب التي شنها التحالف الدولي ضده بقيادة الولايات المتحدة فجر السادس عشر من يناير/كانون الثاني ١٩٩١، أي على مدى أربعة شهور ونصف، أصدر مجلس الأمن الدولي القرارات الحازمة التالية العقابية والداعية بانسحابه الفوري:

القرار الأول برقم ٦٦٠ بتاريخ ٣ أغسطس/آب ١٩٩٠.

القرار الثاني برقم ٦٦١ بتاريخ ٦ أغسطس آب ١٩٩٠.

القرار الثالث برقم ٦٦٣ بتاريخ ٩ أغسطس/آب ١٩٩٠.

القرار الرابع برقم ٦٦٤ بتاريخ ١٨ أغسطس/آب ١٩٩٠.

القرار الخامس برقم ٦٦٥ بتاريخ ٢٥ أغسطس/آب ١٩٩٠

القرار السادس برقم ٦٦٦ بتاريخ ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٠.

القرار السابع برقم ٦٦٧ بتاريخ ١٦ سبتمبر/أيلول ١٩٩٠.

القرار الثامن برقم ٦٦٩ بتاريخ ٢٤ سبتمبر/أيلول ١٩٩٠.

القرار التاسع برقم ٦٧٠ بتاريخ ٢٥ سبتمبر/أيلول ١٩٩٠.

القرار العاشر برقم ٦٧٤ بتاريخ ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠.

القرار الحادي عشر برقم ٦٧٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر/تشرن الثاني ١٩٩٠.

القرار الثاني عشر برقم ٧٧٨ بتاريخ ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٠. (٦٢)

مجموعها اثنا عشر قراراً. ومعلوم أن الحرب التي قادها التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضده بدأت يوم ١٦ يناير/كانون الثاني ١٩٩١. وانتهت باستسلام القوات العراقية للتحالف الدولي يوم ٢٨ فبراير/شباط بعد ٤٣ يوماً من الحرب الجوية، وفي المرحلة الأخيرة اتخذت شكل الحرب البرية بالمدرعات، حيث استطاع التحالف الدولي تحييد اثنين وأربعين فرقة عراقية في الكويت وتم أسر (٦٢,٠٠٠) اثنان وستون ألفاً منها (٦٣).

المعنى الواضح لتلك القرارات الاثنا عشر ومداها الزمني الذي زاد على أربعة أشهر، أن الباب كان مفتوحاً أمام صدام حسين ليتراجع عن خطوته الإنتحارية تلك، إلا أنه بقي مصراً على استمرار غزوه الكويت، معتقداً أنه سيهزم قوات التحالف الدولي! وكانت النتيجة معروفة تماماً.

والعبرة الثانية الأكثر أهمية في هذه القرارات عن مجلس الأمن الدولي، هو أنها تدحض وبشكل كامل، كافة المزاعم القائلة بأن الحرب الدولية ضد نظام صدام حسين العسكري كانت نتيجة مؤامرة نفذها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولو أن صدام حسين استجاب لهذه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، لما حدثت الحرب الدولية ضده. وحتى مع افتراض حدوثها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية منفردة عقب امتثال صدام حسين لقرارات مجلس الأمن وانسحابه من الكويت قبل بدء الحرب الدولية ضده، فإن النصر كان يمكن أن يكون حليفه بكل تأكيد. حيث إنه في هذه الحالة المفترضة، يكون معتدى عليه رغم امتثاله للشرعية الدولية، وتكون الحرب عدواناً عليه في أرضه الوطنية.

ثامناً ـ الخطأ في الاستمرار بقيادة نظامه السياسي رغم استسلامه العسكري للولايات المتحدة وتعهده بتدمير أسلحته وقبوله استمرار فرض العقوبات الدولية عليه:

استسلم صدام حسين لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة يوم ٢٨ فبراير/شباط ١٩٩١، ووافق على وقف إطلاق النار بعد أن تم أسر (٦٢,٠٠٠) اثنين وستين ألفاً من قواته في الكويت على يد قوات التحالف الدولي التي شاركت بها قوات من عدة دول عربية.

على الصعيد السياسي لانعكاسات الغزو الفاشل ذاك، أصدر صدام حسين قراراً في ٣ مارس/آذار ١٩٩١ أي بعد ثلاثة أيام من وقفه لإطلاق النار، يعلن فيه إلغاء جميع القوانين التي اتخذها بعد غزوه الكويت واعتبرها محافظة ضمن الجمهورية العراقية.

إلا أن الهزيمة السياسية الكبرى التي اعترف بها صدام حسين وتداعياتها المأساوية، كانت بقبوله قرار مجلس الأمن الدولي ٦٨٧ بتاريخ الثالث من أبريل/نيسان ١٩٩١، واستمراره في قيادة نظامه العسكري بذات النهج الفردي. ففي هذا القرار تعهد نظام البعث العسكري في بغداد بدفع التعويضات لكل من لحقه ضرر من الغزو العسكري العراقي للكويت بما في ذلك حكومة الكويت، ومواطنوها، والممتلكات العامة، والدول الأخرى والأجانب العاملون في الكويت، أو لهم مصالح تضررت بالغزو.

كما تضمن القرار ٦٨٧ التزاماً دقيقاً على حكومة بغداد بتدمير جميع الأسلحة الصاروخية لديه التي يزيد مداها عن (١٥٠) مائة وخمسين كيلومتراً، وتدمير منصاتها. على أن يتم هذا التدمير بإشراف ممثلين من لجنة خاصة من الخبراء الدوليين انتدبهم مجلس الأمن.

كما تضمنت الفقرة (ج) بجميع بنودها من القرار المذكور لمجلس الأمن (٦٨٧) التخلي عن جميع الأسلحة البيولوجية والنووية وما يدخل في صناعتهما وبتدمير ما يوجد من مخزون لها لدى حكومة بغداد تحت إشراف اللجنة الدولية الخاصة.

وفي المحصلة السياسية، فإن قبول صدام حسين بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ المؤرخ في ٣

أبريل/نيسان ١٩٩١ جعل من نظام البعث العسكري العراقي نظاماً سياسياً «منقوص السيادة» وخاضعاً لمجلس الأمن الدولي. وتحت وصايته السياسية والعسكرية في الواقع العملي. وبالرغم من هذا التراجع السياسي الخطير جداً في مسيرة وأداء النظام العسكري العراقي، فإنه بقي يواصل مهمته في تنفيذ كافة بنود قرارات مجلس الأمن، في ذات الوقت الذي تستمر فيه العقوبات الدولية بما فيها استمرار الحصار الجوي والبحري، وبمنع الاتصالات الدولية عنه.

وفيما يلي النص الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ الذي قبل به نظام البعث العسكري برئاسة صدام حسين بعد ٤٨ ساعة من صدوره للأهمية، ولتجدد النزاع حول تفسيره بين الفينة والأخرى.

قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧

«٣ أبريل ١٩٩١»

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ و٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ و٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في آب/أغسطس ١٩٩٠ و٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/ أغسطس. ١٩٩ و٦٦٥ (المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ و٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤أيلول/سبتمبر (١٩٩٠) و٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠و ٦٧٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ و٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ و٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ في ٢ آذار/مارس ١٩٩١.

وإذ يرحب برجوع السيادة والإستقلال والسلامة الإقليمية للكويت وبعودة حكومتها الشرعية.

وإذ يؤكد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتهما الإقليمية

واستقلالهما السياسي، ويحيط علماً بالنية التي أعربت عنها الدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت بموجب الفقرة ٢ من القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) على إنهاء وجودها العسكري في العراق في أقرب وقت ممكن تمشياً مع الفقرة ٨ من القرار ٦٨٦ (١٩٩١).

وإذ يؤكد من جديد ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق في ضوء غزوه للكويت واحتلاله لها بصورة غير مشروعة.

وإذ يحيط علماً بالرسالة الموجهة من وزير خارجية العراق في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٩١ والرسائل الموجهة عملاً بالقرار ٦٨٦ (١٩٩١).

وإذا يحيط علماً بأن العراق والكويت، بوصفهما دولتين مستقلتين ذوات سيادة، قد وقعا في بغداد في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ على «محضر متفق عليه بين الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف بالأمور ذات العلاقة»، معترفين بذلك رسمياً بالحدود بين العراق والكويت وبتخصيص الجزر. وقد سجل هذا المحضر لدى الأمم المتحدة وفقاً للمادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، واعترف فيه العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ تموز / يوليه ١٩٣٢، الذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٠ آب / أغسطس ١٩٣٢.

وإدراكاً منه لضرورة تخطيط الحدود المذكورة.

وإدراكاً منه أيضاً للبيانات الصادرة عن العراق والتي يهدد فيها باستعمال أسلحة تنتهك التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، الموقع عليه في جنيف في ١٧حزيران /يونيو ١٩٣٥، ولسابقة استخدامه للأسلحة الكيميائية، وإذا يؤكد أن أي استعمال آخر لهذه الأسلحة من جانب العراق سوف تترتب عليه عواقب وخيمة.

وإذا يشير إلى أن العراق كان قد وقع على الإعلان الصادر عن جميع الدول المشتركة في مؤتمر الدول الأطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٣٥ والدول المعنية الأخرى، المنعقد في باريس في الفترة من ٧ إلى ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٩، والذي حدد الهدف المتمثل في إزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على الصعيد العالمي، وإذ يشير أيضاً إلى أن العراق قد وقع على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)

والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المؤرخة في ١٠ نيسان / أبريل ١٩٧٣.

وإذا يلاحظ أهمية تصديق العراق على هذه الاتفاقية.

وإذا يلاحظ علاوة على ذلك أهمية انضمام جميع الدول إلى هذه الاتفاقية، ويشجع مؤتمر استعراض الاتفاقية المقبل على تعزيز قوة الاتفاقية وكفاءتها ونطاقها العالمي.

وإذ يؤكد أهمية قيام مؤتمر نزع السلاح بالتبكير باختتام أعماله المتعلقة بإعداد اتفاقية للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية والانضمام إليها على الصعيد العالمي.

وإذ يعلم باستعمال العراق لقذائف تسيارية في هجمات لم يسبقها استفزاز ومن ثم بضرورة اتخاذ تدابير محددة فيما يتعلق بهذه القذائف الموجودة في العراق.

وإذا يساوره القلق بسبب التقارير التي لدى الدول الأعضاء والتي تفيد بأن العراق قد حاول الحصول على مواد لبرنامج لإنتاج الأسلحة النووية بما يتنافى مع التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الصادرة في أول تموز / يوليه ١٩٦٨.

وإذ يشير أيضاً إلى الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم الشرق الأوسط، وإدراكاً منه للتهديد الذي تشكله جميع أسلحة التدمير الشامل على السلم والأمن في المنطقة، ولضرورة العمل على إنشاء منطقة خالية من هذه الأسلحة في الشرق الأوسط.

وإدراكاً منه أيضاً للهدف المتمثل في تحقيق رقابة متوازنة وشاملة للأسلحة في المنطقة، وإدراكاً منه كذلك لأهمية تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه باستخدام جميع الوسائل المتاحة، ومنها إقامة حوار فيما بين دول المنطقة.

وإذا يلاحظ أن القرار ٦٨٦ (١٩٩١) قد أذن برفع التدابير المفروضة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) من حيث انطباقها على الكويت.

وإذ يلاحظ أنه رغم التقدم الجاري إحرازه بصدد الوفاء بالالتزامات المقررة بموجب القرار ٦٨٦ (١٩٩١)، فإن مصير الكثير من الرعايا الكويتيين ورعايا بلدان ثالثة مازال مجهولاً، كما أن هناك ممتلكات لم ترد بعد.

وإذ يشير إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن التي فتح باب التوقيع عليها في نيويورك في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، والتي تصنف جميع أعمال أخذ الرهائن على أنها مظاهر للإرهاب الدولي.

وإذ يشجب التهديدات الصادرة عن العراق إبان النزاع الأخير باستخدام الإرهاب ضد أهداف خارج العراق وبقيام العراق بأخذ رهائن.

وإذ يشجب التهديدات الصادرة عن العراق إبان النزاع الأخير باستخدام الإرهاب ضد أهداف خارج العراق وبقيام العراق بأخذ رهائن.

وإذ يحيط علماً مع شديد القلق بتقريري الأمين العام المؤرخين ٣٠ آذار/مارس ١٩٩١ و٢٨ آذار/مارس ١٩٩١، وإدراكاً منهم بضرورة التربية العاجلة للإحتياجات الإنسانية في الكويت والعراق.

وإذ يضع في اعتباره هدفه المتمثل في إحلال السلم والأمن الدوليين في اعتباره هدفه المتمثل في إحلال السلم والأمن الدوليين في المنطقة على النحو المحدد في قرارات صادرة مؤخراً عن مجلس الأمن.

وإدراكاً منه لضرورة اتخاذ التدابير التالية بموجب الفصل السابع من الميثاق.

١- يؤكد جميع القرارات الثلاثة عشر المشار إليها أعلاه، عدا ما يجرى تغييره صراحة أدناه تحققاً لأهداف هذا القرار، بما في ذلك تحقيق وقف رسمي لإطلاق النار.

ألـف

٢- يطالب بأن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر، على النحو المحدد في «المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف، والأمور ذات العلاقة» الذي وقعاه ممارسة منهما لسيادتهما في بغداد في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، وسجل لدى الأمم المتحدة ونشرته الأمم المتحدة في الوثيقة ٧٠٦٣، مستعيناً بالمواد المناسبة. بما فيها الخريطة الواردة في وثيقة مجلس الأمن ٢٢٤١٢/أس، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن ذلك في غضون شهر واحد.

٤- يقرر أن يضمن حرمة الحدود الدولية المذكورة أعلاه وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة حسب الإقتضاء لتحقيق هذه الغاية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

بـــاء

٥- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في غضون ثلاثة أيام إلى مجلس الأمن للموافقة، وبعد التشاور مع العراق والكويت، على خطة للتوزع الفوري لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة خور عبدالله ومنطقة منزوعة السلاح، تنشأ بموجب هذا، تمتد مسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلو مترات داخل الكويت من الحدود المشار إليها في «المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف، والأمور ذات العلاقة الموقع في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣. وللردع عن انتهاكات الحدود من خلال وجودها في المنطقة المنزوعة السلاح ومراقبتها لها. ولمراقبة أي أعمال عدوانية أو يحتمل أن تكون عدوانية تشن من أراضي إحدى الدولتين على الأخرى، وأن يقدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقارير بصفة منتظمة عن عمليات الوحدة، وبصفة فورية إذا وقعت انتهاكات خطيرة للمنطقة أو تعرض السلم لتهديدات محتملة.

٦- يلاحظ أنه بمجرد أن يخطر الأمين العام مجلس الأمن بإنجاز توزع وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة ستتهيأ الظروف اللازمة للدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت عملاً بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) كي تنهي وجودها العسكري في العراق تمشياً مع القرار ٦٨٦ (١٩٩١).

جيــم

٧- يدعو العراق إلى أن يؤكد من جديد، دون أي شرط، التزاماته المقررة بموجب برتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها لوسائل الحرب البكتريولوجية، الموقع في جنيف في في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٣٥، وأن يصدق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك

الأسلحة، المؤرخة في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٣.

٨- يقرر أن يقبل العراق، دون أي شرط، القيام، تحت إشراف دولي، بتدمير ما يلي أو إزالته أو جعله عديم الضرر:

(أ) جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع.

(ب) جميع القذائف التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلو متراً والقطع الرئيسية المتصلة بها، ومرافق إصلاحها وإنتاجها.

٩- يقرر، تنفيذاً للفقرة ٨ أعلاه، ما يلي:

(أ) يقدم العراق إلى الأمين العام في غضون خمسة عشر يوماً من اعتماد هذا القرار، بياناً بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة في الفقرة ٨، ويوافق على إجراء تفتيش عاجل في الموقع، على النحو المحدد أدناه.

(ب) يقوم الأمين العام، بالتشاور مع الحكومات المناسبة، وعند الاقتضاء مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وفي غضون خمسة وأربعين يوماً من صدور هذا القرار، بوضع خطه، وتقديمها إلى المجلس للموافقة عليه، تدعو إلى إنجاز الأعمال التالية في غضون خمسة وأربعين يوماً من هذه الموافقة:

«١» تشكيل لجنة خاصة، تقوم على الفور بأعمال تفتيش في الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف، استناداً إلى تصريحات العراق وما تعينه اللجنة الخاصة نفسها من المواقع الإضافية.

«٢» تخلي العراق للجنة الخاصة، عن حيازة جميع المواد المحددة بموجب الفقرة ٨ (أ) أعلاه، بما في ذلك المواد في المواقع الإضافية التي تعينها اللجنة الخاصة بموجب الفقرة ٩ (ب) «١» أعلاه وذلك لتدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، مع مراعاة مقتضيات السلامة العامة، وقيام العراق، بإشراف اللجنة الخاصة بتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف، بما في ذلك منصات إطلاقها، على النحو المحدد بموجب الفقرة ٨ (ب) أعلاه.

«٣» قيام اللجنة الخاصة بتقديم المساعدة إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون معه على النحو المطلوب في الفقرتين ١٢ و١٣ أدناه.

١٠- يقرر أن يتعهد العراق تعهداً غير مشروط بعدم استعمال أو استحداث أو بناء أو حيازة أي من المواد المحددة في الفقرتين ٨ و٩ أعلاه، ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع اللجنة الخاصة، بإعداد خطة لرصد امتثال العراق لهذه الفقرة والتحقق منه بشكل مستمر في المستقبل. على أن يقدمها إلى مجلس الأمن للموافقة عليها في غضون مائة وعشرين يوماً من صدور هذا القرار.

١١- يدعو العراق إلى أن يؤكد من جديد، دون أي شرط، التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في ١ تموز/يوليو ١٩٦٨.

١٢- يقرر أن يوافق العراق دون أي شرط على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بما ذكر أعلاه، وأن يقدم إلى الأمين العام وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في غضون خمسة عشر يوماً من اعتماد هذا القرار أعلاه بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة أعلاه، وأن يخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استعمالها في الأسلحة النووية للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكي تحتفظ بما لديها وتزيلها، وذلك بمساعدة اللجنة الخاصة وتعاونها حسبما تنص عليه خطة الأمين العام التي نوقشت في الفقرة ٩ (ب) أعلاه، وأن تقبل، وفقاً للترتيبات المنصوص عليه في الفترة ١٣ أدناه، القيام بتفتيش عاجل في المواقع وتدمير جميع المواد المحددة أعلاه، أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، وأن يقبل الخطة التي ترد مناقشتها في الفقرة ١٣ أدناه من أجل رصد امتثاله لهذه التعهدات والتحقق منه بشكل مستمر مستقبلاً.

١٣- يطلب إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يجري فوراً، عن طريق الأمين العام وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة، كما جاء في خطة الأمين العام في الفقرة ٩ (ب) أعلاه، تفتيشاً في الموقع على القدرات النووية للعراق استناداً إلى تصريحات العراق وأي مواقع إضافية تعينها اللجنة الخاصة، وأن يضع خطة لتقديمها إلى مجلس الأمن في غضون خمسة وأربعين يوماً تدعو إلى تدمير جميع المواد المدرجة في الفقرة ١٣ أعلاه أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، حسب الاقتضاء، وأن ينفذ الخطة في غضون خمسة وأربعين يوماً من تاريخ موافقة مجلس الأمن عليها، وأن يضع خطة تراعى فيها حقوق العراق والتزاماته المقررة

بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في ١ تموز/يوليو ١٩٦٨، لرصد امتثال العراق لأحكام الفقرة ١٣ أعلاه والتحقق منه باستمرار في المستقبل، بما في ذلك القيام بجرد جميع المواد النووية الموجودة في العراق التي تخضع للتحقق والتفتيش من قبل الوكالة لتأكيد أن ضمانات الوكالة تشمل جميع الأنشطة النووية ذات الصلة في العراق، وذلك لتقديمها إلى مجلس الأمن لاعتمادها في غضون مائة وعشرين يوماً من تاريخ صدور هذا القرار.

١٤- يحيط علماً بأن الإجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق والواردة في الفقرات ٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ من هذا القرار تمثل خطوات نحو تحقيق إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إيصالها، وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية.

دال

١٥- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن الخطوات المتخذة لتيسير عودة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق، بما في ذلك وضع قائمة بأي ممتلكات تدعي الكويت عدم إعادتها سليمة.

هـاء

١٦- يؤكد من جديد أن العراق، دون المساس بديون والتزامات العراق الناشئة قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ والتي سيجري تناولها عن طريق الآليات العادية، مسؤول بمقتضى القانون الدولي عن أي خسارة مباشرة أو ضرر مباشر، بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية، أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركائها، نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروعين للكويت.

١٧- يقرر أن ما أدلى به العراق من تصريحات منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بشأن إلغاء ديونه الأجنبية باطل ولاغ، ويطالب بأن يتقيد العراق تقييداً صارماً بجميع التزاماته بشأن خدمة وسداد ديونه الأجنبية.

١٨- يقرر أيضاً إنشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات التي تدخل في نطاق

الفقرة ١٦ أعلاه، وإنشاء لجنة لإدارة الصندوق.

١٩- يوعز إلى الأمين العام بأن يضع ويقدم إلى مجلس الأمن، في غضون مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماد هذا القرار، توصيات، لاتخاذ قرار بشأنها، لتمكين الصندوق من الوفاء بمطلب دفع التعويضات التي يثبت استحقاقها وفقاً لأحكام الفقرة ١٨ أعلاه، ومن أجل برنامج لتنفيذ القرارات الواردة في الفقرات ١٦ و١٧ و١٨ أعلاه، بما في ذلك: إدارة الصندوق، وآليات تحديد المستوى المناسب لمساهمة العراق في الصندوق على أساس نسبة مئوية من قيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية من العراق بحيث لا تتجاوز رقماً يقترحه الأمين العام على المجلس، على أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات شعب العراق، وقدرة العراق على الدفع كما تقدر بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية مع مراعاة خدمة الدين الخارجي، واحتياجات الاقتصاد العراقي، واتخاذ ترتيبات لكفالة أداء المدفوعات للصندوق، والطريقة التي ستخصص الأموال وتدفع المطالبات بموجبها، والإجراءات المناسبة لتقييم الخسائر، وتقديم المطالبات والتحقق من صحتها وحل المطالبات المتنازع عليها فيما يتعلق بمسؤولية العراق كما هو منصوص عليه في الفقرة ١٦ أعلاه، وتكوين اللجنة المشار إليها أعلاه.

واو

٢٠- يقرر، مع السريان الفوري، ألا ينطبق حظر بيع أو توريد سلع أساسية أو منتجات غير الأدوية والإمدادات الصحية للعراق، وحظر المعاملات المالية المتصلة بذلك الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، على المواد الغذائية التي تخطر بها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، أو بموافقة تلك اللجنة، بموجب إجراء «عدم الاعتراض» المبسط والمعجل، على المواد والإمدادات اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية كما تحدد في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩١، وفي أية استنتاجات أخرى عن وجود حاجة إنسانية تتوصل إليها اللجنة.

٢١- يقرر أن يستعرض مجلس الأمن أحكام الفقرة ٢٠ أعلاه كل ستين يوماً في ضوء سياسات وممارسات حكومة العراق، بما في ذلك تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات

الصلة، وذلك لغرض تحديد ما إذا كان سيخفض أو يرفع الحظر المشار إليه فيه.

٢٢- يقرر بعد أن يوافق مجلس الأمن على البرنامج الذي تدعو إليه الفقرة ١٩ أعلاه وبعد أن يوافق المجلس على أن العراق أنجز جميع الإجراءات المتوخاة في الفقرات ٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ أعلاه، أن تصبح مقررات حظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة به الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، غير ذات مفعول أو أثر بعد الآن.

٢٣- يقرر، ريثما يتخذ مجلس الأمن إجراء بموجب الفقرة ٢٢ أعلاه، أن تخول لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ استثناءات لحظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق، عندما تكون لازمة، لضمان توافر موارد كافية لدى العراق للاضطلاع بالأنشطة بموجب الفقرة ٢٠ أعلاه.

٢٤- يقرر، وفقاً للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات ذات الصلة التالية له وإلى أن يتخذ مجلس الأمن مقرراً آخر، أن تواصل جميع الدول الحيلولة دون قيام رعاياها ببيع أو توريد ما يلي إلى العراق، أو ترويج أو تيسير هذا البيع أو التوريد، أو إتمامه من أراضيها أو استخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها لهذا الغرض:

(١) الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، بما في ذلك على وجه التحديد البيع أو النقل عن طريق وسائل أخرى لجميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية، بما في ذلك ما يوجه منها للقوات شبه العسكرية، وقطع الغيار والمكونات ووسائل إنتاجها، لهذه المعدات.

(ب) المواد المحددة والمعرفة في الفقرتين ٨ و١٢ أعلاه غير المشمولة بخلاف ذلك أعلاه.

(ج)التكنولوجيا بموجب ترتيبات ترخيص أو غيرها من ترتيبات النقل المستخدمة في إنتاج واستخدام أو تخزين المواد المحددة في الفقرتين الفرعيتين (أ) (ب) أعلاه.

(د) الأفراد أو المواد للتدريب أو خدمات الدعم التقني المتصلة بتصميم أو تطوير أو تصنيع أو استخدام أو صيانة أو دعم المواد المحددة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) أعلاه.

٢٥- يطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية أن تلتزم التزاماً تاماً بالفقرة ٢٤ أعلاه، بغض النظر عن وجود أية عقود أو اتفاقات أو تراخيص أو أية ترتيبات أخرى.

٢٦ يطلب إلى الأمين العام أن يضع في غضون ستين يوماً، بالتشاور مع الحكومات المناسبة،

مبادئ توجيهية، كي يوافق عليها مجلس الأمن، لتيسير التنفيذ الدولي التام للفقرتين ٢٤ و٢٥ أعلاه والفقرة ٢٧ أدناه، وإتاحتها لجميع الدول ووضع إجراء لتحديث هذه المبادئ التوجيهية دورياً.

٢٧- يطلب إلى جميع الدول أن تواصل فرض ما يلزم من الضوابط والإجراءات الوطنية واتخاذها ما يلزم من الإجراءات الأخرى التي تتسق مع المبادئ التوجيهية التي سيضعها مجلس الأمن بموجب الفقرة ٢٦ أعلاه، وذلك لكفالة الامتثال لأحكام الفقرة ٢٤ أعلاه، ويطلب إلى المنظمات الدولية أن تتخذ جميع الخطوات المناسبة للمساعدة في كفالة والامتثال التام لهذا القرار.

٢٨- يوافق على استعراض مقرراته الواردة في الفقرات ٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ أعلاه، باستثناء المواد المحددة والمعرفة في الفقرتين ٨ و١٢ أعلاه، على أساس منتظم وعلى أية حال بعد مرور مائة وعشرين يوماً على صدور هذا القرار، مع مراعاة امتثال العراق لهذا القرار والتقدم العام المحرز نحو تحديد الأسلحة في المنطقة.

٢٩- يقرر أن تتخذ جميع الدول، بما فيها العراق، التدابير اللازمة لكفالة ألا تقدم أية مطالبة بناء على طلب حكومة العراق، أو أي شخص أو هيئة في العراق، أو أي شخص يقدم مطالبة عن طريق أو لصالح أي شخص أو هيئة من هذا القبيل، فيما يتصل بأي عقد أو تعامل آخر تأثر أداؤه بسبب التدابير التي اتخذها مجلس الأمن في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات المتصلة به.

٣٠- يقرر من أجل تعزيز التزامه بتيسير إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى الوطن، أن يقدم العراق كل ما يلزم من تعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، وذلك بتقديم العراق قوائم بأسماء هؤلاء الأشخاص حيثما يوجدون أو أن يكونوا محتجزين وتيسير بحث لجنة الصليب الأحمر الدولية عن الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين ما زالت مصائرهم مجهولة.

٣١- يدعو لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى إبقاء الأمين العام على علم حسب الاقتضاء بجميع الأنشطة التي تضطلع بها فيما يتصل بتيسير الإعادة إلى الوطن أو العودة لجميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم الموجودين في العراق في ٢ آب/أغسطس

١٩٩٠ أو بعده.

حـاء

يتطلب من العراق أن يبلغ مجلس الأمن بأنه لن يرتكب أو يدعم أي عمل من أعمال الإرهاب الدولي أو يسمح لأي منظمة موجهة نحو ارتكاب هذه الأعمال بالفعل داخل أراضيه وأن يدين بلا لبس جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب ونبذها.

طـاء

٣٢- يعلن أنه، بعد تقديم العراق إخطاراً رسمياً إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن بقبوله الأحكام الواردة أعلاه، يسري وقف رسمي لإطلاق النار بين العراق والكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت وفقاً للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠).

٣٢- يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر وأن يتخذ ما قد يلزم من خطوات أخرى لتنفيذ هذا القرار وضمان السلم والأمن في المنطقة». (٦٤)

أوضحنا فيما سبق طبيعة وتداعيات هذه الأخطاء الاستراتيجية الثمانية الفادحة التي ارتكبها البعث العسكري العراقي بقيادة صدام حسين في غزوه للكويت. وليس معنى هذه الحقيقة أنه كان بريئاً من الأخطاء الاستراتيجية منذ استيلاء حزبه العسكري على السلطة في ١٨ يوليو/تموز ١٩٦٨، بل العكس هو الصحيح.

تقتضي الأمانة التاريخية القول أيضاً، إن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار فرض العقوبات الدولية ضد العراق يستهدف «تخريب» البيئتين: القومية والإسلامية للشعب العراقي بهدف تحويله إلى مجموعات عرقية ودينية متصارعة تؤدي في النتيجة الاستراتيجية إلى «تآكل» الكيان العراقي الواحد الموحد، ليسهل لواشنطن السيطرة على نفط العراق ونفط المنطقة في الخليج بالتبعية.

والنتيجة الوحيدة للاستمرار في فرض العقوبات الدولية الظالمة على شعب العراق، هي استمرار المعاناة على الشعب وحده دون أن تصيب نظام البعث العسكري. أما المزاعم الأمريكية عن وجود أسلحة دمار شامل لدى نظام بغداد، فهي «أم الأكاذيب» في القرن

الحادي والعشرين.

في المنظور الاستراتيجي، فإن القرار باستمرارية نظام البعث العسكري قائماً في بغداد بعد استسلام قواته في الكويت، وبعد قبوله القرار ٦٨٧ بكامل تفرعاته، كان قراراً أملته اعتبارات سياسية أمريكية لضمان استمرارية الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج، ولتبرير بقاء الأساطيل الأمريكية في المنطقة، لاستنزاف الطاقات المالية لدول الخليج العربية بهدف منعها من التوجه نحو التنمية لشعوبها. وهذا ما تؤكده المناورات السياسية والإعلامية الأمريكية-الصهيونية من التركيز على الخطر المزعوم لنظام صدام حسين على دول المنطقة!

لقد كان بإمكان التحالف الدولي إجبار صدام حسين نفسه على التخلي عن السلطة بعد استسلام قواته في الكويت في ٢٨ فبراير/شباط ١٩٩١. وهذا ما فكر به الجنرال شوارزكوف القائد الأمريكي لقوات التحالف الدولي. إلا أن هذا الجنرال تلقى أمراً من الرئيس الأمريكي جورج بوش يمنعه فيه من تحقيق هذا الهدف السياسي.

سقوط نظام البعث العسكري عقب سقوط مشروع غزوه للكويت، كان يعني وجود نظام جديد ديمقراطي. ومثل هذا النظام القائم على المؤسسات الديمقراطية، لن يتركب أخطاء استراتيجية فادحة مثل تلك التي يرتكبها النظام العسكري الديكتاتوري في بغداد منذ نشأته في ١٤ يوليو/تموز ١٩٥٨.

يجب أن يكون واضحاً للجميع، خصوصاً طليعة المستقبل العراقية (التي لا وجود لها حتى الآن)، إن أي نظام عسكري بديل لنظام صدام حسين هو مطلب أمريكي وصهيوني من شأنه استمرار استنزاف شعب مظلوم. البديل المطلوب، هو نظام ديمقراطي يتضمن نصاً دستورياً وفي ضمير كل أفراد الشعب العراقي، يحظر على كل عسكري عراقي الانضمام إلى الأحزاب السياسية. واستطراداً، حظر نشاط أي حزب سياسي يسعى إلى استقطاب العسكريين في صفوفه.

هذه السلسلة اللا متناهية من الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها قيادة البعث العسكري العراقي ترتبط جدلاً بالأزمة الذاتية لهذا الحزب العسكري. وجوهر أزمته السرطانية، هو عدم اعترافه بـ «الآخر» من منطلق استناده على السلطة من المؤسسة العسكرية وليس من المؤسسات الديمقراطية. فالبعث العسكري العراقي في القاموس السياسي، هو الحرب على

مدار الساعة لاستئصال «الآخر» العراقي.. فما بالك بـ «الآخر» الكويتي أو الإيراني.

تقتضي الأمانة التاريخية، والسياسية، القول: إن الخديعة التي استخدمها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش مع صدام حسين، من خلال السفيرة الأمريكية في بغداد السيدة ابريل غلاسبي كما سبق إيضاحه، كانت الجسر الذي عبرت عليه سلسلة أخطاء صدام حسين بغزوه الكويت. حيث إن الرسالة الشفوية من الرئيس بوش لصدام حسين والتي نقلتها السفيرة غلاسبي يوم ٢٥ يوليو/تموز ١٩٩٠ كانت دعوة أمريكية مكشوفة من بوش إلى صدام حسين بغزو الكويت. إلا أن طالباً في السنة الأولى من دراسته الثانوية، قادر على كشف هذه الخديعة المكشوفة. ولو أن صدام حسين لجأ إلى نقل رسالة بوش فور تلقيه لها لكل من القيادة السعودية، والكويتية، لتغيرت مسيرة حركة التاريخ في المنطقة العربية.

والخلاصة فيما سبق، أن الواقع المأساوي الذي يعيشه شعب العراق نتيجة لتداعيات الحرب الدولية ضده في ١٦ يناير ١٩٩١، والعقوبات الدولية المفروضة عليه منذ السادس من أغسطس/آب ١٩٩٠ ليس نتيجة لمؤامرة أمريكية ضد العراق وشعبه. بل إن المسؤول الأول عن هذا الدمار والواقع المأساوي هو نهج البعث العسكري العراقي وقيادته الفردية البائسة سياسياً واستراتيجياً. وهو النهج الحافل بالأخطاء الاستراتيجية الفادحة في بناء الدولة، وإدارة الأزمات الداخلية والإقليمية.

صحيح أن أمريكا معادية العراق، ولكل ما هو عربي ومسلم، وأوروبي وروسي، وصيني. إلا أن الصحيح أيضاً، أن أخطاء البعث العسكري العراقي بقيادة صدام حسين فتحت الباب على مصراعيه لتنفيذ المخططات الأمريكية العدائية للسيطرة على نفط العراق، وإغراقه في حروبه مع دول الجوار.

الفصل الخامس

نظرية المؤامرة الأمريكية ـ الصهيونية
على الشعب الفلسطيني في الأردن ولبنان
في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي
وفي الضفة وقطاع غزة
منذ انتفاضة الأقصى «٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠»

في سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ حدثت مواجهات دامية بين الميليشيات المسلحة للمنظمات العسكرية الفلسطينية في الشتات المتمركزة في المدن الأردنية، بما فيها العاصمة عمّان من جهة، وبين قوات الجيش الأردني من جهة أخرى. مما دفع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، رحمه الله، إلى أن يدعو لقمة عربية طارئة في القاهرة لوقف تلك المواجهات بل إن عبد الناصر، انتقل إلى جوار ربه وهو يودع القادة العرب الذين شاركوا في تلك القمة.

انتهت المساعي العربية إلى خروج الميليشيات العسكرية الفلسطينية من الأردن، وأسفرت تلك المواجهات عن خسائر بشرية كبيرة في صفوف الميليشيات والجيش الأردني، إلى جانب المدنيين من سكان العاصمة عمّان. إلى جانب الدمار الذي أصاب العديد من الممتلكات والمرافق العامة.

بعد طرد تلك الميليشيات المسلحة من الأردن، صدر الكثير من الكتب والمقالات، تتهم النظام الملكي الأردني بالتآمر مع أمريكا وإسرائيل في الأحداث الدامية تلك، بهدف «اغتيال الثورة الفلسطينية والتآمر عليها»!!. وما تزال الكثير من الكتب التي صدرت عن تلك المنظمات فيما بعد، أطلقت على تلك المصادمات مصطلح «سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ الأسود»!

وإذ اتجهت تلك الميليشيات إلى لبنان فيما بعد، وبلغ عددها ما يزيد عن خمسين ألفاً، اصطدمت بالميليشيات الكتائبية المعادية لكل ما هو عربي وإسلامي في مارس ١٩٧٥، تفجرت على إثرها ما عرف في حينه بالحرب الأهلية اللبنانية والتي استمرت «١٤» أربعة عشر عاماً، تخللها الإجتياح الإسرائيلي إلى بيروت في يونيو/حزيران ١٩٨٢، والذي ادى إلى طرد تلك الميليشيات وقائدها ياسر عرفات من لبنان في أكتوبر من العام ذاته.

تمتلئ المكتبات العربية بالعديد من الكتب التي ألفها أنصار الميليشيات الفلسطينية في لبنان بقيادة ياسر عرفات زعيم حركة «فتح»، والتي تتركز حول تفسير ما جرى لتلك الميليشيات وطردها من لبنان، بأنه نتيجة مؤامرة صهيونية-أمريكية-كتائبية ضدها.

في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ قام الجنرال آرييل شارون وبموافقة ودعم رئيس وزراء إسرائيل في حينه، على مرأى من أجهزة التلفاز العالمية وجمهور المصلين إلى تدنيس الحرم القدسي. مما دفع المصلين إلى التصدي لشارون وجحافل الشرطة الإسرائيلية المحيطة به. وكان أن تفجرت شرارة الإنتفاضة الفلسطينية المعاصرة، والتي يطلق عليها انتفاضة الأقصى.

وحيث عجز باراك عن السيطرة على الانتفاضة التي امتدت لتشمل كل مدن وقرى الضفة والقطاع، بل وشارك بتأييدها عرب ١٩٤٨ وسقط منهم خمسة عشر شهيداً في مواجهات مع الشرطة الإسرائيلية، فقد استقال الجنرال باراك، وتداعى الإسرائيليون إلى انتخابات جديدة لاختيار رئيس وزراء جديد، هو الجنرال شارون.

حدثت انتفاضة الأقصى في عهد سلطة الحكم الذاتي المعروفة بمصطلح «السلطة الوطنية الفلسطينية» التي أفرزها اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بين قيادة «فتح» العرفاتية وحكومة إسحق رابين.

تطورت انتفاضة الأقصى من استخدام سلاح الحجارة في بدايتها، إلى المقاومة المسلحة والعمليات الإستشهادية. كما اتسع نطاقها ليشمل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، أو ما يعرف بالخط الأخضر. واتسمت العمليات التي شهدتها مناطق ١٩٤٨ بتلك الاستشهادية التي كانت تستهدف الفنادق والأسواق المركزية، وتجمعات ووسائل نقل الركاب من عسكريين ومدنيين.

جاء تسارع المقاومة المسلحة الفلسطينية أفقياً وعمودياً رداً على التصعيد العسكري الذي مارسه وما يزال، الجنرال آرييل شارون، إلى جانب الحصار الشامل الذي يطبقه شارون حتى

الآن (نوفمبر ٢٠٠٢) والذي أدى إلى حرمان الشعب الفلسطيني من التنقل داخل المدينة الواحدة.

وبالرغم من أن فصائل المقاومة الفلسطينية التي تقود النضال المسلح في الداخل المحتل وهي، حماس، والجهاد الإسلامي، وكتائب شهداء الأقصى، المجاهدون من حركة «فتح» والجبهتان الشعبية، والديمقرطية لتحرير فلسطين.. تعتبر جميعها، أن ما أوصل أوضاع الشعب الفلسطيني إلى هذا المأزق السياسي، هو انفراد قيادة «فتح» العرفاتية بعقد صفقة أوسلو، وتعهد تلك القيادة بالحفاظ على أمن المستوطنات ومطاردة المقاومين للإحتلال، والقبول بتأجيل البحث في القضايا الأساسية إلى مفاوضات الوضع النهائي. فإن قيادة «فتح» العرفاتية ما تزال تتمسك باتفاقات أوسلو، وتعتبر ما جرى مؤامرة من الليكود الإسرائيلي يستهدف إلغاء اتفاق أوسلو، وإبعاد عرفات عن الساحة السياسية!!.

وبالتالي، فإن قيادة «فتح» العرفاتية تعتبر، أن عملية طرد ميليشياتها المسلحة من الأردن عام ١٩٧٠، ثم من جنوب لبنان وبيروت عام ١٩٨٢، وحرب شارون الجديدة ضد الشعب الفلسطيني بداية عام ٢٠٠١ حتى الآن (نهاية نوفمبر ٢٠٠٢).. جميعها حدثت نتيجة لمؤامرة صهيونية-أمريكية ضد النهج الثوري لحركة «فتح» عموماً، وضد ياسر عرفات زعيم «فتح» خصوصاً!!.

نقد نظرية المؤامرة الصهيونية ـ الأمريكية ضد نهج حركة «فتح» ورئيسها ياسر عرفات

ليس صحيحاً، أن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني منذ أحداث سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ حتى الآن في فلسطين المحتلة، ناجم عن مؤامرة صهيونية-أمريكية تستهدف القضاء على حركة «فتح » بمنهجها السياسي في ظل قيادة ياسر عرفات لها ولمنظمة التحرير الفلسطينية التي يتزعمها عرفات و«فتح» أيضاً.

ما حصل للشعب الفلسطيني في الشتات، في الأردن عام ١٩٧٠، وبعدها في لبنان منذ عام ١٩٧٥ وحتى خروج الميليشيات الفلسطينية المسلحة بقيادة عرفات من بيروت عام ١٩٨٢، ثم ما جرى من حرب فلسطينية-فلسطينية في شمال لبنان قادها ياسر عرفات شخصياً عام ١٩٨٣ وانتهت بطرده منها، وما حصل للشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة منذ انتفاضة الأقصى (٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠) حتى الآن، كان بشكل رئيس بسبب جملة من الأخطاء السياسية والاستراتيجية الفادحة ارتكبتها قيادة ياسر عرفات «الفتحاوية».

مسيرة القضيـة الفلسطينيـة
في ظل قيادة حركة «فتح»

ارتبطت القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٦٥ حتى يومنا هذا، بالنهج السياسي لحركة «فتح» وبأداء قيادة رئيسها ياسر عرفات عبر المراحل التاريخية والسياسية التالية:

١- المرحلة الأولى: مرحلة «الإنفصال» القومي للقضية الفلسطينية عن عمقها القومي العربي. وهي المرحلة التي طبعت ظهور «فتح» السياسي العلني.

ارتبط ظهور حركة «فتح» ومن خلال عمليتها الأولى في الأول من يناير ١٩٦٥ ضد إحدى المنشآت الزراعية اليهودية في أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وبهذا النهج الإنفصالي لها عن العمق القومي العربي، وضمن شعارها الأول، وما يزال حتى يومنا هذا (نوفمبر ٢٠٠٢) المعروف بشعار «فلسطنة» القضية الفلسطينية.

ضمن هذا الشعار، طرحت «فتح» وما تزال، مصطلح الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي». ولقد ترجمت قيادة «فتح» العرفاتية هذا الشعار إلى نهج سياسي طبع مسيرتها السياسية وفكرها السياسي والتنظيمي، وأسلوب عملها على مختلف المستويات.

ضمن هذا الفكر السياسي وأدائها الحركي، اتجهت حركة «فتح» عملياً إلى «فصل» قطاع غزة.

عن الإدارة المصرية التي تولته الأخيرة منذ اتفاقية «رودس» مارس عام ١٩٤٩، كما اتجهت «لفصل» الضفة الغربية عن الوحدة الإندماجية الدستورية لها مع المملكة الأردنية الهاشمية منذ مؤتمر أريحا الشعبي في ديسمبر ١٩٤٨.

عندما ظهرت حركة «فتح» إلى المسرح السياسي بداية عام ١٩٦٥، كانت الضفة الغربية ما تزال تعيش عصرها الذهبي بوحدتها الإندماجية مع المملكة الأردنية الهاشمية. وكان قطاع غزة تحت الإدارة المصرية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

العملية الأولى لمنظمة «العاصفة» وهي الجناح العسكري المؤسس لحركة «فتح» انطلقت من أراضي الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية والتي استهدفت زرع لغم في منشأة زراعية يهودية في الكيان الإسرائيلي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

كانت قيادة «فتح» في حينه في الكويت، بينما كانت قيادة العاصفة جناحها العسكري في سوريا. وفي البيان الذي أصدرته «العاصفة» في إحدى الصحف البيروتية مدفوع الأجر لنشره عن تلك العملية الأولى كشفت «فتح» عن خطها السياسي «الإنفصالي» عن الروابط والعمق القومي للقضية الفلسطينية من خلال اتهامها الحكومات والقيادات العربية «بالتآمر» لمنعهم الشعب الفلسطيني من ممارسة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨!

ومنذ ذلك البيان الأول وحتى يومنا هذا، ما تزال حركة «فتح» تدعو الدول العربية إلى رفع ما تطلق عليه مصطلح «الوصاية» عن القضية الفلسطينية!!. إلا أن «فتح» ومنذ ظهورها وحتى الآن تميز بين مسألتين: «الفصل السياسي» القومي للقضية الفلسطينية عن المصير القومي، والمسألة الثانية، الدعم المالي السخي من الدول العربية لها.

أي أنها تريد من الدول العربية، خصوصاً المصدرة للنفط، أن تكون مصدرً مالياً لتغطية نفقات ميليشياتها وكادرها السياسي وأجهزتها الاستخباراتية، دون التدخل في نهجها السياسي!

٢- المرحلة الثانية : تلك التي تلت الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية والجولان السوري في عدوان الخامس من يونيو/حزيران ١٩٦٧.

في هذه المرحلة خرجت الضفة الغربية من السيادة الأردنية، كما خرج قطاع غزة من السيادة والحماية المصرية له. وكان معنى ذلك في الفكر الإنفصالي لحركة «فتح» وجود مناخ سياسي

يعزز طرحها «الإنفصالي» للتعاطي مع القضية الفلسطينية، وبأن البقية الباقية من فلسطين سقطت بيد إسرائيل بسبب وصاية مصر على قطاع غزة، وبسبب ضم الضفة الغربية للأردن، وعجز هذان البلدان، مصر والأردن عن الدفاع عن قطاع غزة والضفة الغربية (كذا...).

في هذه المرحلة اتسع هامش الحركة الأفقية لـ «فتح» وتضخم حجم ميليشياتها المسلحة، وازداد الدعم المالي الخليجي المؤسس لها خاصة من الكويت والمملكة العربية السعودية. كما تميزت هذه المرحلة بالعلانية المطلقة، وبانتقال قيادتها من الكويت إلى العاصمة الأردنية والعاصمة السورية وكل مدن الأردن وسوريا، بالإضافة إلى زيادة انتشار ميليشياتها في المدن اللبنانية.

الميزة العسكرية لحركة «فتح» في هذه المرحلة، كانت بزيادة حجم العمليات العسكرية لتنظيمها العسكري «العاصفة» ضد المستوطنات الإسرائيلية المحاذية للحدود الأردنية والسورية واللبنانية. هذا إلى جانب ظهور منظمات عسكرية فلسطينية جديدة في سوريا والأردن على خط «العاصفة» في القيام بعمليات من داخل سوريا والأردن ضد أهداف مدينة إسرائيلية حدودية.

٣- **المرحلة الثالثة**: تميزت بنهج «عسكرة» الشعب الفلسطيني في الشتات. ففي غمرة تدفق الدعم المالي الخليجي السخي جداً بعشرات الملايين من الدولارات لحركة «فتح» اتجهت الحركة إلى تجنيد عشرات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في سوريا ولبنان والأردن ضمن ميليشياتها المسلحة وبرواتب تفوق ما كان يتفاضاه الجندي الأردني أو السوري أو اللبناني، أو حتى السعودي أو الكويتي! وهذا ما عزز ترويج نهج «فتح» بالانفصال القومي للقضية الفلسطينية سياسياً، وبانتشار مصطلحها السياسي والعسكري «فلسطنة» الكفاح المسلح، و الصراع «الفلسطيني-الإسرائيلي».

في هذه المرحلة ازداد حجم الميليشيات العسكرية التي كانت «العاصفة» والمنظمات الفلسطينية الأخرى التي تبعتها ضد المواقع الحدودية الإسرائيلية انطلاقاً من الحدود الأردنية والسورية واللبنانية.

كما ازداد الحضور السياسي الأفقي لـ «فتح» في الساحة الأردنية خصوصاً، وفي سوريا ولبنان ودول الخليج العربية عموماً.

٤- **المرحلة الرابعة**: تميزت بانفراد حركة «فتح» بتمثيل الشعب الفلسطيني في الشتات، وبتنصيب ياسر عرفات بدعم من الدول العربية والخليجية خصوصاً، ملكاً على الشعب الفلسطيني في الشتات، ورئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ سبتمبر ١٩٦٨ بدلاً من رئيسها المعين من قبل القمة العربية في عام ١٩٦٤ يوم تأسيس المنظمة، المرحوم أحمد الشقيري.

٥- **المرحلة الخامسة**: هي مرحلة اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣، وما أفرزته من منح إسرائيل لياسر عرفات سلطة حكم ذاتي، مقابل التخلي عن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والتعهد بحماية أمن إسرائيل لدى الشعب الفلسطيني.

٦- **المرحلة السادسة**: هي مرحلة انتفاضة الأقصى التي بدأت في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وما تبعها من تطورات حتى يومنا هذا (نوفمبر ٢٠٠٢).

تلك هي المراحل التاريخية الستة التي ارتبطت بمسيرة حركة «فتح» وانعكاسات تلك المسيرة على مجمل الأوضاع في المنطقة العربية، والشعب الفلسطيني في الشتات، وفي الداخل المحتل.

في الواقع السياسي والتاريخي، ظهرت حركة «فتح» من خلال تنظيمها العسكري «**العاصفة**» في الأول من يناير ١٩٦٥ بالعملية التي انطلقت من إحدى قرى لواء نابلس ضد منشأة زراعية يهودية حدودية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وكان ياسر عرفات مؤسس «فتح» وزعيمها يقيم في الكويت حينها.

وفي الواقع السياسي والتاريخي، فقد انتهت حركة «فتح» عملياً يوم ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٢ عندما قام ياسر عرفات بتسليم مناضلي الجبهة الشعبية، بمن فيهم أمينها العام أحمد سعدات إلى حراسة أمريكية وبريطانية بسبب قيام مناضلي الجبهة باغتيال أحد أبرز قادة اليمين المتطرف الإسرائيلي المدعو رحبعام زئيفي.

الظروف الإقليمية لنشأة «فتح»

لعل من الأهمية بمكان دراسة الظروف الإقليمية التي نشأت حركة «فح» في طياتها. والسبب الرئيسي في هذه المسألة، أن حركة «فتح» لم تنشأ في فلسطين المحتلة، بل نشأت في الكويت، وهي الدولة العربية الغنية بصادراتها النفطية، الصغيرة جرافياً بمساحتها، والقليلة العدد بسكانها الذين لم يكن عددهم يتجاوز عام ١٩٦٥ نصف مليون.

ولأن الحكم في الكويت كان، وما يزال، أميرياً، فإنها ومن واقعها الجيوسيولوجي، ورغم دستورها الديمقراطي ودعمها لدول الصمود العربية، فإنها كانت بمنأى عن الصراعات الحزبية التي شهدتها العواصم «المركزية» العربية منذ مطلع الخمسينيات. كما لم تكن ساحة مركزية للصراع العربي–الإسرائيلي.

من هنا، فإن نشوء حركة «فتح» في الكويت لم يكن مصادفة. حيث إن العواصم «المركزية» في دمشق وعمّان وبيروت والقاهرة كانت هي الساحات الساخنة، حيث كان ينحصر نشاط المشروع الوحدوي العربي والتحرري، الناصري، والبعثي، والقوميين العرب، والشيوعيين وغيرهم.

تتلخص الظروف الإقليمية التي نشأت فيها حركة «فتح» منذ ظهورها العلني من خلال جناحها «العاصفة» في الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٦٥ وفي مرحلة لاحقة، بالآتي:

١– كان ميزان القوة العسكرية يميل لصالح العدو الإسرائيلي بشكل كاسح، خاصة في مجال السلاح الجوي والتصنيع العسكري. يقابله نقص كبير في التسليح والتدريب في الجانب العربي. وبحيث كان العدو يملك زمام المبادرة في الحرب في حينه، وما يزال حتى يومنا هذا.

٢– في المنظور الاستراتيجي طبقاً للتفوق العسكري على الجيوش العربية في حينه، خاصة سوريا ومصر، فإن أي «توتر حدودي» مع إسرائيل من قبل أية دولة عربية، ومهما يكن مصدره وأهدافه، يعتبر خطأ استراتيجياً من الجانب العربي. ومثل هذا الخطأ من شأنه أن يدفع إسرائيل للاستفادة منه لتنفيذ هدفين استراتيجيين متلازمين:

الأول: تحقيق مشروعها التوسعي العدواني باحتلال المزيد من أراضي الدول العربية المجاورة بما فيها قطاع غزة والضفة الغربية بالضرورة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: توجيه ضربة رأسية ضد الدول المركزية في الصراع على المستوى الجيوسياسي، وهي: مصر بقيادة عبد الناصر، وسوريا، والأردن.

وهذا ما حذر منه الفريق علي علي عامر، حيث يقول في المذكرة التي رفعها للقمة العربية.

«ولقد بدأت أمور تظهر في الأفق في أواخر عام ١٩٦٥، كما جرت أحداث في العام التالي دفعتني إلى طلب عقد مجلس الدفاع العربي المشترك لدورة طارئة، وتم ذلك في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٦، وقد أوضحت في تقرير إليه يومئذ خطورة الموقف في العالم العربي بعد قيام أمريكا بدعم إسرائيل بصفقات من الأسلحة، مما يجعل مبدأ تسليحها من أمريكا مباشرة أمراً خطراً جسيماً علينا ولقد أشرت في ذلك التقرير إلى الموضوعات الأساسية الآتية:

أ) إن الموقف الجوي للدول العربية ما زال سيئاً وعلى الأخص لكل من الأردن ولبنان لتأخر وصول الطائرات اللازم لهما والتي لا ينتظر وصولها قبل عام ١٩٦٨.

ب) إن إسرائيل سوف تنتهز فرصة تفوقها الجوي وتعتمد إلى عدوان يتخذ أحد الأشكال الآتية:

- إغارات جوية على مناطق الحدود ومناطق المشروعات الفنية.
- إغارات بقوات محدودة.
- إغارات جوية مركزة ومستمرة على إحدى الدول العربية بقصد تحطيم قواتها الجوية ويصحب ذلك هجوم بري بقصد الاستيلاء على مناطق استراتيجية حيوية بكاملها ثم المساومة لإجلائه عنها وذلك بقصد إنهاء القضية الفلسطينية والإعتراف بكيانه المهدد وسط العالم العربي.

جـ) إن الطاقات العسكرية العربية ما زالت في دور الإنشاء والاستكمال وخاصة ناحية القوى الجوية والدفاع الجوي للدول المحيطة بإسرائيل، وأن هذا الموقف يتطلب دعماً فورياً وسريعاً لتلك الطاقات. ولقد تعذر تحقيق هذا المطلب نظراً لتقديم المملكة الأردنية الهاشمية شروطاً خاصة لتنفيذه. (٦٥)

٣- كان الشعب الفلسطيني سكان الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية يعيشون عصرهم الذهبي بعد وحدتهم الإندماجية الدستورية مع الأردن التي قررها المؤتمر الشعبي لسكان الضفة الغربية في مؤتمر أريحا في ديسمبر ١٩٤٨. وكانت تلك الخطوة صائبة سياسياً. كما كانت خطوة استراتيجية ناجحة لضمان عروبة هذه الأرض الفلسطينية من خطر الاحتلال الإسرائيلي لها. خاصة في ظل البؤس السياسي لقيادة الشعب الفلسطيني ممثلة بزعيمه الراحل الحاج أمين الحسيني.

٤- كان قطاع غزة عند نشوء «فتح» في الكويت، بأمانة مصر، تحميه وتدافع عنه ضد الأطماع الإسرائيلية. وكانت إدارة شؤون القطاع لمصر دون ضمه، أو اتحاده معها.

٥- وجود منظمة التحرير الفلسطينية التي نشأت بقرار من القمة العربية عام ١٩٦٤. أي وجود منظمة للشعب الفلسطيني تتحرك ضمن العمق القومي ووفق نهج سياسي معتدل يحظى بدعم الدول العربية. وقد حضر المؤتمر الشعبي الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس وفود تمثل الشعب الفلسطيني في جميع الدول العربية. كان رئيس المنظمة المرحوم أحمد الشقيري الذي اختارته القمة العربية. (٦٦)

٦- تزامن ظهور حركة «فتح» في الكويت مع بروز توجه استراتيجي أمريكي جديد يقضي «بتفتيت» المراكز العربية القادرة على تشكيل خطر محتمل على المصالح الأمريكية وعلى الوجود السياسي للكيان الإسرائيلي ذاته.

وهذا ما يتضح بالحركات الإنفصالية التالية:

أ- الحركة الإنفصالية الكردية في شمال العراق بدءاً من عام ١٩٦١.

ب- الحركة الإنفصالية التي اغتالت المشروع الوحدوي الأول بين مصر وسوريا في ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٦١.

حـ- الظهور العلني الصاخب للإسلام الأمريكي الداعي لإعطاء الأولوية لمحاربة الشيوعية بهدف إقامة الخلافة الإسلامية بدلاً من مشروع الوحدة العربية. وقاد هذا التيار/حزب التحرير الإسلامي/ في الأردن، وفيما بعد في لبنان ولقي الدعم الواسع من الحكومة الأردنية والسفارات الأمريكية في عمان وبيروت. فهو أكثر من حركة انفصالية من حيث رفضه للوحدة العربية أولاً، ولدعوته المفضوحة لتأجيل تحرير فلسطين والتصدي للعدو الإسرائيلي إلى ما بعد

قيام الخلافة الإسلامية لتشمل المسلمين من طشقند حتى طنجة في دولة مركزية واحدة، يحكمها «خليفة» يجمع بيده جميع السلطات، ويكون معصوماً عن الخطأ وفوق المساءلة، بيده اليمنى أمور الدين والدنيا!

هذه الحركات الانفصالية الثلاث كانت ما تزال تلقي بظلالها على المنطقة العربية عند نشوء حركة «فتح».

٦- تزامن ظهور «فتح» في الأول من يناير ١٩٦٥ مع بلوغ الصراع العربي السياسي والعسكري أشده بين مصر والمملكة العربية السعودية، بسبب تداعيات الحالة اليمنية. فمصر منذ لحظة الإعلان عنها في سبتمبر/أيلول ١٩٦٢، وقادت إلى إنهاء حكم الإمامة وقفت إلى جانبها تدعمها بالقوات والسلاح.

وحيث لجأ ولي عهد إمام اليمن إلى الشمال اليميني المجاور للجنوب السعودي، فقد أمدته السعودية بالمال حيث انضمت إليه العديد من القبائل اليمنية غير المتعايشة مع الثورة اليمنية العلمانية. مما دفع القيادة المصرية إلى زيادة حجم الدعم العسكري والبشري من قواتها لدعم الثورة اليمنية في مواجهة القبائل الشمالية الموالية للإمام البدر.

٧- تزامن ظهور «فتح» في الكويت عام ١٩٦٥، مع تمركز الصراع في دول المشرق العربي ومصر، حول الموقف من الأولوية الواجب حصر النضال من أجلها. هل هي أولوية الاشتراكية (كما كان يطرحها اليسار في لبنان وسوريا)، أم أولوية الوحدة الاشتراكية (كما كان يطرحها عبد الناصر في حينه)، أم الأولوية القطرية (النهج الرسمي لدول الخليج العربية).

٨- إن ظهور حركة «فتح» ذاته، كان في الكويت عام ١٩٦٤، كما يعترف بذلك قادتها أنفسهم، والعالم أجمع. أي أنها لم تظهر من داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. وهذا ما يفسر النهج العسكري الذي مارسته تلك الحركة من خلال عمليات يقوم بها عناصرها من الأردن وسورية ولبنان إلى المناطق الحدودية المجاورة للعدو.

واستطراداً، فإن «اغتراب» ميلاد حركة فتح عن فلسطين يرتبط عضوياً بمجمل الظروف الإقليمية والدولية التي كانت عليها المنطقة العربية عام ١٩٦٥ كما سبق وأوضحناها.

٩- في المحصلة السياسية، ومن واقع التمويل السخي لحركة «فتح» من قبل السعودية والكويت، فإن هذه الحركة نشأت «سياسياً» بقرار إقليمي من قبل هاتين الدولتين الحليفتين

للولايات المتحدة الأمريكية. أما الدافع السياسي للسعودية من إنشاء «فتح» وجناحها العسكري «العاصفة» بالتبعية، فهو الرد على دعم عبد الناصر للثورة اليمنية، وبما كانت تعنيه هذه الثورة في حينه، من تهديد سياسي وعسكري للنظام في المملكة العربية السعودية. كما هو الرد الخليجي العربي عموماً، على أطروحات دمشق في حينه، الداعية بشكل صاخب للإشتراكية وربطها بتحرير فلسطين وبالوحدة العربية. أي أنها أرادت سحب الورقة الفلسطينية من يد عبد الناصر ونظام دمشق في حينه. ولم يكن لدى القيادة السعودية في حينه، أي تصور لما قد تؤول إليه ممارسات «فتح» من نتائج، كتلك التي حصلت بعد هزيمة ١٩٦٧ في الساحتين: الأردنية واللبنانية.

هذه حقيقة لا بد من تأكيدها أمانة للتاريخ.

والعبرة في هذه العوامل التسعة الإقليمية لظهور حركة «فتح» أنها كانت جميعها حاضرة على طاولة قيادة «فتح» في الكويت عام ١٩٦٤، وأن هذه العولمة الإقليمية التسعة تشكل توقيتاً خاطئاً لذلك النوع من العمليات العسكرية الحدودية ضد أطراف العدو انطلاقاً من خارج الأراضي المحتلة.

إضافة إلى ذلك، فإن حركة «فتح» تجاهلت فشل أسلوب عمليات ضرب مواقع العدو الحدودية التي رعتها مصر عام ١٩٥٥. وأشرف عليها الشهيد العقيد في الجيش المصري مصطفى حافظ وعرفت باسمه. بل إن العدو الإسرائيلي اتخذ من تلك العمليات واحداً من مبررات مشاركته في العدوان الثلاثي من بريطانيا وفرنسا ضد مصر. وهذا ما يفسر النتيجة المسبقة التي توقعتها قيادة «فتح» من نهجها السياسي والعسكري بأنه سيؤدي إلى «توريط» مصر والأردن وسورية في حرب ستنتصر فيها إسرائيل.

جميع حركات التحرير في العالم، انطلقت من داخل أرضها المحتلة، ووفقاً لخطط استراتيجية وفي توقيت ملائم تاريخياً وسياسياً.

وحدها حركة «فتح» انطلقت من خارج أرض وطنها، ودون استراتيجية تحررية، وبتكرار أسلوب الإغارة على حدود العدو وانطلاقاً من أراضي الدول العربية الذي ثبت فشله عام ١٩٥٥، وكان دافعاً للعدو لمحاربة مصر التي رعت ذلك النهج الخاطئ عام ١٩٥٦.

الأخطاء الاستراتيجية القاتلة
التي ارتكبتها قيادة «فتح» العرفاتية

ارتكبت حركة «فتح» بقيادة رئيسها عرفات منذ ظهورها في يناير عام ١٩٦٥ حتى سقوطها المدوي في ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٢ حين قام عرفات بتسليم مناضلي الجبهة الشعبية الخمسة إلى حراسة أمريكية-بريطانية للإشراف على تنفيذ عقوبة السجن بهم، بسبب عمليتهم الجهادية التي استهدفت رحبعام زئيفي الوزير الإسرائيلي رمز اليمين الإستيطاني (رغم رفض «فتح» ورئيسها ياسر عرفات الاعتراف بهذا السقوط، بل تعتبر تسليم مناضلي الجبهة الشعبية ضرورة سياسية)، ارتكبت جملة من الأخطاء الفادحة بحق قضيتها وشعبها في الشتات والداخل المحتل. ويمكن إنجاز هذه الأخطاء بالتالية:

أولاً ـ ممارستها لأسلوب العمليات العسكرية من داخل حدود الأردن وسورية بهدف تقديم المبرر للعدو الإسرائيلي للقيام بحربه في الخامس من يونيو ١٩٦٧ :

سبق وأوضحنا هذا الخطأ، وهو ما اعترفت به قيادات «فتح» وأشار إليه محمد حسنين عليه وعبدالله حوارني وغيرهما كثيرون. ذلك أن قيادة «فتح» مارست أسلوب مهاجمة مراكز حدودية ذات طابع زراعي في غالبيتها، إلى جانب مواقع حراسة، انطلاقاً من الأراضي الأردنية والسورية، دونما وجود استراتيجية تحررية. أي أن ذلك النهج كان تكتيكاً بدائياً خاطئاً في توقيت خاطئ (الوضع العربي) وفي مكان خاطئ (خارج الأرض المحتلة). لهذا، اتخذ العدو من هذا التكتيك الخاطئ مبرراً لاحتلاله الضفة الغربية للأردن، ولهضبة الجولان السورية ولقطاع غزة وسيناء.

خطورة ممارسة هذا التكتيك الخاطئ، أنه سبق وثبت فشله حين رعته القيادة المصرية عام ١٩٥٥، فاتخذه العدو الإسرائيلي مبرراً لاحتلال قطاع غزة في حرب ١٩٥٦ التي شاركت بها بريطانيا ومصر. كذلك وجه العديد من القادة العسكريين العرب تحذيراتهم عامي ١٩٦٦، ١٩٦٧ من مغبة هذا الأسلوب الخاطئ.

ثانياً ـ تشكيل ميليشيات مسلحة في العاصمة الأردنية لتحقيق أهداف سياسية:

تجاوز عدد الميليشيات المسلحة التي رعتها حركة «فتح» في داخل الساحة الأردنية عقب هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ وحتى سبتمبر ١٩٧٠ ما يزيد على خمسين ألف مسلح. ومما ساعد «فتح» في خلق هذا العدد الذي تجاوز حجم القوات الأردنية، عاملان أساسيان:

الأول، التمويل المالي السخي من دول الخليج العربية لحركة «فتح» ذات النشأة الكويتية والذي تجاوز كل التوقعات. بحيث كان مرتب العنصر العادي من الميليشيا يفوق راتب الملازم الثاني بالجيش الأردني أربعة أضعاف.

الثاني، أنها-أي حركة «فتح»- قدمت نفسها للجماهير العربية عموماً، والفلسطينية خصوصاً، أنها البديل الثوري للجيوش العربية المهزومة في حرب الخامس من يونيو.

وبسبب هذا النهج الخاطئ، رفضت قيادة «فتح» الخضوع للقرار الأردني السياسي الذي التزم بوقف إطلاق النار من داخل أراضيه عملاً بمبادرة وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكية عام ١٩٧٠، وهي المبادرة التي قبلت بها حكومة مصر بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. حيث تواصلت عمليات القصف الحدودي لإسرائيل من داخل الحدود الأردنية بهدف إفشال تلك المبادرة (روجرز) والتي عارضتها إسرائيل (٦٧).

في واقع الأمر، فإن وجود هذا الكم الضخم من الميليشيات المسلحة لحركة «فتح» وغيرها من المنظمات الفلسطينية الأقل حجماً بكثير، على أرض النظام الأردني، بل وداخل عاصمته السياسية، كان يعني في المنظور السياسي، «ازدواجية» في السلطة.

وحيث أن ازدواجية السلطة دليل على أزمة خطيرة، ومن طبيعة صدامية، فقد كان لا بد

لازدواجية نهج قيادة «فتح» أن تقود إلى الحرب الأهلية في سبتمبر ١٩٧٠ داخل الساحة الأردنية. وهي الحرب التي انتهت بخروج ميليشيات «فتح» وسائر المنظمات الصغيرة الأخرى من الأردن، مع ما أفرزته تلك الحرب من دمار وخسائر بشرية ومالية.

يعتقد كاتب هذه الدراسة أن الهدف السياسي الحقيقي لحركة «فتح» من ضخامة ميلشياتها المسلحة في الأردن، هو الاستعداد لتحويل الأردن إلى وطن بديل للفلسطينيين وهو مطلب إسرائيلي.

ثالثاً ـ تشكيل ميليشيات مسلحة في لبنان لتحقيق أهداف سياسية :

بعد طردها من الأردن، انتقلت قيادة «فتح» إلى لبنان وضاعفت عدد ميليشياتها المسلحة في العاصمة بيروت وسائر المدن اللبنانية، إلى الدرجة التي أصبحت معها الغالبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ضمن تشكيلات تلك الميليشيات المسلحة. واتخذ عرفات من الضاحية الغربية في بيروت مقراً له. وراح يستقبل سفراء الدول التي تمده بالمال أو الدعم السياسي، أو كلاهما. وواصلت قيادة «فتح» ممارسة نهجها الخاطئ في مهاجمة مواقع حدودية إسرائيلية انطلاقاً من الجنوب اللبناني. وبالطبع كانت إسرائيل ترد بسلاحها الجوي على كل عملية قصف لمستوطناتها الشمالية منزلة الخسائر الفادحة بالفلسطينيين واللبنانيين.

عادت قيادة «فتح» إلى ممارسة ازدواجية السلطة في لبنان، بشكل أكثر خطورة من ممارستها على الساحة الأردنية قبل سبتمبر ١٩٧٠. وهذا ما بدا واضحاً في مشاركتها في الحرب الأهلية التي فجرتها القوى الكتائبية في حينه، وهي الحرب التي خطط لها د. هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي بهدف تعريب الصرا ع في لبنان (٦٨).

رابعاً: محاربة سورية لحساب الرئيس السادات:

إلا أن التطور الخطير في نهج قيادة «فتح» خلال وجودها في لبنان، هو إعلانها الحرب على القوات السورية التي دخلت لبنان في السادس من يونيو ١٩٧٦ بطلب رسمي من رئيس الجمهورية اللبنانية لإعادة الأمن والاستقرار لشعب لبنان ومؤسساته.

ففي ١٢ يوليو / تموز بعد أيام من إعلان ياسر عرفات الحرب على الجيش السوري الذي دخل

إلى لبنان استجابة لطلب الرئيس اللبناني وبموافقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، أعلن الرئيس المصري أنور السادات استعداده لإرسال معدات عسكرية ودبابات مصرية لمساندة عرفات وكل القوى التي تقاتل القوات السورية بهدف إخراج الأخيرة من لبنان (٦٩).

استمرت قيادة «فتح» على نهجها في الاعتداء على السيادة اللبنانية والتعاطي بالشأن السياسي الداخلي للبنان إلى أن وقع الاجتياح العسكري الإسرائيلي لجنوب لبنان في السادس من يونيو ١٩٨٢. مما أدى إلى مغادرة الرئيس ياسر عرفات وقيادات ميليشياته إلى تونس.

يمكن فهم خطورة النهج السياسي القاتل لقيادة حركة «فتح» في لبنان، من خلال مقارنته بالمنهاج السياسي الكفؤ لقيادة حزب الله الذي قاد الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان بدءاً من عام ١٩٨٣ حتى التحرير ورحيل الاحتلال في ٢٥ مايو ٢٠٠٠. حيث لم يفكر حزب الله بإيجاد الميليشيات المسلحة. بل اعتمد على المقاتلين فقط. وحتى هؤلاء المقاتلين لم يكن لهم وجود داخل العاصمة بيروت. كان تدريبهم وتواجدهم بعيداً عن المظاهر العلنية التي أبدع إعلام «فتح» الصاخب بتكريسها.

إضافة إلى ذلك، فلم تفكر قيادة حزب الله يوماً واحداً، لا قبل تحرير الجنوب ولا بعده، بالتدخل في شؤون الحكم. بل على العكس من ذلك، كانت قيادة الحزب تقيم علاقات سياسية ودية مع القيادات الدينية الأخرى، خصوصاً المسيحية. وهذا ما يفسر وقوف الحكومة اللبنانية ورئيس جمهورية لبنان إلى جانب حزب الله، ورفض الإملاءات الأمريكية المتكررة، بتجريد حزب الله من سلاحه.

خامساً - إجهاض محاولات إحياء الدور القومي للتصدي للعدوان الإسرائيلي ولتحرير الأرض المحتلة :

بعد هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ والتي أسفرت عن احتلال العدو الإسرائيلي لهضبة الجولان السورية والضفة الغربية للأردن بكاملها، وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء المصرية،

بدأت تظهر في المنتديات السياسية العربية، ولدى المثقفين العرب، فكرة ضرورة الرد القومي على العدوان. وهذا ما بدا واضحاً في قمة الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ التي التزم بها العرب بهدف «إزالة آثار العدوان، ضمن لاءات ثلاث هي: «لا للاعتراف بإسرائيل، لا للتفاوض معها، لا للصلح معها»، إلى جانب وحدة الصف العربي في دعم مصر وسورية والأردن مالياً لإعادة بناء ما دمره العدوان، خصوصاً في موضوع إعادة بناء هذه الدول الثلاث لقواتها المسلحة.

وفعلاً، سارعت مصر بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، رحمه الله، إلى إعادة بناء القوات المسلحة من جديد. وهذا ما بدت نتائجه واضحة في حرب الاستنزاف التي مارستها مصر ضد قوات العدو شرقي قناة السويس على امتداد عام ١٩٦٩ حتى منتصف عام ١٩٧٠، حيث قبلت بمبادرة وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز لانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ بهدف دفع الإدارة الأمريكية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

إلا أن حركة «فتح» واصلت نهجها الانفصالي، واتجهت إلى محاربة الدور القومي لتحرير فلسطين. معلنة قدرتها المزعومة على تحرير كامل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وعام ١٩٦٧. واتبعت توجهها المضلل بأسلوب جذب بعض القيادات السياسية السورية والعراقية واللبنانية والأردنية والفلسطينية ذات التوجه القومي الوحدوي، إلى صفوفها وإغرائها بالمال والمناصب الوهمية المعنوية.

والحقيقة، أن هذا التوجه من قيادة حركة «فتح» لمحاربة أي توجه قومي للتصدي للمشروع الصهيوني، ينسجم تلقائياً مع النزعة الانفصالية لحركة «فتح» التي ارتبطت بظهورها الإقليمي على المسرح السياسي.

فضلاً عن ذلك، فإن توجه «فتح» لتدمير المشروع القومي للتصدي للتحالف الأمريكي-الإسرائيلي، جاء ليقدم مبرراً سياسياً لبعض الأنظمة العربية الصديقة لأمريكا، والتي لا تريد التصدي للعدوان الإسرائيلي. وهذا ما يفسر الدعم المالي السخي من بعض الدول العربية لحركة «فتح» باعتبار هذه الحركة قادرة وحدها حسب زعمها، على إدارة الصراع ضد إسرائيل. وأن ما تطلبه «فتح» من الدول العربية، هو الدعم المالي والسياسي لقيادتها.

حصدت قيادة «فتح» ثمار توجهاتها الرافضة للدور القومي في مواجهة المشروع الصهيوني، حين تمكن شارون من طردها من لبنان صيف عام ١٩٨٢.

سادساً ـ الاعتراف بالمشروع الاستيطاني الإسرائيلي وحقه في وجود آمن دون مقابل سياسي مكافئ للشعب الفلسطيني:

بعد طردها من لبنان عام ١٩٨٢ وانتقال القيادة الفتحاوية إلى تونس، اتجهت إلى التوجه السياسي القائم على المساومات لتبرير استمرارها في الانفراد بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

تشكل عملية الإعتراف بحق دولة العدو بالوجود الآمن، وباحترام حدودها مسألة في غاية الخطورة والأهمية في العملية التفاوضية. بل هي النتيجة التي لا بد وأن تنتهي إليها العملية التفاوضية حين يحصل الشعب المناضل ضد الإحتلال الأجنبي لأرضه. أو تستعيد الدولة التي احتلت دولة معتدية أخرى أراضيها بعد معركة تحرير، أو في سياق توجه نحو السلام المزعوم لدولة الاحتلال بوجود نظام سياسي جديد بديل لنظام الاحتلال ذاته.

ما أقدم عليه ياسر عرفات يوم ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف على الإعتراف بحق دولة الاحتلال الإسرائيلي بالوجود القائم على اغتصاب الأرض العربية، ومنها الأرض العربية الفلسطينية، ودون اتفاق على استقلال شعب فلسطين وحقه في تقرير المصير، شكل انتحاراً سياسياً له، وتفريطاً خطيراً في أهم ورقة تفاوضية يمتلكها الشعب الفلسطيني في الشتات وفي الداخل المحتل. (لطفاً يمكن الاطلاع على بيان عرفات المشار إليه في الملحق رقم ١٧).

إن الحد الأدنى من بديل الاعتراف الفلسطيني بالكيان الإستيطاني الإسرائيلي، هو اعتراف إسرائيلي من كافة القوى السياسية الإسرائيلية، يمينها ويسارها ووسطها، بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني تحت إشراف دولي، ووضع الضفة والقطاع تحت إدارة الأمم المتحدة لفترة انتقالية لا تقل عن ثلاث سنوات منذ تسلمها إدارة الضفة والقطاع من قوات الإحتلال الإسرائيلي لدى انسحابها إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧.

سابعاً ـ التنكر لنضال الشهداء والمجاهدين ونعتهم بالإرهابيين:

في مؤتمره الصحفي الذي عقده في جنيف يوم ١٤ ديسمبر ١٩٨٨ بعد إعلانه في اليوم السابق اعترافه بشرعية الكيان الاحتلالي الاستيطاني أمام الدورة الاستثنائية والتي عقدتها واشنطن خصيصاً ليقدم حضرته تلك التنازلات المجانية عن حقوق شعبه، أعلن السيد ياسر عرفات أمام الصحافة العالمية تعهده بنبذ اللجوء إلى الإرهاب ضد «إسرائيل»!؟

ماذا يعني هذا السلوك السياسي سوى أن حضرته يعترف أمام العالم، أنه إرهابي، وأن النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي هو إرهاب؟

هل يرضى مقاتل فلسطيني أسير أن يقول عن نفسه رغم أبشع أنواع التعذيب وحشية لدى الموساد الإسرائيلي، أن يقول عن نفسه أمام جلاديه إنه إرهابي؟ وأنه حين إطلاق سراحه لن يعود لممارسة الإرهاب؟

هل ياسر عرفات الذي تعهد بنبذ الإرهاب أمام الصحافة العالمية في جنيف يوم ١٤ ديسمبر ١٩٨٨ يمثل الشعب الفلسطيني المجاهد والمقاوم؟

ثامناً ـ التنازل عن حق العودة للاجئين المشردين منذ عام ١٩٤٨:

لسوف يظل اتفاق أوسلو، وإلى أن تقوم الساعة، وصمة عار في جبين حركة «فتح» وكل القوى السياسية التي امتنعت عن إدانة القيادة العرفاتية التي قامت بمفاوضات أوسلو، وشاركت بها، لما تضمنته تلك الاتفاقية من تفريط صارخ بحق العودة للاجئين المشردين عن ديارهم منذ عام ١٩٤٨. فهؤلاء هم أولى ضحايا المشروع الصهيوني. كما أن القرار ١٩٤ ضمن حقهم في العودة لديارهم والتعويض عما لاقوه من عذاب ومعانات طيلة فترة التشرد.

إن اعتماد القيادة العرفاتية للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً للحكم الذاتي الذي استندت عليها اتفاقية أوسلو، وأساساً لمفاوضات قضايا الحل النهائي الذي لا يعلم إلا الله وحده متى تبدأ وكيف تنتهي، وعدم الإشارة إلى القرار ١٩٤ كمرجعية لبحث قضية اللاجئين يعني تفريطاً صارخاً بالشرعية الدولية التي تضمن حق العودة للاجئين.

إن عدم تضمين اتفاق أوسلو العرفاتي للقرار ١٩٤ مرجعاً لحق العودة للاجئين يدل على واحد من احتمالين:

الأول، أن القيادة العرفاتية وثالوثها: محمود عباس وأحمد قريع، ود. نبيل شعث لم يسمعوا بهذا القرار الدولي، فتلك مصيبة.

الثاني، أنهم كانوا يعلمون بالقرار ١٩٤، ولكن «إسرائيل» رفضته، فاستجابوا للقرار الإسرائيلي، فتكون المصيبة أعظم.

تاسعاً ـ التنازل عن الدولة الفلسطينية التي حددتها الشرعية الدولية بالقرار ١٨١ :

من بداية قراءة اتفاق أوسلو حتى نهايته، والموقع في ٢٠ أغسطس ١٩٩٣ وهو ذاته اتفاق إعلان المبادئ المعلن والموقع في حديقة البيت الأبيض في واشنطن يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، فإن القيادة العرفاتية أعلنت قبولها القرارين ٢٤٢، و٣٣٨ أساساً لسلطة الحكم الذاتي المؤقتة، ولمفاوضات الوضع النهائي للدولة الفلسطينية التي سيرسم حدودها قادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

ومع أن القرار ١٨١ هو القرار الدولي الوحيد الذي دعا لإقامة دولتين: يهودية وعربية على أرض فلسطين، بل هو القرار الذي نشأت به «إسرائيل»، وعلى أساسه وبتعهدها بتنفيذه وتنفيذ القرار ١٩٤ تم قبولها عضواً بالأمم المتحدة في ١١ مايو ١٩٤٩.

بالرغم من هذه القوة القانونية للقرار ١٨١ لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فإن القيادة العرفاتية وثالوثها المفاوض رفض النص على مرجعية هذا القرار لإقامة الدولة الفلسطينية.

عاشراً ـ الخروج الصارخ على ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وتزوير إرادة الشعب الفلسطيني :

بات واضحاً أن التسوية السياسية منذ بدأت في ١٣ديسمبر ١٩٨٨ حتى الآن، مروراً باتفاق

أوسلو، هي من تخطيط ومبادرة الرباعي: ياسر عرفات، محمود عباس، أحمد قريع، د. نبيل شعث.

بل إن المرحوم خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح لم يكن يعلم«بطبخة»أوسلو، فأعلن إدانته لذلك الإتفاق المذل، وأتبع ذلك استقالته ورفضه العمل تحت القيادة العرفاتية.

بكل المقاييس، فإن ادعاء محمود عباس، عراب اتفاق أوسلو، وكافة الاتصالات السرية التي سبقته مع العدو الإسرائيلي، أنه يمثل الشعب الفلسطيني، لهو سقوط أخلاقي ودنس قومي وديني، عدا عن كونه انتهاكاً صارخاً لميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. حيث أن جميع المنظمات والفصائل الفلسطينية المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية ولجنتها التنفيذية ومجلسها الوطني، جميعها باستثناء القيادة الفتحاوية رفضت الاتفاقية. كما أن جميع تلك الفصائل والقوى. لم تكن تعلم بالمفاوضات السرية للاتفاق أساساً. وهذا ما يعترف به محمود عباس في كتابه(طريق أوسلو) ويعتبر هذه السرية«فهلوة» سياسية.!

وقع محمود عباس اتفاق أوسلو في ٢٠ أغسطس ١٩٩٣ بصفته ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية التي نص قرار قمة الرباط الساداتي ١٩٧٤ على اعتبارها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. كما وقع الاتفاق ذاته ياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بصفته رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووقعه محمود عباس بصفته أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

منذ أن اغتصب ياسر عرفات وزمرته وبقوة السلاح والمال الخليجي منصب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وحتى توقيعه اتفاق أوسلو،فإنه لم يحصل على ذلك المنصب بأي انتخاب شعبي: والشئ ذاته بالنسبة للمدعو محمود عباس، وأحمد قريع، ونبيل شعث.

إن أياً من هؤلاء الرباعي، لم ينتخبه الشعب الفلسطيني منذ ظهرت حركة «فتح» في الشتات، الكويت، وحتى الشتات في تونس عند توقيع الاتفاق سراً في أوسلو في ٢٠ أغسطس ١٩٩٣، ثم علانية في حديقة البيت الأبيض في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣.

وبالتالي، فإن اتفاق أوسلو غير ملزم للشعب الفلسطيني، لأن أياً من ياسر عرفات ومحمود عباس وأحمد قريع ونبيل شعث لم ينتخبه الشعب الفلسطيني لا في الشتات، ولا في الداخل قبل توقيع الاتفاق. فالعبرة في مفاوضات التسوية للصراع، بل الشرط الأساسي للوفد

المفاوض، أن يكون ممثلاً تمثيلاً صحيحاً وبقرار سياسي من الدولة، أو الشعب الذي يمثله.

حادي عشر ـ التفريط بحق عودة النازحين عن ديارهم بعدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ :

في ١٤ يونيو ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٣٧ والذي يدعو في البند ٢ منه على عودة الذين نزحوا عن الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الحرب العدوانية الإسرائيلية في الخامس من الشهر ذاته. حيث ورد النص:

«يدعو حكومة «إسرائيل» إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عملية عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال».

تخلت القيادة العرفاتية عن حق عودة النازحين هؤلاء ولجأت بدلاً من ذلك إلى القبول بالاملاءات الإسرائيلية، بأن يتم بحث عودة «أشخاص» من هؤلاء النازحين مستقبلاً، بالتفاوض وبمشاركة مصر والأردن في أمر عودة هؤلاء «الأشخاص». ولا ندري الحكمة من إقحام مصر والأردن في موضوع التفاوض لعودة النازحين أمام النص الصريح للقرار ٢٣٧ الذي لم يورد هذا الدور المصري والأردني. كما أن اتفاقية أوسلو لم تقف عند حد التعاطي مع بضعة «أشخاص» من النازحين إلى ديارهم، بل ربطت عودة «الأشخاص» هؤلاء بأن لا يكون لعودتهم خطر على الأمن والنظام في إسرائيل!. أي أن القيادة العرفاتية قبلت بالنهج الإسرائيلي بالتعاطي مع النازحين عام ١٩٦٧ قضية «تجميع شمل عائلات». أي تحويلها من قضية سياسية إلى قضية عائلية وأمنية إسرائيلية.

ثاني عشر ـ الاستجابة لمطلب العدو بإنهاء الإنتفاضة (الأولى) قبل الاتفاق على الاستقلال :

التزمت قيادة «فتح» العرفاتية في اتفاق أوسلو بالحفاظ على الأمن والنظام العام. وترجمت هذا الإلتزام بالخطوة الأولى التي اتخذتها منذ لحظة عودة القيادة العرفاتية إلى غزة في إبريل

عام ١٩٩٤ من تونس بإنهاء الإنتفاضة التي كانت بدأت في ديسمبر عام ١٩٨٧.
جرى هذا كله، بينما قوات الإحتلال تتمركز في كامل قطاع غزة والضفة الغربية، وما تزال حتى الآن، ودون قبول «إسرائيل» باستقلال الشعب الفلسطيني.

ثالث عشر ـ التنسيق الأمني مع الاحتلال وقبل تحقيق الاستقلال :

قبل أن تعود القيادة العرفاتية من تونس إلى غزة في مارس ١٩٩٤، جرى تشكيل أجهزة الشرطة والأمن الفلسطينية حسب اتفاق أوسلو. والمفارقة المضحكة المبكية في الاتفاقية تجاه هذه المسألة أن«إسرائيل» ضمنت الاتفاق مصطلح «قوة شرطة قوية»! حيث ورد النص:
«المادة ٨» : النظام العام والأمن:
من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس (المجلس المنتخب للسلطة) قوة شرطة قوية بينما ستستمر «إسرائيل» في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الجماعي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام».
ولقد بلغ أعداد قوة الشرطة الفلسطينية خلال بضعة أشهر من بدء الحكم الذاتي ٣٥٠٠٠ خمسة وثلاثين ألف شرطي حسب اعترافات القيادة العرفاتية تتقاضى رواتبها من أموال الدعم من الشعوب العربية والإسلامية!؟. و المعنى الوحيد لأولوية سلطة الحكم الذاتي الفتحاوية تلك ،هو ترسيخ المقولة الصهيونية بأن الخطر الرئيسي على الشعب الفلسطيني هم المقاومون للمشروع الصهيوني ،و ليس الإحتلال ذاته.

رابع عشر ـ التفريط الخطير بحقوق الشعب ،ودماء شهدائه و تدمير ممتلكاته من خلال الاستجابة اللامسؤولة لمبادرة شارون – تينيت بوقف إطلاق النار دون أي مكاسب :

جاء قبول قيادة «فتح» العرفاتية بوقف إنتفاضة الأقصى في يوليو/تموز ٢٠٠١ دون قيد أو

شرط ليشكل تكراراً مأساوياً لوقف الإنتفاضة الأولى، ودون الرجوع الى القوى الفلسطينية ذاتها. بل بقرار من قادة الأجهزة الأمنية المدعومين من أجهزة الأمن الإسرائيلية ومحل ثقتهم.

لقد كانت الإنتفاضة في شهر يوليو/ حزيران ٢٠٠١ في قمة زخمها الشعبي والسياسي عربياً وإسلامياً وعالمياً. بل إن الإدارة الأمريكية ذاتها شعرت بالإحتمالات المستقبلية الخطرة على مصالحها في المنطقتين: العربية والإسلامية جراء تنامي الدعم العربي والإسلامي للإنتفاضة. وهو الدعم الذي انتقل الى حالة مقاطعة البضائع الأمريكية في الدول العربية والإسلامية، وهي حالة متقدمة من الدور القومي والإسلامي في الصراع ضد التحالف الأمريكي- الإسرائيلي لم يشهده الصراع من قبل.

وبالتالي ،كانت الفرصة المتاحة للقيادة العرفاتية لو أنها تصرفت بنهج الشورى و بالقيادة الجماعية لشعبها، ومشاركة قادة الفصائل الفلسطينية المجاهدة الأخرى، والقادة العرب غير المتصالحين مع إسرائيل، لكان بإمكانها أن تجعل من مباحثاتها مع المبعوث الأمريكي جورج تينيت، اتفاقاً لدولة مستقلة حسب القرار ١٨١وعودة اللاجئين حسب القرار ١٩٤، وعودة النازحين حسب القرار ٢٣٧.

ولأن الوفد الفلسطيني الذي فاوض تينيت هم قادة الأجهزة الأمنية والشرطة الذين يحملون بطاقات التنقل من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، فكان طبيعياً، أن يترجم هؤلاء ولاءهم الأمني لإسرائيل وللمخابرات المركزية بشخص مديرها جورج تينيت، ويعلنوا قبولهم بوقف إطلاق النار دون قيد أو شرط!!؟؟.

في المنظور السياسي المجرد، وليس الإستراتيجي، فإن مجرد قبول السيد ياسر عرفات أن يتفاوض مع جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية على مصير انتفاضة الاستقلال، يعني انعدام الكفاءة السياسية في قيادة هذا الشعب الذي ينزف دمه منذ عام ١٩٢٢ حتى الآن.

كان واضحاً من مسيرة العملية التفاوضية بين وفد الحكومة الفرنسية ووفد الحكومة المؤقتة الجزائرية في الفترة بين العاشر والعشرين من فبراير ١٩٦٢ في مدينة «لي روس» السويسرية التي شهدت تلك المرحلة من المفاوضات، أن الوفد الفرنسي برئاسة لويس بوكس طلب بإلحاح ضمن أمور أخرى، بضرورة الاتفاق على يوم معين لوقف إطلاق النار قبل الشروع في

مفاوضات الإستقلال. إلا أن الوفد الجزائري المفاوض، وهو وفد سياسي مناضل رفض الطلب الفرنسي. وأصر(الوفد الجزائري) على أن يتم الاتفاق على الاستقلال أولاً، يليه وقف إطلاق النار. واستجابت فرنسا ووفدها المفاوض للإصرار الجزائري (٧٠).

خامس عشر ـ القبول بالحكم الذاتي وببقاء المستوطنات مع الزعم بتأجيل موضوع التفاوض بشأنها لمفاوضات الوضع النهائي :

بداية، لا بد من تأكيد حقيقة تعترف بها قيادة«فتح» العرفاتية ذاتها الآن، ومعها قادة«إسرائيل» هي، أن حركة الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة في عدوان الخامس من يونيو زادت في اتساعها الأفقي بعد اتفاق أوسلو في الضفة الغربية وقطاع غزة أضعافاً مضاعفة عما كانت عليه قبل الاتفاق حيث وصل عددهم إلى نحو ٣٧٥٠٠٠ مستوطن.

بل إن «الفتحاوي» د. نبيل شعث اتهم في مايو ٢٠٠١ الوفد العرفاتي المفاوض في أوسلو بارتكاب خطأ فادح، لعدم الإتفاق على وقف الاستيطان ضمن اتفاق أوسلو.

فالإستيطان غزو فاضح، وهو أكثر خطورة من الاستعمار. وبالتالي، فالإستيطان نقيض الإستقلال. والقبول بتأجيل بحث موضوع المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مفاوضات الحل النهائي التي لم تبدأ رغم مرور تسع سنوات على اتفاق أوسلو، كان يعني في العقيدة السياسية والتفاوضية للثالوث العرفاتي المفاوض في أوسلو، القبول بتأجيل بحث الاستقلال وازدياد حجم الغزو الاستيطاني في آن واحد.

خلال مفاوضات الإستقلال الجزائرية، طالب الوقد الفرنسي المفاوض بقاء الجيش الفرنسي في قاعدتين هما: المرسي الكبير، وقواعد التجارب العسكرية بالصحراء. إلا أن الوفد الجزائري المفاوض رفض ذلك المطلب الفرنسي، واعتبره حين القبول به، متعارضاً مع مبدأ السيادة الوطنية للجزائر.

سادس عشر : الجهل الفاضح بمبدأ الأولويات في المفاوضات :

عكست عقلية القيادة العرفاتية التفاوضية في أوسلو نهجاً فوضوياً متجرداً من أدنى مستويات الحس السياسي، والمسؤولية الوطنية والقومية. فلقد تأسست أوهام القيادة العرفاتية منذ «الإعلان» المسرحي في الجزائر في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ عن أحلام الدولة الفلسطينية في المنفى، ومروراً باتفاق أوسلو، وما تلاه من نهج سياسي تخريبي حتى الآن، على فكرة ساذجةوتسطيحية، مفادها أن«البداية» بالدولة مع وجود المستوطنات وبدون الإستقلال، ستقود بالنهاية إلى الإستقلال (كذا..)؟؟.

كل من يقول بإمكانية قيام «دولة» ضمن سيادة الإحتلال، لا بد وأنه متخلف عقلياً، ومن باب أولى مصاب بداء الهستيريا السياسية.

تثبت جدلية حركة التاريخ الإنساني منذ الأزل، وهي المعلم السياسي الأول للشعوب، الى جانب قيمها ومعتقداتها الدينية والقومية، أن الدولة هي ثمرة الإستقلال من الإحتلال.

المعنى السياسي الوحيد لأية «سلطة» مزعومة تحت سيادة الإحتلال، هي أنها سلطة إحتلالية.

الحالة الوحيدة لسلطة محلية في قضايا تخرج عن نطاق السيادة التي تبقى للدولة «الأم» أو المهيمنة، هي سلطة الحكم الذاتي. وهي التي تمنحها الدولة المركزية للأقليات. وقد تمنحها الدول الإستعمارية للشعوب المقهورة على أمرها. أي أن مرحلة «الحكم الذاتي» قد تكون هدفاً مرحلياً جيداً في مرحلة صعبة من النضال التحرري. وبشرط، عدم التعامل معها على اعتبارها بديلاً للإستقلال.

إن إعطاء القيادة العرفاتية الأولوية «لإعلان»الدولة الفلسطينية من جانبهاوحدها، وفي ظل الإحتلال، وبمطاردة هذه القيادة ذاتها المقاومين للإحتلال و التنكيل بهم، ليس سوى دليل واضح على فقدان تلك القيادة للمناعة السياسية.

الإستقلال على أساس القرار/١٨١/ أولاً، وتفكيك المستوطنات القائمة بعد الرابع من يونيو/١٩٦٧/ ثانياً، وقيام المؤسسات التشريعية والقضائيةوالتنفيذية حسب الدستورالمعلن ثالثاً، وتأسيس الجيش الوطني البعيد عن الفئوية رابعاً، وقيام المجالس البلدية المنتخبة خامساً، وقيام مؤسسات المجتمع المدني ومن أبرزها التعددية السياسية ووسائل الإعلام الحرة

الدستورية سادساً، يلي ذلك وفي نهاية المطاف قيام جهاز الشرطة لردع قطاع الطرق وحفظ النظام الداخلي بإشراف الحكومة المسؤولة أمام البرلمان المنتخب سابعاً.
قفزت القيادة العرفاتية عن هذه البديهيات السياسية، وأعطت الأولوية لأجهزتها الأمنية المتعاونة مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وأقامت جهازاً للشرطة مؤلف من (٣٥٠٠٠) خمسة وثلاثين ألف عنصر قبل أن تحصل على الإستقلال وبعده الدولة المستقلة .
لم تشهد صفحات التاريخ الإنساني كلها، حركة سياسية تزعم الكفاح من أجل تحرير وطنها، تلجأ الى إعطاء الأولوية للتنسيق الأمني مع عدوها الإحتلالي على أولوية الإستقلال.

سابع عشر ـ القبول بتسوية أوسلو دون أية مرجعية ضامنة لها :

نشأت إتفاقية أوسلو على قاعدة«النوايا» الإسرائيلية التي قبلت بها قيادة «فتح» العرفاتية مرجعية لتلك التسوية البائسة. إتفاقية الإستقلال الجزائري قامت على أساس حق تقرير المصير وحده. وهو الحق المؤسس لميثاق الأمم المتحدة. و مثله استقلال الجنوب اليمني المحتل عن بريطانيا. ومثله استقلال سورية ولبنان و جميع دول العالم التي خضعت للإحتلال الإستعماري.
وحدها القيادة العرفاتية أقامت تسوية مع عدوهاالإحتلالي بدون مرجعية حق تقرير المصير.
بل رفضت مرجعية القرارين /١٨١-١٩٤/ أساساً للتسوية ومرجعية لها في الوقت ذاته .
والأسوأ من ذلك كله، أن قيادة «فتح» العرفاتية قبلت بالقرارين/٢٤٢-٣٣٨/ أساساً لمفاوضات الوضع النهائي، الذي لم يبدأ حتى الآن. مع أن أي طالب في المرحلة الثانوية يدرك تماماً، بأن هذين القرارين لا يؤسسان أي حق في الإستقلال للشعب الفلسطيني، ولا يكفلان حق إقامة دولة فلسطين المستقلة. فالقرار /٢٤٢/ صدر في /٢٢ نوفمبر ١٩٦٧/ لتحقيق تسوية سياسية وإقامة سلام بين «إسرائيل» وكل من سورية والأردن ومصر ولبنان. ولم يكن لياسر عرفات في حينه، ولا لقرينه محمود عباس ولزمرته من أمثال أحمد قريع ود. نبيل شعث أي حضور سياسي .
أما القرار /٣٣٨ فصدر في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣/ لتثبيت وقف إطلاق النار بين «إسرائيل» وكل

من مصر وسورية من جهة، والتأكيد على ضرورة تطبيق التسوية الواردة في القرار/٢٤٢/ بين «إسرائيل» وكل من: مصر و الأردن وسورية من جهة أخرى.

ثامن عشر - رفض العمق القومي للقضية الفلسطينية وللتسوية السياسية على أساسه:

في هذه المسألة، تبدو حقيقة الأزمة السياسية و القوميةو الأخلاقية لحركة«فتح» منذ ظهرت في الكويت عام ١٩٦٥، وحتى مفاوضاتها في أوسلو وهي في تونس، وبعد انتقالها إلى سيادة الإحتلال الإسرائيلي منذ /١٩٩٤/ حتى الآن.

ففيما يتعلق بالعملية التفاوضية للوصول إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، وجدنا الحكومة المصرية بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر «رحمه الله» ومعه الحكومة الأردنية، يحددان في أجوبة خطية إلى مجلس الأمن الدولي، التسوية السياسية الوحيدة المقبولة قومياً للقضية الفلسطينية، والتي تستند إلى قرار التقسيم (١٨١) وعودة اللاجئين (١٩٤٨) حسب القرار/١٩٤/ الخاص بعودة لاجئي ١٩٤٨.

أي أن عبد الناصر «رحمه الله» نفض الغبار الصهيوني و الأمريكي عن القرارين/١٨١-١٩٤/ ووضعهما على طاولة المفاوضات ليكملا القرار/٢٤٢/.

صحيح أن السادات تخلى عن قطاع غزة في صلحه المنفرد مع «إسرائيل»عام /١٩٧٨/ والذي اغتيل بسببه عام /١٩٨١/، و لكن الصحيح أيضاً، ووثائقياً، أن حركة «فتح» منذ بيانها إلى المؤتمر الثاني لمنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة ١٩٦٥، دعت إلى إنهاء العلاقة القومية في جانبها المصري مع قطاع غزة، وفي جانبها الأردني المتحد شعبياً منذ مؤتمر أريحا في ديسمبر ١٩٤٨ مع الضفة الغربية (شرق فلسطين) تحت ستار «استقلالية *القيادة الفلسطينية*».

ولأن المقدمات الخاطئة تقود إلى نتائج خاطئة، فقد انتهى النهج الفتحاوي بفصل القضية الفلسطينية عن عمقها القومي لقطاع غزة بالإدارة المصرية له، وللضفة الغربية بوحدتها

الإندماجية مع الأردن، إلى هذا السقوط الأخلاقي والتفاوضي في أوسلو وإنهاء الإنتفاضتين الأولى والثانية. وإلى أن تتحول حركة «فتح» إلى شرطة محلية وأ جهزة أمنية للحفاظ على الأمن الإسرائيلي.

وحيث أنه في غياب المقاومة المسلحة لتحرير الأرض مثلما فعلت المقاومة المسلحة الإسلامية بقيادة حزب الله في جنوب لبنان،فإن التسوية السياسية الوحيدة المقبولة للقضية الفلسطينية وفق التجربة العملية والتفاوضية هي التي وضع أسسها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر «رحمه الله» فإن مقتضى ذلك، التمسك بها. أي عودة قطاع غزة إلى الإدارة المصرية، والضفة الغربية إلى الأردن كما كان الوضع في الرابع من يونيو ١٩٦٧، وفي مرحلة ثانية، إقامة الدولة الفلسطينية من قطاع غزة والضفة الغربية والأراضي المحتلة خارج نطاق الدولة اليهودية حسب القرار ١٨١. وعودة اللاجئين إلى ديارهم في الدولتين: العربية الفلسطينية، واليهودية.

ما هو وجه الخطأ في عودة قطاع غزة إلى الإدارة المصرية كما كان عليه الوضع في الرابع من يونيو ١٩٦٧؟ وما هو وجه الخطأ في عودة الضفة الغربية إلى عصرها الذهبي كما كان عليه وضعها في الرابع من يونيو ١٩٦٧؟.

تاسع عشر ـ انعدام الكفاءة التفاوضية لدى وفد عرفات المفاوض:

كان الوفد «الفتحاوي» الذي قاد مفاوضات أوسلو السرية مؤلفاً من: أحمد قريع رئيساً، وعضوية كل من: حسن عصفور وماهر الكرد حسبما ورد في كتاب محمود عباس/طريق أوسلو/. ولم تكن لأي واحد من هؤلاء الثلاثة أية خبرة تفاوضية، ولا أدنى دراية أكاديمية بدبلوماسية المفاوضات. فمن المتعارف عليه في دائرة علم السياسة والعلاقات الدولية، أن المفاوضات بين الدول، خصوصاً تلك التي تكون بين حركات التحرير الوطنية ودول الإحتلال، تتطلب كفاءة نادرة لدى أعضاء الوفد المفاوض. والسبب في ذلك، أن دولة الإحتلال وبسبب استقرار مؤسساتها تتمتع بكادر سياسي متكامل وله خبرة في العلاقات الدولية. والملفت للنظر في الوفد «الفتحاوي» المفاوض، أن أياً من أعضائه لم يكن له أي حضور سياسي لا على المستوى الفلسطيني، ولا على المستوى الإقليمي. بل إن عضو الوفد ماهر الكرد استقال من عضوية الوفد المفاوض في وقت لاحق.

والدليل الوثائقي والمادي على انعدام الكفاءة التفاوضية لدى وفد القيادة العرفاتية في أوسلو، هو هذا الكم الهائل من الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبها ذلك الوفد الغارق في مستنقع البؤس السياسي. مما يضيف تساؤلات جديدة، حول الأهداف الاستراتيجية لكل من عرفات والقيادة الإسرائيلية من تلك المفاوضات غير المتكافئة.

وفي النتيجة، فلقد كانت مفاوضات أوسلو، والاتفاق الذي انتهت إليه، قراراً سياسياً فردياً خاطئاً من عرفات وقرينه محمود عباس، وثالثهم أحمد قريع، ورابعهم د. نبيل شعث، وفي توقيت خاطئ، وفي مكان خاطئ، وبواسطة وفد مفاوض مصاب بتخلف عقلي تفاوضي خاطئ، ومن أجل هدف فوضوي وخاطئ.

عشرون ـ القيام بدور مزدوج، دعم الإحتلال ومحاربته :

رغم الحصار الشكلي المفروض على عرفات في مدينة رام الله، حيث يواصل نشاطه السياسي وتزوره الوفود الدولية والعربية المتصالحة مع إسرائيل، فإن الخط السياسي العام لقيادة حركة «فتح» العرفاتية منذ الاجتياح الإسرائيلي بقيادة شارون لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في مارس ٢٠٠١، وحتى الآن يسير في اتجاهين متعاكسين:

الأول، الخضوع المطلق لأوامر الإحتلال. وهذا ما بدا واضحاً في قرار عرفات تنفيذ المطلب الإسرائيلي بنفي المحاصرين في كنيسة المهد من أعضاء الشرطة التي أنشأها حضرته إلى عدة دول أوروبية في يونيو ٢٠٠٢. وفي تنديده المستمر بأعمال المقاومة الفلسطينية.

الثاني، مقاومة الإحتلال الإسرائيلي. وهذا ما بدا في فرز مجموعات من عناصر فتح في التنظيم المعروف بـ /كتائب شهداء الأقصى/. حيث تقوم عناصر هذا التنظيم بعمليات مقاومة مجيدة ألحقت بالعدو الإسرائيلي خسائر كبيرة. ويبدو، أن عناصر هذا التنظيم قد اتجهت إلى خط الكفاح المسلح، بعدما رأته من خطورة توجهات قيادتها الاستسلامية لمخططات العدو الإسرائيلي. وليس بمستبعد، أن القيادة الفتحاوية لعرفات تدعم سراً تنظيم كتائب شهداء الأقصى لتحقيق توازن سياسي مع الفصائل الفلسطينية التي تقود الكفاح المسلح ضد العدو.

كلمة أخيرة

الخلاصة فيما سبق:

إن مسلسل الأخطاء الاستراتيجية الفادحة التي ارتكبتها قيادة حركة «فتح» العرفاتية هي المسؤولة المباشرة عن معاناة الشعب الفلسطيني منذ تولي ياسر عرفات رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر ١٩٦٨ حتى الآن.

لقد تعرض جنوب لبنان للإحتلال الإسرائيلي في الخامس من يونيو ١٩٨٢. إلا أن حزب الله الذي بدأ الكفاح المسلح في العام التالي، استطاع أن يحرر جنوبه المحتل في الخامس والعشرين من مايو ٢٠٠٠. وطيلة مرحلة كفاحه المسلح، لم يحصل حزب الله المقاتل ولا على دولار واحد من الدول العربية.

بينما حصلت حركة «فتح» على عشرات المليارات من الدولارات، والدعم السياسي العربي والعالمي، وكانت النتيجة، هذا النزيف الدموي للشعب الفلسطيني، وقبول «فتح» بأن تتحول إلى أجهزة أمنية تتولى حماية الأمن الإسرائيلي، ومطاردة المقاومين للإحتلال.

مما يعني بكل وضوح، سقوط نظرية المؤامرة الصهيونية والأمريكية في تفسير الكوارث التي لحقت بالشعب الفلسطيني، وما تزال.

وإذ انتهينا من متابعة هذا الفصل، فإن المؤلف يستأذن القارئ ومكتبة التاريخ معاً، في عرض المشروع السياسي الذي كان قد ألقاه في محاضرة في النادي الثقافي العربي بالمزة بدمشق في العشرين من أغسطس ٢٠٠٢ بدعوة من المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، بعنوان/التحرك المطلوب لإنقاذ الشعب الفلسطيني من مجازر المشروع الصهيوني/.

وذلك للأهمية، وبدافع الأمانة السياسية، ووفاءً للقضية الفلسطينية، حيث إن المؤلف من مواليد حيفا بفلسطين المحتلة. ولقي المشروع اهتماماً من بعض المؤسسات السياسية والإعلامية العربية الملتزمة بالرؤية العميقة للصراع العربي-الإسرائيلي. كما عارضت «فتح» المشروع جملة وتفصيلاً.

التحرك المطلوب لإنقاذ الشعب الفلسطيني
من مجازر المشروع الصهيوني

المحاضرة التي ألقاها الكاتب بدعوة من المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، في المركز الثقافي العربي بالمزة – دمشق في ٢٠ أغسطس – آب ٢٠٠٢م .
كما ألقيت هذه المحاضرة بدعوة من النادي الثقافي العربي في الشارقة يوم السبت ٢٨/٩/٢٠٠٢ .

اقتراح بوضع الضفة الغربية وقطاع غزة
تحت الوصاية الدولية

من الأهمية بمكان قبل أن نطرح المشروع المقترح للتحرك السياسي المطلوب ، أن نستعرض المشاريع المطروحة من قبل العدو الإسرائيلي ، وحليفته الإدارة الأمريكية ، وتلك المطروحة من حكومات عربية، ومثلها المطروحة من أطراف دولية .

يمكن حصر تلك المشاريع بالتالية :

١. قيام الدولة الفلسطينية على بعض الأراضي الفلسطينية المحتلة في عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧م ، وبقبول استمرار ٩٠٪ من المستوطنات تحيط بالمدن الفلسطينية مع تجميد بناء مستوطنات جديدة ، وبالتخلي عن القدس الشرقية في حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م بما فيها المسجد الأقصى . والقبول بخمسة دونمات في أبو ديس لإقامة مبنى المجلس التشريعي لهذه الدولة المسخ ، وبالتخلي عن عودة اللاجئين والقرار ,١٩٤ وهذا هو مشروع حزب العمل الإسرائيلي كما طرحه باراك .

٢. الدعوة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن غالبية الأراضي الفلسطينية المحتلة في عدوان

الخامس من يونيو ١٩٦٧م من خلال العملية التفاوضية وحدها بدون أية آليات محددة، وبدون استراتيجية تحررية ضمن الشعار السياسي القائل، تعترف الدول العربية بإقامة علاقات سياسية طبيعية مع إسرائيل مقابل إنسحابها (إسرائيل) إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧, هذا الخيار أفرزه وما يزال المطبخ السياسي للقمة العربية . وقد وصف وزير الحرب الإسرائيل بن اليعازر هذه الدعوة العربية بأنها " انتصار للصهيونية "

٣. عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وهذا ما تطرحه السلطة الوطنية الفلسطينية حالياً بدعم من حكومات مصر والأردن والإدارة الأمريكية .

٤. وضع المناطق التي كانت خاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية قبل ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ تحت وصاية أمريكية لإعادة ما يسمى بتأهيل الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية ذاتها للتعايش مع الأمن الإسرائيلي ، وهذا ما طرحه قبل أشهر توماس فريدمان ، و مارتن أنديك ، ويؤيدهما فيه عدد من الكتاب الإسرائيليين من عدة شرائح سياسية ، ليكود ، عمل ، وسط.

٥. وضع قوات دولية للفصل بين الفلسطينيين و ((إسرائيل)) دون تحديد دقيق للمواقع التي سترابط فيها هذه القوات . مع التأكيد بأن تتم هذه المرابطة بموافقة ((إسرائيل)) . هذا الحل ، أو الخيار، يطرحه الاتحاد الأوروبي ، وطرحه منذ أيام كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة وترفضه ((إسرائيل)) والولايات المتحدة الأمريكية .

٦. قيام إدارة مدنية للضفة الغربية تحت إشراف القيادة العسكرية الاحتلالية ، وحصر السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي في قطاع غزة ، واستمرار حركة الاستيطان ، واعتبار الأردن هو الوطن التاريخي للفلسطينيين ، وتهجير حوالي نصف مليون فلسطيني إلى الأردن وسيناء ، ووضع خطط ومناهج علمية للحد من التناسل الفلسطيني بهدف إضعافه في داخل إسرائيل وخارجها ، وهذا ما يطرحه شارون حالياً .

٧. انسحاب إسرائيلي متدرج من المدن الفلسطينية المحتلة يسبقه إنهاء الانتفاضة ، وقيام السلطة الفلسطينية باعتقال جميع نشطاء الانتفاضة ، وقيام تنسيق أمني بين إسرائيل والأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية لمحاربة ما يطلقون عليه مصطلح " الإرهاب الفلسطيني " والذي يعني مقاومة الاحتلال الإسرائيلي .

وهذا المشروع تطرحه الإدارة الأمريكية بناء على طلب حكومة شارون ، ووافقت عليه السلطة

الفلسطينية أخيراً ضمن عنوان " غزة بيت لحم أولاً " . هذا المشروع يتجاهل كافة القضايا الأساسية للشعب الفلسطيني ويحقق مطلب السلطة الفلسطينية بالعودة إلى الحركة العرجاء ضمن الاحتلال الإسرائيلي خارج المدن الفلسطينية المحتلة . أي إعادة انتشار قوات الاحتلال.

٨- مشروع ‹ رؤية › بوش لضرورة وجود دولة فلسطينية مستقبلية تحفظ أمن إسرائيل ، وتتعهد بمحاربة القوى السياسية الفلسطينية التي ترفض التعايش مع الاحتلال الإسرائيلي . على أن تظهر هذه الدولة إلى الوجود بشكل " مؤقت " بعد ثلاث سنوات من انتهاء المقاومة الفلسطينية المعاصرة . وعلى أن يتم تحديد نطاق هذه الدولة وحدودها بالتدريج وفقاً لمصالح الأمن الإسرائيلي ومن خلال المفاوضات ، وبدون أن تتضمن عودة القدس الشرقية إلى هذه الدولة ، وبشرط تنازل الفلسطينيين عن حق العودة للاجئين حسب القرار ١٩٤ ومع بقاء المستوطنات على حالها في الضفة الغربية وقطاع غزة .

هذه هي أهم الدعوات والمشاريع السياسية المطروحة للخروج من مأزق الوضع الراهن للعدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية وعموم الشعب الفلسطيني ، فهي محل تداول علني على مدار الساعة ، وليست في أدراج مكاتب الجهات التي تطرحها .

القيمة السياسية لهذه المشاريع

القراءة المتأنية لهذه المشاريع المطروحة توضح أن القواسم التالية تجمعها :

١- إلغاء حق العودة للاجئين الذين شردهم الإرهاب الإسرائيلي عن ديارهم عام ١٩٤٨، ومنهم حوالي مليون فلسطيني يقيمون في الضفة والقطاع منذ تشردهم وحتى يومنا هذا. وقد ضمن القرار الدولي ١٩٤ حق عودتهم .

٢- لا يستند أي من هذه المشاريع النهائية إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وهو حق دولي إنساني يشكل المقدمة الأساسية للشرعية الدولية .

٣- لا يستند أي من هذه المشاريع الثمانية إلى مبدأ زوال الاحتلال الإسرائيلي ومسؤوليته عن معاناة الشعب الفلسطيني منذ احتلاله للضفة والقطاع عام ١٩٦٧ .

٤- لا يستند أي من هذه المشاريع الثمانية على ضمان الحد الأدنى لحقوق الإنسان الواقعة تحت الاحتلال حسب اتفاق جينيف وعدم المساس بممتلكاتهم وأرواحهم .

٥- لا يستند أي من هذه المشاريع على التزام العدو الإسرائيلي بالانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية .

٦- تتفق جميع هذه المشاريع الثمانية على ضرورة اعتراف الشعب الفلسطيني بالاحتلال أولاً، وبإسقاط كافة مطالباته بالتعويض عما لحقه من أضرار .

٧- تتفق جميع هذه المشاريع الثمانية على نبذها للشرعية الدولية مرجعية لها، واعتمادها مرجعية بديلة، هي ارتهان هذه المشاريع الثمانية لمرجعية واحدة هي الوعود الصهيونية! .

٨- تقوم هذه المشاريع الثمانية رغم تنوعها الشكلي، على شرط أساسي، وهو تعهد الشعب الفلسطيني من خلال أجهزة أمنية كبيرة وكفؤة بحماية الأمن الإسرائيلي أولاً وآخراً .

٩- تتفق جميع هذه المشاريع الثمانية على استمرار السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، ولو في حال نجاح مشروع الدولة المسخ حسب رؤية بوش .

وفي النتيجة العملية، فإن جميع هذه المشاريع الثمانية تكريس للاحتلال، مع تجميل وجهه في أحسن الحالات .

نص المشروع المطلوب لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي

نجتهد فتقدم الاقتراح التالي لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية :

منح الضفة الغربية وقطاع غزة حكماً ذاتياً تحت الوصاية الدولية وبحماية قوات دولية لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من هذه الأراضي إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م ، وإزالة جميع المستوطنات اليهودية من هذه الأراضي. تليها مرحلة الاستقلال للشعب الفلسطيني وفقاً للقرارين ١٨١ ، ١٩٤ .

الهدف من المشروع : وقف المجازر التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي من خلال إنهاء هذا الاحتلال بدور فاعل لمجلس الأمن . والتمهيد لمرحلة الاستقلال للشعب الفلسطيني ضمن المرجعية الدولية للقرارين ١٨١ ، ١٩٤ .

المبرر السياسي للمشروع : إن المبرر السياسي لطرح هذا المشروع في هذه المرحلة التاريخية يتمثل في:

١- انعدام التكافؤ الاستراتيجي بين طرفي الصراع، العدو الإسرائيلي المتحالف مع الدولة المهيمنة عالمياً، والطرف الفلسطيني الذي يخوض الصراع وحيداً فضلاً عن افتقار قيادته لاستراتيجية تحررية واضحة .

٢- صعود اليمين الليكودي التوراتي بقيادة أرييل شارون إلى الحكم في كيان العدو الإسرائيلي، والذي تزامن مع صعود اليمين المسيحي الصهيوني في الولايات المتحدة إلى الإدارة الحاكمة ، وهو اليمين الحليف الاستراتيجي لليمين الإسرائيلي .

٣- يضاف إلى ذلك، حالة التراجع السياسي الخطيرة لدى بعض دول المركز العربي المتصالحة مع العدو الإسرائيلي وعجزها عن دعم مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال ، واتجاه حكومات دول هذا المركز للضغط على المقاومة الفلسطينية لتقبل بالمشروع الصهيوني

٤- الفشل الذريع الذي لحق بتسوية أوسلو التي رفضتها غالبية الشعب الفلسطيني منذ الإعلان عنها. إضافة إلى فشل كافة المشاريع التي استندت إلى تلك التسوية البائسة، وفي مقدمتها السلطة الفلسطينية تحت السيادة الإسرائيلية .

المرجعية الدولية للمشروع :

يستند هذا المشروع إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يتناول التصدي لإعادة السلام إلى مناطق النزاعات الإقليمية، أو تلك التي تهدد السلم والأمن الدوليين. أي مواجهة كل عمل عدائي يهدد السلام تقوم به دولة من الدول . وهو ما لحضته المادة ٣٩ من الميثاق، ونصها:

" يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عمل من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١، ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدوليين، وإعادته إلى نصابه " .

وتحدد المادتان المشار إليهما الكيفية التي تتشكل بها القوة الدولية وأسلحتها الجوية والبحرية والبرية ونسبة مشاركة الدول الأعضاء بها ضمن اتفاقيات تعقدها هذه الدول مع المجلس .

وفيما يتعلق بضرورة تشكيل هذه القوة الدولية اللازمة للمشروع، وانطباق المادة ٣٩ والمادتان ٤١، ٤٢ على الاحتلال الإسرائيلي لإجازتها من قبل المجلس المرابطة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، فإن هذه الضرورة تبدو واضحة من خلال استمرار العدوان الإسرائيلي ذاته دون امتثاله لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر منذ نوفمبر ١٩٦٧، أي منذ (٣٥) خمسة وثلاثين عاماً مضت . بل استمراره في تصعيد عدوانه خلافاً لكافة المواثيق الدولية الداعية للحفاظ على حياة سكان المناطق التي تتعرض للاحتلال بسبب الحروب، وعدم تغيير معالم الحياة والعمران فيها. وهو المبدأ الذي يتعارض مع الاستيطان وحصار الأفراد المدنيين .

إن واقع استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتصعيد آلة حربه العدوانية في الأراضي المحتلة، هي أكثر الحالات التاريخية تطابقاً مع الحالة التي تستوجب تشكيل القوة الدولية التي نص الميثاق الدولي حسب المواد ٣٩، ٤١، ٤٢ على تشكيلها للمرابطة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ في الأراضي الفلسطينية، بل والسورية واللبنانية أيضاً، وبعد أبعاد قوات الاحتلال خارج هذه الحدود .

آليـة المشـروع

١ـ الحماية الدولية :

يستند هذا المشروع إلى مرابطة قوات دولية لا تقل عن عشرة آلاف عنصر ينتمون إلى ما لا يقل عن عشر دول من أسيا وأوروبا وأفريقيا و أمريكا اللاتينية وليس بينهم جندي أمريكي واحد ، بحيث تشرف هذه القوات على انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلتها في عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧م ، بما في ذلك القدس

الشرقية ، وتتولى الإشراف على إزالة جميع المستوطنات اليهودية. وبالتالي فإن هذه الحماية تستند إلى قرار من مجلس الأمن الدولي استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق .

٢ ـ لجنة الوصاية الدولية :

يتم تعين لجنة خاصة من قبل مجلس الأمن تكون مسؤولة أمام المجلس عن تنفيذ الشؤون الإدارية والمحلية وتشجيع إعادة بناء مشاريع التنمية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي وحفظ الأمن الداخلي في هذه المناطق ، تساعدها هيئات محلية منتخبة من الشعب الفلسطيني تحت إشراف لجنة الوصاية الدولية على أن تشمل صلاحيات لجنة الوصاية الدولية هذه ، الإشراف على حسن أداء واستمرار كافة المرافق والخدمات الجوية المدنية والبحرية وقطا ع الكهرباء والمياه و الإتصالات البرية ، وحماية البيئة وضمان استمرارية متطلبات التطوير الصناعي والزراعي والتجاري والخدمات المالية والمصرفية .

٣ ـ إنهاء الإحتلال :

يحدد قرار مجلس الأمن عند صدوره الفترة الزمنية لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية حتى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ بحيث لا تتجاوز عاماً واحداً من اكتمال وصول القوات الدولية .

٤ ـ إزالة المستوطنات :

يتم تحديد مدة زمنية لإتمام تفكيك جميع المستوطنات بفترة لا تتجاوز السنتين ،وذلك بإشراف لجنة خاصة من قبل لجنة الوصاية الدولية والقوات الدولية .

٥ ـ وقف إطلاق النار من الجانب الفلسطيني :

تلتزم فصائل الشعب الفلسطيني المقاومة للاحتلال بوقف إطلاق النار ضد القوات الإسرائيلية والمستوطنات عند اكتمال مرابط القوات الدولية على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م للأراضي الفلسطينية ، على أن يتم تحديد مدة زمنية لإتمام انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م بفترة زمنية أقصاها عام واحد من وصول طلائع القوات الدولية .

٦ ـ مفاوضات الاستقلال :

في نهاية السنة الرابعة من هذه المرحلة الانتقالية ، يتم انتخاب هيئة تشريعية من السكان في جميع المناطق الضفة الغربية والقطاع يحدد مجلس الأمن عدد أعضائها ، بحيث تكون شاملة لتمثيل عادل لجميع السكان ، وتجري المفاوضات بين وفد تفاوضي تقترحه هذه الهيئة التشريعية الفلسطينية المنتخبة ولجنة الانتداب حول قضية الاستقلال وحرية تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفقاً للقرارين ١٨١، ١٩٤ .

القيمة الاستراتيجية لهذا المشروع

يستند مشروع وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الوصاية الدولية إلى مبدأ استراتيجي أساسي في إدارة الصراع وهو، مبدأ الأولويات. ففي الواقع الراهن الملموس على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ حتى يومنا هذا، هو واقع الاحتلال الإسرائيلي. وهو الواقع الذي كشف عن أطماع الغزاة الصهاينة لإقامة المستوطنات ذات الطابع العسكري على امتداد قطاع غزة والضفة الغربية، والتي أصبحت تحيط بالمدن والقرى الفلسطينية .

في اتفاق أوسلو، أسقط المفاوض الفتحاوي أولوية إنهاء الاحتلال ومعه المستوطنات التي أفرزها وارتبطت به. واتجه إلى أولوية الحكم الذاتي تحت سيادة الاحتلال وبالقيام بدور الحارس الأمني للمشروع الاستيطاني بأجهزة أمن وشرطة من الشباب الفلسطيني ضمن مصطلح " السلطة الفلسطينية " . ومن ثم تأجيل القضايا الأساسية مثل المستوطنات، واللاجئين، والقدس الشرقية، والحدود والمياه إلى مفاوضات الوضع النهائي .

وبدلاً من إنجاز المرحلة الانتقالية لانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي حسب اتفاق أوسلو مع نهاية عام ١٩٩٨ تعرض الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع إلى حملة إبادة بشرية أكثر وحشية مما كان يتعرض لها قبل اتفاق أوسلو ,١٩٩٣ كما ازداد عدد المستوطنين والمستوطنات مع بدء الانتفاضة في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ عشرة أضعاف ما كانت عليه عشية اتفاق أوسلو عام ,١٩٩٣ مما يعني هزيمة سياسية وتاريخية وعلى المستوى

الاستراتيجي لاتفاق أوسلو، وللعقلية السياسية الفتحاوية التي هرولت إليه، وروجت له .

منذ ستينات القرن الماضي، وصلت حركة التاريخ، وفي مقدمتها تجارب حركات التحرير الوطني ضد الاستعمار بكافة أشكاله، بما فيه الاستيطاني ومثاله الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، وصلت إلى ما يشبه القوانين العلمية والمعادلات الرياضية. كما اكتسب الفكر الاستراتيجي زخماً وثراءً قادراً على ترشيد حركات النضال التحرري ضد الاستعمار والتخلف والتجزئة .

في طليعة هذه القوانين والمبادئ الاستراتيجية لحركة التاريخ الإنساني، مبدأ الأولويات في إدارة الصراع ضد الاحتلال، وضد التجزئة والتخلف أيضاً .

إعمال هذا المبدأ العلمي والاستراتيجي على حالة الصراع العربي الإسرائيلي يعني إعطاء الأولوية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ضمن هذه الأولوية نشأت المقاومة الوطنية الإسلامية المسلحة في جنوب لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٨٢ وتكللت بالنصر المبين في مايو ٢٠٠٠م .

ولأن القيادة الفتحاوية الفلسطينية خالفت هذه الأولوية، ومارست نقيضتها في اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وهي أولوية السلطة الفلسطينية التي تتولي حماية الأمن الإسرائيلي، فإنها حصدت الهزيمة السياسية الكبرى وهذا الكم الهائل من الدمار والخسائر البشرية الذي لحق بشعبنا على يد الاحتلال الإسرائيلي ذاته .

ومما يدعو للسخرية والرثاء لما آل إليه النهج السياسي لحركة فتح، هو أنها اتجهت لمفاوضات كامب ديفيد ٢ في يوليو ٢٠٠٠م بهدف أن يمنحها الاحتلال الاستيطاني تفضلاً منه دولة في الضفة والقطاع. مما يعنى أن القيادة الفتحاوية ما تزال مصرة على مخالفة قوانين حركة التاريخ وتسير عكس تياره .

فمن الأمور البديهية في تجارب التاريخ الإنساني، إن الاستقلال يقود إلى الدولة ككيان دستوري وسياسي بتمتع بالسيادة على أرض الشعب، ولهذا الكيان مؤسساته التي تحمي الشعب من العدوان الخارجي والعبث الداخلي للخارجين على القانون. هذه الدولة هي مثل الظل للاستقلال . والذي يتصور إمكانية قيام دولة مزعومة ، قبل جلاء الاحتلال يتبعه الاستقلال ، هو مثل الذي يحرث في البحر .

وفي واقع الصراع الدموي الراهن، وغير المتكافئ عسكرياً، على الأرض الفلسطينية بسبب انحياز القوة العسكرية المهيمنة عالميا إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي ، فان الأولوية الإستراتجية المطلوبة للشعب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال والحصار هي أولوية إنهاء الاحتلال وإبعاد آلة الحرب الأمريكية الإسرائيلية عن رقاب الشعب الفلسطيني وأرضه المحتلة. هذه الأولوية هي الهدف الاستراتيجي المرحلي لمشروعنا السياسي الداعي لوضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الوصاية الدولية، وبحماية قوات دولية ترابط على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، وبإزالة جميع المستوطنات بإشراف لجنة الوصايا هذه. وبالتالي فإن القيمة الاستراتيجية لهذا المشروع هي في ترشيد النضال الفلسطيني والعربي والإسلامي والعالمي المتعاطف معه بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ومخالفاته الاستيطانية بدعم دولي. إلي جانب التخلص من تداعيات النهج الخاطئ والخطير للقيادة الفتحاوية على القضية الفلسطينية وإعادة التوازن الاستراتيجي للصراع العربي الإسرائيلي على الساحة الفلسطينية ضمن قواعد الشرعية الدولية.

بهذا المشروع السياسي تصبح معادلة الصراع على الساحة الفلسطينية كما يلي :

التحالف الدولي الداعم للوصاية الدولية على الضفة والقطاع بحماية قوات دولية على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وبهدف إزالة جميع المستوطنات في الطرف الأول من المعادلة، يقابله التحالف الأمريكي للاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي في الطرف الثاني من المعادلة.

خطوات تنفيذ المشروع

يتطلب تنفيذ مشروع وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الوصاية الدولية القيام بالخطوات التالية ليصل المشروع إلى مجلس الأمن الدولي مدعوماً بما يشبه الإجماع الدولي، وليصدر به قرار من المجلس وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق :

١ ـ أن يصبح المشروع أولوية فلسطينية :

لابد وأن يحصل المشروع على تأييد الأغلبية الفلسطينية وبحيث تسقط تلقائياً جميع المشاريع المتعارضة معها بما في ذلك مشروع السلطة الوطنية التي ثبت فشلها. إلى جانب إسقاط، الأولوية المخادعة للدولة الفلسطينية حسب الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية لها .

معنى ذلك أن تتبنى القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة هذا المشروع ، وتسقط ما عداه .

٢ ـ وجود قيادة جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية تتمسك بالمشروع، وتدعو لتسويقه عربياً وعالمياً :

حيث أن القيادة السياسية لحركة ‹ فتح › لجأت ومنذ الثمانينات لتهميش مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفي مقدمتها اللجنة التنفيذية ، والمجلس الوطني ، بهدف إفساح المجال لتمرير الحركة الفردية الفوضوية لمجموعة أوسلو في قيادة ‹ فتح › تحقيق تلك الانتكاسة المأساوية للنضال الوطني الفلسطيني، فإن الانتقال إلى مشروع وضع الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تحت الوصاية الدولية المتعارضة مع المشروع التصفوي للقضية الفلسطينية تحت يافطة السلطة الوطنية وأجهزتها الأمنية المتحالفة مع المشروع الصهيوني، يتطلب وجود لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقادرة على التحرك على الساحتين : العربية والدولية لإنجاح هذا المشروع الإستراتيجي لإنقاذ الشعب الفلسطيني من مجازر المشروع الصهيوني على مدى ٣٧ عاماً مضت من عمر الشعب الفلسطيني .

٣ ـ أن يحظى المشروع بدعم عربي واسع :

لابد من دعم عربي لهذا المشروع تمهيداً لتحقيق دعم دولي له . خاصة وأن الإدارة الأمريكية ستعارض المشروع ولن تقبل به ما لم تشعر هذه الإدارة بالثمن الفادح لمعارضتها له ، وهو الخطر على مصالحها في المنطقة جراء رفضها له استجابة لمطالب اللوبي الصهيوني . إن من الضروري أن تدعو اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى عقد قمة عربية طارئة لبحث هذا المشروع وتبنيه باعتباره أولوية فلسطينية ، بعد أن يتولى مؤتمر طارئ لوزراء الخارجية العرب دراسة المشروع قبل انعقاد القمة . إن ترأس لبنان للقمة العربية

الحالية وبما تمثله الحكومة اللبنانية من موقف قومي معارض للمشروع الصهيوني ، يشكل فرصة سياسية نادرة للجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية لتتقدم بطلب إليها (إلى الحكومة اللبنانية) للدعوة لقمة عربية طارئة لبحث هذا المشروع .

٤ ـ دور القمة العربية :

تتولى القمة العربية الترويج للمشروع لدى دول العالم لكسب تأييدها له ، ومن ثم طرح المشروع على الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد جلسة خاصة لبحثه، وللحصول على دعم له.

٥. الدعم الدولي للمشروع واعتماده من قبل مجلس الأمن :

بعد حصول المشروع على الأغلبية من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تتولى المجموعة العربية طرح المشروع على مجلس الأمن لتبنيه ولتشكيل القوة الدولية من عشرة آلاف عنصر للمرابطة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولتشكيل اللجنة الدولية التي ستتولى إدارة نظام الوصاية الدولية على الضفة الغربية و قطاع غزة .

توضيحات أساسية

– مقاومة الاحتلال :

يشكل مشروع وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الوصاية الدولية لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، تعقبها مفاوضات الاستقلال وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفقاً للقرارين ١٨١، ١٩٤ مع وضع قوات دولية على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م لهذه الأراضي الفلسطينية المحتلة ، يشكل حركة سياسية جادة للوصول إلى هدف مرحلي على طريق الاستقلال للشعب الفلسطيني . ومن المؤكد أن العدو الإسرائيلي سوف يعارض هذا المشروع بكافة الأشكال وعلى جميع المستويات . وبالتالي ، سوف يؤدي هذا الموقف العدائي من الاحتلال للمشروع إلى أن يتمسك الشعب الفلسطيني بالمشروع . أي أن هناك علاقة جدلية بين نجاح هذا المشروع السياسي المستند إلى الدور الدولي من جهة ، وبين مقاومة الاحتلال من جهة أخرى .

معنى ذلك ، استمرار المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها ضد الاحتلال الإسرائيلي إلى جانب التحرك على الساحة الدولية لإنجاح المشروع . ولا تتوقف المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال والمستوطنين إلا بعد بدء مرابطة القوات الدولية على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م ، ووصول اللجنة الدولية التي ستتولى إدارة نظام الوصاية الدولية على الضفة و القطاع ، وبعد مفاوضات لوقف إطلاق النار يجريها مجلس الأمن مع الوفد التفاوضي الفلسطيني المتخصص من أصحاب الكفاءات والذي ترشحه اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية البريئة من النهج الفتحاوي التخريبي .

- موقف «السلطة» الفلسطينية :

ليس لهذا المشروع أية علاقة بالموقف السياسي الذي ستتخذه حركة ‹ فتح › وقيادتها تجاه المشروع ، وهو موقف الرفض المؤكد . فهذا المشروع يشكل نقيضاً استراتيجياً للدور الأمني الإسرائيلي الذي اختارته قيادة ‹ فتح › لنفسها ضمن يافطة السلطة الوطنية الفلسطينية المزعومة .

- موقف الحكومات العربية المتصالحة مع العدو من المشروع :

من المؤكد أن تقف الحكومات العربية المتصالحة مع العدو الإسرائيلي موقفاً معارضاً لمشروع وضع الضفة وقطاع غزة تحت الوصاية الدولية ، وذلك من منطلق معارضة إسرائيل للمشروع. وعليه، فإن هذه الحكومات سوف تتجه إلى الحركة باتجاهين متلازمين لإجهاض المشروع.

الأول، دعم القيادة الفتحاوية، ورفض الاعتراف باللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الاتجاه الثاني ، التشكيك بالمشروع واعتباره خطوة غير واقعية (كذا ..) وتتعارض مع ‹ الدولة › الفلسطينية حسب ‹ رؤية › الرئيس الأمريكي جورج بوش لها ، والتي وعد بتحقيقها بعد سنوات ثلاث بشرط القضاء على المقاومة الفلسطينية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي .

من الضروري عدم الوقوف في ‹ فخ › المشروع الصهيوني لتفجير حرب أهلية بين تلك الحكومات والشعب الفلسطيني تقودها بالوكالة أجهزة ‹ فتح › الأمنية. بالمقابل، يجب دعوة القوى السياسية والإسلامية في دول تلك الحكومات المتصالحة مع العدو، لمنع حكوماتها من التدخل في الشأن الفلسطيني ، والكف عن ممارسة الضغوط على المقاومة الفلسطينية المؤيدة لهذا المشروع المعارض للاحتلال .

إعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية

أولاً ـ تشكيل لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية :

الحقيقة التاريخية، هي أن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تعرضت ‹ للاحتكار › من قبل قيادة ‹ فتح › منذ سيطرة الأخيرة عام ١٩٦٨م. فأصبحت اللجنة التنفيذية للمنظمة والمجلس الوطني ، أجهزة لحركة ‹ فتح › .

وفي النتيجة السياسية العملية ، فإن كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفي مقدمتها اللجنة التنفيذية ، أصبحت في حكم الملغاة ، أو المجمدة منذ توقيع قيادة فتح اتفاق أوسلو في ٢٠ أغسطس ١٩٩٣م. حيث قبلت حركة ‹ فتح › أن تتحول منظمة التحرير الفلسطينية إلى " السلطة الوطنية الفلسطينية " وأجهزة الأمن والشرطة التي تنفذ تعليمات أجهزة الأمن الإسرائيلية .

في ظل هذه الازدواجية الخطيرة، واغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والشرعي لهذا الشعب، أصبح من الضروري أن تبادر القوى الفلسطينية السياسية التي تمثل الغالبية الساحقة لهذا الشعب في الشتات، وفي الداخل المحتل ، إلى اختيار قيادة جديدة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لفترة لا تتجاوز خمس سنوات تنتخب رئيساً لها من بين أعضائها لفترة ذاتها، وهذه اللجنة بدورها تبادر فوراً بتفعيل كافة مؤسسات المنظمة للدفاع عن حقوق شعبها ٠ ولا بد من مشاركة كافة الفصائل

الفلسطينية التي تمارس المقاومة على الأرض في هذه اللجنة التنفيذية وبشكل متساوٍ بالتمثيل وهي :

- حركة المقاومة الإسلامية/ حماس .
- حركة الجهاد الإسلامي .
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .
- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين .
- كتائب شهداء الأقصى .

ثانياً ـ مركز التخطيط الاستراتيجي :

ينشأ بقرار من اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير مركز متخصص من أصحاب الكفاءات الاستراتيجية من الفلسطينيين المعروفين بمواقفهم المناهضة للمشروع الصهيوني و لاتفاقات الاستسلام المصرية و الأردنية و الفتحاوية مع العدو الإسرائيلي ، تكون مهمته المركزية ذات هدفين متلازمين و متكاملين :

الهدف الأول : التصدي بالدراسة والتحليل الاستراتيجي لكافة مشاريع التسوية التي يطرحها المطبخ الصهيوني ، أو القوى الدولية ، و تبيان موقع الحقوق القومية من تلك المشاريع ، سواءً كانت إيجابية أو سلبية، والتوصية إلى اللجنة التنفيذية الجديدة بأسلوب التعاطي مع تلك المشاريع بما يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني.

الهدف الثاني : امتلاك حق المبادرة الدائمة والمفتوحة ، بتقديم اقتراحات بالمشاريع السياسية التي من شأنها :

١. ترشيد النضال الفلسطيني في شقيه : السياسي في الشتات ، والمقاوم داخل الأرض المحتلة وفقاً لأهداف الحد الأدنى للنضال الفلسطيني .

٢. توفير غطاء قومي وإسلامي فاعل للنضال الفلسطيني بعيداً عن مداخلات الحكومات العربية المتصالحة مع العدو الصهيوني . وبعيداً عن مداخلات السلطة الفلسطينية التي تستمد سلطتها من الاحتلال .

٣. إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧م ، بما فيها القدس الشرقية .

٤. إزالة المستوطنات من الأراضي المحتلة بعدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧م .

وأن لا تتبنى اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية أي مشروع سياسي ما لم يكن صادراً عن مركز التخطيط الاستراتيجي للمنظمة أو يحظى بقبوله ، سواء بتعديله ، أو القبول به كما طرحته اللجنة صاحبة المشروع .

ثالثاً : اللجنة العليا للمفاوضات :

تنشأ لجنة من أصحاب الكفاءات السياسية العالية من المواطنين الفلسطينيين المشهود لهم بالإمكانات التفاوضية العالية من خلال دراسات وأبحاث متخصصة في هذا المجال ، من خمسة أشخاص على الأقل ، يرأس اللجنة أكثر هؤلاء الأعضاء كفاءة ، ويصدر بتشكيلها قرار من اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير .

هذه اللجنة وحدها ، المسؤولة عن إدارة أية مفاوضات مستقبلية بين منظمة التحرير الفلسطينية والعدو الإسرائيلي ، أو أية أطراف عربية ، أو إسلامية ، أو دولية ترغب في إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية .

هذا مع الأخذ بعين الاعتبار ، ضرورة موافقة اللجنة التنفيذية المؤقتة أولاً على إجراء هذه المفاوضات من حيث المبدأ . أي أن المفاوضات بين المنظمة والأطراف الإقليمية والدولية والعدو الإسرائيلي تخضع لقرار سياسي من اللجنة التنفيذية الجديدة . على أن تتولى اللجنة التفاوضية العليا تنفيذ العملية التفاوضية فنياً .

رابعاً : المجلس الوطني الفلسطيني الجديد :

تتولى اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير تحديد أعضاء المجلس الوطني لمرحلة ما قبل مفاوضات الاستقلال بين ممثلي الشعب الفلسطيني والأمم المتحدة وفقاً للقرارين ١٨١، ١٩٤ . على أن يكون عدد أعضاء المجلس مناصفة بين فلسطينيي الشتات والداخل المحتل ، وتضع

اللجنة التنفيذية الجديدة القاعدة التي سيتم بموجبها انتخاب فلسطينيي الشتات ممثليهم في المجلس الوطني . على أن تتولى القيادة الموحدة للفصائل الخمس المناضلة في الداخل تحديد طريقة اختيار الشعب في الداخل ممثليه في هذا المجلس ، وعددهم .

قيادة المقاومة في الداخل المحتل

توجد في الداخل المحتل حالياً ، قيادة مقاومة ميدانية من المنظمات الخمس : حماس ، الجهاد ، الشعبية ، الديمقراطية ، كتائب شهداء الأقصى . يجب تعزيز وحدة صفوف هذه المقاومة . ومن أجل الارتقاء بأدائها لابد من وضع خطط استراتيجية مرحلية بهدف الوصول إلى أهداف محددة تتفق وإمكانات هذه الفصائل المقاومة ، وبالشكل الذي يضمن لها الاستمرارية وحرية الحركة ، وبالتالي ، لابد لوحدة فصائل المقاومة في الداخل ، أن تسترشد بالقاعدة النضالية الذهبية وهي ، أن تخضع تكتيكات المقاومة للاستراتيجية . وأن تتجنب خطيئة العمل التكتيكي الذي لا يستند إلى خطة استراتيجية محددة ، رغم النجاح التعبوي لبعض النضالات والخطوات التكتيكية ، وهو نجاح ظرفي ليس من شأنه أن يحقق النصر الحاسم لعدم اعتماده النهج الاستراتيجي المدروس.

العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية

ليس هناك من أية علاقة مهما يكن مستواها وإطارها، بين اللجنة التنفيذية الجديدة التي ستظهر من خمسة عشراً عضواً وبين سلطة الحكم الذاتي وأجهزتها الأمنية ذات الفضاء الإسرائيلي .

واستطراداً ، لن تكون هناك أية علاقة تعاون ، أو تنسيق سياسي بين قيادة المقاومة الخماسية، والسلطة الفلسطينية . وهذا ما تمثل برفض هذه الفصائل الخمسة : حماس ، الجهاد ، الشعبية ، الديمقراطية، كتائب شهداء الأقصى المشاركة في حكومة السلطة في حينه. وهو قرار سياسي شجاع وصحيح مائة بالمائة

واستطراداً ، فإن مجلس التخطيط الاستراتيجي حين صدور القرار بتشكيله عن اللجنة

التنفيذية الجديدة لن يتعاون بأي شكل مع سلطة الحكم الذاتي. والقاعدة ذاتها سوف تنطبق على اللجنة التفاوضية العليا التي ستنشأ بقرار من اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير .

أوجــه المفاوضـــة

بين «رؤية بوش» أولوية الدولة الفلسطينية المسخ وأولوية الوصاية الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة

١ ـ من حيث استمرار الاحتلال الإسرائيلي :

ضمن أولوية الدولة ، يستمر الاحتلال ، وتتحول السلطة الفلسطينية إلى جهاز أمني للاحتلال . بينما ضمن أولوية الوصاية الدولية ، يزول الاحتلال منذ البداية .

٢ ـ من حيث مستقبل المستوطنات :

المستوطنات مرشحة للبقاء في الأراضي الفلسطينية في ظل أولوية الدولة . بينما ترتبط الوصاية الدولية تلقائياً بإزالة جميع المستوطنات خلال مدة أقصاها سنتان .

٣ ـ من حيث الأمن السياسي للشعب الفلسطيني والحماية من العدوان الإسرائيلي :

ضمن أولوية الدولة الفلسطينية ، فإن الشعب الفلسطيني معرض في كل لحظة للذبح على يد القوات الإسرائيلية المدعومة من الإدارة الأمريكية ، وفي ظل عجز فاضح لسلطة أوسلو .بينما سيشعر الشعب الفلسطيني بالأمان لأول مرة في ظل الحماية الدولية .

٤ ـ من حيث تداعيات اتفاق أوسلو :

أولوية الدولة الفلسطينية ترتبط عضوياً باتفاق أوسلو ، وبالتالي ستكون هذه الدولة المسخ حين تتحقق بعد سنوات لا أحد يعلم توقيتها المجهول تحت السيادة الإسرائيلية . بينما ستوفر

الوصاية الدولية رفضاً عملياً لاتفاق أوسلو وامتيازات واقعية تشكل مقدمة سليمة للاستقلال.

٥ ـ من حيث الترابط السياسي والتاريخي مع موضوع الاستقلال الوطني :

تشكل أولوية الدولة مغالطة سياسية خطيرة . فالدولة لا تقوم إلا بعد تحقق الاستقلال ونتيجة له. أي الاستقلال أولاً ، والدولة لاحقاً هي تجسيد الاستقلال . فأولوية الدولة قبل انتهاء الاحتلال والحصول على الاستقلال ، تشكل مطلباً مستحيلاً . فهي بالتالي ، نهج تخريبي يبدد طاقات الشعب والمقاومة ويقود بالنتيجة إلى استمرار الاحتلال وتداعياته . بينما في أولوية الوصاية الدولية ، تبدأ مفاوضات الاستقلال بعد انتهاء المرحلة المؤقتة للوصاية الدولية ، وتقود إليه حتماً ، ثم تكون الدولة لاحقة للاستقلال .

٦ ـ من حيث التكافؤ السياسي :

ضمن أولوية الدولة الفلسطينية في ظل الاحتلال والمشروع الاستيطاني ، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية في موقف سياسي وتفاوضي ضعيف جداً جداً ، وغير متكافئ بالمرة مع الاحتلال الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية ، إضافة إلى انعدام الكفاءة التفاوضية لوفدها البائس ، الأمر الذي سيجعل الدولة الفلسطينية شبه مستعمرة لإسرائيل .

بينما ضمن أولوية الوصاية الدولية ، فإن التفاوض على الاستقلال ، سيكون بين ممثلي جميع الشعب الفلسطيني ومن أصحاب الكفاءة غير الملوثين بثقافة التطبيع مع العدو الصهيوني من جهة ، والأمم المتحدة من جهة أخرى .

٧ ـ من حيث بناء البنى التحتية لمؤسسات الشعب الفلسطيني :

ضمن أولوية الدولة الفلسطينية قامت القوات الإسرائيلية بقيادة شارون منذ فبراير ٢٠٠١م بتدمير جميع هذه البنى التي بناها الشعب الفلسطيني بعرقه ، وبدعم الأشقاء العرب ، والدول المانحة الأوروبية ، بل ودمر الاحتلال الأراضي الزراعية والأشجار والمساكن الشعبية .

بينما تتولى القوات الدولية حماية ممتلكات الشعب الفلسطيني ومؤسساته الصناعية و الخدماتية والمرافق العامة .

٨ ـ من حيث محاصرة اليمين الإسرائيلي المتطرف وكسب اليسار الجديد والوسط في إسرائيل :

تشكل أولوية موضوع الدولة الفلسطينية ، واحداً من أهم دوافع توحيد صفوف الليكود واليمين المتطرف التوراتي ضد الشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة وهذا ما بدا واضحاً في المؤتمر الأخير لتكتل الليكود (٢٠٠٢/٥/١٥) .

بينما طرح مشروع تسوية مرحلية لوضع الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإن كانت ضمن أولوية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي أولاً ، بما تعنيه من التخلي عن أولوية الدولة الفلسطينية المسخ . من شأنها تجريد اليمين المتطرف من واحدة لأهم توجهاته العدائية للشعب الفلسطيني وفي الوقت ذاته ، فإن أولوية الوصاية الدولية للضفة الغربية والقطاع ستلقى قبولاً كاملاً من قوى اليسار والوسط في (إسرائيل) .

وهكذا فإن هذه الأولوية / الوصاية الدولية / ستحاصر اليمين الليكودي ، وتعزز قوة الحركة لليسار الإسرائيلي باتجاه إنجاحها ودعمها .

٩ ـ من حيث وضع التحالف السياسي الأمريكي مع إسرائيل :

تعتبر مسألة (تحييد) أصدقاء العدو ، وإضعاف تحالفاته الدولية مطلباً استراتيجياً في قضية الصراع من أجل اختصار مسيرة التحرير وإنقاذ الوطن .

يشكل تحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع العدو الإسرائيلي وفي جميع المجالات واحداً من أهم مقومات استمرار عدوانه ، كما يشكل الدعم السياسي الأمريكي ل(إسرائيل) سبباً جوهراً في رفضها الانصياع للشرعية الدولية والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عموماً، ومن الأراضي الفلسطينية خصوصاً وفقاً للقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

وبالتالي ، فإن (تحييد) الدور الأمريكي الهادف لمحاصرة التحالف السياسي القائم بين واشنطن وتل أبيب ، من شأنه أن يدفع المجتمع الاستيطاني وقيادته السياسية والعسكرية للرضوخ للشرعية الدولية . وهذه هي النتيجة السياسية المؤكدة لهذه التسوية المرحلية من خلال وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الوصاية الدولية . وفي حال رفض واشنطن لهذه

التسوية ، فإنها ستجد نفسها في حرج شديد أمام الأغلبية المطلقة من دول العالم التي ستقف إلى جانب هذه التسوية .

١٠ ـ من حيث سحب البساط من تحت أقدام الأطراف العربية المتصالحة مع العدو الإسرائيلي :

يجب أن يكون واضحاً منذ البداية، أن العدو الإسرائيلي سيرفض هذا المشروع . كما سترفضه تلك الحكومات العربية المنبوذة من شعوبها والمتصالحة مع العدو الإسرائيلي . إلا أن هذا الرفض من قيادات هذه الحكومات العربية سوف يستند إلى تبريرات مخادعة ، مثل الإدعاء بأن المشروع ‹ غير عملي › أو ‹ غير واقعي › . إلى جانب اتهام المشروع بأنه يعيد الصراع إلى ‹ نقطة الصفر › ومن المؤكد أن هذه الحكومات سوف تصف المشروع بأنه يتعارض مع ‹ الدولة الفلسطينية حسب رؤية بوش و الاتحاد الأوروبي › كذا .....

وفي النتيجة العملية ، وعلى المدى البعيد والمتوسط فإن مشروع وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الوصاية الدولية ، سيؤدي إلى كشف حقيقة الانحياز السياسي من تلك الحكومات العربية للمشروع الصهيوني ضد الحقوق العربية للشعب الفلسطيني . مما يؤدي إلى إعادة ترتيب مسار النضال القومي الذي سينشأ بشكل مواز للصراع العربي – الإسرائيلي المأزوم على الساحة الفلسطينية .

١١ ـ من حيث نقل الصراع العربي – الإسرائيلي في جوهره إلى الساحة الدولية :

ظهر الكيان الإسرائيلي إلى الوجود عام ١٩٤٨م بقرار من الأمم المتحدة بالاستناد إلى قرار التقسيم الظالم ١٨١ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م . وبالتالي ، فإن الكيان الإسرائيلي هو الكيان الوحيد في العالم الذي نشأ بقرار دولي للتغطية على عدم وجود تواجد تاريخي متواصل وسلطة سياسية ودور حضاري لذلك الكيان .

كما أن قبول إسرائيل عضواً بالأمم المتحدة في ١١ مايو ١٩٤٩م جاء مشروطاً بتعهد وزير خارجية إسرائيل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بتنفيذ القرارين ١٨١ الخاص بحدود

الدولة اليهودية وتلك العربية على أرض فلسطين ، إلى جانب منطقة القدس الدولية ، و القرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردهم العدوان الإسرائيلي منها.

- و بالرغم من أن القرار ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧ م دعا إسرائيل إلي الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في عدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، فإن إسرائيل و بسبب دعم الإدارات الأمريكية المتعاقبة لها ،و بسبب عدم الكفاءة لدى الأنظمة العربية في إدارة الصراع مع عدوها الإسرائيلي ، ترفض الانسحاب من مجمل هذه الأراضي العربية المحتلة و من ضمنها الضفة الغربية و قطاع غزة .

- و بالتالي ، فإن من شأن تبني هذا المشروع و التمسك به بكل قوة و اعتباره المشروع السياسي الوحيد لإجبار العدو الإسرائيلي على الانسحاب من الضفة الغربية و قطاع غزة في ظل غياب حركة التحرير القومية لهذه الأراضي الفلسطينية المحتلة ، إعادة جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي إلى الأمم المتحدة التي أنشأت هذا الكيان العدواني بالأساس ،وخلافا للشرعية الدولية. ومثل هذه الخطوة من شأنها إسقاط كل التوجهات المخادعة لتبرير العدوان الإسرائيلي بأنه لمحاربة ما تطلق عليه الإدارة الأمريكية مصطلح الإرهاب الفلسطيني .

١٢ ـ من حيث إدارة الصراع ضد الاحتلال ضمن المنهاج الإستراتيجي وحده :

- بينما حققت حركة المقاومة الإسلامية المسلحة بقيادة حزب الله أول انتصار على الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان خلال ثمانية عشر عاماً متواصلاً من " حرب العصابات " ، فإن الفشل الذريع لحركة " فتح " في تحرير الضفة الغربية و قطاع غزة رغم مرور ٣٧ عاماً على ظهورها العسكري المدعوم من القوى الإقليمية المركزية في المنطقة و التعاطف الأمريكي مع حركتها السياسية، تؤكد حقيقة أساسية ، وهي أن تلك الحركة كانت تفتقر منذ نشأتها إلى النهج الإستراتيجي في إدارة الصراع ضد العدو الاستيطاني الذي غزا أرضها الوطنية .

- وبالتالي ، فإن القبول بوضع الضفة الغربية و قطاع غزة تحت الوصاية الدولية ،من شأنه العودة بالقضية الفلسطينية ، وفي ظل القيادة السياسية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية و الفصائل المجاهدة المقاومة للتحرير بعيداً عن نهج قيادة " فتح " الفوضوي إلى المنهاج

الإستراتيجي في إدارة الصراع وصولاً إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ٠

١٣ ـ إفشال المشروع الصهيوني بإشعال حرب فلسطينية – فلسطينية :

– بات واضحاً لكل ذي بصيرة ، المسعى الشاروني المدعوم من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بدفع المؤسسات الأمنية لقيادة › فتح ‹ المدعومة من أجهزة الأمن الإسرائيلية لإشعال حرب دموية بين تلك الأجهزة من جهة و فصائل المقاومة الفلسطينية من جهةٍ أخرى ٠ ومن حيث توقيت مدة إعلان › الدولة الفلسطينية ‹ حسب رؤية الرئيس الأمريكي بوش بفترة ثلاث سنوات ، أي صيف ٢٠٠٥ ، فإن هذه الفترة الزمنية (ثلاث) سنوات تبدأ من صيف عام ٢٠٠٢ م كافية لتتمكن خلالها الأجهزة الأمنية من حركة › فتح ‹ ضمن ما يسمى بالسلطة الفلسطينية من تصفية جميع الفصائل المقاومة للاحتلال الإسرائيلي ٠

– من هنا ، فإن إعطاء الأولوية لموضوع الوصاية الدولية على قطاع غزة و الضفة الغربية من شأنه حماية الشعب الفلسطيني من المجازر التي بدأت أجهزة › فتح ‹ بالاستعداد لتنفيذها حسب إملاءات مشروع شارون لإعادة هيكلة مؤسسات ساطة الحكم الذاتي الفتحاوية ، و تجنيب الشعب الفلسطيني مشروع حرب أهلية جديدة يقودها الفريق الفتحاوي بقيادة السلطة الوطنية وأجهزتها الأمنية ممن يحظون بحماية الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية ٠

١٤ ـ من حيث كسب الوقت للوصول للأهداف النهائية :

يوفر مشروع وضع الضفة الغربية والقطاع تحت الوصاية الدولية عامل الزمن و اختصار الوقت للوصول إلى مرحلة الاستقلال وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، حيث أن المرحلة التالية للوصاية الدولية و رحيل الاحتلال الإسرائيلي هي مرحلة الاستقلال وفقاً للقرارين ١٨١، ١٩٤ بينما في مشروع رؤية الدولة الفلسطينية المسخ حسب الطرح الأمريكي و الإسرائيلي فإنها تستهدف إعطاء العدو وحليفته الإدارة الأمريكية هامشاً واسعاً من الحركة لكسب الوقت لتكريس الاحتلال و إنهاء المقاومة الفلسطينية المعاصرة.

الفصل السادس

نقد نظرية مؤامرة «الرجعية» العربية والصهيونية في إفشال الوحدة العربية

طرحت القوى السياسية من حركات وتجمعات ومنتديات وأحزاب سياسية شعارات الوحدة العربية، ودعت لها منذ أربعينيات القرن الماضي، وتصاعدت منذ الخمسينيات. كما شهد أكثر من بلد عربي انقلابات عسكرية متتالية طرحت الدعوة للوحدة العربية باعتبارها أحد أهم أهدافها، خاصة في سوريا ولبنان، والأردن، ومصر والعراق، وليبيا. وحظيت تلك الإنقلابات العسكرية بتعاطف جماهيري صاخب حول شعاراتها الوحدوية استجابة للإعلام الرسمي الصاخب لهذه الشعارات. بل تمت الإطاحة بالعديد من الأنظمة الوطنية العربية بدعوى معارضتها لمشروع الوحدة.

تحققت الوحدة لأول مرة في التاريخ المعاصر (في القرن العشرين) بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨. إلا أنها لم تُعمِّر سوى ثلاث سنوات وبضعة أشهر، تهاوت بعدها ودخلت متحف التاريخ جراء الحركة الإنفصالية في دمشق في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١.

منذ ذلك التاريخ، وحتى يومنا هذا (نوفمبر ٢٠٠٢) لم يتحقق مشروع الوحدة العربية.

دعاة الوحدة من مثقفي الأنظمة العسكرية وفلاسفتها وكُتَّابها، يفسرون فشل المشروع الوحدوي عموماً، وخاصة الوحدة السورية-المصرية عام ١٩٥٨ بأنه جاء نتيجة مؤامرة مشتركة، بين ما كانوا يعتبرونه «الرجعية» العربية والصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية الحليفة للرجعية العربية والصهيونية. وحسب تفسير هؤلاء، فإن الوحدة العربية إذ تشكل خطراً على إسرائيل بما تمثله من حشد إمكانات الأمة العربية بمواردها وعدد أبنائها (كان عدد مواطني الدول العربية عام ١٩٥٨ حوالي ١١٠ ملايين نسمة).

وبالتالي، فإن من مصلحة الصهيونية التي تقود إسرائيل، أن تمنع حدوث هذه الوحدة بكل الوسائل. وهذا ما تم على أرض الواقع (القول لفلاسفة الأنظمة العسكرية)، حيث تحالفت الصهيونية من خلال واشنطن مع الأنظمة العربية الحليفة، أو الصديقة لها، أي «الرجعية» حسب المصطلح، لإفشال المشروع الوحدوي بكافة السبل. وهم يفسرون دعم بعض الدول العربية للحركة الإنفصالية في ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٦١ في دمشق كمثال على هذا التحالف الصهيوني مع «الرجعية» العربية!

نقد نظرية المؤامرة في إفشال الوحدة العربية:

ليس صحيحاً أن أياً من الصهيونية العالمية، أو السياسة الخارجية الأمريكية، أو مصطلح «الرجعية» العربية، منفردين أو مجتمعين، أفشلوا الوحدة العربية، أو مشروعها الأول، والأخير، الذي تحقق بين سوريا ومصر عبر الحركة الإنفصالية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١.

فالشيء الثابت وثائقياً، أن الدعوة إلى الوحدة العربية منذ ظهرت ومنذ بداياتها في ظل الخلافة الإسلامية العثمانية ورداً على استبدادها، لم تتجاوز كونها «شعارات» أو «نداءات» عاطفية.

وعندما تحققت الوحدة الاندماجية بين سوريا ومصر في فبراير ١٩٥٨، فإنها قامت على أسس واهية، وجملة أخطاء فادحة. وهذا ما أدى إلى سقوطها السريع بعد ثلاث سنوات وسبعة أشهر من قيامها، لتدخل بعده متحف التاريخ.

الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبها دعاة الوحدة العربية في القرن الماضي

يمكن حصر تلك الأخطاء بالآتي:

١- لم تتجاوز كونها «دعوة» وشعارات طنانة تفتقر إلى المشروع السياسي القائم على الفكر.

٢- منذ بداية ظهورها الإرتجالي مع مصطلح «الثورة العربية الكبرى» بقيادة الحسين بن علي شريف مكة في بداية القرن الماضي، سيطرت الانتهازية عليها.

٣- الأحزاب والقوى السياسية التي طرحتها منذ خمسينيات القرن الماضي، لجأت إلى أسلوب الإنقلابات العسكرية لتحقيقها.

٤- استندت الوحدة السورية-المصرية التي قامت في فبراير ١٩٥٨، إلى أولوية المؤسسة الأمنية (الأجهزة الإستخباراتية). فجاءت الوحدة تلك في الواقع السياسي، تعبيراً لدولة الأجهزة الأمنية.

٥- إقحام الاشتراكية البوليسية وربطها بالوحدة العربية.

٦- افتقرت دعوة الوحدة العربية إلى الطليعة الديمقراطية ذات الفكر الاستراتيجي.

وفيما يلي توضيح لهذه الأخطاء:

أولاً ـ الوحدة العربية باعتبارها دعوة وشعارات بدون فكرة متكاملة ومشروع سياسي:

منذ أن ظهرت الدعوة للوحدة العربية في بدايات القرن الماضي، اتسمت بطابع الشعارات. كما أنها ظهرت بداية في بلاد الشام بشكل أساسي، وفي مصر بشكل ثانوي، أو بالتبعية.

كما أنها جاءت باعتبارها «رد فعل» على الإستبداد العثماني ومركزيته. أي أنها لم تكن مشروعاً «لإعادة توحيد» أمة مزقها الإحتلال الإستعماري كما كانت عليه حركة الوحدة الصينية، أو الفيتنامية، أو الأمة الفرنسية وغيرها.

والسبب في ذلك، أن الأمة العربية انصهرت حركتها التاريخية مع الإسلام منذ ظهوره قبل أربعة عشر قرناً.

فلم يسبق أن قامت الدولة العربية الواحدة التي تضم شعوب الأمة العربية في وضعها الراهن التي تضم حدود الدول العربية المنضوية الآن تحت لواء جامعة الدول العربية.

الأمة العربية بشعوبها موجودة منذ العصور الغابرة على هذه الأرض الجغرافية. إلا أنها لم تنشأ حتى الآن، ضمن كيان سياسي واحد، «دولة» على هذه الأرض الجغرافية الممتدة من البصرة حتى طنجة.

الإسلام لم يشطب الأمة العربية، كما لم يشطب أية أمة أخرى شاركت في المسيرة التاريخية

للدول الإسلامية التي شملت جميع الأمم والشعوب التي دخلت في الإسلام، أو انضوت تحت لواء الدول الإسلامية الواحدة التي شملت الأمم والشعوب الإسلامية. (لا يسمح المجال هنا للتصدي لخطأ مصطلح «الأمة الإسلامية» الواحدة الذي أطلقه المتطرفون قديماً، والذي يقوم على اعتبار لا يستند لأي أساس بقولهم، إن الإسلام «جنسية» أو في هذا خلط واضح بين العقيدة الإسلامية، والهوية الجغرافية التي ينتمي إليها الشعب، أو الأمة الذي يأخذ بالإسلام).

عندما ظهرت الدعوة للوحدة العربية في بدايات القرن الماضي، فقد جاءت رداً على أربعة عوامل مجتمعة:

العامل الأول : زيادة الطابع الإستبدادي لنظام الخلافة العثمانية الإسلامية في مركزه بالآستانة، على الشعوب العربية. وهو الإستبداد الذي انعكس بالمركزية المفرطة لنظام الخلافة الإسلامية، وحرمان هذه الشعوب العربية من المشاركة الفاعلة في النظام.

العامل الثاني : تصاعد نجاح الحركات القومية في أوروبا، واكتمال نشوء الدول القومية فيها.

العامل الثالث : نجاح الثورة الصناعية التي عمت أوروبا والعالم عموماً، بينما بقيت دولة الخلافة العثمانية عموماً، والدول العربية خصوصاً، بعيدة كلياً عن هذه الثورة العلمية. وهو ما انعكس على دولة الخلافة العثمانية بالتخلف العلمي، والإداري والسياسي، بحيث أصبح يطلق عليها مصطلح «الرجل المريض». فبقيت وسائل الإنتاج في الدول العربية لا تتجاوز الوضع الزراعي القديم، وبشكل تابع وفي خدمة «المركز» لرفد الأوامر الضريبية لقيادة الآستانة.

العامل الرابع : محاولات هيمنة اللغة التركية وإعلاء شأنها على العربية، وما عرف بحملة «التتريك». مما أيقظ المشاعر والهوية العربية التراثية.

جاءت الدعوة للوحدة العربية كرد فعل على هذه العوامل مجتمعة. وهذا ما يفسر كون دعاة الوحدة العربية في تلك المرحلة من طلبة العلم الذين تلقوا علومهم في أوروبا، حيث قارنوا بين التناقض فيما يجري هناك، وما يجري على أرض الواقع في «الولايات» العربية في ظل الإستبداد والتخلف للنظام العثماني التركي المهيمن تحت يافطة الإسلام.

انعكست هذه العوامل الأربعة على الدعوة للوحدة العربية في حينه، وغلبة العامل الأول (الإستبداد السياسي للنظام التركي الإسلامي) مما دفع دعاة الوحدة وفي ظل انعدام الخطة الاستراتيجية لديهم، إلى الوقوع فريسة سهلة بيد الإستعمار البريطاني، بل والتحالف معه على أمل مساعدة بريطانيا لهم في إقامة دولة عربية تشكل بلدان المشرق العربي نطاقها الجغرافي والسكاني. ولقد سبق وأوضحنا هذه المسألة في الفصل الأول فنميل إليها منعاً للتكرار.

وفي منتصف القرن الماضي، بقيت الوحدة العربية مجرد دعوة وشعارات يفسرها كل حزب، أو منتدى سياسي على هواه. حتى أن ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث العربي، يكتفي بتعريف الوحدة العربية وعلاقتها بالإسلام بقوله المعروف: «العروبة جسد والإسلام روحه»!

والعبرة في هذه المسألة، أن الوحدة العربية ظهرت كشعارات، ودعوات، دون أن تسند إلى عقيدة سياسية «إيدلوجية» متكاملة. إضافة إلى انعدام وجود دولة الوحدة العربية سابقاً، كحدث تاريخي يمكن الرجوع إلى مسيرتها.

ثانياً ـ سيطرة الإنتهازية السياسية على دعاة الوحدة العربية:

وجدنا في المسيرة المأساوية لمصطلح «الثورة العربية الكبرى» في بداية القرن الماضي ضد الخلافة التركية الإسلامية، كيف استثمر الأمير فيصل بن الحسين تلك الثورة البائسة للوصول إلى أهدافه الإنتهازية الشخصية، إلى الدرجة التي اعترف فيها بالمشروع الصهيوني، وبما هو أكثر من وعد بلفور. وهذا ما أفصح عنه بتوقيعه الاتفاق السياسي المعروف مع حاييم وايزمان زعيم الحركة الصهيونية في باريس في الثالث من يناير/كانون الثاني عام ١٩١٩م. إضافة إلى أن حضرته جعل من تلك الثورة البائسة جنوداً في خدمة الاستعمار البريطاني وتمكينه من احتلال البلاد العربية، الحليف للإستعمار الفرنسي في حينه. حيث تقاسم الحليفان استعمار دول المشرق العربي تحت يافطة الثورة العربية المزعومة.

هذه الإنتهازية السياسية ذاتها، ظهرت، وبشكل أشد بشاعة في ممارسات دعاة الوحدة العربية منذ منتصف القرن الماضي، ومع قيام الكيان الصهيوني «إسرائيل» عام ١٩٤٨.

وبحيث أصبحت الدعوة للوحدة العربية أسطوانة يعزف عليها كل طامع في الوصول إلى السلطة في هذا البلد أو ذاك. مما أفقدها بريقها، وخلفت الإحباط لدى الجماهير العربية.

ثالثاً ـ نهج الإنقلابات العسكرية لتحقيق شعارات الوحدة العربية:

اتجهت الأحزاب والحركات السياسية الداعية للوحدة العربية منذ مطلع الخسينيات في القرن الماضي إلى أسلوب الإنقلابات العسكرية لتحقيق «دعواها» الوحدوية. في مقدمة هذه الأحزاب، البعث العربي الإشتراكي في سوريا والعراق، وتبعها فيما بعد الحركات الناصرية (حركات سياسية بقيادة عسكريين أو حزبيين تعطي صفة العبادة الشخصية لعبد الناصر).

شكل توجه الأحزاب والحركات السياسية العربية نحو الإنقلابات العسكرية لتحقيق شعاراتها و«دعواها» الوحدوية، زيادة في مأزقها العقائدي والفكري. وهذا ما أغرى المغامرين العسكريين على الإنخراط في الصفوف القيادية لتلك الأحزاب والحركات وتوظيفها في خدمة أطماعهم ونزاعاتهم الشخصية.

وهكذا تصاعدت الأزمات والنزاعات بين الأنظمة العسكرية العربية ذات اليافطات الحزبية (العراق وسوريا)، على مدى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

بداية، لا بد من التأكيد على حقيقة تاريخية وثائقية، وهي أن حركة ٢٣ يوليو العسكرية المصرية عام ١٩٥٢ لم تطرح شعار الوحدة العربية أساساً. بل كانت حركة انقلابية ضمن أهداف سياسية وطنية داخل مصر. كان هدفها المعلن تحقيق الجلاء البريطاني عن مصر، وإنهاء فساد القصر الملكي لفاروق. وهذا ما تؤكده مذكرات جميع قادة تلك الحركة. إلا أنه وبعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والتضامن العربي معها، وازدياد المسعى الأمريكي لطرد المصالح البريطانية ونفوذها من المنطقة العربية، لوراثة هذا النفوذ والمصالح لحسابها (المصالح الأمريكية) ازداد الدعم الأمريكي غير المباشر لحركة ٢٣ يوليو المصرية. بل وصل الأمر إلى أن وجه الرئيس الأمريكي ايزنهاور في حينه، أمره إلى القوات الإسرائيلية بالانسحاب من سيناء المصرية بعد أن احتلتها بالعدوان الثلاثي. كما وقفت واشنطن مؤيدة قرار مجلس الأمن الداعي قوات بريطانيا وفرنسا المشاركة العدوان الثلاثي على مصر، إلى سحب قواتها فوراً منها.

مع تصاعد الصراع السياسي في المنطقة العربية بين بريطانيا والولايات المتحدة، اتجهت الدولتان إلى المغامرين العسكريين في سوريا والعراق، حيث الساحة المركزية للصراع في حينه، ولثقل العراق النفطي، ولاعتبار تصديره يمر من أنابيب في سوريا ومنها إلى لبنان، الصراع عبر الإنقلابات العسكرية المؤيدة للواحدة منهما، والإنقلابات الإنتقامية المضادة، وهكذا دواليك.

في توجهها إلى الإنقلابات العسكرية للترويج لشعاراتها الوحدوية، فقدت الأحزاب والحركات السياسية العربية الملتزمة بالخط الإنقلابي القدرة على اختراق الدول العربية خارج نطاق مثلث: العراق، سوريا مصر. كما «تآكلت» دعوة الوحدة ذاتها داخل الأنظمة الحزبية العسكرية ذاتها. أما مصر فقد استقر فيها نظام حركة ٢٣ يوليو بقيادة عبد الناصر، ولم يتعرض نظامه لأي محاولة انقلابية مثلما كان عليه الحال في سوريا والعراق. كما استقر النظام في سوريا منذ أكتوبر عام ١٩٧٠ بتولي الرئيس الراحل حافظ الأسد مقاليد الحكم. والعبرة في هذه المسألة، أن لجوء الأحزاب والحركات العربية إلى المؤسسة العسكرية لدعم شعارات الدول العربية، بهدف إقامة الدولة العربية الواحدة، كان توجهاً خاطئاً أضاف إلى مأزق تكوينها الإرتجالي والفوضوي، مأزقاً أكثر خطورة. بل إن سيطرة العسكريين من حزب البعث العربي الإشتراكي الواحد في كل من العراق وسوريا المتجاورتين، لم يؤدي إلى قيام دولة الوحدة بينهما. بل دخلا في نزاعات سياسية وعسكرية تفوق أضعاف نزاعات النظام البعثي العراقي مع دول الجوار العربية الأخرى.

وكلمة حق تقال، إن البعث العسكري العراقي تميز بخاصية «الوحشية» السياسية، و«استئصال» الآخر بشكل لم يمارسه نظام عسكري عربي آخر تحت اليافطة الحزبية. وهو في هذه الخاصية يختلف عن البعث السوري.

على أرض الواقع العملي، وحسب الوثائق التاريخية، فإن توجه الأحزاب والحركات السياسية العربية إلى الضباط المغامرين والتحالف معهم لاغتصاب السلطة، وإقامة الأنظمة العسكرية الوطنية تحت يافطة الحزبية لها، شكل اغتيالاً للوحدة العربية. بل شكل ما هو أكثر خطورة من ذلك، وهو اغتيال مقومات الصمود في مواجهة العدوان الإسرائيلي ومشاريعه التوسعية.

على امتداد الخمسينيات والستينيات وحتى عام ١٩٧٥، تراجعت دعوة الوحدة العربية، وغدت

ستاراً للمغامرين العسكريين من عديمي الخبرة العسكرية أساساً. فالانقلاب الليبي في يناير ١٩٦٩ قاده الملازم أول معمر القذافي وهو في سن السابعة والعشرين!!؟

يقول محمود الديب سكرتير الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في كتابه عن الإنقلاب العسكري الليبي، بأن الملازم أول معمر القذافي حين قام بحركته الانقلابية أرسل برقية إلى بريد الجيزة، إحدى محافظات القاهرة يطلب فيها من الرئيس جمال عبد الناصر إرسال وفد عسكري يضم خبراء في المخابرات لتقديم النصيحة للانقلابيين الجدد.

وقد قام مدير بريد الجيزة بإحالة البرقية إلى رئاسة الجمهورية في القاهرة!! ويضيف الديب قائلاً عن رحلته إلى ليبيا مع وفد عسكري واستخباراتي، إن الخطوة الأولى التي كلفه بها الرئيس جمال عبد الناصر، هي الكشف عن حقيقة المسؤول الأول في الانقلاب الليبي. وكم كانت دهشته (محمود الديب) والوفد العسكري المصري، حين اكتشفوا أن الملازم أول معمر القذافي هو القائد للإنقلاب. ويقول الديب في كتابه إن أول خطوة اتخذها الملازم أول معمر القذافي، هو عزل جميع الضباط من رتبة عقيد فما فوق في الجيش الليبي. وأن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، هو الذي أوصى القذافي بأن يمنح نفسه ترقية إلى رتبة عقيد بعد أن كان برتبة ملازم أول!.

علماً، أنه كان للولايات المتحدة أكبر قاعدة جوية في أفريقيا والشرق الأوسط، في طبرق، ولم تحرك (واشنطن) أي ساكن تجاه الانقلاب العسكري. بل وانسحبت من القاعدة، التي أصبحت تعرف فيما بعد بقاعدة /عقبة بن نافع/.

لم تقتصر شعارات الأنظمة العسكرية الوطنية العربية على الوحدة العربية الاندماجية الشاملة من البصرة حتى طنجة، بل شملت الزعم بتحرير فلسطين والانتقام من أمريكا!!؟

لم يعد خافياً على أحد، أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية هي التي وقفت إلى جانب الأغلبية الساحقة من الحركات الانقلابية التي شهدتها العواصم العربية التي ابتليت بهذا السرطان الأمريكي. شكل هذا الأسلوب الأمريكي، التكتيك، الأسلوب الأول من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) في إدارة الصراع في المنطقة العربية، والشرق الأوسط بهدف طرد النفوذ البريطاني للحلول محله والقضاء على القيم الإسلامية والمؤسسات الديمقراطية في البلدان العربية في آن واحد.

فلقد طبقته الولايات المتحدة في إيران، من خلال الانقلاب الذي قاده الجنرال زاهدي ضد الحكم الوطني الديمقراطي، الذي قادته الجبهة الوطنية التقدمية الإيرانية، حين أبعدت الشاه محمد رضا بهلوي عن الحكم.

أول انقلاب عسكري، كأسلوب تكتيكي في إدارة الصراع، لتخريب البيئة الوطنية العربية، نفذته وكالة الاستخبارات الأمريكية، كان الانقلاب العسكري الذي نفذه الضابط حسني الزعيم، ضد النظام الجمهوري البرلماني السوري القائم على التعددية السياسية.

وفي خط مواز، قامت حركة ٢٣ يوليو العسكرية المصرية بدورها كرأس حربة لتصفية النفوذ البريطاني والمصالح البريطانية في الشرق الأوسط مما مهد الطريق أمام النفوذ والاحتكارات الأمريكية لتحل محلها.

يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل وهو مؤرخ الناصرية، وفيلسوفها، وأبرز كتابها، في الصفحة ٢٣٨ من كتابه «ملفات السويس» عن علاقة الصداقة الحميمة بين رئيسه جمال عبد الناصر من جهة، وكيرميت روزفلت مسؤول وكالة المخابرات المركزية (CIA) الذي كان مقره القاهرة، ما يلي حرفياً: «... وأكثر من ذلك رغبة في الطمأنة فإن كيرميت روزفلت رجا جمال عبد الناصر بتكليف مصدر واحد تجري الاتصالات من خلاله، وكلف عبد الناصر مدير مكتبه علي صبري بهذه المهمة. وكذلك، اقترح كيرميت إيفاد عدد من الموثوق فيهم من عبد الناصر إلى الولايات المتحدة لكي يحصلوا على تدريب مخابرات خاص بحيث يسهل عليهم التعامل مع أساليب الاتصال الجديدة. وكان أن رشح عبد الناصر لهذه المهمة أربعة من الضباط الشبان وهم : كمال رفعت، ولطفي واكد، وحسن التهامي، وصلاح دسوقي. (ومن الغريب أن معظم هؤلاء بعد تجربتهم المباشرة مع النشاط الأمريكي في مصر تحولوا إلى أقصى اليسار بل أصبح من بينهم أبرز أقطاب اليسار في مرحلة لاحقة).

وبشكل ما، فإن جمال عبد الناصر لم يكن مقتنعاً بما يجري، ولكنه أراح نفسه في النهاية، بأنه إذا كانت هذه هي «الطريقة» الأمريكية في السياسة فلا بأس من تجربتها...» (٧١).

أوردنا ما قاله الأستاذ هيكل حرفياً عن استجابة عبد الناصر لطلب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) لتدريب مساعديه لدى الوكالة الأمريكية!!

إلا أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام، أن السيد محمد حسنين هيكل أورد هذه الوقائع الخطيرة

بعد وفاة عبد الناصر بعشرة أعوام، وكان ينفيها، أو يتجنب الإشارة إليها أثناء حياة عبد الناصر. كما أن العديد من الكتاب المصريين ومنهم من سبق وشارك في حركة ٢٣ يوليو العسكرية ذاتها من أمثال الكاتب الكبير أحمد حمروش، اعترفوا وثائقياً بالدور الكبير والأساسي للسيد كيرميت روزفلت في دعم حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، توفير وكافة فرص النجاح لها. كما اعترف بذلك أيضاً، الرئيس المصري الراحل أنور السادات.

إن أخطر ما في الحركات الانقلابية العسكرية، لجوؤها وبمجرد اغتصابها للسلطة، بتحويل الجيش الوطني من قوة متخصصة في محاربة العدو الإسرائيلي، وحلفائه، إلى جيش سري يمارس أفظع أنوا ع البطش ضد المواطنين، بهدف إرهابهم، ولمنعهم من التفكير في الثورة على الديكتاتور العسكري.

ما أورده هيكل وغيره من قادة حركة ٢٣ يوليو عن دعم الإستخبارات الأمريكية لإنجاح حركة ٢٣ يوليو المصرية لا ينتقص قيد أنملة من إخلاص الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لوطنه مصر. ولكن العبرة في هذه المسألة المعروفة لكل المراقبين، أن، الإستخبارات الأمريكية شجعت على الحركات الانقلابية العسكرية ضد الأنظمة الحليفة لبريطانيا في حينه، بهدف أن تحل المصالح الأمريكية محل البريطانية.

يقول ريتشارد فولك، أستاذ القانون الدولي في معهد وودر ويلسون بجامعة برنستون، حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط:

«لا يستطيع صانعو سياسة الولايات المتحدة تحمل الوضع السياسي الدولي المتفجر القائم اليوم في الشرق الأوسط. والسياسة الوحيدة الملائمة والصالحة، عندما ينظر إليها من هذا المنظور، هي محاولة ممارسة التحكم على هذه الأوضا ع، التي لا يمكن التكهن بها بالوسائل العسكرية. وليس مثل هذا الموقف شيئاً غير مألوف بالنسبة إلى ما يمكن للسياسة الأمريكية الخارجية أن تتولاه. فقد حاولته في تعاطيها مع القوميات الثورية، مرة بعد الأخرى. وقد فشلت تكراراً على أشكال متباينة: فشلت في فيتنام، بشكلها المكشوف، وفشلت في إيران على نحو أكثر تغطية. وجوهر هذه السياسة، هو محاولة التحكم في القومية الثورية في طريق صيغ النزا ع بالصبغة العسكرية (عسكرة النزا ع)، وهذا مبرر المشروع الإمبريالي في الشرق الأوسط». (٧٢)

وإذا نحن أمعنا النظر في وثيقة ريتشارد فولك، لاتضح لنا، أن الكاتب الإستراتيجي الأمريكي، يقول صراحة، أن جوهر السياسة الأمريكية في السيطرة على الأوضاع في الشرق الأوسط، هو محاولة التحكم في القومية الثورية عن طريق صبغ النزاع بالصبغة العسكرية، أي الانقلابات العسكرية التي تزعم أنها ترفع شعارات الوحدة والتحرير!!

ومعروف، أن اصطلاح «الصبغة العسكرية للنزاع» هو قيام أنظمة عسكرية وطنية تتولى قيادة النزاع في المنطقة، أي الإطاحة بالأنظمة الديمقراطية أولاً. لأن الأنظمة العسكرية هي النقيض السياسي والعملي، للأنظمة الديمقراطية. وليس بذي أهمية الأطروحات السياسية، أو نوع الصراعات التي ستقودها الأنظمة العسكرية، ولو اتجهت تلك الأنظمة إلى العداء مع المصالح الأمريكية وتوجيه ملايين الشتائم اليومية لها. ذلك أن الأنظمة العسكرية منذ لحظة قيامها، تتجه إلى تخريب أوضاع بيئتها الوطنية، ثم تتجه إلى المصادمات الإقليمية. وتكون تلك الأنظمة عاجزة بالضرورة عن توجيه الصراع ضد إسرائيل، أو ضد المصالح الأمريكية. ذلك لأن الواقع الاستراتيجي للنظام العسكري الوطني، يتسم بانعدام الكفاءة الإستراتيجية لإدارة الصراع، سواء ضد إسرائيل أو ضد المصالح الأمريكية.

والمعنى الصريح للوثيقة الأمريكية للكاتب الأمريكي ريتشارد فولك هو أن فكرة الأنظمة العسكرية، أطروحة أمريكية في أساسها، وبهدف خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة الإسلامية.

من هنا، يمكن فهم المساندة القوية التي قدمها أكرم الحوراني زعيم حزب البعث العربي في سورية لأول حركة إنقلابية عسكرية نفذتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بقيادة الضابط المعادي للقيم الإسلامية، حسني الزعيم بتاريخ ٢٩ مارس/آذار ١٩٤٩. كما أن الانقلاب العسكري المضاد الذي قاده العميد سامي الحناوي بتاريخ ١٤ أغسطس/آب ١٩٤٩ جاء بدعم من المخابرات البريطانية والنظام الملكي العراقي الحليف لبريطانيا لإنهاء محور نظام حسني الزعيم الانقلابي مع الملك فاروق في مصر والذي لقي دعماً أمريكياً لمحاصرة النفوذ البريطاني والمصالح البريطانية في العراق (٧٣).

بل إن فولك، يختتم شهادته بقوله حرفياً، أن عسكرة النزاع هو مبرر المشروع الإمبريالي في الشرق الأوسط اليوم. وهكذا يقدم لنا فولك، واحداً من الأساليب الأمريكية في إدارة الصراع في المنطقة، وهو الإنقلابات العسكرية.

ومما هو ثابت وثائقياً، أن أكرم الحوراني زعيم حزب البعث هو الذي شجع الضابط حسني الزعيم رئيس أركان الجيش السوري في مارس ١٩٤٩ للقيام بأول انقلاب عسكري في سوريا ضد الحكم الديمقراطي فيها استجابة لمخطط أمريكي بهدف الحصول على تأييد لاتفاقية مرور خطوط أنابيب نقل النفط السعودي/التابلاين/ التي كانت تملكها الشركات الأمريكية في حينه للمرور من الأراضي السورية (٧٤).

أما الرد على نظرية المؤامرة الصهيونية ضد الأنظمة العسكرية العربية فنقدمه على لسان وزير الحرب الإسرائيلي موشي دايان. يقول دايان في كلمة له أمام لجنة الخبراء الإستراتيجيين الصهاينة عام ١٩٥٦:

«الحقيقة أننا لا نواجه أي خطر من القوة العسكرية العربية مطلقاً. ومن ناحية أخرى، فإن الأعمال الانتقامية هي سائلنا اللمفاوي الحيوي. وبدون هذه الأعمال كنا سنتوقف عن كوننا شعباً محارباً. وقد يترك المستوطنون المستوطنات. يجب أن نخبر هؤلاء المستوطنين بأن الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، ترغبان في أخذ النقب منا. ومن الضروري أن نقنع شعبنا أننا في خطر». (٧٥)

أي أن دايان يوضح موقف إسرائيل، بالاستفادة من الانقلابات العسكرية، والأنظمة العسكرية العربية التي تقود إليها تلك الانقلابات. واستخدام تلك الانقلابات للتلويح بوجود خطر مزعوم يتهدد إسرائيل، وبالتالي، لاستخدام الأنظمة العسكرية العربية التي جاءت بدعم مباشر أو غير مباشر من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA، وما تقوم به تلك الأنظمة من توجيه تهديدات يومية بإلقاء إسرائيل بالبحر، لجمع شمل يهود العالم بالإكراه في فلسطين المحتلة.

ولتبرير عجزه في التصدي للعدوان الإسرائيلي، يلجأ قائد النظام العسكري وفلاسفته إلى استبعاد كل توجه لتحقيق الوحدة العربية الإندماجية! إلا إذ أن آلية عملية الوحدة ذاتها، تشكل خطراً على دكتاتورية قائد النظام العسكري مع طرح رئيس لدولة الوحدة المفترضة حين تتم بين عدة دول. من هنا، تبدأ أجهزة إعلام النظام العسكري الحديث عن عدو وهمي جديد هو الديمقراطية على الصعيد الوطني. وإلى افتعال معارك حدودية مع الدول الأخرى المرشحة للوحدة العربية. وهكذا تواصل «الدوامة» مسيرتها تحت شعارات الوحدة، والإدعاء بأن أمريكا والصهيونية والرجعية العربية هي التي تتآمر على مشروع الوحدة العربية.

رابعاً ـ استندت الوحدة السورية-المصرية عام ١٩٥٨ إلى أولوية «المؤسسة الأمنية» فجاءت دولة اوحدة استجابة للهدف الأمني، أي دولة الأجهزة الأمنية:

كانت الخطوة الأولى لإقامة الوحدة السورية المصرية (الجمهورية العربية المتحدة ٢١ فبراير ١٩٥٨) إلغاء التعددية السياسية في سورية (لم يكن في مصر وجود للأحزاب السياسية). وتم تنصيب عبد الحميد السراج رئيس جهاز المخابرات في سوريا حاكماً مطلقاً عليها من خلال تعيينه وزيراً للداخلية. وفي وقت لاحق حاكماً لسوريا باعتبارها الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة.

وبالرغم من أن حزب البعث كان من أشد المؤيدين للوحدة مع مصر، وموافقته على حل نفسه استجابة لشرط عبد الناصر الأساسي بقيام الوحدة، فقد تم إقصاء الضباط العسكريين الموالين للبعث من مناصبهم في اليوم الثالث لإعلان قيام الوحدة، وحل محلهم أنصار عبد الحميد السراج.

ومما هو ثابت في الوحدة السورية، أنها تمت بين وفد من المجلس العسكري السوري وعبد الناصر و المشير عامر في القاهرة في الأسبوع الأول من يناير ١٩٥٨. وكان المجلس يضم خليطاً من الضباط الموالين للبعث والشيوعيين ولرئيس جهاز المخابرات عبد الحميد السراج، الحاكم الفعلي لسوريا ورمز القمع والأجهزة السرية.

وبالتالي، فإن الذين هندسوا دولة الوحدة العربية الأولى، كانوا من الممارسين لنهج الإنقلابات العسكرية واعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الوحدة (٧٦).

وإذ تم حل الأحزاب السياسية في سوريا، فقد اتجه عبد الناصر إلى إقامة مؤسسات سياسية بديلة عرفت باسم: الاتحاد القومي السوري. واستطاع عبد الحميد السراج الرئيس الأعلى لجميع الأجهزة الأمنية في سوريا والذي بقي محافظاً على منصبه الأمني هذا رغم تعيينه وزيراً للداخلية في أول وزارة لدولة الوحدة.

وهكذا نصب السراج نفسه أميناً عاماً للاتحاد القومي !

يقول صلاح نصر مدير المخابرات المصرية في عهد الوحدة عن دور الأجهزة الأمنية في سوريا التي كانت تقود كافة مؤسسات الدولة وتنشر الفساد وتنتهك الأعراض. في كتابه/عبد الناصر وتجربة الوحدة الصفحة ١٩٥ تحت عنوان/تسلط أجهزة الأمن السورية) ما يلي حرفياً:

- «تسلم السراج مسؤولية وزارة الداخلية في أول يوم لقيام الوحدة، وكان موضع ثقة كاملة من عبد الناصر، وقد حرص السراج على الاستمرار في تمتعه بهذه الثقة كي يجعل من نفسه صاحب الكلمة الأولى المسموعة لديه، حتى يستطيع التأثير على الأحداث بالصورة التي تحقق أطماعه.

وكانت طبيعة تشكيل الحكومتين الأولى والثانية في سوريا تضم عناصر ذات اتجاهات حزبية، وتتمتع بشيء من القوة، الأمر الذي جعل السراج يتحاشى التصدي لهذه القوى الحزبية، وفي الوقت ذاته يعمل على إيغار صدر جمال عبد الناصر على هذه العناصر، حتى يكون التصدي لها من قبل عبد الناصر نفسه، وأن يبعد السراج نفسه عن المواقف التي تدفع عبد الناصر للتصدي لهذه القوى الحزبية.

واستطاع السراج أن يمثل هذا الدور بمهارة من خلال تكوينه لجهازي المباحث والمخابرات السوري، إذ ضم إليهما بعض العناصر ذات الانتماءات أو التعاطف الحزبي سواء من البعثيين أو الشيوعيين أو الرجعيين، فمثلاً قام بتعيين مروان السباعي وعبد الوهاب الخطيب من الشيوعيين ونعسان دكار وبرهان أدهم من الرجعيين، وكانت أغلب هذه العناصر حتى الحزبيين منها ذوي نزعات ميكافيلية. كما ضم هذان الجهازان عناصر كثيرة انتهازية مثل بهجت بسوتي، على استعداد للتنفيذ الروتيني للرئيس الذي تتبعه».

ويتابع صلاح نصر الحديث عن الاتحاد القومي السوري في الصفحة ١٩٧ من كتابه قائلاً «وتم تشكيل الاتحاد القومي بمختلف وحداته في الفترة ما بين نهاية عام ١٩٥٩ حتى يوليو عام ١٩٦٠، وقد اكتمل تشكيله بعقد المؤتمر السوري في يونيو عام ١٩٦٠ وعلى مستوى الجمهورية في ٢٣ من يوليو من نفس العام، وانبثق عن المؤتمر القومي العام مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة.

ولقد أسندت سكرتارية الاتحاد القومي في الإقليم السوري إلى عبد الحميد السراج، إذ عين سكرتيراً عاماً للاتحاد القومي ورئيساً للاتحاد القومي في الإقليم السوري.

وهكذا أصبح الاتحاد القومي السوري واقعاً تحت سيطرة عبد الحميد السراج، إذ كون جهازاً للسكرتارية من عناصر موالية له تنفذ سياسته، التي تخدم أغراضه الشخصية الطموحة.

واستعان السراج من أجل تنفيذ هذا المخطط بأجهزة المباحث والإدارة والشرطة والمخابرات والدعاية والإعلام وكلها كانت تابعة له ومرتبطة به، فقد كان وزيراً للداخلية ورئيساً للمخابرات ورئيساً لجهاز المباحث، ومديراً للدعاية والأنباء-صحافة-إذاعة-تلفزيون-وكانت قد أوكلت له للإشراف عليها بعد إقالة رياض المالكي الوزير البعثي الذي كان وزيراً للثقافة والإعلام-وقد قام عبد الناصر فيما بعد بتعيين ثابت العريس وزيراً للثقافة دون الإعلام مبقياً مسؤولية الإعلام لعبد الحميد السراج.

على أن هناك أمثلة عديدة تشير إلى سعي السراج كي يجعل الاتحاد القومي جهازاً تابعاً له، قبل أن يكون تنظيماً سياسياً سليماً يخدم سوريا ويدعم الوحدة نذكر منها ما يلي:

كثيراً ما كان يعمد السراج إلى تشكيل وحدات أو قيادات من الاتحاد القومي غير الوحدات المنتخبة أو المعينة بصورة رسمية، أي كان يشكل تنظيماً سرياً.

وهذا التنظيم كان يقوم شخصياً بتوجيهه توجيهاً يخالف التعليمات واللوائح التي تصدر لتنظيمات الاتحاد القومي المعلنة-أي المنتخبة أو المعنية.

والحق أن ذلك كان يتم بإيحاء من عبد الناصر بهدف تكوين كادر سري يصلح لتولي القيادات بعد فترة، لأنه سيكون أكثر ولاءاً له من المنتخبين أو المعينين.

ومن ناحية أخرى استغل السراج هذا التشكيل السري لخدمته الذاتية، وجعله تنظيماً خاصاً به يكسبه قوة وتأثيراً، وقد استخدم السراج فعلاً هذا التنظيم في خلافه مع المشير عبد الحكيم عامر حينما تولى الأخير مسؤولية الإشراف على الأمور في الإقليم الشمالي، إذ قام التنظيم السري ببث الشائعات المغرضة واستعراض العضلات وتنمية الفرقة بين الإقليمين بتشجيع النعرة الإقليمية». (٧٧)

خامساً ـ إقحام الإشتراكية البوليسية بشعار الوحدة وفرضها بالإكراه البوليسي على العرب :

في أواخر فبراير عام ١٩٦١، أي بعد مرور ثلاثة أعوام على قيام الوحدة، وهي الأعوام التي كانت فيها الأجهزة الأمنية بقيادة عبد الحميد السراج تتحكم في كل دائرة سياسية أو اقتصادية ومدرسة وكلية جامعية وثكنة عسكرية وكل مسجد وكنيسة وكل ناد رياضي أو ثقافي وفي كل صحيفة وبرنامج إذاعي أو تلفزيوني، فاجأت قيادة الجمهورية العربية المتحدة الشعب السوري بإعلان تأميم البنوك السورية! والغريب في الأمر، أن الغالبية الساحقة للوزراء السوريين في/المجلس التنفيذي (مجلس وزراء الإقليم السوري في عهد الوحدة) عارض هذا القرار. علماً، بأن حزب البعث ومعه الشيوعيون وأنصارهم، كانوا مبعدين أو في السجون عند صدور قرارات التأميم تلك. وهم القوة السياسية الأساسية صاحبة المصلحة بالتأميم إن كانت له مقتضياته. وتوالت بعد ذلك قرارات التأميم للشركات الكبرى في سوريا، ومصر أيضاً.

حتى الآن، لم يتضح من كان وراء إقناع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، رحمه الله، بهذا التحول المفاجئ نحو الإشتراكية بمراسيم جمهورية! إلا أن الشيء الثابت أن أغلبية الشعب السوري لم تتجاوب مع تلك القرارات، بما فيها النقابات العمالية التي تسيطر عليها ثقافات الأحزاب اليسارية السابقة. بل إن عبد الناصر شعر بضعف الاستقبالات الجماهيرية السورية له بعد هذا التحول نحو الإشتراكية التي تولت أجهزة الأمن تنفيذها، وأطلق عليها السوريون مصطلح «الإشتراكية البوليسية».

انتقل الإعلام البوليسي للجمهورية العربية المتحدة عقب التحول المفاجئ نحو التأميم والاشتراكية بمراسيم جمهورية، إلى الادعاء بأن الوحدة العربية المطلوبة والتي تؤمن بها الجمهورية العربية المتحدة هي «الوحدة الاشتراكية». وهكذا أضيف إلى شعار الوحدة العربية عبر الانقلابات العسكرية، إضافة جديدة، وهي النظام الإشتراكي تحت إشراف الأجهزة الأمنية! مما حقق تراجعاً سريعاً أكثر لمشروع الوحدة العربية ذاتها..

وهكذا، ظهر أعداء جدد لمشروع الوحدة العربية من الشرائح البورجوازية والتجارية وأصحاب البنوك والعلماء وكبار موظفي الإدارة العاملين في المؤسسات المالية العربية.

وعلى مستوى الساحة السورية ذاتها، فقد جاءت خطوات التأميم والإشتراكية البوليسية تلك، لتشكل القشة التي قصمت ظهر بعير الكيان السياسي للجمهورية العربية المتحدة. حيث ظهر الإنفصال لدولة الوحدة الإشتراكية السورية-المصرية بعد سبعة شهور من قرارات التأميم!

كان واضحاً، أن الأجهزة الأمنية في سوريا، وبعد قرار الرئيس عبد الناصر بنقل رئيس تلك الأجهزة عبد الحميد السراج إلى القاهرة، اتجهت إلى التحالف مع القوى السياسية المعارضة للتأميم، بدافع الولاء لرئيسها السراج، وأولوية قرارها الأمني على سائر قرارات الدولة. فتحولت الأجهزة الأمنية السورية فجأة إلى القوى المعادية لدولة الوحدة ذات الإشتراكية البوليسية التي ساهمت تلك الأجهزة ذاتها بفرضها وتكريسها. ومما ساعدها على ذلك، هو خلو الساحة السياسية في سوريا من القوى الحزبية القادرة على التصدي لكل من الأجهزة القمعية والإشتراكية البوليسية.

... وهكذا، مع فجر ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، نجحت حركة انقلابية بعض الضباط ضمن غطاء من الأجهزة الأمنية السورية الموالية لرئيسها عبد الحميد السراج بإنهاء تجربة دولة الأجهزة الأمنية الوحدوية/الجمهورية العربية المتحدة/.

يقول صلاح نصر مدير المخابرات المصرية حول هذه المسألة في كتابه /عبد الناصر وتجربة الوحدة/ ما يلي:

وقد تساءل البعض: أين كانت أجهزة مصر سواء المخابرات أو المباحث أو التنظيمات السياسية، ولماذا لم تكتشف هذا التآمر الانفصالي؟.

والإجابة على ذلك واضحة وبسيطة، ذلك أن عبد الحميد السراج أصر على الانفراد بالحكم في سوريا، واشترط على عبد الناصر ألا يكون لأي أجهزة مصرية أي نشاط داخل سوريا، لأن المصريين ليسوا على دراية بشؤون سوريا، كما عارض بشدة إدماج المباحث والمخابرات في الإقليمين، وقد وافقه عبد الناصر على ذلك، وأعطى له يداً مطلقة، حتى بعد أن أصدر قراراً بعملية الإدماج. ويرجع ذلك إلى سببين:

أولاً: رغبة عبد الناصر في تكثيف أخطاء أجهزة السراج في سوريا حتى ينتهز الفرصة المناسبة لتكون مبرراً مستساغاً لإزاحته.

ثانياً : كانت تواجه عبد الناصر في كل مرة كان يحاول فيها إبعاد السراج، ظروف تجعله يرجئ الأمر إلى وقت أنسب، وقد بيَّنا ذلك سلفاً في عدة مواضيع.

كان تشكيل الحكومة الواحدة في أغسطس من عام ١٩٦١، يهدف إلى معالجة الأوضاع المضطربة التي سادت سوريا في السنة الأخيرة، والتي بلغت ذروتها عقب إعلان القرارات الاشتراكية، والتي استغلت في سوريا لتدعيم الجو المعادي للوحدة، وتصبغ عليه صبغة السيطرة المصرية على سوريا، والتي لا تعامل على أساس التكافؤ مع الإقليم المصري.

والواقع أن تشكيل الحكومة هذه لم يساعد على ما كان يهدف إليه، ذلك لأن غالبية الأعضاء السوريين في هذه الحكومة، لم يكونوا مرتاحين لأوضاعهم في التشكيل الجديد، فمعظمهم كانوا يتصورون أن العملية تحوي عناصر كي تقلص سلطتهم، وتهيئ لإخراجهم من الحكم.

وكان السراج أكثر الأفراد شعوراً بهذا التصور، لذلك كان الوزراء السوريون وخاصة العسكريون، يعلنون في سوريا سخطهم على أوضاعهم، وعن هذا التشكيل الذي أجرته القاهرة.

كانت أجواء سوريا مهيأة لمثل هذا المناخ، كما كانت القوى العديدة المتحركة ضد الوحدة ترحب بما يعبر عنه أعضاء الحكومة من عدم الرضا.

وخلال شهر سبتمبر ١٩٦١، عاد السراج من القاهرة إلى دمشق وحرض ضباطه على الامتناع عن تنفيذ أوامر نقلهم إلى القاهرة كما ذكرنا سلفاً، وقامت تشكيلات الاتحاد القومي بإيعاز من السراج بإطلاق موجات من التذمر من القاهرة ومن مسلكها مع سوريا، حتى أن هذه الأجهزة تناولت عبد الناصر بالذات بالتجريح، واتهمته بالتنكر للمخلصين إليه من أمثال السراج.

وكان لا مفر في هذه الفترة من أن يقوم المشير عامر بالرد على تحركات السراج، ومحاولة توضيح الأمور لكثير من الأوساط التي تأثرت بالشائعات.

كما انهمكت مخابرات الجيش بالالتفاف إلى إحباط محاولات التشويش التي كانت تغذيها أجهزة السراج والاتحاد القومي السوري، وإلى معالجة الفوضى السائدة في دمشق نتيجة محاولة إضراب المخابز، وإضراب وسائل النقل الداخلي، ومحاولة إثارة بعض فئات العمال،

ودفع بضع العناصر للقيام بالمظاهرات. وقد اشترك في هذا النشاط الشيوعيون والسوريون يدعمهم الاتحاد القومي السوري.

والواقع أن هذه الفترة المضطربة كانت فرصة لا تعوض سنحت للتنظيمات السرية القائمة في الجيش، كي تنشط بعيدة عن الرقابة، وتقوم بإعداد نفسها لتنفيذ الانفصال.

وحقيقة كانت أجهزة الدولة في سوريا في شلل تام، حينما تحركت القوات المسلحة السورية للاستيلاء على السلطة وتنفيذ الانفصال». (٧٨)

سادساً ـ افتقار دعوة الوحدة العربية إلى الطليعة الديمقراطية ذات الفكر الإستراتيجي:

يتضح مما سبق، أن الدعوة إلى الوحدة العربية ظهر كشعارات عاطفية تدغدغ عواطف الجماهير العربية، ولم تظهر باعتبارها «فكرة سياسية متكاملة» تستند إلى رؤية نقدية وموضوعية. فضلاً عن ذلك، فقد استثمر المغامرون العسكريون، وأحزابهم العسكرية الفوضوية شعارات الوحدة للوصول إلى أطماعهم الخاصة.

وحيث لجأت الأحزاب والحركات العسكرية إلى أسلوب الإنقلابات العسكرية باعتبارها وسيلة وحيدة لتحقيق «شعاراتهم» الوحدوية، فكانت النتيجة السياسية الملموسة على أرض الواقع، هي الفشل في تحقيق تلك الشعارات. وإذ تحققت أول وحدة عربية عام ١٩٥٨ بين سورية ومصر بانتهازية المغامرين العسكريين بقيادة أجهزتهم الأمنية، فقد تهاوت تلك الوحدة، بيد تلك الأجهزة والمغامرين العسكريين الذين ساهموا في صناعتها الفاسدة، عندما شعروا بأن مصالحهم الشخصية عبر سطوتهم الأمنية باتت معرضة للخطر من قبل مغامرين عسكريين يمثل أحوالهم، وطببعتهم السرطانية.

في المنظور الإستراتيجي، فإن السبب الرئيسي، والوحيد، لفشل دعوة الوحدة العربية إضافة إلى كونها لم ترق إلى مستوى الفكرة السياسية المتكاملة، هو أنها كانت تفتقر إلى خطة إستراتيجية كفؤة لتحقيقها. وهذا ما بدا واضحاً، في اعتماد المغامرين العسكريين، والأحزاب والحركات السياسية التي طرحت تلك «الدعوة» وشعاراتها، اعتمدت على أسلوب الإنقلابات

العسكرية. ومثل هذا الأسلوب هو قمة الفوضوية، والتخريب السياسي.

ولأن فاقد الشيء لا يعطيه، فقد كان طبيعياً أن تفشل دعوة الوحدة العربية في ظل قيادة المغامرين العسكريين من قادة الأحزاب والحركات التي روجت لها في ظل أولوية الأجهزة الأمنية للعمل الوحدوي.

التفسير العلمي لما جرى، هو عدم كفاءة قادة الأحزاب والحركات العسكرية الداعية للوحدة. والمعنى الوحيد لهذه الحالة السياسية، هو أن الدعوة للوحدة العربية ظهرت كشعارات وتمنيات، ولم تصدر عن «طليعة» متسلحة بمنهاج التحليل السياسي والجدلي لحركة التاريخ، والقادرة على وضع الخطط الإستراتيجية الكفؤة والقادرة على تحقيق الوحدة باعتبارها مشروعاً سياسياً وحضارياً من شأنه توحيد شمل شعوب الأمة، وكافة قواها وطبقاتها المختلفة والاقتصادية وبكافة أطيافها السياسية القائمة على التعددية السياسية والإقتصادية معاً، وضمن الفضاء الديمقراطي.

في ظل غياب الطليعة القومية الواعية المؤمنة حتى درجة الإستشهاد بالتعددية السياسية والإقتصادية والفكرية ضمن الفضاء الديمقراطي، ونهج الشورى الإسلامية، استطاع المغامرون العسكريون البائسون سياسياً وثقافياً ركوب الموجة واستغلال أحلام الجماهير العربية بالوحدة، وتوظيفها عكس الطريق المؤدي إلى تحقيق شعاراتها البراقة. وفي السياق ذاته، استطاعت وكالة الإستخبارت المركزية اختراق أولئك المغامرين العسكريين وتعميق «معوقات» قيام الوحدة ذاتها وإغراقها في نزاعات دموية فيما بينها بهدف تخريب البيئة الاستراتيجية القومية ومنعها من امتلاك الخطط الإستراتيجية الكفيلة بدحر الغزو الإستيطاني اليهودي للأراضي العربية.

فالديكتاتورية العسكرية الوطنية، وبحكم افتقارها للكفاءة العسكرية، وإعطائها الأولوية لسيطرتها الشخصية هي على الحكم، فقد كانت تتوجس خيفة، من أية كفاءة عسكرية وطنية تحاول أن تفرض كفاءتها. فكانت تلك القيادة الديكتاتورية العسكرية، الغبية عسكرياً ترى من مصلحة استمرار تسلطها على الحكم، أن يكون معيار تعيين القادة العسكريين في مختلف أسلحة الجيش، خاصة «المتحركة» منها، هو معيار الولاء للقيادة الديكتاتورية الوطنية أولاً، وليس الكفاءة العسكرية. (٧٩).

كما أن النظام العسكري الوطني وفي مواجهة عجزه عن إدارة الصراع ضد العدو الإسرائيلي، يلجأ إلى استبعاد هذا الصراع ذاته ضد إسرائيل، مبرراً ذلك بحجج واهية عديدة، أهمها، ضرورة تحقيق الوحدة العربية الإندماجية أولاً، أو تحقيق التوازن العسكري أولاً، أو تحقيق الإشتراكية أولاً، إلى آخر تلك التبريرات.

فلقد ثبت تاريخياً، ومن واقع التجربة العملية في دائرة الصراع على الأرض مع العدو الإسرائيلي، أن الأنظمة العسكرية، فشلت جميعها في حماية أرضها الوطنية وجماهيرها من الاعتداءات الإسرائيلية المتعاقبة منذ أن ظهرت تلك الأنظمة إلى الوجود حتى يومنا هذا، فما بالك بفشلها في تحقيق الوحدة.

... في مواجهة المأزق، والإخفاق، اتجهت تلك الأنظمة إلى اختلاق «عدو وهمي» وإعطاء الأولوية في كل طاقات النظام العسكري الوطني لمواجهة ذلك «العدو الوهمي» مع استبعاد الصراع ضد العدو الإسرائيلي الحقيقي إلى ما بعد دحر ذلك «العدو الوهمي»!!.

ضمن ذلك النهج المضلل، يلجأ الدكتاتور العسكري إلى اعتبار المؤسسات الديمقراطية بمثابة العدو الرئيسي لنظامه العسكري. فكانت تلك الحرب الظالمة، واليومية، وبكل الطاقات التي أهدرت عبثاً، ضد الديمقراطية ومؤسساتها. والنتيجة المادية الملموسة هي إبعاد الصراع ضد العدو الإسرائيلي، واستبعاد الوحدة عملياً رغم الزعم بالعمل لها.

وبعد قيام دولة الوحدة المصرية السورية، ولتبرير تأجيل الصراع ضد إسرائيل لتحرير فلسطين، طرحت المؤسسة العسكرية شعار إسقاط النظام الحاكم للمملكة العربية السعودية! واعتباره العدو الرئيس للشعبين المصري والسوري. وبالتالي إعطاء الأولوية لإسقاط النظام الملكي السعودي، قبل معركة تحرير فلسطين!!

ثم اتجه الفكر السياسي العبثي للقيادة الديكتاتورية العسكرية على أعتبار النظام الملكي الأردني، العدو الرئيسي للشعبين المصري والسوري! وبالتالي، اتجهت تلك القيادة إلى إعطاء الأولوية لإسقاط النظام الملكي الأردني على مسألة الصراع ضد العدو الإسرائيلي.

كما اتجهت القيادة الدكتاتورية تلك من قبل، إلى إسقاط حكومة كميل شمعون في لبنان عام ١٩٥٨.

.. في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠، اكتشف نظام البعث العسكري العراقي فجأة، أن

جارته الكويت هي العدو الخطير الذي يتطاول ويسرق نفطه من حقل الرميلة! فاتخذ قراره الحاسم بغزوها على مرأى من الأقمار الصناعية الأمريكية التي كانت تراقب تحركاته لحظة بلحظة.

ثم اكتشف نظام بغداد العسكري فجأة، أن الكويت جزء من العراق، فصدر مرسوم رئاسي في بغداد يعلن اعتبار الكويت المحافظة التاسعة عشر في جمهورية البعث العسكري!

أي أن مفهوم الوحدة العربية أصبح في مفهوم البعث العسكري، يقوم على أسلوب الغزو العسكري لتحقيقها!

ثبت تاريخياً، أن مشروع الوحدة العربية المعاصرة، بمفهومها السائد من حيث اعتبارها الخطوة الأولية التي تسبق تحرير فلسطين، وأن يتم قيام دولة الوحدة الشاملة فعلياً على الأرض، بقيادة الديكتاتور العسكري، وبحدودها الجغرافية المعلنة من طنجة حتى البصرة، انبثق من تخطيط وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

أي أن المشروع تكتيك أمريكي لخدمة الإستراتيجية الصهيونية بالمنطقة. ولا بد من التمييز الدقيق، بين موضوعين في منتهى الأهمية.

الأول، مشروع الوحدة العربية الشاملة، من حيث مبدأ الأولويات الذي طرحه البعث العسكري السوري، وطرحته مؤسسة الاستخبارات السورية في عهد رئيسها عبد الحميد السراج، وحركة ٢٣ يوليو المصرية فيما بعد، ثم الحركة العسكرية الليبية.

الموضوع الثاني: مشروع الوحدة العربية باعتباره مرحلة لاحقة لمرحلة بناء أنظمة ديمقراطية وطنية.

فالموضوع الثاني، لا جدال في سلامة مشروعيته.

بينما مشروع الوحدة العربية الشاملة، باعتباره خطوة سابقة لمرحلة مواجهة العدوان الإسرائيلي في بداية الخمسينات، كان يعني عملياً، تأجيل الصراع ضد إسرائيل. وهذا ما حقق لإسرائيل مكسباً استراتيجياً لتلتقط أنفاسها، وتبني كيانها الطارئ العدواني الذي بدأ منذ عام ١٩٤٨.

من هنا، لجأت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية إلى تشجيع الأحزاب السياسية العربية والحركات الانقلابية العسكرية التي كانت تطرح شعار الوحدة العربية الإندماجية أولاً. حيث

أصبح مدلول ذلك الشعار يعني تأجيل الصراع ضد إسرائيل، وتأجيل الديمقراطية أيضاً، وإعطاء الأولوية لإسقاط الأنظمة الملكية الديمقراطية في حينه، والتي كانت متحالفة مع بريطانيا. (٧٤)

بل إن ما جرى من صراع على الساحة السورية في نهاية الأربعينات وأوائل الخمسينات، يعكس حقيقة دعم وكالة الإستخبارات المركزية لمشروع الوحدة العربية، بمفهومها البعثي السوري والناصري المصري.

ففي حين كان حزب الشعب السوري يطرح شعار الوحدة مع العراق بأسلوب ديمقراطي، جاء حزب البعث العسكري السوري بقيادة الحوراني وعفلق ليطرح شعار الوحدة الشاملة مع الأقطار العربية، من خلال الانقلابات العسكرية. وثم اتجه الحزب إلى طرح شعار الوحدة مع النظام العسكري المصري أولاً، لتأكيد مفهومه للوحدة الشاملة. وكان هدف البعث السوري والنظام العسكري المصري للوحدة بينهما، هو محاصرة آخر قلعة للنفوذ البريطاني في المنطقة، وهي العراق الملكي المؤيد للديمقراطية البرلمانية. أما الدعم الذي وفرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للبعث العسكري السوري، فلا يحتاج لدليل. يكفي الإشارة إلى أن حزب البعث، كان الحزب الوحيد الذي وقف إلى جانب أول انقلاب عسكري حدث في سورية، وهو الإنقلاب الذي قام به عميل وكالة المخابرات المركزية اللواء حسني الزعيم.

ولا بد من التأكيد، على أن مشروع الوحدة العربية الشاملة أولاً، الذي اخترعته الوكالة الأمريكية، هو ذلك المشروع الذي يدعو لوحدة إندماجية بين بلدين عربيين أو أكثر، تحت قيادة الدكتاتور القائد العسكري.

أي أنه مشروع وحدة في ظل النظام العسكري. والنظام العسكري كما ثبت وثائقياً، معادٍ للديمقراطية. فالسلطة القمعية وحصرها في الديكتاتور، رمز النظام العسكري، هي العمود الفقري للنظام العسكري. فجهاز المخابرات السورية برئاسة عبد الحميد السراج وقف إلى جانب الحركة الانفصالية بعد قرار عبد الناصر بعزل السراج من منصبه (٨٠).

على ضوء ذلك المضمون العسكري لمشروع الوحدة العربية أولاً، قامت أول وحدة في العصر الحديث بين مصر وسوريا عام ١٩٨٥. وبسبب ذلك المضمون القمعي للمشروع، فقد إنهارت بعد ثلاثة أعوام من قيامها.

وعلى ضوء ذلك المضمون العسكري القمعي لمشروع الوحدة العربية الشاملة أولاً، يمكن فهم

دعم وكالة المخابرات المركزية للمشروع، وتفسير ذلك بالآتي:

تتعامل الوحدة الأمريكية تلك، مع الدوائر العالمية، حفاظاً على المصالح الصهيونية الأمريكية، هجوماً أو دفاعاً، وفقاً لمفاهيم استراتيجية، وبمساعدة ومشاركة هيئات استراتيجية متخصصة.

فحتى تضمن تلك الوكالة الأمريكية نجاح أهدافها الإستراتيجية المحققة للأهداف الإستراتيجية الصهيونية. فإنها تكلف الوكالة المختصة، بوضع الاستراتيجية التي سيتم اتباعها في المنطقة، لضمان نجاح تلك الأهداف. أولى الأسس التي تتم بموجبها، صياغة الخطة الإستراتيجية الأمريكية خارج القارة، تتمثل في محاولة استكشاف استراتيجية الخصم، أولاً.

والهدف من هذه الأولوية واضح، كما هو سليم. ألا وهو، التوصل إلى إحداث خلل ذاتي، بالتدخل المقصود بكل تأكيد، في العناصر الأساسية لإستراتيجية الخصم.

فالإستراتيجية لها قوانيها، وخصائصها، ولها عناصرها. يستوي في ذلك، أن تكون الإستراتيجية عسكرية صرفة، أو إستراتيجية إدارية، أو اقتصادية، أو بمعناها الشامل، وهو الإستراتيجية العليا.

جوهر الإستراتيجية، هو الاستجابة لمطالب البيئة، بأقل قدر من التكلفة. والإستراتيجية بالمفهوم العسكري، وكذلك الإستراتيجية العليا، تجد طريقها للتطبيق من خلال وسائل، يطلق عليها «التكتيك». بل إن كتاب وخبراء الإستراتيجية، يعرفون الإستراتيجية بأنها «فن اختيار التكتيك».

وإذا كانت الإسراتيجية هي فن التنسيق بين مختلف الوسائل التي تملكها السلطة السياسية لتحقيق أهداف محددة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية كما هي فن الإستجابة لمطالب البيئة، بأقل قدر من التكاليف، فإن التكتيك كذلك. أي لا بد للتكتيك الناجح أن يستجيب لمطالب البيئة، وبأقل قدر من التكاليف.

وإذا نحن عدنا إلى موضوع السؤال الأول الذي طرحناه، عن الأسباب اتي من أجلها وقفت وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية وراء مشروع الوحدة العربية الشاملة، فإننا نجد الأسباب التالية:

١- أن ذلك المشروع مستحيل عملياً، وسياسياً. وهذا ما رأيناه في الوحدة السورية-المصرية عام ١٩٥٨. لقد فشلت تلك الوحدة بعد أقل من ثلاث سنوات، لعدم وجود الثقل الجغرافي بينهما، حيث تفصل بينهما عدة دول.

٢- تتطلب الوحدة بمفهومها الإندماجي، كياناً سياسياً واحداً جديداً. وهذا يعني تخلي الأنظمة العسكرية عن سلطتها القمعية، وهو أمر يرفضه الديكتاتور الوطني.

٣- تتطلب عملية الوحدة، كما حققتها الشعوب الأخرى، مثل شعوب الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، وجود مؤسسات ديمقراطية تشارك في عملية البناء الوحدوي، أو الاتحادي. بينما الأولوية في الأنظمة الوطنية هي لمحاربة الديمقراطية ولتكريس ديكتاتورية مؤسسة الإستخبارات، وسلطة الديكتاتور. لذلك، تلجأ الأنظمة العسكرية إلى طرح شعار الوحدة العربية الشاملة أولاً للتضليل، أي تطرحه بصيغ تكفل بقاء الديكتاتور على رأسها، وهذا ما يفسر ربط الناصريين لتحقيق الوحدة في حينه بشرط، أن يكون الرئيس عبد الناصر رئيساً لها، وبدون انتخاب لمدى الحياة.

٤- إن التكتيكات التي تتطلبها استراتيجية مشروع الوحدة العربية أولاً بمضمونها العسكري القمعي، هي تكتيكات سلبية، بل ومدمرة للمشروع، وللوحدة ذاتها، كما طبقت عملياً في الوحدة السورية-المصرية.

٥- يترتب على الأسباب السابقة، أن مشروع الوحدة الغربية أولاً، سيؤدي عملياً إلى تأجيل إقامة المؤسسات الديمقراطية، ولإلغاء الصراع ضد إسرائيل ويعطيها بالمقابل، عامل الزمن لبناء جيشها ومؤسساتها الاستيطانية. كما يؤدي المشروع إلى تخريب البيئة الوطنية التي يتحرك على أرضها.

وهكذا يتضح بكل جلاء، أن أية قوة سياسية وطنية، أو إقليمية، تتولى الحكم أو تكون في صفوف المعارضة، تطرح مشروع الوحدة العربية الإندماجية أولاً بمفهومها العسكري وبمضمونها الإشتراكي وبأولوية وهيمنة الأجهزة الأمنية إنما تطرح مشروعاً مستحيلاً. كما أنها في النتيجة العملية والملموسة. إنما تدمر بأيديها الذاتية، بيئتها الوطنية، وتعطل الإستراتيجية القادرة على إدارة الصراع ضد إسرائيل.

في ظل تلك المعطيات الإستراتيجية لمشروع الوحدة العربية أولاً، وقفت وكالة الإستخبارات

المركزية، وما تزال، بطرق وأساليب متطورة، تعمل للترويج للمشروع. ولذلك تم اختراق الأحزاب. والحركات الإنقلابية العسكرية، لتدمير كل حركة جنينية قادرة على استعادة المؤسسات، والأنظمة الديمقراطية، فالمعيار في نجاح أية خطة إستراتيجية، هو الأهداف المتوخاة منها في النتيجة.

أما الضجيج الإعلامي، فلا قيمة له تذكر في التخطيط الإستراتيجي.

في ضوء الواقع، فإن مشروع الوحدة العربية الإندماجية الشاملة أولاً، قد سقط لكونه مشروعاً مستحيلاً، بالمقابل، نشطت الإتحادات الإقليمية القائمة على التعاون، والمصالح بين مجموعات دول عربية تجمعها منطقة جغرافية واحدة، وتلتقي في أهداف اقتصادية متجانسة تقريباً مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما شكلت، وما تزال، تجربة الوحدة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، القائمة والشامخة منذ الثاني من ديسمبر ١٩٧١، والتي تضم (٧) سبع إمارات من منطقة جغرافية وتاريخية ولشعب واحد، الدرس السياسي، والبرهان الوثائقي لنجاح التجربة الاتحادية على أساس ديمقراطي، ودون الحاجة إلى إنقلاب عسكري، وضجيج إعلامي، وتأميم الصحافة.

وفي النتيجة، فإن الزعم القائل بأن الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية والرجعية العربية تآمروا على الوحدة العربية ليس سوى تبرير سخيف للتغطية على فشل الأحزاب والحركات السياسية التي أقامت أنظمتها العسكرية القمعية تحت يافطة الوحدة.

الملاحق

(الملاحق من رقم (١) إلى رقم (١٠) مأخوذة عن كتاب د. علي أبو الحسن/دور بريطانيا في تهويد فلسطين، دار الوحدة العربية/بيروت ١٩٩٧)

الملحق (١)

الرسالة الأولى من الشريف حسين بن علي إلى السير هنري مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ هجرية (١٤ يوليو سنة ١٩١٥)

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر، سلمه الله.

أقدم لجنابكم العزيز أحسن تحياتي الودية واحتراماتي، وأرجو أن تعملوا كل ما في وسعكم لتنفيذ المذكرة المرسلة إليكم طيه، المتضمنة الشروط المقترحة المتعلقة بالقضية العربية.

وأود بهذه المناسبة أن أصرح لحضرتكم ولحكومتكم أن ليس هناك حاجة لأن تشغلوا أفكاركم بآراء الشعب هنا، لأنه بأجمعه ميال إلى حكومتكم بحكم المصالح المشتركة.

ثم يجب أن لا تتعبوا أنفسكم بإرسال الطيارات أو رجال الحرب، لإلقاء المناشير، وإذاعة الشائعات كما كنتم تفعلون من قبل، لأن القضية قد قررت الآن.

وإني لأرجوكم هنا أن تفسحوا المجال أمام الحكومة المصرية، لترسل الهدايا المعروفة من الحنطة للأراضي المقدسة «مكة والمدينة» التي أوقف إرسالها منذ العام الماضي.

وأود أن ألفت نظركم إلى أن إرسال هدايا العام، والعام الفائت، سيكون له أثر فعال في

توطيد مصالحنا المشتركة، وأعتقد أن هذا يكفي لإقناع رجل ذكي مثلك، أطال الله بقاءكم.

حاشية: أرجو ألا تزعجوا أنفسكم بإرسال أي رسالة، قبل أن تروا نتائج أعمالنا هنا، خلال الجواب على ذكرتنا وما تضمنه:

ونرجوا أن يكون هذا الجواب بواسطة رسولنا كما نرجو أن تعطوه بطاقة منكم ليسهل عليه الوصول إليكم عندما تجد حاجة لذلك.

والرسول موثق به

المذكرة

لما كان العرب بأجمعهم دون استثناء قد قرروا في الأعوام الأخيرة أن يعيشوا وأن يفوزوا بحريتهم المطلقة، وأن يتسلموا مقاليد الحكم نظرياً وعملياً بأيديهم، ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكدوا أنه من مصلحة حكومة بريطانيا العظمى أن تساعدهم وتعاونهم للوصول إلى أمنياتهم المشروعة، وهي الأماني المؤسسة على بقاء شرفهم، وكرامتهم وحياتهم...

ولما كان من مصلحة العرب أن يفضلوا مساعدة حكومة بريطانيا عن أية حكومة أخرى بالنظر لمركزها الجغرافي، ومصالحهم الاقتصادية وموقفهم من حكومة بريطانيا.

إنه بالنظر لهذه الأسباب كلها يرى الشعب العربي أنه من المناسب أن يسأل الحكومة البريطانية إذا كانت ترى من المناسب أن تصادق بواسطة مندوبيها أو ممثليها على الاقتراحات الأساسية الآتية:

أولاً: أن تعترف إنجلترا باستقلال البلاد العربية من مرسين-أدنه، حتى الخليج-الفارسي شمالاً ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً، ومن المحيط الهندي للجزيرة جنوباً يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي ومن البحر الأحمر، والبحر المتوسط حتى سيناء غرباً.

على أن توافق إنجلترا أيضاً على إعلان خليفة عربي على المسلمين.

ثانياً: تعترف حكومة الشريف العربية بأفضلية إنجلترا في كل مشروع اقتصادي في البلاد العربية، إذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية.

ثالثاً: تتعاون الحكومتان الإنجليزية والعربية في مجابهة كل قوة تهاجم أحد الفرقين وهذا التعاون في كل شيء، في القوة العسكرية، والبحرية والجوية...

رابعاً: إذا تعدى أحد الفريقين على بلد ما ونشب بينه وبينها عراك وقتال، فعلى الفريق الآخر أن يلزم الحياد، على أن هذا الفريق المعتدي إذا رغب في اشتراك الفريق الآخر معه ففي وسع الفريقين أن يجتمعا معاً ويتفقا على الشروط.

خامساً: مدة الاتفاق في المادتين الثالثة والرابعة من هذه المعاهدة خمس عشرة سنة، وإذا شاء أحد الفريقين تجديدها عليه أن يطلع الفريق الآخر على رغبته قبل انتهاء مدة الاتفاقية بعام.

هذا ولما كان الشعب العربي بأجمعه قد اتفق «والحمد لله» على بلوغ الغاية وتحقيق الفكرة مهما كلفه الأمر، فهو يرجو الحكومة البريطانية أن تجيبه سلباً وإيجاباً في خلال ثلاثين يوماً من وصول هذا الاقتراح. وإذا انقضت هذه المدة ولم يتلق من الحكومة جواباً فإنه يحفظ لنفسه حرية العمل كما يشاء.

وفوق هذا فإننا نحن عائلة الشريف نعتبر أنفسنا «إذا لم يصل الجواب» أحراراً في القول والعمل كل التصريحات، والوعود السابقة التي قدمناها بواسطة علي أفندي.

الملحق (٢)

الرسالة الجوابية الأولى من السير هنري مكماهون إلى الشريف حسين

١٩١٥/٨/٣٠

إلى السيد الحسيب النسيب سلالة الأشراف وتاج الفخار وفرع الشجرة المحمدية والدوحة القرشية الأحمدية صاحب المقام الرفيع والمكانة السامية السيد ابن السيد الشريف بن الشريف السيد الجليل المبجل دولة الشريف حسين سيد الجميع أمير مكة المكرمة قبلة العالمين ومحط رجال المؤمنين الطائعين عمت بركته على الناس أجمعين.

بعد رفع رسوم وافر التحيات العاطرة والتسليمات القلبية الخالصة من كل شائبة، نعرض أن لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لإظهار كم عاطفة الإخلاص وشرف الشعور والإحساسات نحو الإنجليز. وقد يسرنا علاوة على ذلك أن نعلم أن سيادتكم ورجالكم على رأي واحد وأن مصالح العرب هي نفس مصالح الإنكليز والعكس بالعكس. ولهذا النسبة فنحن نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كتشنر التي التي وصلت إلى سيادتكم مع استصوابنا للخلافة العربية عند إعلانها.

وإننا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة إلى يد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة.

وأما من خصوص مسألة الحدود والتخوم، فالمفاوضة فيها تظهر أنها سابقة لأوانها «وتصرف الأوقات سدى في مثل هذه التفاصيل في حال أن الحرب دائرة رحاها ولأن الأتراك أيضاً لا يزالون محتلين لأغلب تلك الجهات احتلالاً فعلياً وعلى الأخص ما علمناه وهو مما يدهش ويحزن أن فريقاً من العرب القاطنين في تلك الجهات نفسها قد غفل وأهمل هذه الفرصة الثمينة التي ليس أعظم منها» «وبدل إقدام ذلك الفريق على مساعدتنا نراه قد مد يد المساعدة

إلى الألمان» نعم مد يد المساعدة لذلك السلاب النهاب الجديد وهو الألمان الظالم العسوف وهم الأتراك.

مع ذلك فأننا على كامل الاستعداد لأن نرسل إلى ساحة دولة السيد الجليل وللبلاد العربية المقدسة والعرب الكرام من الحبوب والصدقات المقررة من البلاد المصرية إشارة من سيادتكم وفي المكان الذي تعينوه. وقد عملنا الترتيبات اللازمة لمساعدة رسولكم في جميع سفراته إلينا ونحن على الدوام معكم قلباً وقالباً مستنشقين رائحة مودتكم الزكية ومستوثقين بعرى محبتكم الخالصة سائلين الله سبحانه وتعالى حسن العلائق بيننا.

وفي الختام أرفع إلى تلك السدة العليا كامل تحياتي وسلامي وفائق احترامي.

تحريراً في ١٩ شوال ١٣٣٣

الموافق ٣٠ أغسطس ١٩١٥

المخلص (السير أرثر مكماهون)

نائب جلالة الملك

الملحق (٣)

الرسالة الثانية من الشريف حسين إلى مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ (٩سبتمبر سنة ١٩١٥)

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر، سلمه الله

بمزيد من السرور والغبطة تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩ شوال وطالعته بكل احترام واعتبار رغم شعوري بغموضه وبرودته فيما يتعلق بنقطتنا الأساسية، أعني نقطة الحدود.

وأرى من الضروري أن أؤكد لسعادتكم إخلاصنا نحو بريطانيا العظمى واعتقادنا بضرورة تفضيلها على الجميع في كل الشؤون وفي أي شكل، وفي أية ظروف ويجب أن أؤكد لكم أيضاً أن مصالح اتباع ديانتنا كلها تتطلب الحدود التي ذكرتها لكم.

ويعذرني فخامة المندوب إذا قلت بصراحة أن «البرودة» و«التردد» اللذين ضمنهما كتابه فيما يتعلق بالحدود وقوله أن البحث في هذه الشؤون إنما هو إضاعة للوقت، وأن تلك الأراضي لا تزال بيد الحكومة التي تحكمها... ويعذرني فخامته إذا قلت أن هذا كله يدل على عدم الرضا، أو على النفور أو على شيء من هذا القبيل.

فإن هذه الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد نتمكن من إرضائه ومفاوضته بعد الحرب بل هي مطالب شعب يعتقد أن حياته في هذه الحدود وهو متفق بأجمعه على هذا الاعتقاد.

وهذا ما جعل الشعب يعتقد أن من الضروري البحث في هذه النقطة قبل كل شيء مع الدولة التي يثقون بها كل الثقة ويعلقون عليها كل الآمال وهي بريطانيا العظمى.

وإذا أجمع هؤلاء على ذلك فإنما يجمعون عليه في سبيل الصالح المشترك. وهم يرون أنه من الضروري جداً أن يتم تنظيم الأراضي المجزأة. ليعرفوا على أي أساس يؤسسون حياتهم كي لا تعارضهم إنجلترا أو إحدى حليفاتها في هذا الموضوع مما يؤدي إلى نتيجة معاكسة، الأمر الذي حرمه الله.

وفوق هذا كله العرب لم يطالبوا «في تلك الحدود» مناطق يقطنها شعب أجنبي بل هي عبارة عن كلمات وألقاب يطلقونها عليها.

أما الخلافة فإن الله يرضى عنها وييسر الناس بها.

وأنا على ثقة يا صاحب الفخامة، أنكم لا تشكون قط بأني لست أنا شخصياً الذي يطلب تلك الحدود التي يقطنها عرب مثلنا. بل هي مقترحات شعب بأسره. يعتقد أنها ضرورية لتأمين حياته الاقتصادية.

أو ليس هذا صحيحاً يا فخامة الوزير؟

وبالاختصار فإننا ثابتون في إخلاصنا نصرح بكل تأكيد بتفضيلنا لكم على الجميع أنكم راضين عنا «كما قيل» أو غاضبين.

أما ما يتعلق في قولكم بأن قسماً من شعبنا لا يزال يبذل جهده في سبيل تأمين مصالح الأتراك، فلا أظن أن هذا يبرر «البرودة» و«التردد» اللذين شعرت بهما في كتابكم فيما يتعلق بموضوع الحدود، الموضوع الذي لا أعتقد أن رجلاً مثلكم ثاقب الرأي ينكر أنه ضروري لحياتنا الأدبية والمادية.

وأنا حتى ا لساعة لا أزال أنفذ ما تأمر به الديانة الإسلامية في كل عمل أقوم به، وأراه مفيداً وصالحاً لبقية المملكة، وإني سأستمر في هذا إلى أن يأمرني الله في غير ذلك.

وأود هنا يا صحب الفخامة أن أؤكد لكم بصراحة أن كل الشعب «ومن جملته هؤلاء الذين تقولون أنهم يعملون لصالح تركيا وألمانيا» ينتظر بفارغ الصبر نتائج هذه المفاوضات المتوقفة على موافقتكم أو رفضكم قضية الحدود، وقضية المحافظة على ديانتهم، وحمايتهم من كل أذى أو خطر.

وكل ما تجد الحكومة البريطانية موافقاً لسياستها، في هذا الموضوع، فما عليه إلا أن تعلمنا به وأن تدلنا على الطريق التي يجب أن نسلكها.

لذلك نرى من واجبنا أن نؤكد لكم أننا سنطلب إليكم في أول فرصة بعد انتهاء الحرب ما ندعه الآن لفرنسا في بيروت وسواحلها.

ولست أرى حاجة هنا لأن ألفت نظركم إلى أن خطتنا هي آمن من خطة إنجلترا على مصالحنا، ونعتقد أن هؤلاء الجيران في المستقبل سيقلق أفكارنا كما يقلق أفكارها...

وفوق هذا فإن الشعب البيروتي لا يرضى قط بهذا الإبتعاد والانزواء وقد يضطرونا لاتخاذ تدابير جديدة قد يكون من شأنها خلق متاعب جديدة، تفوق في صعوبتها المتاعب الحاضرة.

وعلى هذا لا يمكن السماح لفرنسا بالإستيلاء على قطعة صغيرة من تلك المنطقة.

وأنا أصرح بهذا رغم أني أعتقد وأؤمن بالتعهدات التي قطعتموها في كتابكم.

ويستطيع معالي الوزير، وحكومته أن يثقا بأننا لا نزال عند قولنا وعزيمتنا وتعهداتنا التي عرفها مستر ستورس منذ عامين.

ونحن ننتظر اليوم الفرصة السانحة التي تناسب موقفنا، وخاصة فيما يتعلق بالحركة التي أضحت قريبة والتي يدفعها إلينا القدر بسرعة ووضوح، لنكون حجة «ونحن والذين يرون رأينا» في العمل ضد تركيا، ودون أن تعرض للوم والنقد.

وأعتقد أن قولهم «بأن بريطانيا لا تحثكم ولا تدفعكم للإسراع في حركتكم مخافة أن يؤدي هذا التسرع إلى تصديع نجاحكم» لا يحتاج إلى إيضاح... إلا فيما يتعلق بمطالبكم بالأسلحة والذخائر عند الحاجة.

أعتقد الآن أن في هذا الكفاية...

الملحق (٤)

الرسالة الثانية الجوابية من السير هنري مكماهون

إلى الشريف حسين

٢٤ / ١٠ / ١٩١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى فرح الدوحة المحمدية وسلالة النسل النبوي الحسيب النسيب دولة صاحب المقام الرفيع الأمير المعظم السيد الشريف بن الشريف أمير مكة المكرمة صاحب السدة العلياء جعله لله حرزاً منيعاً للإسلام والمسلمين بعونه تعالى وهو دولة الأمير الجليل الشريف حسين بن علي أعلى الله مقامه.

قد تلقيت بيد الاحتفاء والسرور رقيمكم الكريم المؤرخ بتاريخ ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ وبه من عباراتكم الودية المحضة وإخلاصكم ما أورثني رضاء وسروراً.

إني متأسف أنكم استنتجتم من عبارة كتابي السابق أني قابلت مسألة الحدود والتخوم بالتردد والفتور، فإن ذلك لم يكن القصد من كتابي قط ولكني رأيت حينئذٍ أن الفرصة لم تكن قد حانت بعد للبحث في ذلك الموضوع بصورة نهائية.

ومع ذلك فقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تعتبرون هذه المسألة من المسائل الهامة الحيوية المستعجلة، فلذا فإني قد أسرعت في إبلاغ حكومة بريطانيا العظمى مضمون كتابكم، وإني بكمال السرور أبلغكم بالنيابة عنها التصريحات الآتية التي لا أشك في أنكم تنزلوها منزلة الرضى والقبول.

إن ولايتي مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماة لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة. وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة.

مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود.

وأما من خصوص الأقاليم التي تضمنها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا فإنني مفوض من قبل حكومة بريطانيا العظمى أن أقدم المواثيق الآتية وأجيب على كتابكم بما يأتي:

١- إنه مع مراعاة التعديلات أعلاه فبريطانيا العظمى مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها دولة شريف مكة.

٢- إن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوجوب منع التعدي عليها.

٣- وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العرب بنصائحها وتساعدهم على إيجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم المختلفة.

٤- هذا وأن المفهوم أن العرب قد قرروا طلب نصائح وإرشادات بريطانيا العظمى وحدها وأن المستشارين والموظفين الأوروبيين اللازمين لتشكيل هيئة إدارية قويمة يكون من الإنجليز.

٥- أما من خصوص ولايتي بغداد والبصرة فإن العرب تعترف أن مركز مركز ومصالح بريطانيا العظمى الموطدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية مخصومة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبي وزيادة خير سكانها وحماية لمصالحنا الاقتصادية المتبادلة.

وإني متيقن أن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل ارتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب وتنتهي بعقد محالفة دائمة ثابتة معهم ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك الذي أثقل كاهلهم السنين الطوال.

ولقد اقتصرت في كتابي هذا على المسائل الحيوية ذات الأهمية الكبرى وإن كان هناك مسائل في خطاباتكم لم تذكر هنا فسنعود إلى البحث فيها في وقت مناسب في المستقبل.

ولقد تلقيت بمزيد السرور والرضى خبر وصول الكسوة الشريفة وما معها من الصدقات بالسلامة وأنها بفضل إرشاداتكم السامية وتدابيركم المحكمة قد أنزلت إلى البر بلا تعب ولا ضرر رغماً من الأخطار والمصاعب التي سببتها هذه الحرب المحزنة. ونرجو الحق سبحانه

وتعالى أن يجعل بالصلح الدائم والحرية لأهل العالم.

إن مرسل خطابي هذا مع رسولكم النبيل الأمين الشيخ محمد بن عارف بن عريفان وسيعرض على مسامعكم بعض المسائل المفيدة التي هي من الدرجة الثانية من الأهمية ولم أذكرها في كتابي هذا.

وفي الختام، أبث دولة الشريف ذا الحسب المنيف والأمير الجليل كامل تحيتي وخالص مودتي وأعرب عن محبتي له ولجميع أسرته الكريمة راجياً من ذي الإجلال أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير العالم وصالح الشعوب. إن بيده مفاتيح الأمر والغيب يحركها كيف يشاء ونسأله تعالى حسن الختام والسلام.

تحريراً في يوم الاثنين ١٥ ذي الحجة ١٣٣٣.

نائب جلالة الملك

(السير آرثر مكماهون)

الملحق (٥)

الرسالة الثالثة من الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون

١٩١٥/١١/٥

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى معالم الشهم ذو الأصالة والرياسة الوزير الخطير وفقه الله لمرضاته. بملء الإيناس تلقينا مرسومكم الموقر الصادر وأحلناه محل التبجيل وعلى مؤداه نجيب الشهامة.

أولاً: تسهيلاً للوفاق وخدمة للإسلامية فراراً مما يكلفها المشاق والأحن ولما لحكومة بريطانيا العظمى من الصفات والمزايا الممتازة لدينا نترك الإلحاح في إدخال ولايات مرسين وأضنة في أقسام المملكة العربية وأما ولايتي حلب وبيروت وسواحلها فهي ولايات عربية محصنة ولا فرق بين العربي والمسيحي والمسلم فإنهما أبناء جد واحد. ولتقوم فيهم منا معاشر المسلمين ما سلكه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من أحكام الدين الإسلامي ومن تبعه من الخلفاء أن يعاملوا المسيحيين كمعاملتهم لأنفسهم بقوله «لهم مالنا وعليكم ما علينا» علاوة على اتيازاتهم المذهبية وبما تراه المصلحة العامة وتحكم به.

ثانياً: حيث إن الولايات العراقية هي من أجزاء المملكة العربية المحضة، بل هي مقر حكومتها على عهد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ثم على عهد عموم الخلفاء من بعده، وبها قامت مدنية العرب وأول ما اختطوه من المدن والأمصار واستفحلت دولهم فلها لدى العرب أقصاهم وأدناهم القيمة الثمينة والآثار التي لا تنسى، فلا يمكننا إرضاء الأمة العربية وإرضاخها لترك ذلك الشرف، ولكن تسهيلاً للوفاق سيما والمحاذير التي أشرتهم إليها في المادة الخامسة من رقيمكم آنف الذكر محفوظيها وصيانتها من طبقة وضرورة ما نحن فيه وحيازة ما نريد

التوصل إليه، فإن أهم ما في هذا هي الآن تحت الأشغال البريطاني إلى مدة يسيرة، البحث فيما يقبل عن قدرها دون أن يلحق حقوق الجانبين مضرة أو خلل، سيما العربية بالنسبة لأمر مرافقها ومنابعها الاقتصادية الحياتية، وأن يدفع للمملكة العربية في مدة الأشغال المقدار المناسب من المال لضرورة ترتكبه كل مملكة حديثة الوجود. مع احترامنا لوفاقاتكم المشار عليها من مشايخ تلك الجهات وبالأخص ما كان منها جوهرياً.

ثالثاً: رغبتكم في الإسراع بالحركة نرى فيه من الفوائد بقدر ما نرى فيه من المحاذير، وأوله خشية لوم الإسلامية كما سبق الجاهل عن حقائق الحالة بأنا شققنا عصاها وأبدنا قواها، الثاني المقام تركيا معاضدتها جميع معاني قوى جرمانيا لجهلنا عما إذا حصل وهن إحدى دول الائتلاف وأوجبها على صلح دول الاتفاق، فكيف تكون خطة بريطانيا العظمى وحلفائها لئلا تكن الأمة العربية أمام تركيا وحلفائها معاً إذ لا يهمنا إذ كنا والعثمانية رأساً لرأس.

وعلى هذا فضروري ملاحظة هذه الأوجه ولا سيما عقد صلح اشتركنا في حربه بصورة رسمية يخول للمتصالحين البحث فيه عن شؤوننا.

رابعاً: إن الأمة العربية تعتقد يقيناً أن العثمانية عند وضع أوزار الحرب سيوجهون كل أعمالهم فيما يغضب العرب ويغتصب حقوقهم المادية والمعنوية وذهاب شعارهم وأحسابهم وإخضاعهم بكل معني الإخضاع مع بقائها تحت النفوذ الألماني فهم عازمون على حربهم حتى لا يبقى لنا باقية وما يرى فينا الآن من التأني فقد سبق بيان علته.

خامساً: متى علمت العرب أن حكومة بريطانيا حلفائهم ولا يتركونهم عند الصلح على حالهم أمام تركيا وجرمانيا وأنهم يدافعون عنهم ويعاضدونهم ويدافعون عنهم الدفاع الفعلي فالدخول في الحرب من الساعة لا شك أنه مما يوافق المصالح العربية.

سادساً: إفادتنا السابقة الصادرة بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٣٣ تغني عن إعادة القول في المادة الثالثة والرابعة من مرسومكم هذا الموقر في خصوصيات الهيئات الحاكمة والمشاورين والموظفين سيما وقد صرّحتهم يا حضرة الشهم بأنكم لا تتدخلون في أمر الداخلية.

سابعاً: وصول الجواب الصريح القطعي في أقرب زمن على ذكر أعلاه من الطلبات إذ أنا استعملنا كل ما يقربنا إليكم من التساهل الجدي الذي لا يراد به حقيقة جوهرية فإنا نعلم نصيبنا من هذه الحروب إما سعادة تضمن للعرب الحياة التي تناسب تاريخهم أو الاضمحلال

في سبيلها. ولولا ما رأيتم ما في عزمهم لا خترت العزلة في شواهق السراة، لكن أبوعلي يا عزيزي- أعزك الباري بمرضاته أبى إلا أن يقودني إلى هذه المواقف.
ودم غانماً سالماً بما نحبه ونريده

وحرر في ٢٧ من ذي الحجة ١٣٣٣

الملحق (٦)

الرسالة الثالثة الجوابية

من السير هنري مكماهون إلى الشريف حسين

(١٤ / ١٢ / ١٩١٥م)

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى صاحب الأصالة والرفعة وشرف المتحدة سلالة بيت النبوة والحسب الطاهر والنسب الفاخر دولة الشريف المعظم السيد حسين بن علي أمير مكة قبلة الإسلام والمسلمين. أدامه الله في رفعة وعلاء.

وبعد فقد وصلني كتابكم الكريم بتاريخ ٢٤ ذي الحجة ١٣٣٣ وسرني ما رأيت من قبولكم إخراج ولايتي مرسين وأضنه من حدود البلاد العربية.

وقد تلقيت أيضاً بمزيد السرور والرضا تأكيداتكم أن العرب عازمون على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره من السادة الخلفاء الأولين- التعاليم التي تضمن حقوق كل الأديان وامتيازاتها على السواء.

هذا وفي قولكم أن العرب مستعدون أن يحترموا ويعترفوا بجميع معاهداتنا مع رؤساء العرب الآخرين يعلم منه طبعاً أن هذا يشمل جميع البلاد الداخلة في حدود المملكة العربية لأن حكومة بريطانيا لا تستطيع أن تنقض اتفاقات قد أبرمت بينها وبين أولئك الرؤساء.

أما بشأن ولايتي حلب وبيروت فحكومة بريطاني العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنها ودونت ذلك بعناية تامة «ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسا داخلة فيهما فالمسألة تحتاج إلى نظر «دقيق»

وسنخابركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب.

إن حكومة بريطانيا العظمى كما سبقت فأخبرتكم مستعدة لأن تعطي كل الضمانات والمساعدات التي في وسعها إلى المملكة العربية ولكن مصالحها في ولاية بغداد تتطلب إدارة ودية ثابتة كما رسمتم، على أن صيانة هذه المصالح كما يجب تستلزم نظراً أدق وأتم مما تسمح به الحالة الحاضرة والسرعة التي تجري بها هذه المفاوضات.

وإننا نستصوب تماماً رغبتكم في اتخاذ الحذر ولسنا نريد أن ندفعكم إلى عمل سريع ربما يعرقل نجاح أغراضكم ولكننا في الوقت نفسه نرى من الضروري جداً أن تبذلوا مجهوداتكم في جمع كلمة الشعوب العربية إلى غاياتنا المشتركة وأن تحثوهم على ألا يمدوا يد المساعدة إلى أعدائنا بأي وجه كان فإنهم على نجاح هذه المجهودات وعلى التدابير الفعلية التي يمكن للعرب أن يتخذوها لإسعاف غرضنا عندما يجيء وقت العمل تتوقف قوة الاتفاق بيننا وثباته.

وفي هذه الأحوال فإن حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت لي أن أبلغ دولتكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تنوي إبرام أي صلح إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب وخلاصها من سلطة الألمان والأتراك.

هذا عربون على صدق نيتنا ولأجل مساعدتكم في مجهوداتكم في غايتنا المشتركة فإني مرسل مع رسولكم مبلغ عشرين ألف جنيه.

وأقدم في الختام عاطر التحيات القلبية وخالص التسليمات الودية مع مراسم الإجلال والتعظيم المشمولين بروابط الألفة والمحبة الصرفة لمقام دولتكم السامي ولأفراد أسرتكم المكرمة.

مع فائق الإحترام

تحريراً في ٨ صفر ١٣٣٣

١٤-١٢-١٩١٥

المخلص

نائب جلالة الملك بمصر

(السير آرثر هنري مكماهون)

الملحق (٧)

الرسالة الرابعة

من الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون

١٩١٥ / ١٢ / ٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الوزير الخطير الشهم الهمام

بأنامل الإبجال والتوقير تلقينا رقيمكم ٩ صفر الجاري برفق حاملهم وعلمت مضمونيها وأدخلا علينا من الإنشراح والإرتياح مالا يزيد لإزالتهما ما يختلج بصدري ألا وهو وقوف حضرتكم بعد وصول أحمد شريف وحظوته بالجناب بأن كلما أتينا به في الحال والشأن ليس بنا شيء عن عواطف شخصية أو ما هو في معناها مما لا يعقل، وأنها قرارات ورغائب أقوام وأنا لسنا إلا مبلغين أو منفذين لها بصفتنا التي ألزمونا بها إذ هذا عندي من أهم ما يجب وقوف شهامة الجناب عليه وعلمه به. أما ما جاء بالمحررات الموقرة فيما يتعلق بالعراق من أمر التعويض مدة الأشغال فلزيادة إيضاح وقول بريطانيا العظمى بصفاتنا في القول والعمل في المادة والمعنى وإعلامها بأكيد اطمئناننا باعتماد حكومتها المفخمة نترك أمر تقدير مبلغه لمدارك حكمتها ونصفتها، أما الجهات الشمالية وسواحلها فما كان في الإمكان من تعديل أتينا به في رقيمنا السابق. هذا. وما ذاك إلا للحرص على الأمنيات المرغوب حصولها بمشيئة اللّه تبارك وتعالى وعن هذا الحس والرغبة هما التي ألزمتنا بملاحظة اجتناب ما ربما أنه يمس حلف بريطانيا العظمى لفرنسا واتفاقهما إبان الحروب والنوازل إلا أننا مع هذا نرى من الفرائض التي ينبغي لشهامة الوزير صاحب الرياسة إن بتيقنها بأن عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب سنطالبكم بما نغض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها ولا أرى لزوماً بأن نحيطكم علماً بما في هذا أيضاً من تأمين المنافع البريطانية وصيانة حقوقها هو

أهم وأكبر مما يعود إلينا، وأن لا بد من هذا على أي حالة كانت ليتم للعظمة البريطانية أن ترى أخصاءها في البهجة والرونق التي تهتم أن تراهم فيه سيما وإن جوارهم لنا سيكون جرثومة للمشاكل والمناقشات التي لا يمكن معها استقرار الحالة عدا أن البيروتيين بصورة قطعية لا يقبلون هذا الانفصال ويلجئونا على حالات جديدة تهم وتشغل بريطانيا بصورة لا تكون بأقل من انشغالنا الحالي بالنظر لما نعتقده ونتيقنه من اشتراك المنفعة ووحدتها وحدها وهي الداعية الوحيدة لعدم التفاتنا لسواكم في المخابرات وعليه يستحيل إمكان أي تساهل يكسب فرنسا أو سواها شبراً من أراضي تلك الجهات، وأصبح بهذا مع اعتماد لكل جوارحي اعتماداً يرثه الحي منا بعد الميت بتصريحاتكم ختمتم بها رقيمكم الموقر.

وعليه فليعتقد جناب الوزير الخطير ولتعتقد بريطانيا الكبرى أنا على العزم الذي أشير إليه و ويعلمه منا جناب الأريب الكامل «استورس» منذ عامين ولا نناظر فيه إلا الفرص المناسبة لأحوالنا وأخصها داعيته ووسيلته التي اقترب وقتها مما تسوقه الأقدار إلينا بكل سرعة ووضوح لتكن حجة لنا وعن رأينا على الاعتراضات والمسؤوليات المقدرة وفي تصريحاتكم بقولكم «وأنا لسنا نريد أن تدفعكم إلى عمل سريع ربما يعرقل نجاح أغراضكم» يغني عن زيادة الإيضاح، مع عدا طلب ما نرى لزومه عند الحاجة من الأسلحة وذخائر حربية وما هو في معناها.

وأكتفي بهذا القدر عن إشغال شهامتكم بتقديم وافر احتشاماتي وجزيل توقيراتي لمقام المقر الموقر.

وحرر في اليوم الخامس والعشرين من صفر الخير١٣٣٤.

الملحق (٨)

الرسالة الرابعة الجوابية

من مكماهون إلى الشريف حسين

القاهرة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٣٤، ٣٠ يناير ١٩١٦

تلقينا بسرور كتابكم المؤرخ في ٢٥ صفر بواسطة رسولكم الموثوق به وأطلعنا منه على رسالتكم الشفوية.

وإننا لنقدر حق التقدير الدوافع التي تقودكم في هذه القضية الهامة ونعرف جيداً أنكم تعملون في صالح العرب وإنكم لا ترمون إلى شيء «في عملكم» غير صالحهم وحريتهم.

وقد عنيت عناية خاصة بملاحظاتكم بشأن ولاية بغداد، وسنبحث هذا الموضوع باهتمام وعناية زائدين عندما تتم هزيمة الأعداء ونصل إلى التسويات السليمة.

أما ما يتعلق بالجهات الشمالية فقد كتبت ملاحظة عن رغبتكم في تجنب كل ما من شأنه الإساءة إلى تحالف إنجلترا وفرنسا وسررت جداً بإبداء مثل هذه الرغبة.

وأظنكم تعرفون جيداً أننا مقررون قراراً نهائياً بألا نسمح بأي تدخل «مهما قل شأنه» في اتفاقنا المشترك في إيصال هذه الحرب إلى الفوز ثم متى انتهت الحرب فإن صداقة فرنسا وانكلترا ستقوى وتشتد، وهما اللتان بذلتا الدماء الإنكليزية والفرنسية جنباً إلى جنب في سبيل الدفاع عن الحقوق والحريات.

والآن وقد قررت البلاد العربية أن تشترك معنا في الدفاع عن الحقوق وتعمل معنا في سبيل هذه القضية الهامة فإننا لنرجو الله أن تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد، صداقة دائمة، تعود على الجميع بالسرور والغبطة.

وقد سررنا جداً للحركة التي تقومون بها لإقناع الشعب بضرورة الانضمام إلى حركتنا والكف عن مساعدة أعدائنا. ونترك لفطنتكم وتقديراتكم تقرير الوقت المناسب، لاتخاذ تدابير أوسع من هذه.

الملحق (٩)

الرسالة الخامسة (الأخيرة)

من الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون

١٤ / ٢ / ١٩١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى حضرة ذو الأصالة فخامة نائب جلالة الملك دام مرعياً

بعد فبأيدي التوقير والاحتشام تلقينا رقيم الفخامة المؤرخ ٢٥ ربيع أول. وإن مضامينه أدخلت علينا مزيد الارتياح والسرور لحصول التفاهم المطلوب والتقارب المرغوب أسأل الله أن يسهل المقاصد وينجح المساعي. ومن الإيضاحات الآتية نفهم فخامة الأعمال الجارية والأسباب المقتضية:

أولاً: قد علمنا فخامتكم بأن بعثنا بأحد أنجالنا إلى الشام ليرأس ما يقتضي عمله هناك، ولقد ظفرنا منه بتقرير مفصل يفيد به أن اعتسافات الحكومة هناك لم تبق من الأشخاص الذين نعتمد عليهم في الأمر سواء كانوا من الجند على اختلاف مراتبهم أم ممن لم يكونوا من ذلك الصنف إلا القليل مما كان في الدرجة التالية، وأنه ينتظر وصول القوات المعلن بقدومها من مواقع مختلفة أخصها من أهالي البلاد، وما جاورها من الأقطار العربية كحلب وجنوب الموصل المشاع بأن عددها ما ينوف عن المائة ألف على ما يزعمون. وأنه لا بد يؤمل إن كانت الأكثرية من القوة المذكورة من العرب فهو عازم على إجراء الحركة والقيام بهم، وإن كان العكس يعني الأكثرية من الأتراك وسواهم فسيناظر تقدمهم نحو الترعة وعند اشتباك الحرب حركته بهم عندما يريدون.

ثانياً: عزمنا على إرسال نجلنا الكبير إلى المدينة المنورة بقوة كافية ليكون ردءاً لأخيه الذي

بالشام ولكل احتمال واستيلائه على الخط الحديد وما هو في معنى ذلك مما تظهره الشؤون وهذا هو المبدأ للحركة الأساسية المكتفين في مبادئها بما جندناه برسم المحافظة على راحة داخلية البلاد وبأهل الحجاز أهل المركز فقط لأسباب يطول شرحها.

(أولاً): تعسر إحضار لوازمهم بصورة تجعل المشروع في حيز الكتمان. مع عدم الضرورة على ذلك وسهولة جلب الإمدادات عند الحاجة، هذا خلاصة ما رغبتم في الجواب عليه والاستفهام عنه، وفي ظني أن فيه الكفاية واتخاذه أساساً وقياساً في أعمالنا أمام كل التبدلات والطوارئ التي يظهرها سير الحالة.

بقي علينا بيان ما نحتاجه والحالة هذه هو:

الأول: مبلغ خمسين ألف جنيه ذهباً لمشاهرة القوات المجندة ونحوها مما ضرورته تغني عن بيانه.

فالرجاء إحضارهما بوجه السرعة الممكنة.

الثاني: إحضار عشرين ألف كيس أرز وخمسة عشرة ألف دقيق وثلاثة آلاف شعير ومائة وخمسين كيس بن قهوة ومثلها سكر ومقدار خمسة آلاف بندقية من الطراز الجديد وما تحتاجه النسبة لها من المرميات وأيضاً مقدار مائة صندوق من النوع المرسل منه مرميتين طيه. ومن مرميات بواريد مارتن هنري وبارودات غرا أعني بواريد معمل سانت أتين الإفرنسية لاستعمال هذين الصنفين في بواريد أي بندقيات قبائلنا، ولا بأس من جعل لكل نوعهما خمسمائة صندوق.

الثالث: أنا استنسبنا مركز سوقيات هذه الموارد المرغوبة يكن بور سودان.

الرابع: بالنظر لكون المواد الغذائية واللوازمات الحربية الموضحة أعلاه لا حاجة لنا بها إلا عند ابتداء الحركة، وسنبلغكم إياها بصورة رسمية تبقى في الموضع المذكور وعند الحاجة إليها يبلغ أمير الجهة المذكورة وقائدها بالمواقع التي يقتضي سوقها إليها والوسائط التي سيكونون حاملين الوثائق بتسليمها إياهم.

الخامس: النقود المطلوبة يقتضي إرسالها في الحال إلى أمير بور سودان، وسيرده من طرفنا معتمد يتسلمها إما دفعة أو دفعتين على حسب استطاعته. وهذه علامة اعتماد الرجل T.

السادس: مندوبنا في قبض المبالغ المذكورة سيتوجه إلى بور سودان بعد ثلاثة أسابيع، يعني

يكون وصوله إليها في ٥ من جمادى الأولى حامل كتاب منا باسم الخواجة إلياس أفندي وإنه يصرف له بموجبه ما لديه من إيجارات أملاكنا والإمضاء صراحة باسمنا، غير أننا معدينه يسأل عن عائد الموقع وأميره. فأنتم تخبرونه عن ذلك الشخص ومراجعته يجري له ما يقتضي من صرف ما لديهم بشرط ألا يبحثوا معه في أي موضوع كان مؤكدين غاية التأكيد في عدم المظاهرة له وكتمان أمره ومعاملته في الظاهر بأنه لا شيء. لا يظن أن ثقتنا للشخص الأخير من اعتماد الأول حامله هذا لا بل لعدم ضياع الوقت لتعييننا له خدمة في جهة ثانية، مع تكرار رجائنا بعدم إرباكه وإبعاثه في بابور أور في شيء من هذه الرسميات فإن وسائطه كافية.

السابع: مندوبنا حامل هذا أكدنا عليه بالاكتفاء بإيصال هذا وأظن أن مأموريته في هذا الدور تمت، حيث إن الحالة علمت أساساتها وفروعها فلا حاجة في بعث شخص آخر، إذ إن اللزوم للمخابرة يكن منا، ولا سيما أن مندوبنا الأخير سيردكم بعد ثلاثة أسابيع يمكن في ظرفها إفادتنا بما يلزم له الحال وألا يعامل في الصورة الظاهرة إلا معاملة بسيطة.

الثامن: تعهد الحكومة البريطانية العظمى قبول هذه المصاريف الحربية بموجب الدفاتر التي تقدم إليها ببيان الوجهة التي صرفت فيها.

وبالختام أهديكم أشواقي التي لا تعد واحتشامي الذي ليس له حد.

١٤ ربيع الآخر ١٣٣٤

الملحق (١٠)

الرسالة الخامسة الجوابية (الأخيرة)

من السير هنري مكماهون إلى الشريف حسين

١٩١٦/٣/١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى ساحة ذلك المقام الرفيع ذي الحسب الطاهر والنسب الفاخر قبلة الإسلام والمسلمين معدن الشرف وطيب المحتد سلالة مهبط الوحي المحمدي الشريف ابن الشريف صاحب الدولة السيد الشريف حسين بن علي أمير مكة العظيم زاده الله رفعة وعلاء آمين.

بعدما يليق بمقام الأمير الخطير من التجلة والاحتشام وتقديم خالص التحية والسلام وشرح عوامل الألفة وحسن التفاهم والمودة الممزوجة بالمحبة القلبية أرفع إلى دولة الأمير المعظم أننا تلقينا رقيمكم المؤرخ ١٤ ربيع الآخر ١٣٣٤ من يد رسولكم الأمين، وقد سررنا لوقوعنا على التدابير الفعلية التي ترونها وإنها لموافقة في الأحوال الحاضرة.

وإن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تصادق عليها.

وقد يسرني أن أخبركم بأن حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم وأن كل شيء رغبتم الإسراع فيه وفي إرساله فهو مرسل مع رسولكم حامل هذا والأشياء الباقية ستحضر بكل سرعة ممكنة وتبقى في بور سودان تحت أمركم لحين ابتداء الحركة وإبلاغنا إياها بصورة رسمية (كما ذكرتم) وبالمواقع التي يقتضي سوقها إليها والوسائط التي يكونون حاملين الوثائق بتسليمها إياهم.

إن كل التعليمات التي وردت في محرركم قد أعلمنا بها محافظ بور سودان وهو سيجربها حسب رغبتكم وقد عملت جميع التسهيلات اللازمة لإرسال رسولكم حامل خطابكم الأخير إلى

جيزان حتى يؤدي مأموريته التي نسأل الله أن يكللها بالنجاح وحسن النتائج وسيعود إلي وبعدها يصلكم بحراسة الله ليقص على مسامع دولتكم نتيجة عمله.

وننتهز الفرصة لنوضح لدولتكم في خطابنا هذا ما ربما لم يكن واضحاً لديكم أو ما عساه ينتج سوء تفاهم، ألا وهو أنه يوجد بعض المراكز أو النقط المعسكرة فيها بعض العساكر التركية على سواحل بلاد العرب يقال إنهم يجاهرون بالعداء لنا والذين هم يعملون على ضرر مصالحنا الحربية البحرية في البحر الأحمر. وعليه نرى أن من الضروري أن نأخذ التدابير الفعالة ضدهم، ولكننا قد أصدرنا الأوامر القطعية أنه يجب على جميع بوارجنا أن تفرق بين عساكر الأتراك الذين يبدؤون بالعداء وبين العرب الأبرياء الذين يسكنون تلك الجهات، لأننا لا نقدم للعرب أجمع إلا كل عاطفة ودية.

وقد أبلغنا دولتكم ذلك حتى تكونوا على بينة من الأمر إذا بلغكم خبر مكذوب عن الأسباب التي تضطرنا إلى عمل من هذا القبيل. وقد بلغنا إشاعات مؤداها إن أعداءنا الألداد باذلون جهدهم في أعمال السفن ليبثوا بها الألغام في البحر الأحمر لإلحاق الأضرار بمصالحنا في ذلك البحر، وإنا نرجوكم سرعة إخبارنا إذا تحقق ذلك لديكم.

وقد بلغنا أن ابن الرشيد قد باع للأتراك عدداً عظيماً من الجمال، وقد أرسلت إلى دمشق الشام ونأمل أن تستعملوا كل مالكم من التأثير عليه حتى يكف عن ذلك. وإذا صمم على ما هو عليه أمكنكم عمل الترتيب مع العربان الساكنين بينه وبين سوريا أن يقبضوا على الجمال حال سيرها. ولا شك أن في ذلك صالح لمصلحتنا المتبادلة.

وقد يسرنا أن أبلغ دولتكم أن العربان الذين ضلوا السبيل تحت قيادة السيد أحمد السنوسي وهم الذين أصبحوا ضحية دسائس الألمان والأتراك قد ابتدؤوا يعرفون خطأهم وهم يأتون إلينا وحدانا وجماعات يطلبون العفو عنهم والتودد إليهم. والحمد لله هزمنا القوات التي جمعها هؤلاء الدساسون ضدنا، وقد أخذت العرب تبصر الغش والخديعة التي حاقت بهم.

وأن لسقوط أرض روم من يد الأتراك وكثرة انهزاماتهم في بلاد القوقاز تأثير عظيم وهو في مصلحتنا المتبادلة وخطوة عظيمة في سبيل الأمر الذي نعمل له وإياكم.

ونسأل الله عز وجل أن يكلل مساعيكم بتاج النجاح والفلاح وأن يمهد لكم في كامل أعمالكم أحسن السبل والمناهج.

وفي الختام، أقدم لدولتكم ولكامل أفراد أسرتكم الشريفة عظيم الاحترامات وكامل ضروب المودة والإخلاص مع المحبة التي لا يزعزعها كر العصور ومرور الأيام.

تحريراً في ٦ جمادى الأولى ١٣٣٤

الموافق ١٠ مارس ١٩١٦

كتبه المخلص

(السير آرثر هنري مكماهون)

نائب جلالة الملك بمصر

الملحق (١١)

نص البيان السياسي الذي أصدرته الحكومة البريطانية بالبلاغ الرسمي رقم ٦٠١٩ بتاريخ ١٧ مايو ١٩٣٩ بشأن تسوية الصراع على فلسطين بين العرب والمستوطنين اليهود

(المصدر/كتاب الدكتور عزت طنوس/ الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر/ مركز الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية-بيروت ١٩٨٢)

في السابع عشر من أيار (مايو) ١٩٣٩، أي بعد حوالي شهرين من توقف المفاوضات في قصر سانت جيمس، أصدرت الحكومة البريطانية «بيانها السياسي» بلاغ رسمي رقم ٦٠١٩، عن فلسطين، المعروف بكتاب مالكولم ماكدونالد الأبيض لسنة ١٩٣٩.
ويحتوي «البيان السياسي» على: المقدمة، والدستور، والهجرة، والأرض، وعلى الخاتمة.

المقدمة:

١- أعلنت حكومة جلالته في البلاغ الرسمي الصادر في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ (بلاغ رسمي رقم ٥٨٩٣)، في نيتها في دعوة ممثلين عن عرب فلسطين وبعض البلدان العربية الأخرى، وعن الوكالة اليهودية، للتفاوض معهم في شأن مستقبل فلسطين. وقد انعقد المؤتمر في قصر سانت جيمس لتبادل وجهات النظر بين الوزراء البريطانيين وممثلي العرب واليهود مدة ستة أسابيع. وعلى ضوء المناقشات والوضع في فلسطين وتقارير لجنة (بيل) الملكية (البلاغ الرسمي رقم ٥٤٧٩) ولجنة «وودهيد» التقنية (البلاغ الرسمي رقم ٥٨٥٤)، عبرت حكومة جلالته عن مقترحات أمام الوفدين، العربي واليهودي، كي تكون أساساً للوصول إلى اتفاق. لكن أحداً من الوفدين، العربي واليهودي، لم يحس بأنه قادر على قبول تلك

المقترحات، فلم يتوصل المؤتمر إلى اتفاق. وبناء عليه فإن حكومة جلالته ستصوغ سياستها الخاصة، وبعد الدراسة والبحث، قررت الحكومة أن تلتزم بالمقترحات التي قدمتها وناقشتها مع الوفدين، العربي واليهودي.

٢- إن الانتداب على فلسطين، الذي صدقته عصبة الأمم سنة ١٩٢٢، هو الذي وجه سياسة الحكومة البريطانية في فلسطين. وهذه السياسة التي احتضنت وعد بلفور، أملت على المنتدب أربعة التزامات رئيسية. هنالك واحد منها لا خلاف عليه وهو: حماية الأماكن المقدسة والوصول إليها. أما عن الثلاثة الأخرى، فهنالك خلاف على تفسيرها وهي:

(أ) وضع البلاد في حالات سياسية، وإدارية، واقتصادية، تمكن من إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وتسهّل تحت ظروف ملائمة، الهجرة اليهودية، وتشجع، بالتعاون مع الوكالة اليهودية، بناء المستعمرات اليهودية على الأرض الفلسطينية.

(ب) السهر على حقوق كل سكان فلسطين الدينية والمدنية، دون النظر إلى العنصر أو الدين، والتأكد من أن تسهيل الهجرة اليهودية، وإقامة المستعمرات، لا يضران بوضع بقية فئات السكان وحقوقهم.

(ج) أن تصل الحكومة بالبلاد إلى ظروف سياسية وإدارية واقتصادية، تمكّن من تنمية مؤسسات الحكم الذاتي.

٣- لقد لفتت انتباه الحكومة، مختلف لجان التحقيق البريطانية التي أرسلت إلى فلسطين في أوقات مختلفة، مثل لجنة «شو» البرلمانية ولجنة «بيل» الملكية، إلى غموض بعض التعابير في الانتداب، والحاجة إلى إيضاحها. وأن غموض تعبير «وطن قومي للشعب اليهودي» كان سبباً رئيسياً في الاضطراب والعداء بين العرب واليهود. وهكذا، بات أساسياً، وضع تعريف أوضح للسياسة وأهدافها، من أجل مصلحة كل شعب فلسطين وسلامه ورفاهه. ولقد ظهر أن إقامة دولتين: عربية ويهودية في فلسطين، مستقلتين، كما اقترحته اللجنة الملكية، هو غير عملي. وعلى ذلك وجب على حكومة جلالته أن تضع سياسة بديلة تتلاءم مع التزاماتها للعرب ولليهود. وتلك هي آراؤها واقتراحاتها تحت عناوين ثلاثة: ١- الدستور ٢- الهجرة ٣- الأرض.

١ ـ الدستور:

١- لا يمكن لواضعي وعد بلفور أن يكون في نيتهم تحويل فلسطين إلى دولة يهودية ضد إدارة سكان البلاد العرب.

٢- ولقد وضّحت ذلك حكومة جلالته في كتاب تشرشل الأبيض لسنة ١٩٢٢ (بلاغ رسمي رقم ١٧٠٠)، حين وصفت الوطن القومي بأنه «حيث تستطيع الجالية اليهودية المجتمعة في فلسطين، بمساعدة اليهودية العالمية، أن تبرز كفاءاتها وتنمو، حتى تغدو هذه الجالية مركزاً، يهتم ويفخر به الشعب اليهودي برمته في مجالي الدين والعنصر».

٣- هذا الوطن القومي كما هو موصوف أعلاه، قد تكوّن الآن. فقد ارتفع عدد اليهود في فلسطين من ٥٠,٠٠٠ إلى ٤٥٠,٠٠٠ أو (ثلث) مجموع السكان تقريباً. وأن نمو الوطن القومي اليهودي وإنجازاته في مختلف الحقول، هو جهد بناء ملحوظ.

٤- إن حكومة جلالته لا توافق على أن مراسلات مكماهون-الحسين، تتضمن فلسطين.

٥- من واجب حكومة جلالته أن تنمي مؤسسات الإدارة الذاتية في فلسطين كما نص الانتداب. وهي تجد، بصرف النظر عن هذا الالتزام النوعي، أن إبقاء شعب فلسطين تحت وصاية الانتداب، هو مخالف لروح نهج الانتداب. ومن الصواب أن يتمتع أهل البلاد، وبأسرع ما يمكن، بحقوق الحكم الذاتي التي يمارسها شعب البلدان المجاورة.

إن هدف حكومة جلالته هو الحكم الذاتي وفي المجال البعيد الدولة الفلسطينية المستقلة التي يتقاسم فيها الشعبان: العربي واليهودي، سلطة الحكم بطريقة تضمن مصالح كليهما الأساسية.

٦- إن التخلي الكامل عن إدارة فلسطين من قبل الانتداب، يتطلب علاقات بين العرب واليهود، تجعل قيام حكومة صالحة للحكم ممكناً. كما لابد من فترة انتقالية قبل أن يتم الاستقلال، ومسيرة متطورة يشارك فيها الشعب مشاركة متزايدة في الحكم.

٧- وعلى ضوء هذه التقديرات، تعلن حكومة جلالته عن نياتها المتعلقة بمستقبل حكومة فلسطين على الشكل التالي:

١- إن هدف حكومة جلالته هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة، خلال عشر سنوات، تُعقد بعدها

معاهده بيتها وبين المملكة المتحدة.

٢- والدولة المستقلة هي التي يشارك فيها العرب واليهود في الحكومة وتصان فيها المصالح الأساسية لكلتا الطائفتين.

٣- تسبق قيام الدولة المستقلة فترة انتقالية، يعطى خلالها شعب فلسطين حصة متزايدة في حكم بلاده. وتعطى كل واحدة من فئتي السكان فرصة المشاركة، غير أن المسيرة تمضي قدماً، حتى ولو لم تستفد منها إحداهما أو كلتاهما.

٤- وإلى أن يعود السلام والنظام بما فيه الكفاية، سوف تبدأ الحكومة مباشرة بإجراء الترتيبات لتسلم الفلسطينيين زمام بعض الإدارات مع مستشارين بريطانيين. وسوف يكون رؤساء الإدارات الفلسطينيون في المجلس التنفيذي الذي يستشيره المندوب السامي، ويدعى الممثلون العرب واليهود كي يكونوا رؤساء للإدارات، تبعاً لنسبة كليهما من السكان تقريباً. وسوف يحلّون بالتدريج، بقدر ما تسمح به الظروف، محل رؤساء الإدارات البريطانيين. وعند الوصول إلى هذه الدرجة، ينقلب المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء، مع التبديل الملائم بوضع رؤساء الإدارات الفلسطينية القانوني ومهماتهم.

٥- تستعد حكومة جلالته، حين تسمح الأحوال، لإقامة مجلس تمثيلي منتخب إذا رغب شعب فلسطين بذلك.

٦- يؤلف، بعد خمس سنوات، جهاز خاص من ممثلي شعب فلسطين وحكومة جلالته ليراجع الترتيبات الدستورية خلال السنوات الخمس من المرحلة الانتقالية وليقوم بتحضير التوصيات المتعلقة بدستور دولة فلسطين المستقلة.

٧- المتطلبات التالية ضرورية في الدستور:

(أ) أمن وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وملكية مختلف الفئات الدينية.

(ب) حماية مختلف الطوائف في فلسطين والوضع الخاص في فلسطين للوطن القومي اليهودي.

(ج) يطلب، في ضوء الظروف الراهنة آنئذٍ، التنسيق مع الوضع الاستراتيجي الذي تراه حكومة جلالته ضرورياً. وكذلك أمر صون مصالح بعض البلدان الأجنبية المسؤولة عنها الآن حكومة جلالته.

٨- تعمل حكومة جلالته ما بوسعها لخلق الظروف التي تمكّن دولة فلسطين المستقلة من أن تولد خلال عشر سنوات. فإذا ظهر، في نهاية السنوات العشر، أن الظروف تتطلب تأخير إقامة الدولة المستقلة، استشارت حكومة جلالته ممثلي شعب فلسطين، ومجلس عصبة الأمم والدول العربية المجاورة قبل إقرار التأجيل. فإذا أصبح التأجيل لا مناص منه، طلبت حكومة جلالته مساعدة كل الأطراف في وضع الخطط من أجل المستقبل، على أن يتم استقلال فلسطين في أقرب وقت ممكن.

٢ ـ الهجرة:

تنص المادة السادسة من الانتداب على أن إدارة فلسطين «بينما هي تضمن عدم الإضرار بحقوق فئات السكان الأخرى ووضعها»، مطلوب منها «تسهيل الهجرة اليهودية في ظروف ملائمة». أما المدة التي ستسمح لهذه الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فلم تحدد في الانتداب. غير أن كتاب تشرشل الأبيض لسنة ١٩٢٢ (بلاغ رسمي رقم ١٧٠٠) يربط حدود الهجرة اليهودية بطاقة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين، على ألاّ يكون المهاجرون اليهود عبئاً على شعب فلسطين ككل ودون أن يحرموا أية فئة من السكان من عملها.

تلك كانت سياسة حكومة جلالته منذ ١٩٢٢. والحكومة، على كل حال «لا ترى، في بيان سياسة الحكومة لسنة ١٩٢٢ أو في رسالة المستر رمزي ماكدونالد، رئيس الوزراء، للدكتور وايزمن (١٩٣١) ما يعني أن الانتداب «يلزم»، في كل زمان وفي كل الظروف، بتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، وأن هذه الهجرة تخضع فقط لقدرة البلاد على الاستيعاب. كما أنها لا تجد في الانتداب، أو في البيانات السياسية اللاحقة، ما يدعم الرأي بأن إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين لا تتحقق إلا إذا سمح باستمرار الهجرة دون تحديد. فإذا كان للهجرة أثر عكسي على وضع البلاد الاقتصادي، وجب تحديدها بالتأكيد، كما وأنها إذا كانت ذات تأثير ضار في وضع البلاد السياسي، فهذا أيضاً عامل لا يجوز تجاهله. إن خوف العرب من أن يؤدي هذا التدفق دون تحديد، إذا استمر إلى أن يغدو السكن اليهود في وضع يسيطرون فيه عليهم، قد خلق نتائج جدّ خطرة على اليهود والعرب على السواء، وعلى سلام وازدهار فلسطين

أيضاً. والاضطرابات المؤسفة في السنوات الثلاث الأخيرة، ليست إلا من مظاهر التخوف العربي الشديد. فإذا استمر ذلك، استدام عداء محتّم بين الشعبين ونما الانقسام بين كل شعوب الشرق الأدنى والأوسط».

لقد أملت، حكومة جلالته، منذ نشر وعد بلفور، أن يتقبل السكان العرب، مع الزمن، وجود الوطن القومي اليهودي في فلسطين. هذا الأمل لم يتحقق، وهنالك بديلان أمام حكومة جلالته هما: ١) أن يمتد الوطن القومي اليهودي بالهجرة دون دون تحديد ضد إرادة الشعب العربي في البلاد التي عبّر عنها بقوة، أو، ٢) ألاّ يمتد الوطن القومي اليهودي إلا إذا كان العرب مستعدون للموافقة عليه. فالبديل الأول يعني حكماً بالقوة، وهذا مخالف كلياً لروح المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ولتعهداتها الخاصة للعرب في انتدابها على فلسطين.

وأكثر من ذلك، يجب أن تقوم العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين على التسامح وحسن المعاملة المتبادلين، فسلام الوطن القومي اليهودي وأمنه وتقدمه يتطلب ذلك. ولهذا، فقد قررت حكومة جلالته، بعد دراسة كل هذه العوامل، أنه حان الوقت كي تتبنى، مبدئياً، البديل الثاني المذكور أعلاه.

وجرى الإلحاح على أن تتوقف، حالاً، كل هجرة يهودية إلى فلسطين، ولكن هذا يضر بالوضع المالي والاقتصادي لفلسطين، ويؤذي، فعلاً مصالح العرب واليهود على السواء، كما أنه ليس عدلاً تجاه الوطن القومي اليهودي. ولذلك، سوف تتبنى حكومة جلالته الاقتراحات التالية بالنسبة للهجرة:

(أ) يدخل إلى فلسطين ١٠,٠٠٠ مهاجر يهودي كل سنة ولمدة خمسة أعوام، شرط أن تسمح قدرة البلاد على الاستيعاب. وهذا يوصل السكان اليهود إلى حوالي (ثلث) سكان فلسطين.

(ب) إضافة إلى ذلك، ومساهمة بحل مشكلة اللاجئين اليهود، يسمح بدخول ٢٥٠٠٠ يهودي إذا قنع المندوب السامي بوجود مُؤن كافية لإعاشتهم.

(ج) ستبقى ترتيبات قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب قائمة، ولكن للمندوب السامي الكلمة الأخيرة في كل المواضيع، ويستشار الممثلون العرب واليهود، قبل اتخاذ أي قرار.

(د) بعد فترة السنوات الخمس، لا يسمح بأية هجرة يهودية ما لم يقبل بها العرب.

(هـ) إن حكومة جلالته عازمة على مراقبة الهجرة اللاشرعية بتبني التدابير الرادعة، فإذا نجح

مهاجرون يهود بالدخول خلسة، فإن عددهم سيطرح من المخصص السنوي.

(و) بعد فترة السنوات الخمس وقبول الـ ٧٥٠٠٠ مهاجر المتوقعين، فإن حكومة جلالته، لا يحق لها تسهيل، ولا تكون مُلزمة بتسهيل نمو الوطن القومي اليهودي بواسطة الهجرة اليهودية، دون رغبات السكان العرب.

٣ ـ الأرض:

تقضي المادة السادسة من الانتداب بأن تشجع الإدارة الفلسطينية إقامة «مستعمرات يهودية على الأرض»، دون فرض أي قيد حتى الآن على انتقال الأرض من العرب إلى اليهود. غير أن تقارير لجان الخبراء العديدة دلت على أنه، نظراً لنمو السكان العرب الطبيعي، واستمرار بيع أراضي العرب لليهود في السنين الأخيرة، فقد أصبحت الآن بعض المناطق، لا مجال فيها لانتقال الأرض، وفي مناطق أخرى يجب وضع القيود، حتى لا يزداد عدد «العرب بلا أرض»، ومن أجل حفظ مستوى المعيشة الحالي للفلاحين العرب.

بناء على ذلك، يعطى المندوب السامي الصلاحيات العمومية لمنع أو تنظيم انتقال الأرض، وتبتدئ هذه الصلاحيات عند نشر هذا البيان السياسي، ويحتفظ بها المندوب السامي إلى آخر الفترة الانتقالية.

سوف تسرع الحكومة بتحسين وسائل الزراعة. وفي ضوء مثل هذا التطور، يجب أن يكون المندوب السامي راضياً عنه. وقبل أن يصير أي تغير أو تبديل في القرارات التي مرّ ذكرها، وفهي تنص على منع أو تحديد انتقال الأرض، يجب التأكد من أن هذا العمل لا يضر بحقوق السكان العرب الفلسطينيين ووضعهم.

الخاتمة:

لقد جهدت حكومة جلالته في أن تعمل، بانسجام دقيق مع التزاماتها، تحت الانتداب، لكن إرضاء الجهتين بموجب الانتداب كان مستحيلاً بسبب الجدل الذي أثاره الانتداب. إن سياسة الحكومة تقضي «بالعدل» بين الشعبين اللذين عليهما أن يعيشا معاً ويتعلما على أن يتسامح كل منهما مع الآخر وأن يتعاون كل منهما مع الآخر. وهذا أمر صعب، مع أن العرب واليهود قد عاشوا معاً في صداقة، أكثر من مرة. وعلى كل طائفة أن تساهم برفاه وسلام الأرض المشتركة. إن مسؤوليتهما تجعل ذلك واقعاً، ليس أقل من مسؤولية حكومة جلالته، بل أكثر قدسية، لأن أرضهما تقدسها ملايين المسلمين والمسيحيين واليهود في العالم، وهم الذين يصلون من أجل سلام الأرض المقدسة وسعادة شعبها».

الملحق (١٢)

(المصدر/ محمود عبيدات/ الدور الأردني في النضال العربي السوري/الأهلية للنشر والتوزيع-عمان ١٩٩٧م)

معاهدة سايكس - بيكو

١٦ مايو ١٩١٦

الجزء الخاص بإنجلترا وفرنسا

المادة الأولى:

إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا أي دولة عربية مستقلة أو حلف دولة عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) (داخلية سورية)، (ب) (داخلية العراق) المبينتين بالخريطة الملحقة. ويكون لفرنسا في المنطقة (أ) وإنجلترا في المنطقة (ب) حق الأولوية والقروض المحلية، وتنفرد فرنسا في المنطقة (أ) وإنجلترا في المنقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناءً على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثانية:

يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (شقة سوريا الساحلية) ولإنجلترا في المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس) إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثالثة :

تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمراء (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا بالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة.

المادة الرابعة :

تنال إنجلترا ما يأتي:

١- ميناء حيفا وعكا.

٢- يضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة (أ) للمنطقة (ب) وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بأن لا تتدخل في مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدماً.

المادة الخامسة :

تكون اسكندرونة ميناءً حراً لتجارة الإمبراطورية البريطانية ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء. ولا ترفض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية وتباح حرية النقل للبضائع الإنكليزية عن طريق اسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو المنطقتين (أ) و(ب) أو صادرة منهما. ولا تنشأ معاملات مختلفة «مباشرة أو غير مباشرة» على أي سكة من سكك الحديد أو في أي ميناء من موانئ المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية.

وتكون حيفا ميناءً حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها ولا يقع اختلاف في المعاملات ولا يرفض إعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسية ويكون نقل البضائع الفرنسية حراً بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الإنجليزية في المنطقة السمراء، سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة ا لزرقاء أو الحمراء أو المنطقة (أ) أو المنطقة (ب) أو وارد

إليها ولا يجري أدنى اختلاف في المعاملة بالذات أو بالتبع يمس البواخر الفرنسية في أي سكة من سكك الحديد ولا في ميناء من الموانئ في المناطق المذكورة.

المادة السادسة :

لا تمتد سكة حديد بغداد في المنطقة (أ) إلى ما بعد الموصل جنوباً ولا في المنطقة (ب) إلى ما بعد سامراء شمالاً إلى أن يتم إنشاء خط حديدي يصل بغداد بحلب ماراً بوادي الفرات ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين.

المادة السابعة :

يحق لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة (ب)، ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم ينقل الجنود في أي وقت كان على طول هذا الخط، ويجب أن يكون معلوماً لدى الحكومتين أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد وأن إذا حالت دون إنشاء خط الاتصال في المنطقة السمراء مصاعب فنية ونفقات وافرة لإدارته تجعل إنشاءه متعذراً فالحكومة الفرنسية تكون مستعدة أن تسمح بمروره في طريق بربورة–أم قيس–ملقي–إيدار–غسطا–مغاير، قبل أن يصل إلى المنطقة (ب).

المادة الثامنة :

تبقى تعريفة الجمارك التركية نافذة عشرين سنة في جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء (أ)، (ب) فلا تضاف أي علاوة على الرسوم ولا تبدل قاعدة التثمين في الرسوم بقاعدة أخذ العين. ألا أن يكون بإتفاق بين الحكومتين ولا تنشأ جمارك داخلية بين أية منطقة وأخرى من المناطق المذكورة أعلاه وما يفرض من رسوم الجمارك على البضائع المرسلة إلى الداخل يدفع في الميناء ويعطي لإدارة المنطقة المرسلة إليها البضائع.

المادة التاسعة :

من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لا تجري مفاوضات أي وقت كان للتنازل عن حقوقها، ولا تعطي مالها من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة أخرى إلا للدولة أو حلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك سلفاً حكومة جلالة الملك التي تتعهد للحكومة الفرنسية بمثل هذا فيما يتعلق بالمنطقة الحمراء.

المادة العاشرة :

تتفق الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بصفتها حاميتين للدولة العربية على أن تمتلكان ولا تسمحان لدولة ثالثة أن تمتلك أقطاراً في شبه جزيرة العرب. أو تنشيء قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحر الأبيض الشرقي على أن هذا لا يمنع تصحيحاً في حدود عدن، قد يصبح ضرورياً لسبب عداء الترك الأخير.

المادة الحادية عشرة :

تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية.

المادة الثانية عشرة :

من المتفق عليه عدا ما ذكر أن تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية.

الملحق (١٣)

المصدر/الفرص الضائعة/ للكاتب/أمين هويدي/ شركة المطبوعات للنشر والتوزيع–بيروت ١٩٩٢م.

(مقتطفات من محضر اجتماع السيد/ ألكسي كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي والسيد/ شمس بدران وزير الحربية (٢٦ / ٥ / ١٩٦٧)، وهي ليست تلخيصاً والدافع لأخذ مقتطفات هو أن الملحق طويل ويقع بحوالي (٢٠) صفحة/ المؤلف).

عقد الاجتماع اليوم في الساعة التاسعة والنصف في مكتب رئيس الوزراء السوفييتي وحضره من الجانب السوفييتي أندريه جروميكو وجريتشكو وسيمونيف.

كوسيغين: كلفت من الرفاق بريجنيف وبودجوري وغيرهم أن أرحب بكم في زيارتكم هذه لموسكو خاصة وأننا أرسلنا إلى سفيرنا في القاهرة ليقدم دعوة للوفد العسكري لزيارتنا إذا وافق السيد الرئيس، وكنا نود أن نسمع رأيكم حول الموقف في المنطقة.

شمس: لقد فكر الرئيس قبل وصول الدعوة في إرسالي إلى هناك لأبلغ شكري وتقديري لموقف الاتحاد السوفييتي حكومة وشعباً، ويود أن أبلغكم أننا في غاية القوة وقادرين على هذا الموقف تماماً، ويبلغكم أيضاً أن لا تخشوا علينا شيئاً. وطلب أن أشرح لكم الموقف السياسي والعسكري وإحاطتكم بمباحثات يوثانت وقد أخطرت بها أمس مساءً السيد/وزير الخارجية السوفييتية.

بالنسبة للموقف العسكري:

وصلتنا أول معلومات في يوم ١٣ مايو من سفارتنا في موسكو وكذلك في نفس اليوم من رئيس أركان حرب الجيش السوري عن الحشود الإسرائيلية في الجبهة السورية.

اتخذنا قراراً سريعاً بتحريك جزء كبير من قواتنا إلى سيناء وتم حشد هذه القوات ومركزتها في ٤٨ ساعة من صدور الأوامر.
الروح المعنوية عالية جداً وهي أكثر مما كانت عليه سنة ١٩٥٦ والشعب أيضاً ارتفعت روحه المعنوية بشكل كبير. القوات المسلحة لا تنسى عدوان ١٩٥٦، وكان في ذهن القوات المسلحة العدوان الإسرائيلي سنة ١٩٥٦ وكيف أمكن لإسرائيل احتلال سيناء وهي خالية من الجنود، وحينئذ تذكروا قول بن غوريون إن سيناء أصبحت ملكنا وتخص إسرائيل.
وفي نفس اليوم ١٤/٥ أرسل الفريق أول/محمد فوزي إلى سوريا بقرار مكتوب يتضمن تحريك قواتنا والبدء في الهجوم على إسرائيل إذا اعتدت على سوريا، وقابل رئيس أركان حرب الجيش السوري في نفس اليوم ونسق معه خطة العمليات تنفيذاً لاتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا، وعاد في نفس اليوم.
أصبح الموقف بعد تحريك كل هذه القوات الكبيرة، وهجوم الإذاعات المعادية من دول رجعية ودول عميلة من أن القوات المصرية لن تفعل شيئاً من أجل سوريا كما لم تفعل شيئاً عندما حدث العدوان السابق على سوريا، وأن العملية مسرحية ولن تؤدي إلى شيء، أصبحنا لذلك ملزمين بعد أن تحركنا إلى سيناء وأصبحنا وجهاً لوجه أمام إسرائيل، ووجود قوات الطوارئ الدولية على الحدود... أصبحنا ملزمين بطلب سحب هذه القوات حتى نكون جاهزين للتدخل الكامل في المعركة إذا وقع هجوم على سوريا.

كوسيغين: ما عدد قوات الأمم المتحدة؟
شمس: ثلاثة آلاف.
ريكي لم يوافق وقال إنه يتلقى أوامره من السكرتير العام. وقال يوثانت إنه يتلقى تعليماته من الحكومة المصرية وليس من رئيس الأركان. ونظراً لأن أغلب القوات كانت يوغوسلافية فقد أمكن-بالتفاهم المباشر معهم-أن ينسحبوا فعلاً-قبل إخطار ريكي-من مواقعهم الأمامية إلى معسكرات مبيتهم خلف هذه المواقع.
وقد وجدنا أن الأمر يستدعي طلباً رسمياً من وزير الخارجية العربية إلى يوثانت، وكما تعلمون اتخذ يوثانت-مشكوراً-قراراً بسحب القوات دون الرجوع للأمم المتحدة. الحوادث كانت تجر

بعضها.. فمنطقة خليج العقبة كان بها قوات دولية وعندما انسحبت أصبحت المنطقة **خالية** وللضرورة العسكرية تحتم علينا سرعة احتلال مواقعنا في شرم الشيخ وإلا احتلتها إسرائيل، ثم نذهب إلى الأمم المتحدة نشكو. وعلى هذا اتخذنا قرارنا باحتلال شرم الشيخ بسرعة وتم احتلالها بالكامل يوم ٢٠ مايو وأصبحت مستعدة لمواجهة أي هجوم وفتحت بجانبها قاعدة جوية كبيرة لعمل ستارة جوية لحماية شرم الشيخ من عدوان الجو.

وقدر زار البشير القوات في سيناء ووجدنا روح الضباط والجنود عالية لدرجة أننا كنا كمن يلجم الحصان.

ومن ٢٣/٥ أعلنا غلق الملاحة بعد أن تم تدعيم مواقع شرم الشيخ بالأسلحة القادرة على منع السفن من المرور. ولم توضع ألغام بحرية في الخليج.

كوسيغين: يعني في الممر... أو الخليج؟

شمس: ليس هناك ألغام على الإطلاق.

كوسيغين: إذن الأخبار دعائية كاذبة.

شمس: نعم.

وطلب الرئيس إبلاغكم بالقواعد التي تحكم المرور في المضيق. والتعليمات الصادرة لقواتنا في شرم الشيخ هي:

- يمنع مرور أي سفن تحمل العلم الإسرائيلي-حربية أو تجارية.
- تمنع مرور ناقلات البترول عموماً-من أي جنسية كانت، باعتبار أن البترول من المواد الاستراتيجية.
- من الجائز أن بعض السفن تحمل مواد استراتيجية، ولا يعرف ذلك إلا-بالتفتيش-ولكننا لن نتعرض لها.
- أي سفن تخرج من ميناء إيلات-أياً كانت-إسرائيلية أم غير إسرائيلية يسمح لها بالخروج.

ويبقى سؤال في الموضوع؟

إذا دخلت سفينة تحمل علم إسرائيل تحت حماية سفن حربية أمريكية أو خلافها هذه السفن لا نتعرض لها لأنه يكفينا في هذه الحالة أن نكشف مؤامرات الاستعمار وحمايته لسفن

إسرائيل في المرور عبر الخليج وعدم قدرة إسرائيل على المرور إلا في حماية الاستعمار. هذا يكفي في الوقت الحاض.

كوسيغين: هل لدى إسرائيل أسطول بحري في الخليج؟

شمس: زورقي طوربيد فقط، وباقي البحرية الإسرائيلية في حيفا.

كوسيغين: إذا أدخلوا سفنهم بحاية قواتهم البحرية والجوية فماذا يكون الوضع؟

شمس: نمنعهم من المرور، وعلى أية حال لن يتمكنوا من المرور في قناة السويس، فهي مغلقة في وجه السفن الإسرائيلية منذ ١٩٤٨، هذا إلا إذا داروا حول رأس الرجال الصالح.

كوسيغين: وتمنعون المرور في قناة السويس؟

شمس: نحن نمنعهم من ١٩٤٨حتى الآن. وقد ترتب على هذا الموقف العسكري الذي شرحته لكم آثاراً سياسية كبيرة. ومن أمثلة هذه الآثار منع لبنان زيارة الأسطول السادس.

* كشف الدول العربية الرجعية.

* الحالة في الأردن متدهورة جداً ويؤكد أن الملك حسين أرسل رئيس أركان حربه إلى القاهرة منذ عدة أيام وقابل المسؤولين في القيادة العربية الموحدة، وقدم لهم مذكرة يقول فيها ويتوسل أن تشترك القوات الأردنية في التخطيط للمعركة ويذكر ما معناه أن حالة الضباط في جيش الأردن في منتهى التوتر نتيجة لإحساسهم بموقف الأردن المنعزل عن الاشتراك في مواجهة إسرائيل. ويتوسل في النهاية أن نضغط على سوريا ونمتنع معها عن مهاجمتهم في الإذاعة.

هذا يوضح أن الموقف في الأردن في غاية الخطورة وأصبح حسين مكشوفاً للشعب الأردني والشعب العربي رغم إعلانه حشد القوات وإجراءات عسكرية. ثم اضطر منذ يومين أن يسمح للقوات العراقية بدخول الأراضي الأردنية والتي كانت الأردن تمنعه عن دخولها تنفيذاً لقرار الدول العربية الموحدة.

* وعندما بدأت التحركات العسكرية كانت الإذاعات العميلة في الأردن والسعودية وإسرائيل تصف تحركاتنا قبل إغلاق الخليج أنها عملية مسرحية وأنها مؤامرة شيوعية مرتبطة بموسكو ولكنهم لم يستطيعوا مواصلة هذا الخط الدعائي، فأرسل فيصل تعليمات من لندن باستدعاء القوات السعودية تمهيداً للمعركة الفاصلة في فلسطين.

* كل الدول العربية الرجعية صرح رؤساؤها تحت ضغط شعوبها بتأييد الـ «ج.ع.م» في

إجراءاتها. حتى الكويت حدث فيها رأي عام داخلي قوي جداً، هناك جالية فلسطينية كبيرة. وجاء وزير الخارجية يهرول إلى القاهرة يحمل كشفاً بالقوات التي يريدون إرسالها لنا للمساهمة في عملية التحرير وهي لواء مشاة ولواء مدرع ومدفعية ميدان وأشياء كثيرة أخرى حتى يمكنهم مواجهة الموقف الداخلي في الكويت.

وقد قبلنا منهم بعض القوات الرمزية على سبيل المساعدة لهم، وأعتقد أنهم سيساهمون في المعركة العسكرية بمال نستطيع به شراء أسلحة.

يريد الريس أن يبلغكم أننا نقف الآن في مواجهة مع أمريكا، فقد أعلن جونسون أن غلق خليج العقبة عمل غير شرعي يشكل تهديداً خطيراً للسلام، والرئيس يقول لكم لا تخشوا علينا شيئاً وأن كل الجهود والسنوات الطوال التي عملت فيها أمريكا على تدعيم النظم الرجعية في السعودية والأردن قد باءت بالفشل وأصبحت هذه الحكومات مكشوفة لشعوبها وشعوب المنطقة.

وعلى هذا فإن النصر الذي حققناه إذا تراجعنا سوف يشكل نكسة خطيرة لكل القوى التحررية في منطقة الشرق الأوسط.

هذا هو الموقف في منتهى الوضوح والذي أراد الرئيس أن أشرحه لكم. وقد كلفني بأن أتقدم بطلبات تسليح عاجلة، لأن عمليات التعبئة العامة التي أجريناها في القوات المسلحة، ورفع المرتبات من مرتبات سلم إلى مرتبات حرب وإنشاء وحدات جديدة واستدعاء قوات الاحتياط كل هذا أخذ من مخازننا الكثير، وقد نبه عليّ المشير ألا أعود من هنا إلا بعد شحن الأسلحة المطلوبة على المراكب وإلا فسوف يشكل لي محكمة عسكرية عليا.

ك: الموقف إذن رهيب.

ش: الطلبات الخاصة بالتسليح أعددناها، وهي طلبات تشمل عقود قديمة مطلوب توريد معداتها فوراً لمواجهة الموقف، وطلبات لم يتم التعاقد عليها ومطلوبة أيضاً فوراً لمواجهة الموقف على أن يتم التعاقد بعد ذلك في أي وقت.

كما أرجو أن أطلب بعض المعلومات عن قوات إسرائيل وتوزيعها في المنطقة ومعلومات عن الأسطول السادس خاصة أن طائراته تدخل بانتظام منطقة الدلتا وبها أجهزة إلكترونية للكشف عن مواقع الرادار ومواقع الصواريخ وقد استخدمت هذه الأجهزة ضد مواقع

الصواريخ من الأرض إلى الجو. أطلب أنا أيضاً بعض المعلومات عن النشاط العسكري البريطاني في المنطقة.

ونقطة أخيرة خاصة بشرح عمل منظمة فتح الفلسطينية، فهي تشمل جناح عسكري يسمى العاصفة ولها تنظيمات في سوريا ولها أيضاً بعض التشكيلات في قطاع غزة منذ سنتين، وقد وجدنا أنه من المناسب أن نتبنى تشكيلات غزة ونحتويها حتى يمكننا السيطرة عليها ومنعها من التصرف بدون علمنا.

ك: أود أن أشكركم على هذه المعلومات التفصيلية، فهي مفيدة لنا حول الوضع القائم.

ش: نعم ولكن التخطيط العسكري فقط يقوم على أساس استحداث قوات ج.ع.م.

ك: أوافقكم على ذلك، وأقصد من الناحية السياسية، دولة مثل المغرب أيدتكم والعالم.. الأمم المتحدة. الولايات المتحدة تحترم هذا الصدى الكبير لوحدة الدول العربية.

ش: لقد أرسل الملك الحسن مندوباً لتأييد الـ «ج.ع.م».

ك: لذلك من الناحية السياسية سوف ننشر دعاية لهذه الوحدة مع علمنا من هم الحلفاء الأصليين لأننا نرى هذا في مصلحتهم.

والآن نتساءل: كيف تتطور الأحداث؟

المعلومات التي وصلتنا اليوم حول إسرائيل تفيد النشاط الكبير بها. هناك مؤشر عسكري في إسرائيل حتى يقال إنه في نهاية مايو من الممكن أن تبدأ العمليات العسكرية وأنهم يجهزون عملية لتوجيه الضربة. والمعروف أنه عندما تنشب العمليات العسكرية سيكون صعباً على العالم معرفة من بدأها ومن الصعب التحقق من ذلك، وإذا كنت قد فهمتكم تماماً، فإن وجهة نظر جمال عبد الناصر أن يزداد الجو توتراً على الحدود، وإنما بالصورة التي لا تؤدي إلى العمليات العسكرية.

ش: نحن الآن حصلنا على مكسب سياسي وعسكري كبير. المكسب السياسي غلق الخليج وتجميع وتعبئة كل الدول العربية معنا. زعزعة النظم الرجعية وهذا كافي جداً لنا ، ولا يمكن أن نبدأ بعمليات عسكرية بعد ذلك لأن العمليات العسكرية قد انتهت فعلاً وحتى تعليمات غلق الخليج تفادت الاشتباك مع أية قوات بحرية أمريكية تحاول المرور، ونحن لا نريد أن نصطدم الآن، ولكننا سوف نتمسك بحقنا في غلق الخليج.

ك: إلى الأبد.

ش: إلى الأبد طبعاً.

كوسجين: كما أخبروني، يوثانت قدم لكم اقتراحات وأنه من الممكن أن تحل القضية خلال أسبوعين. المهم أن الطرف الآخر يكون على علم بذلك، لأنه لو علم بذلك فقد تتطور الأحداث في اتجاه آخر بعيداً عن الصدام وإذا لم يكن عنده علم فقد تتطور الأحداث بصورة مختلفة وأقصد بهذا الكلام أنه من الأفضل وضع البرنامج السياسي والخطوات اللازمة في المستقبل حتى لا تدخلوا في المعركة العسكرية.

على العموم أفضل النقاش على المائدة بدلاً من المعركة الحربية فهذا في مصلحتكم هذا ليس اقترحاً وإنما متابعة للأفكار لأنه من الممكن ألا نعرف بعض نواحي عن هذه القضية، ولكننا نعتبر ضرورة اتخاذ التدابير التي تعطي العدو صورة لقوتكم وليس ضعفكم، ومن هذا الموقف القوي تثبتوا النجاح الذي حصلتم عليه دون حاجة إلى دخول حرب.

وذا قبلتم هذه الفكرة فإننا بذلك تكون أفكارنا متطابقة، ولكن إذا كان لديكم وجهة نظر مخالفة أرجو إبلاغنا.

تطلبون معلومات عن الأسطول السادس والأسطول البريطاني وسنبلغكم بها. ستكتبون هذه المعلومات جميعها وهذه تعطيكم فرصة لمعرفة الموقف كما هو، وهذا أيضاً يوجهكم الوجهة الصحيحة. هذا ونحن لدينا معلومات صحيحة وثابتة عن الأسطول السادس البريطاني وتحركاته.

فيما يتعلق بالمطلبات العسكرية-الوزير يقدم اليوم الاقتراحات لوزير دفاعنا وسنرد غداً عليكم بمواعيد الشحن الممكنة.

ولكن كل هذه الأمور لا يجب أن تساعد على قيام حرب لأن هذا (عدم قيام الحرب) في مصلحتكم أو مصلحة القوى التقدمية، نحن لا نقول هذا لأننا ضعفاء أو نخاف الحرب!! ولكن من الأفضل الابتعاد عن الظروف التي من الممكن أن تؤدي إلى نشوب الحرب. وكل ذلك يكون من مركز القوة وليس من مركز الضعف.

ملحق رقم (١٤)

(تقرير الفريق علي علي عامر إلى القمة العربية)

بسم الله الرحمن الرحيم

القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية   سري للغاية

مكتب القائد العام

القيد: تقارير/٥٠٢

التاريخ: ١٩٦٨/٨/١٩

السيد الأستاذ عبد الخالق حسونة المحترم

الأمين العام لجامعة الدولة العربية

تحية طيبة وبعد،

بمناسبة قرب انتهاء خدمتي بالقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة بإحالتي إلى التقاعد لبلوغي السن القانونية في ١٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٨، فإني أود أن أُسرد المراحل التي مرت بها القيادة العربية لجيوش الدول العربية منذ أن تشرفت بتولي قيادتها بقرار مجلس الملوك والرؤساء الأول المنعقد بالقاهرة في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٤ حتى الآن:

١- فمنذ إنشاء القيادة العربية الموحدة وإسناد قيادتها إلي بقرار مجلس الملوك والرؤساء الأول في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٤، ومنذ أن تحددت لي مهمتها وأهدافها بقرارات هذا المجلس الموقر في سبتمبر (أيلول) ١٩٦٤، عملت جاهداً لتحقيق الآمال المعقودة عليها وقدمت خطتي إليه فأقرها، ثم عملت على وضعها موضع التنفيذ بعد التصديق عليها من مجلس الدفاع العربي المشترك، وتنسيق التعاون بين الجيوش العربية المعنية للمرحلة الأولى من مهمتها، ألا وهي «تعزيز الدفاع العربي على وجه يؤمن للدول التي تجري فيها روافد نهر الأردن حرية العمل العربي في الأرض العربية» وباشرت تنفيذ الخطة التي وضعتها لتعزيز قوات تلك الدول لتستطيع تنفيذ هذه المهمة.

ولم تكن مهمة هذه القيادة سهلة هينة، بل صادفتها صعاب كنت أحاول جاهداً تذليلها، ولكن بعضها كان أكبر من أن أتغلب عليه فكنت ألجأ إلى عرضه في المؤتمرات العربية بجميع مستوياتها، بل كنت ألح في تكرار عرض المسائل التي تمس سلامة تنفيذ الخطة المصدق عليها مبيناً مدى خطورتها على الوضع العسكري العربي بالمنطقة. ولكن حالت دون تذليل تلك الصعاب والتغلب عليها ظروف سياسية بدأت تظهر في الأفق العربي، في الوقت الذي كان العدو يقوم باعتداءاته المتكررة على الأرض العربية وعلى مواقع العمل بالمشروعات الفنية وكان من أهم تلك الصعاب ضرورة مركزة القوات العربية في أراضي شقيقاتها المطلوب تدعيمها حتى تستكمل وسائل دفاعها براً وجواً، وتأخر التعاقد على الطائرات اللازمة لدعم الدفاع الجوي للدول المفتقرة إليه (لبنان- الأردن)، ثم موضوع إنشاء مجموعة عمليات جوية من هذه القيادة لتنسيق وإدارة المجهود الجوي العربي المتيسر وقتئذ للدول الثلاث المحيطة بإسرائيل مع القوات الجوية للدول المجاورة لها.

٢- وفي مؤتمر القمة الثالث المنعقد بالدار البيضاء في سبتمبر (أيلول) ١٩٦٥ قدمت تقريراً بما تم إنجازه، وكررت عرض الصعاب التي تعترض سبيل القيادة لتنفيذ الخطة الدفاعية المصدق بها.

ثم قدمت أيضاً تقريراً للموقف وهو ما سبق لمجلس الملوك والرؤساء أن كلفني بتقديمه لتحقيق الهدف النهائي وهو تحرير فلسطين. وقد قرأته في الاجتماع الضيق لهذا المجلس الموقر في ذلك التاريخ، ولقد أشرت فيه إلى النقاط الأساسية التالية:

أ) عند استعراض الناحيتين السياسية والاقتصادية، أشرت إلى أنه يجب علينا دراسة العلاقات الاقتصادية والسياسية التي بين دول الغرب وإسرائيل ومحاولة الاستفادة بنقاط الضعف فيها، كذا الاستفادة بما تهيئه لنا من عناصر القوة تجاهها بغية الوصول إلى الموقف الذي يهيء لنا الدخول في المعركة العسكرية معها بنجاح، وأن هذا الموقف يجب أن توجده وتهيؤه السياسة العربية قبل الدخول في هذه المعركة. إذ أن الطاقة العربية المسلحة بإمكانياتها المختلفة لا تستطيع الدخول في معركة مع إسرائيل للقضاء عليها والغرب يؤيدها ويضمن كيانها بكل إمكانياته.

ب) وعند بحث الطاقة العسكرية عند العدو، وأثر صفقات الأسلحة المختلفة التي تمت والمتوقع

أن يحصل عليها، نوهت في تقريري إلى أن العدو باستطاعته الاستعانة بالطيارين والفنيين المأجورين من الخارج لتعويض النقص في القوة البشرية لاستيعاب هده الأسلحة.

ج) وعند بحث الأعمال المنتظرة من العدو، أوضحت أنه من المنتظر أن يحاول بمجرد شعوره باستعدادنا للعمليات التعرضية أن يشن (حرباً وقائية) بقصد تحقيق كسب عسكري مفاجئ يستند أساساً على تدمير قواتنا الجوية على الأرض، وكذلك حرماننا من المواقع التي تشكل خطراً مباشراً عليه، ولتعديل أوضاعه الدفاعية - وأعطيت صورة للهجوم المتوقع الذي يكون هدفه الاستيلاء على الضفة الغربية لنهر الأردن أو على منابعه في جبهة سوريا/لبنان والهجوم على الجمهورية العربية المتحدة - كما أوضحت ضرورة حصولنا على التفوق الجوي قبل القيام بأية عمليات تعرضية ضد العدو.

د) وفي دراسة عامل الوقت، أوضحت ضرورة مركزة القوات العربية داخل أراضي الدول العربية المحيطة بإسرائيل لتتمكن من التأثير في المعركة في الوقت المناسب، كما أوضحت بأن تحضيراتنا للمعركة القادمة يتطلب وقتاً لا يقل عن ثلاث سنوات إذا ما تم إنجاز كل ما هو مطلوب في الوقت المحدد، وهو إعداد القوات اللازمة وتدريبها وتجهيز مسارح العمليات فضلاً عن خلق الظروف السياسية المناسبة.

٣- ولقد بدأت أمور تظهر في الأفق العربي في أواخر عام ١٩٦٥ كما جرت أحداث في العام التالي دفعتني إلى طلب عقد مجلس الدفاع العربي المشترك لدورة طارئة، وتم ذلك في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٦ وقد أوضحت في تقريري إليه يومئذ خطورة الموقف في العالم العربي بعد قيام أميركا بدعم إسرائيل بصفقات من الأسلحة، مما يجعل مبدأ تسليحها من أميركا مباشرة أمراً يشكل خطراً جسيماً علينا- ولقد أشرت في ذلك التقرير إلى الموضوعات الأساسية الآتية:

أ) إن الموقف الجوي للدول العربية مازال سيئاً وعلى الأخص لكل من الأردن ولبنان لتأخر وصول الطائرات اللازمة لهما والتي لا ينتظر وصولها قبل نهاية عام ١٩٦٨.

ب) إن إسرائيل سوف تنتهز فرصة تفوقها الجوي وتعمد إلى عدوان يتخذ أحد الأشكال الآتية:

- إغارات جوية على مناطق الحدود ومناطق المشروعات الفنية.

- إغارات بقوات محدودة.

- إغارات جوية مركزة ومستمرة على إحدى الدول العربية بقصد تحطيم قواتها الجوية ويصحب ذلك هجوم بري بقصد الاستيلاء على مناطق استراتيجية حيوية بكاملها ثم المساومة لإجلائه عنها وذلك بقصد إنهاء القضية الفلسطينية والإعتراف بكيانه المهدد وسط العالم العربي.

جـ) إن الطاقات العسكرية العربية ما زالت في دور الإنشاء والاستكمال وخاصة ناحية القوى الجوية والدفاع الجوي للدول المحيطة بإسرائيل،وإن هذا الموقف يتطلب دعماً قوياً وسريعاً لتلك الطاقات. ولقد تعذر تحقيق هذا المطلب نظراً لتقديم المملكة الأردنية الهاشمية شروطاً خاصاً لتنفيذه.

د) كما أشرت في تقرير إلى أهمية وجود جهاز سياسي مفوض ومقيم في دولة مقر هذه القيادة ليصدق على قراراتي باتخاذ إجراءات الحرب ويكون قراره ملزماً للدول الأعضاء، ولكن لم يتقرر شيء بالنسبة لهذا الموضوع.

٤- وعند انعقاد مجلس الدفاع العربي المشترك في دورته العادية في مارس (آذار) ١٩٦٧ أوضحت في تقريري إليه أن الوضع السياسي في المحيط العربي يقف حائلاً دون تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الدفاع المشترك في دوراته السابقة، الأمر الذي ترتب عليه عدم إمكان القيادة العربية الموحدة القيام بتنفيذ مخططاتها أو مباشرة صلاحيتها مما دعاني أن أطلب إعادة النظر في موقف هذه القيادة والمهمة الموكلة إليها، حتى لا تبقى بلا عمل جدي طويلاً فتكون واقعاً مخيباً للآمال، الأفضل منه أن تكون أملاً مرتقباً يوم أن توحد السياسة العربية صفوفها، ولكن المجلس في قراره كلفني «لتقديم تقرير موقف عسكري شفوي تراعى فيه الظروف العربية الراهنة التي تمر بها الأمة العربية على أساس أن هذه الظروف عابرة».

٥- ولقد تتابعت الأحداث سريعاً في العالم العربي، وعقدت اتفاقات ثنائية عسكرية بين بعض الدول العربية، سبق لهذه القيادة أن أشارت إليها في تقريرها لمجلس الدفاع المشترك في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٦-بأنها مع ترحيبها التام بمثل هذا التقارب، إلا أن القيادة طالبت ألا تتعارض هذه الاتفاقيات مع كيانها وصلاحيتها.

ولكن كانت هذه الاتفاقيات وما نتج عنها، في الواقع، سبباً في جعل هذه القيادة بمنأى عما

يدور في نطاق صلاحيتها ومسؤويتها، من مخططات وتحركات تتم للقوات الموضوعة بإمرتها دون أوامر منها.

٦- ولقد أدت الملابسات والظروف والأسباب السابق إيضاحها، والتناقص المستمر في تسديد الالتزامات المالية بجميع أنواعها، وبقاء الأماكن شاغرة طويلاً في وظائف ضباط هيئة القيادة الذين نقلوا منها، أدى هذا كله، علاوة على العدوان الإسرائيلي الغادر في ٥ يونيو ١٩٦٧ وما نتج عنه، أن أصبحت القيادة العربية الموحدة الآن في موقف يكتنفه الغموض، ولا تدري ما هو مطلوب منها عمله.

وإني لأشعر بالحزن والأسى لعدم استطاعة هذه القيادة أن تحقق كل ما كانت ترجوه الأمة العربية منها، وفي يقيني أن لا سيل أمام هذه الأمة سوى التكتل والتعاون الوثيق المخلص في معركة المصير-ولقد كان إنشاء القيادة العربية الموحدة نقطة تحول تاريخية وأملاً مرتقباً، ولكن حالت ظروف دون قيامها بدورها الفعال كما أنها كانت تفتقر إلى وجود قيادة سياسية موحدة بجوارها-تعملان جنباً إلى جنب- كما أثبتت التجربة ضرورتها.

وإنني لأنتهز هذه الفرصة لأبعث إلى سيادتكم بخالص الشكر والتقدير لكل ما تفضلتم به نحو القيادة العربية الموحدة من مساندة وتدعيم في كافة المناسبات والاجتماعات، داعياً الله مخلصاً أن يوفقكم وقادة الأمة العربية في تحقيق آمالها واستخلاص الأراضي العزيزة المقدسة واستعادة ما سلب منها قسراً وغدراً.

وإني لأرجو عرض هذا التقرير-الذي رفعته لأصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية-في أول اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية وكذلك أول اجتماع لمجلس الدفاع العربي المشترك.

كما أرجو اعتباره وثيقة رسمية تحفظ بسجلات الجامعة العربية.

والله يرعاكم ويحفظكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فريق أول/علي علي عامر القائد ٥٠٦

العام للقيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية

سري للغاية

ملحق رقم (١٥)

المصدر/مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية/ منير الهور وطارق الموسى-دار الجليل للنشر- عمان ١٩٨٦

أجوبة الحكومة الأردنية على أسئلة الأمين العام للأمم المتحدة حول موقفها من بنود قرار مجلس رقم٢٤٢

بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٦٩ بعث عبد المنعم الرفاعي وزير الخارجية الأردني الرسالة التالية إلى يارنغ:

صاحب السعادة: فيما يلي إجابات حكومتي عن الأسئلة التي قدمتموها لنا في عمان يوم السبت ١٩٦٩/٣/٨. إن الإجابات مرقمة بموجب أسئلتكم تفسر هذه الإجابات موقف حكومتي، هذا الموقف الذي عرض أمام سيادتكم مراراً أثناء اجتماعاتنا السابقة. وأغتنم هذه الفرصة لأعبر لكم عن أمنياتي المخلصة والمستمرة بنجاحكم في المهمة الهامة التي أوكلتم بها.

المخلص

عبد المنعم الرفاعي/وزير الخارجية

الجواب الأول: إن الأردن كما أعلن سابقاً، يقبل بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ وعلى استعداد لتنفيذه من أجل تحقيق تسوية سلمية ومقبولة بموجب البنود والمبادئ المتضمنة في اقرار.

الجواب الثاني: إن الأردن يوافق على التعهد بإنهاء كافة المطالب أو حالات الحرب، وهذا التعهد يصبح سارياً بمجرد انسحاب القوات الإسرائيلية من كافة المناطق العربية لتي احتلتها نتيجة لعدوانها يوم ٥ حزيران ١٩٦٧.

وإن تعهداً من قبل إسرائيل بإنهاء حالة الحرب، سوف يكون له معناه فقط عندما تسحب إسرائيل قواتها من المناطق التي احتلتها بعد عدوان ٥ حزيران ١٩٦٧.

الجواب الثالث: في ٥ حزيران ١٩٦٧. شنت إسرائيل عدوانها ضد ثلاث دول عربية منتهكة بذلك سيادتها ووحدتها الإقليمية، إن الاتفاق على التعهد باحترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي والاعتراف بذلك لكل دولة في المنطقة يتطلب أن تبني إسرائيل احتلالها وأن تسحب قواتها من كافة المناطق العربية التي احتلتها نتيجة عدوانها يوم ٥ حزيران ١٩٦٧.

الجواب الرابع: يوافق الأردن على حق كل دولة في المنطقة للعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، آمنة من كل تهديد أو أعمال قوة وشرط أن تعمل على تطبيق قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧.

الجواب الخامس: عندما عرضت القضية الفلسطينية أمام الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة قراراً يحمل رقم ١٨١ صادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، لتقسيم فلسطين وبين حدود إسرائيل.

الجواب السادس: (حول السؤال العام الثامن) لقد كان موقفنا دائماً هو أن التسوية العادلة لقضية اللاجئين ضمن الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الصادر في كانون الأول ١٩٤٨ والذي أكدته تكراراً الجمعية العمومية في كل دورة لها منذ اتخاذ القرار.

فإذا قدمت خطة على أساس هذه الفقرة للنظر بها من قبل الأطراف المعنية فإن قبولها من قبل هذه الأطراف والإعلان عن رغبتها بتطبيقها بكل صدق، مع ضمانات كافية لتطبيقها كاملة سوف يبرر تطبيق البنود الأخرى في القرار.

الجواب السابع: (السؤالين العامين ٩ و١١) إننا لا نعتقد أن إيجاد مناطق منزوعة السلاح ضروري، وعلى العموم فأن الأردن لا يعارض إيجاد مثل هذه المناطق إذا كانت على جانبي الحدود.

الجواب التاسع: (السؤال العام ١٣) في حالة إيجاد مناطق منزوعة السلاح فإن الأردن يقبل إشراف ومراقبة الأمم المتحدة على هذه المناطق.

الجواب العاشر: (السؤال العام ١٤) بالنظر إلى تجاربنا السابقة مع إسرائيل، وإنكارها

للاتفاقيات الأربع الموقعة بينها وبين الدول العربية، فأننا نعتبر أن الوثيقة التي سيوقع عليها الأردن ويرتبط بتنفيذ التزاماتها، سوف توجه إلي مجلس الأمن وكذلك فإن إسرائيل يجب أن توقع على وثيقة وتوجهها إلى مجلس الأمن لتبيين التزاماتها بتنفيذ التعهدات العائدة إليها على قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧، إن تأكيد وضمان مجلس الأمن لهذه الوثائق سوف يشكل الاتفاق المتعدد الأطراف بشكل نهائي.

ملحق رقم (١٦)

أجوبة الحكومة المصرية على أسئلة الأمين العام للأمم المتحدة حول موقفها من بنود قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

المصدر/مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية/ منير الهور وطارق الموسى-دار الجليل عمان ١٩٨٦

الجواب الأول: إن الجمهورية العربية المتحدة كما أعلنت سابقاً، تقبل بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ وعلى استعداد لتنفيذه من أجل تحقيق تسوية سلمية ومقبولة بموجب البنود والمبادئ المتضمنة في القرار.

الجواب الثاني: إن الجمهورية العربية المتحدة توافق على التعهد بإنهاء كافة المطالب أو حالات الحرب، وهذا التعهد يصبح سارياً بموجب إنسحاب القوات الإسرائيلية من كافة المناطق العربية التي احتلتها نتيجة لعدوانها في ٥ حزيران ١٩٦٧. إن تعهداً من قبل إسرائيل بإنهاء حالة الحرب سيكون له معناه فقط عندما تسحب إسرائيل قواتها من المناطق العربية التي احتلتها منذ ٥ حزيران ١٩٦٧.

الجواب الثالث: في ٥ حزيران ١٩٦٧ شنت إسرائيل عدوانها ضد ثلاث دول عربية منتهكة سيادتها ووحدتها الإقليمية، إن موافقة الجمهورية العربية المتحدة على التعهد باحترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي والاعتراف بها لكل دولة في المنطقة تتطلب أن تنهي إسرائيل احتلالها وأن تسحب قواتها من كافة المناطق العربية التي احتلتها في عدوانها يوم ٥ يونيو/حزيران ١٩٦٧، وأن تنفذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢.

الجواب الرابع: تقبل الجمهورية العربية المتحدة حق كل دولة في المنطقة للعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، آمنة من كل تهديد أو أعمال قوة، شرط أن تسحب إسرائيل قواتها

من كافة المناطق العربية التي احتلتها منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ وتعمل على تطبيق قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧.

الجواب الخامس: عندما عرضت القضية الفلسطينية أمام الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ فإن الجمعية العامة اتخذت قرارها رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ لتقسيم فلسطين، وبين هذا القرار حدود إسرائيل.

الجواب السادس: (حول السؤال العام السابع) لقد أعلنا استعدادانا لتنفيذ كل بنود قرار مجلس الأمن الذي يتضمن فيما يتضمن حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة شريطة أن تقوم إسرائيل بالمقابل بتنفيذ بنود قرار مجلس الأمن.

الجواب السابع: (السؤال العام الثامن) لقد كان موقفنا دائماً بأن التسوية الكاملة لقضية اللاجئين، تتضمنها الفقرة ١١ من قرار الجمعية رقم ١٩٤ الصادر في كانون الأول ١٩٤٨ والذي أكدت الجمعية العمومية تكراراً في كل دورة لها منذ اتخاذ القرار.

الجواب الثامن والتاسع: (السؤالين العامين ٩، ١١) إننا لا نعتقد أن إيجاد مناطق منزوعة السلاح ضروري، وعلى العموم فإن الجمهورية العربية المتحدة لن تعارض إيجاد مثل هذه المناطق إذا كانت على جانبي الحدود.

الجواب العاشر: (السؤال العام رقم ١٣) في حالة إيجاد مناطق منزوعة السلاح فإن الجمهورية العربية المتحدة تقبل إشراف ومراقبة الأمم المتحدة على هذه المناطق.

الجواب الحادي عشر: (السؤال العام رقم ١٤) بالنظر إلى تجاربنا السابقة مع إسرائيل وإنكارها للإتفاقات الأربعة الموقعة بينها وبين الدول العربية فإننا نعتبر أن الوثيقة التي ستوقع عليها الجمهورية العربية المتحدة وترتبط بتنفيذ التزاماتها سوف توجه إلى مجلس الأمن، وكذلك فإن إسرائيل يجب أن توقع على وثيقة توجهها إلى مجلس الأمن تبين فيها التزاماتها بتنفيذ التعهدات العائدة عليها وضمان مجلس الأمن لهذه الوثائق سوف يشكل الاتفاق المتعدد الأطراف بشكله النهائي.

الملحق (١٧)

المصدر/عملية السلام/وليام. ب. كوانت-مركز الأهرام للترجمة والنشر-القاهرة ١٩٩٤

بيان لياسر عرفات وجورج شولتز

أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف

١٣ - ١٤ ديسمبر ١٩٨٨

بيان ياسر عرفات

دعوني أوضح آرائي أمامكم: إن رغبتنا في السلام هي استراتيجية وليست تكتيكاً مؤقتاً. إننا مصممون على السلام مهما يحدث.

إن حصولنا على دولة يقدم الخلاص إلى الفلسطينيين والسلام إلى الفلسطينيين والإسرائيليين.

إن تقرير المصير يعني «البقاء» للفلسطينيين. وإن بقاءنا لا يدمر بقاء الإسرائيليين، كما يدعي حكامهم.

أشرت أمس في كلمتي إلى قرار الأمم المتحدة ١٨١ (الخاص بتقسيم فلسطين) كأساس للإستقلال الفلسطيني، وكذلك أشرت إلى قبولنا بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس للمفاوضات مع إسرائيل ضمن إطار المؤتمر الدولي. ولقد تبنى مجلسنا الوطني الفلسطيني، في دورته، في الجزائر، هذه القرارات الثلاثة.

وكان من الواضح في خطابي أمس أننا نعني حق شعبنا في الحرية والإستقلال الوطني وفقاً للقرار ١٨١، وحق جميع الأطراف في نزاع الشرق الأوسط في الوجود في سلام، بما فيها دولة فلسطين وإسرائيل وادول المجاورة الأخرى وفقاً للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

وفيما يتعلق بالإرهاب، فأننا رفضته أمس بعبارات واضحة، ولكن أعيده مرة أخرى وأسجل أننا نرفض تماماً. وبالمطلق جميع أشكال الإرهاب، بما فيها إرهاب الأفراد والجماعات

والدولة، بين الجزائر وجنيف أعلنا موقفنا بوضوح تام.

أي حديث آخر، مثل «أن على الفلسطينيين أن يقدموا أكثر»، أو «هذا ليس كافياً»، أو «الفلسطينيون يقومون بلعبة دعائية وتمارين في العلاقات العامة، سيكون ضاراً وغير مجد.

كفى.كفى. كل الأمور المتبقية يجب أن تتم حول المائدة وضمن المؤتمر الدولي.

ليكن واضحاً تماماً أنه لا عرفات، ولا غيره، يمكن أن يوقف الانتفاضة. ستتوقف الانتفاضة فقط عندما تتخذ خطوات عملية وملموسة تجاه حصولنا على أهدافنا الوطنية وإقامة دولة فلسطين المستقلة.

في هذا المجال، أتوقع من السوق الأوروبية المشتركة أن تلعب دوراً أكثر فعالية في تعزيز السلام في المنطقة. إنها تتحمل مسؤولة سياسية ومسؤولية أدبية، وهي قادرة على النهوض بهما.

أخيراً، أعلن أمامكم، وأرجوا أن تنقلوا عني ذلك إننا نريد السلام، وإننا ملتزمون بالسلام، وإننا نريد أن نعيش في دولتنا الفلسطينية وندع الآخرين يعيشون.

بيان من جورج شولتز

أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية اليوم بياناً وافقت فيه على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، واعترفت بحق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن ونبذت الإرهاب. ونتيجة لذلك فإن الولايات المتحدة مستعدة لإجراء حوار مضموني مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية.

وإنني أعين سفيرنا لدى تونس باعتباره القناة الوحيدة المخولة بإجراء هذا الحوار. وسيبقى هدف الولايات المتحدة كما كان دائماً هو السلام الشامل في الشرق الأوسط.

وفي ضوء ذلك، فإنني أرى في هذا التطور خطوة أخرى نحو بدء المفاوضات المباشرة بين الأطراف، فهي وحدها التي يمكن أن تقود إلى هذا السلام.

وإن شيئاً مما ورد هنا لن يؤخذ على أنه يعني قبول الولايات المتحدة أو اعترافها بدولة فلسطينية مستقلة.

وإن موقف الولايات المتحدة هو أن وضع الضفة الغربية وغزة لا يمكن أن يتقرر بأعمال

منفردة لأي من الجانبين، وإنما فقط من خلال عملية مفاوضات. وإن الولايات المتحدة لا تعترف بإعلان دولة فلسطينية مستقلة.

ومن الأهمية بمكان أيضاً التأكد على أن التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل سيبقى ثابتاً.

الهوامش

(١) محمود عبيدات/الدور الأردني في النضال العربي السوري/ الأهلية للنشر والتوزيع- عمّان ١٩٩٧

(٢) د. علي أبو الحسن/دور بريطانيا في تهويد فلسطين/ دار الوحدة العربية-بيروت ١٩٩٧ صفحة ١٨١.

(٣) الدكتور عزت طنوس/الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر/ مركز الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية-بيروت ١٩٨٢ صفحة ٥٦.

(٤) محمد عبد الرؤوف سليم/تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة/المنظمة العربية للتربية والعلوم-القاهرة ١٩٧٤.

(٥) محمد عزة دروزة/القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها/الجزء الأول-منظمة التحرير الفلسطينية-الطبعة الثالثة-بيروت ١٩٨٤.

(٦) عارف العارف/المفصل في تاريخ القدس/ مطبعة المعارف القدس ١٩٦١م. فيما يلي نص وثيقة تسليم القدس كما وردت في مؤلف عارف العارف والتي كتبها المتصرف التركي لمدينة القدس ليلة ٨/٩ ديسمبر ١٩١٧ وأعطاها لرئيس بلدية المدينة حسين سليم أفندي الحسيني لينقلها إلى قائد القوات البريطانية التي كانت تحاصر المدينة ولم تكن قد دخلتها (صفحة ٣٨٣ من مؤلف عارف العارف).

،، إلى القيادة الإنكليزية.

منذ يومين والقنابل تتساقط على القدس المقدسة لدى كل ملة. فالحكومة العثمانية رغبة منها في المحافظة على الأماكن الدينية من الخراب، قد سحبت القوة العسكرية من المدينة، وأقامت موظفين للمحافظة على الأماكن الدينية كالقيامة والمسجد الأقصى.

وعلى أمل أن تكون المعاملة من قبلهم على هذا الوجه، فإنني أبعث بهذه الورقة مع وكيل رئيس بلدية القدس حسين بك الحسيني.

متصرف القدس المستقل عزت،،

(٧) محمود عبيدات/الدور الأردني في النضال العربي السوري/الأهلية للنشر والتوزيع-عمان ١٩٩٧.

(٨) الكولونيل لورانس/الثورة العربية/ترجمة شعبان بركات/الأهلية للنشر والتوزيع-عمّان ١٩٩٧.

(٩) محمود عبيدات/الدور الأردني في النضال العربي السوري/ المصدر السابق ذاته.

(١٠) الكولونيل لورانس/الثورة العربية/ترجمة شعبان بركات/الأهلية للنشر والتوزيع-عمّان ١٩٩٧.

(١١) محمد عزة دروزة/القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها/الجزء الأول-منظمة التحرير الفلسطينية-بيروت ١٩٨٤.

(١٢) الدكتور عزت طنوس/الفلسطينيون.. ماضٍ مجيد ومستقبل باهر/مركز الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية- بيروت ١٩٨٢.

(١٣) محمد عزة دروزة/القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها/ الجزء الأول-منظمة التحرير الفلسطينية-بيروت ١٩٨٤.

(١٤) محمد عزت دروزة/المصدر السابق ذاته.

(١٥) الدكتور عزت طنوس/الفلسطينيون.. ماضٍ مجيد ومستقبل باهر/مركز الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية-بيروت ١٩٨٢.

(١٦) الياس شوفاني/الموجز في تاريخ فلسطين السياسي/مؤسسة الدراسات الفلسطينية-بيروت ١٩٩٢.

(١٧) أكرم زعيتر/وثائق الحركة الفلسطينية/مؤسسة الدراسات الفلسطينية-الطبعة الثالثة-بيروت ١٩٨٤.

(١٨) الياس شوفاني/الموجز في تاريخ فلسطين السياسي/مؤسسة الدراسات الفلسطينية-بيروت ١٩٩٢.

(١٩) عبد القادر ياسين/كفاح شعب فلسطين/دار الجليل للطباعة والنشر-دمشق ١٩٨٤.

(٢٠) أكرم زعيتر/وثائق الحركة الفلسطينية/مؤسسة الدراسات الفلسطينية-الطبعة الثانية-بيروت ١٩٨٤.

(٢١) أكرم زعيتر/وثائق الحركة الفلسطينية/المصدر السابق ذاته.
(٢٢) الدكتور عزت طنوس/الفلسطينيون.. ماضٍ مجيد ومستقبل باهر/مركز الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية-بيروت ١٩٨٢.
(٢٣) الدكتور عزت طنوس/الفلسطينيون.. ماضٍ مجيد ومستقبل باهر/المصدر السابق ذاته.
(٢٤) الدكتورة خيرية قاسمية/ فلسطين في مذكرات القاوقجي/دار الأبحاث-منظمة الفلسطينية-بيروت ١٩٧٥.
(٢٥) نجيب الأحمد/فلسطين تاريخاً ونضالاً/دار الجليل للنشر-عمان-الطبعة الأولى ١٩٨٥.
(٢٦) الياس شوفاني/الموجز في تاريخ فلسطين السياسي/مؤسسة الدراسات الفلسطينية-بيروت ١٩٤.
(٢٧) الدكتور عزت طنوس/الفلسطينيون.. ماضٍ مجيد ومستقبل باهر/مركز الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية-بيروت ١٩٨٢.
(٢٨) أكرم زعيتر/وثائق الحركة الفلسطينية/مؤسسة الدراسات الفلسطينية-الطبعة الثانية-بيروت ١٩٨٤.
(٢٩) نجيب الأحمد/فلسطين تاريخاً ونضالاً/دار الجليل للنشر-عمان-الطبعة الأولى ١٩٨٥.
(٣٠) قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين/مؤسسة الدراسات الفلسطينية-بيروت ١٩٧٥.
(٣١) الدكتور عزت طنوس/الفلسطينيون.. ماض مجيد ومستقبل باهر/مركز الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية-بيروت ١٩٨٢.
(٣٢) الدكتورة خيرية قاسمية/فلسطين في مذكرات القاوقجي/دار الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية-بيروت ١٩٧٥.
(٣٣) الدكتور عزت طنوس/الفلسطينيون.. ماض مجيد ومستقبل باهر/مركز الأبحاث-منظمة لتحرير الفلسطينية-بيروت ١٩٨٢.
(٣٤) إلياس شوفاني/الموجز في تاريخ فلسطين السياسي/مؤسسة الدراسات الفلسطينية-بيروت ١٩٩٢.
(٣٥) مجلة السياسة الدولية-دار الأهرام-القاهرة-عدد يونيو ١٩٦٧.
(٣٦) د. إسماعيل صبري المقلد/الصراع الأمريكي-السوفييتي حول الشرق

الأوسط/منشورات دار السلاسل-الكويت ١٩٨٦.
(٣٧) جمال عبد الناصر/الوثائق ١٩٦٧-١٩٦٨/مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام-القاهرة ١٩٧٥.
(٣٨) جمال عبد الناصر/الوثائق ١٩٦٧-١٩٦٨/المصدر السابق ذاته
(٣٩) جمال عبد الناصر/الوثائق ١٩٦٧-١٩٦٨/المصدر الأسبق ذاته.
(٤٠) فصول من مذكرات أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل عام ١٩٦٧-ترجمة وإعداد/صبحي عمر/مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر ١٩٨٦.
(٤١) جمال عبد الناصر/الوثائق ١٩٦٧-١٩٦٨/مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام-القاهرة ١٩٧٥.
(٤٢) فصول من مذكرات أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل عام ١٩٦٧/ترجمة وإعداد/صبحي عمر/ مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر ١٩٨٦.
(٤٣) جمال عبد الناصر/الوثائق ١٩٦٧-١٩٦٨/مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام-القاهرة ١٩٧٥.
(٤٤) أمين هويدي/الفرص الضائعة/شركة المطبوعات للتوزيع والنشر-بيروت ١٩٩٢م.
(٤٥) دونالد نيف/حرب السويس/ترجمة أحمد خضر-مكتبة مدبولي-القاهرة صفحة ٤٤٢.
(٤٦) أمين هويدي/الفرص الضائعة/شركة المطبوعات للتوزيع والنشر/بيروت ١٩٩٢.
(٤٧) أمين هويدي/الفرص الضائعة المصدر السابق.
(٤٨) جمال عبد الناصر/الوثائق ١٩٦٧-١٩٦٨/مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام-القاهرة ١٩٧٥.
(٤٩) مشاكل إدارة الأزمات/دراسة لمجموعة من أساتذة وخبراء جامعة ستانفورد-عرض بالعربية للدكتور أحمد ربيع/مجلة السياسة الدولية-القاهرة-عدد مارس ١٩٩٣.
(٥٠) مشاكل إدارة الأزمات/دراسة لمجموعة من أساتذة وخبراء جامعة ستانفورد. المصدر السابق ذاته.
(٥١) المؤلف/مواجهة الأزمات/مصر العربية للنشر والتوزيع-القاهرة ١٩٩٥.
(٥٢) د. محمد نصري مهنا/في السياسات العالمية والإستراتيجية/دار المعارف-القاهرة

١٩٨٣.

(٥٣) جمال عبد الناصر/الوثائق ١٩٦٧-١٩٦٨/مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام-القاهرة ١٩٧٥.

(٥٤) أمين هويدي/الفرص الضائعة/شركة المطبوعات للتوزيع والنشر-بيروت ١٩٩٢م.

(٥٥) فصول من مذكرات أبان إيبان وزير خارجية إسرائيل عام ١٩٦٧/ترجمة وإعداد/صبحي عمر/ مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر ١٩٨٦.

(٥٦) التحولات الإستراتيجية في العالم العربي/التقرير الإستراتيجي العربي/١٩٩١م مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام-القاهرة ١٩١.

(٥٧) المؤلف/ مواجهة الأزمات/مطابع الوحدة أبو ظبي-الطبعة الثانية ١٩٩٧.

(٥٨) صحيفة نيويورك تايمز ١٩٩٠/٨/٨.

(٥٩) مجلة تايم الأمريكية ١٩٩٠/١١/١١.

(٦٠) صحيفة الحياة (العربية) لندن ١٩٩٠/٧/١١.

(٦١) المؤلف/مواجهة الأزمات/مطابع الوحدة-أبوظبي الطبعة الثانية ١٩٩٩.

(٦٢) مجلة السياسة الدولية-القاهرة يوليو ١٩٩١.

(٦٣) مجلة السياسة الدولية-القاهرة يوليو ١٩٩١.

(٦٤) مجلة السياسة الدولية-القاهرة يوليو ١٩٩١.

(٦٥) أمين هويدي/الفرص الضائعة/شركة المطبوعات للتوزيع والنشر-بيروت ١٩٩٢.

(٦٦) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٤/جمع وتحرير الدكتور منذر فائق عنبتاوي-مؤسسة الدراسات الفلسطينية-بيروت .

(٦٧) راجع الملحقين (١٥)، (١٦) للتأكد من سلامة موقف عبد الناصر والأردن تجاه حقوق شعب فلسطين في أجوبتهما على مبادرة روجرز.

(٦٨) نبيل خليفة/لبنان في استراتيجية كيسنجر/مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث-جبيل لبنان-١٩٩١.

(٦٩) مجلة السياسة الدولية/القاهرة-عدد أكتوبر ١٩٨٦.

(٧٠) دكتور عمار بوحوش/التاريخ السياسي للجزائر/دار الغرب الإسلامي-١٩٩٢.

(٧١) محمد حسنين هيكل/ملفات السويس/ دار الأهرام للترجمة والنشر-القاهرة ١٩٨٦.

(٧٢) نصر شمالي/إفلاس النظرية الصهيونية/منشورات فلسطين المحتلة-بيروت ١٩٨١.

(٧٣) مطيع السمان/وطن وعسكر/بيسان للنشر والتوزيع-بيروت ١٩٩٥.

(٧٤) عدنان الملوحي/أكرم الحوراني.. عراب الانقلابات في سوريا/دار دمشق للنشر والتوزيع-١٩٩٥ صفحة ٩٢.

(٧٥) سمير أمين/قضايا إستراتيجية في المتوسط/دار الفارابي-بيروت ١٩٨٥.

(٧٦) أمين هويدي/مقتطفات من كتاب أمين هويدي يتذكر/صحيفة البيان الإماراتية عدد يوم ٢٠٠٢/١٢/١٢.

(٧٧) صلاح نصر/عبد الناصر وتجربة الوحدة/دار الوطن العربي-القاهرة ١٩٧٦.

(٧٨) صلاح نصر/عبد الناصر وتجربة الوحدة/المصدر السابق ذاته.

(٧٩) المؤلف عثمان العثمان/الإستراتيجية العليا والتكتيك ودورهما في إدارة الصراع الدولي-الأهالي للطباعة والنشر-دمشق ٢٠٠١.

(٨٠) أمين هويدي/مقتطفات من كتاب أمين هويدي يتذكر/صحيفة البيان الإماراتية ٢٠٠٢/١٢/١٢.

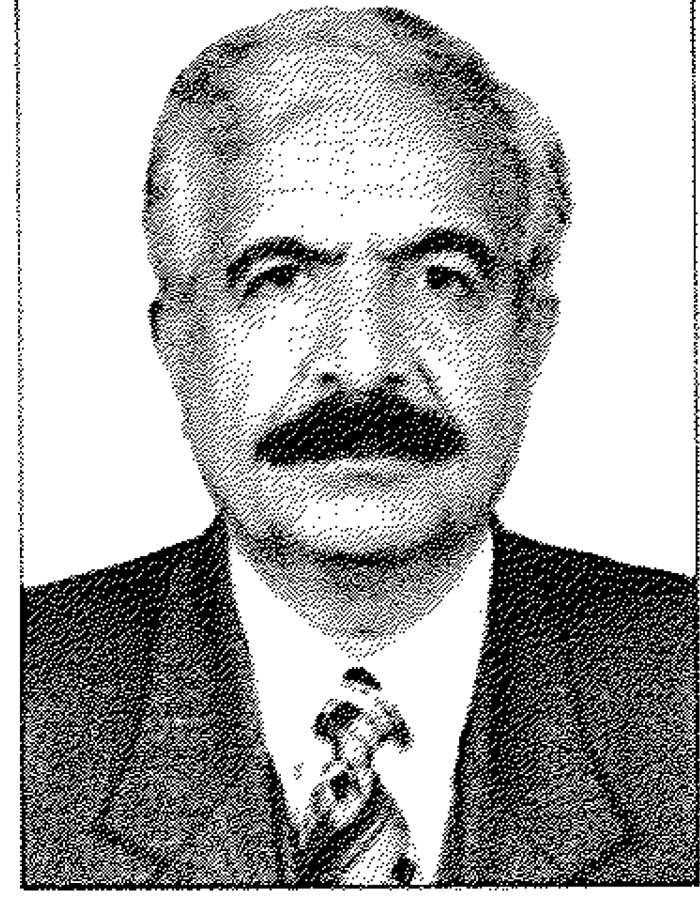
الفهرس

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

نقد نظرية المؤامرة الصهيونية على القضية الفلسطينية



من إصدارات الكاتب

١ ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية في دائرة الاستقطاب الدولي.

٢ ـ السياسة الخارجية.

٣ ـ الدولة الإسلامية بين المنهاج المحمدي والحركات الإرهابية.

٤ ـ مواجهة الأزمات.

٥ ـ قواعد التفاوض وخصائص الأسلوب التفاوضي الإسرائيلي.

٦ ـ الاستراتيجية العليا والتكتيك ودورهما في إدارة الصراع الدولي.

٧ ـ الأردن.. وتحديات المستقبل.

٨ ـ مأزق التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

٩ ـ الاستخبارات الأمريكية ودورها في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

بالإضافة إلى هذا الكتاب

لم يظهرالمشروع الصهيوني في الأرض العربية نتيجة لمؤامرة بلفور وبريطانيا على العرب كما يزعمون، بل جاء المشروع نتيجة منطقية للأخطاء الاستراتيجية الجسيمة لقيادة ما يسمى بـ «الثورة العربية»! بقيادة فيصل بن الحسين بن علي. تلك الحركة الانفصالية البائسة جاءت في توقيت خاطئ، وفي مكان خاطئ، وبأسلوب فوضوي وخاطئ.

لم تكن هزائم ٥ يونيو ١٩٦٧، والثاني من أغسطس ١٩٩٠، والمشروع الوحدوي القومي، ولا النضال الفلسطيني الدام لمؤامرات أمريكية ـ صهيونية، بل جاءت تلك الهزائم المدوي نتيجة حتمية للأخطاء الاستراتيجية الفادحة التي ارتكبتها القيادات الاستبدادية البائسة في القاهرة، وبغداد، والفتح عرفات..

هذه القضايا وما يرتبط بها.. تشكل موضوعات هذ بالتحليل والفكر الاستراتيجيين، بعيداً عن أسلوب الشتائم والتسطيح والغوغائية.